123
صيف ٢٠٠٦
Summer 2006

Shu'un al-Awsat

شؤون الأوسط

فصلية متخصصة
تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية

العدوان الإسرائيلي على لبنان

المواقف العربية والإسلامية

الرؤية الإسرائيلية - مصالح واشنطن

تركيا ولبنان - الأضرار البيئية

الملف النووي بين طهران وأنقرة

الفكر الإسلامي في إيران - الثورات المخملية

تركيا: الموقع والأدوار والإقتصاد

المسألة الدينية في القرن ٢١

قمة آسيان - عقد أممي جديد

ندوة
النموذج الإسلامي في تركيا

حوار
مسعود ضاهر



مركز الدراسات الاستراتيجية

مركز الدراسات الاستراتيجية

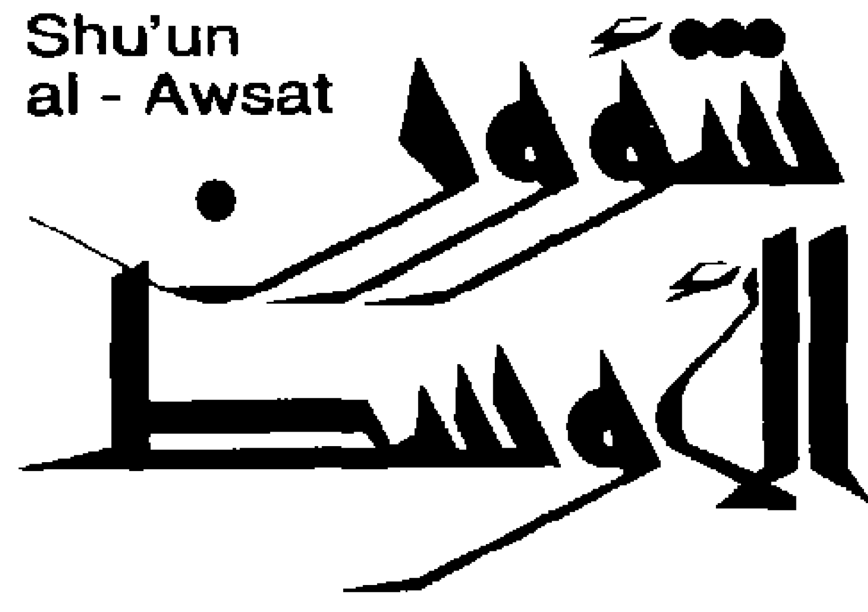
المركز مؤسسة لبنانية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٩٠ على قاعدة المساهمة في تطوير وعي استراتيجي جديد ولذلك اهتم المركز منذ تأسيسه بالتحولات الجيوسياسية والاستراتيجية التي عصفت بالعالم عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وخصوصا انعكاساتها على دوائر المنطقة العربية والاسلامية كذلك اهتم المركز باشكاليات النظام الاقليمي العربي والنظم الفرعية، ومنها العلاقات بين الدوائر العربية والايرانية والتركية

وقد حدد المركز لنفسه في إطار تلك الانعكاسات وآثارها الواسعة الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مجموعة من الدوائر الأساسية التي تتمحور حولها اهتماماته، من الندوات والحلقات الدراسية التي يعقدها إلى برامج الابحاث والكتب التي ينشرها، وهي

- الصراع العربي - الإسرائيلي
- النظام العربي
- دول الجوار الإسلامي وخصوصا تركيا وإيران
- الإستراتيجيات والسياسات الدولية المؤثرة في الشرق الأوسط

- **ترحّب «شؤون الأوسط» بمساهمات الكتّاب حول مختلف القضايا الشرق أوسطية بما فيها تركيا وايران.**
- **يراعى في المساهمات ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى وأن تكون موثقة بطريقة علمية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر، تاريخه، رقم المجلد، رقم الصفحة.**
- **يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعاً مع القرص الممغنط (الديسك) أو بخط واضح.**
- **يُرجى من الكتّاب إرفاق مساهماتهم بنبذة فكرية مع عناوينهم من هاتف وفاكس وبريد الكتروني.**
- **الآراء الواردة في المجلة تعكس وجهة نظر كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.**





صيف ٢٠٠٦
Summer 2006

فصلية متخصصة تعنى بالاستراتيجيات الإقليمية

المحتويات

العدوان الإسرائيلي
متى يتعمم إنتصار المقاومة؟

إنها الحرب السادسة التي تشنها إسرائيل على العالم العربي. لكنها، من أكثر من زاوية، الحرب الأطول والأكثر شراسة وهمجية.
لم تكن إسرائيل تحتاج إلى ذريعة. كان كلام كوندوليسا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة، في إحدى محطاتها اللبنانية أثناء الحرب، يكشف، أو يؤكد ما هو معروف، من أن العدوان الإسرائيلي هو فرصة لبزوغ شرق أوسط جديد.
تحولّت هذه الكلمة إلى مفتاح لكل الأحداث التي تعصف بالمنطقة منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. و«العدو الإسلامي» الذي ورث «العدو الشيوعي» في مطلع التسعينات، بات رسمياً هدف الإدارة الأميركية لتثبيت أحاديتها. أوروبا العجوز تؤكد عجزها عن التبلور كقوة منافسة وكذلك روسيا والصين.
والشرق الأوسط الجديد والموسع هو العنوان الذي يستهدف الإسلام بما هو طاقة وطريقة مغايرة في التفكير والسلوك والممانعة. الإسلام الصافي هو الهدف، لأن الإسلام الرسمي لا اعتبار له إلا كونه أداة ومطية في لعبة «الكراكوز» (قره غوز) التي تحركها أصابع قادة «الصليبية الجديدة» التي هي «صليبية سياسية» لا علاقة لها بجوهر الدين المسيحي.
المواجهة، إذاً، سياسية. واستهدافاتها الغربية ـ الإسرائيلية هي قوى الممانعة في العالم العربي والإسلامي. من هنا هذا العدوان الذي فاق في بربريته كل حدود. على اعتبار أن تصفية حزب الله في لبنان سيكون الحبة التي تفرط عنقود المقاومة في العالم العربي والإسلامي.
لكن النتائج جاءت عكس المخطط لها على الأقل عسكرياً وشعبياً.
إنها عملياً، الحرب الأولى التي تنهزم فيها إسرائيل على أرض المعركة في مواجهة غير متكافئة من زاوية الموازين العسكرية فكانت الهزيمة مضاعفة. إسرائيل التي احتلت

الجولان والضفة والقطاع وسيناء في ستة أيام وفي مواجهة ثلاثة جيوش عربية، كانت تنكسر في مواجهة مع قلّة من المقاتلين المحرومين من التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ومن أي غطاء جوي. ولم يتمكن الجيش الذي قهر من تحقيق أهدافه العسكرية طوال ٣٣ يوماً، لا احتلالاً ولا تدميراً لبنية المقاومة. وستكون هذه الحرب مدار تدريس في الكليات العسكرية لوقت طويل.

المشكلة الكبرى التي تحزّ في النفس أن العالم العربي والإسلامي أظهر عجزاً كاملاً مشبوهاً سواء على مستوى مؤسساته الرسمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أو على مستوياته الأخرى.

وحده الشارع العربي والإسلامي، كان ناصع البياض مثل شرف الأمة وأصيلاً مثل جوهر الإسلام والمسيحية. وكان تعاطفه وتضامنه مع المقاومة في لبنان ضربة قاضية للفتنة السنية ـ الشيعية التي تسعى إليها أميركا وإسرائيل.

قدّم انتصار المقاومة في لبنان على العدو الإسرائيلي نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه إرادة الأمة إن أتيحت لها الفرصة ورفعت عنها الضغوط. فماذا لو كانت كل الجيوش والشعوب العربية والإسلامية نسخاً متكررة عن المقاومة في لبنان بإرادتها وتضحياتها وجهادها؟ إن الجواب سيكون صاعقاً. الكرة الآن في الملعب العربي والإسلامي.

لكن أخطر ما يهدد انتصار المقاومة في لبنان في مواجهة العدوان هو محاولة القوى المهيمنة مثل أميركا وأوروبا أن تفرغ الإنتصار من مضمونه وانعكاساته الإيجابية، من خلال تطويقه بقرارات دولية تعكس أحادية القوة الأميركية في العالم.

وبقدر ما تُحمَى المقاومة في لبنان يُحمى العالم العربي والإسلامي.

سيكون للحرب الإسرائيلية السادسة تداعيات كثيرة على الصعد اللبنانية والعربية والمسلمة والإقليمية والدولية والتي نقدم بعضها في هذا العدد من «شؤون الأوسط» الذي كان جاهزاً للطبع عند حدوث العدوان، وقمنا بإجراء تعديلات تنسجم قدر الإمكان مع الحدث اللبناني على أن نتابع في الأعداد المقبلة، جوانب أخرى منه.

رئيس التحرير

الآفاق المستقبلية للأزمة النووية الإيرانية

سيد حسين موسوي

أكد معظم المراقبين بأن نقل ملف إيران النووي من المكان الذي يجب أن يدرس ويناقش فيه أي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيؤدي إلى تسييس الملف برمته ومن ثم ستعتبر إيران بأن خطواتها المنسجمة مع الوكالة والواجبات التي قبلتها للإستفادة من الحقوق التي ضمنتها المعاهدة لا يؤدي بالضرورة إلى النتائج المرجوة من انضمامها إليها وتوقيعها على البروتوكول الإضافي. ذلك أن الأطراف الأخرى وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية لم تلتزم بما تلزم الآخرين على الإلتزام به وهذا ما يجعل المعاهدات الدولية عرضة لأزمات لاحقة. إن عدم الإلتزام هذا وخصوصاً من الأطراف التي أدت وتؤدي دوراً رئيسياً في ارساء معاهدات دولية كمعاهدة حظر انتاج وانتشار الأسلحة النووية يصل إلى درجة تتصور معها الدول النامية بأن المعاهدات الدولية قد خصصت لدول معينة وليس بإمكان أي دولة مستقلة ان تنضمّ لهذه المعاهدات. فالرئيس الأميركي جورج بوش وفي ذروة مواجهته مع حق إيران في أمتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية ينتقل إلى العاصمة الهندية ويوقع على بروتوكول للتعاون النووي مع الهند. وفي منطقة الشرق الأوسط يحاول محمد البرادعي رئيس المنظمة الدولية للطاقة الذرية ان يحث إسرائيل على القبول بتفتيش منشآتها النووية ولم يلقَ أي ترحيب أو موافقة من القادة الإسرائيليين حتى على مبدأ التفاوض حول برنامجها النووي الذي وصل إلى مراحل خطيرة للغاية، حيث ان إسرائيل وحسب الكثير من المعلومات المؤكدة تمتلك ٢٦٠ رأساً نووياً. إن الإزدواجية في المعايير والممارسة من قبل الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية تجعل من المعاهدات الدولية وخصوصاً المتعلقة منها بقضية إنتشار أسلحة الدمار الشامل حبراً على ورق. ولكن الأهم من ذلك، أن السياسة المتبعة من قبل الإدارة الأميركية ستخلق سابقة خطيرة للغاية وهي ان الكثير من الدول التي تتجه نحو التفكير بامتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية ستقوم بدراسة الكلفة الباهظة للأنضمام إلى معاهدات دولية تنظم العلاقة بين الدول النووية وقضية منع انتاج وإنتشار أسلحةالدمار الشامل كحاجة دولية

ماسة. خصوصاً إذا كانت هذه الدول ولأسباب موضوعية لم تصنّف من ضمن الدول التي لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية. إن النتيجة الطبيعية لذلك هو إنتشار ثقافة السلوك السري في ما يتعلق بالنشاط النووي في العالم أو كما تسميها إسرائيل الغموض الإستراتيجي. في المقابل إن تبني سياسة الشفافية من قبل الدول الكبرى في هذا المجال وتجاه الدول التي تريد أن تحصل على تقنيات نووية ذات طابع مدني، سيؤدي إلى نشر ثقافة الإلتزام والإلتزام المتبادل بين الدول من جهة وبينها وبين المعاهدات الدولية، وتحديداً المعاهدات التي تقع في دائرة السلم والأمن العالميين كمعاهدة حظر إنتاج وإنتشار الأسلحة النووية من جهة أخرى. هناك مثال واضح على فشل السياسة الأميركية في ما يتعلق بقضية التعامل المزدوج مع المعايير الدولية وهو العراق. كما يعرف الجميع فإن الولايات المتحدة الأميركية قامت بغزو العراق بحجة وجود أسلحة دمار شامل فيه ولم تقبل واشنطن بالمهلة التي حددتها لجنة التحقيق والمفتشين الدوليين برئاسة هانس بليكس عام ٢٠٠٣ في ما يتعلق بضرورة الإستمرار في التحقيق والتفتيش. فماذا كانت النتيجة؟ وهل حصلت واشنطن على معطيات حقيقية تؤيد مزاعمها السابقة؟

يرى الكثير من المراقبين بأن ما تقوم به واشنطن في هذه المرحلة من تحريض وتجنيد للقوى الدولية ضد إيران بحجة نوايا طهران لإمتلاك برنامج نووي ذي طابع عسكري ما هي إلاّ محاولة لكسر شوكة وقوة الدول التي تتبنى سياسات تختلف عن المسار الذي تسلكه واشنطن في العالم. وفي هذا المجال وصلت واشنطن إلى مرحلة خطيرة جداً في ما يتعلق باصطناع تقارير تخويفية حول برنامج إيران النووي بمساعدة بعض المفتشين الذين قاموا ولا زالوا يقومون بتفتيش منشآت ايران النووية ضمن مهمتهم التقنية التي من المفروض ألا تخرج عن المسار المرسوم لها حسب البروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه طهران. إن التقرير الذي قدمته الإدارة الأميركية للجنة الأمن التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي والذي جاء أثر زيارات متعددة لبعض المفتشين لمنشآت إيران النووية هو خرق واضح من قبل هذه الإدارة للمعاهدات الدولية ذات الصلة بمعاهدة حظر الإنتشار النووي. وإن ما قام به محمد البرادعي في معرض رد فعله على هذا التصرف الأميركي وإن جاء في محله وفي توقيته المهم حيث كانت المفاوضات الإيرانية الأوروبية قائمة ومثمرة حسب الطرفين الإيراني والأوروبي، إلا انه كان ولا يزال من حق إيران ان تعترض على هذا التصرف الأميركي اللاأخلاقي في أقل تقدير في ان تقوم بتحذير الوكالة الدولية للطاقة الذرية من انه يجب إعادة النظر في تركيبة الطواقم التي تقوم بتفتيش المنشآت النووية في إيران. وأكثر من ذلك فمن حق إيران ضمن المادة الثانية عشرة من المعاهدات أن تدرس كل الخيارات ومنها تعليق عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية خوفاً منها على أمنها القومي حسب المادة المذكورة التي تجيز الإنسحاب من المعاهدة إذا ما شعرت الدول

الأعضاء بأن منشآتها النووية تتعرض لخروقات تتجاوز المهمة التي تحددها المعاهدة نفسها. صحيح أن البرلمان الإيراني تسلم مشروع قرار بالإنسحاب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو تعليق عضوية إيران في معاهدة منع انتشار السلاح النووي، لكن السلوك الإيراني والتوجه العام هو الإستمرار في المفاوضات ورفض أي شروط مسبقة لإستئناف المفاوضات حول العرض الأوروبي والقبول أيضاً باستعداد طهران اعطاء ضمانات بأن برنامجها النووي سوف لن يتحول إلى برنامج ذي طابع عسكري يصل إلى درجة القبول بمساهمة أوروبية وأميركية في إطار عملية تخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية كحل مضمون للخروج من المأزق الحالي. الجديد في ما يتعلق بمسار المفاوضات الإيرانية - الأوروبية حول برنامج إيران النووي هو التطور المهم الذي طرأ على الموقف الأوروبي والذي يمكن اعتباره ابتعاداً عن الموقف الأميركي. هذا التطور قد يكون نتيجة حتمية لما شعرت به أوروبا من أن التصعيد الأميركي القائم حول برنامج إيران النووي ومحاولة حشد أكبر عدد من الدول في صفها ما هو إلا مؤشر لجرّ كل الأطراف ومن ضمنها إيران إلى موقف لا يمكن التراجع عنه ومن ثم النظر إلى برنامج النووي الإيراني على انه برنامج يهدد الأمن والسلم الدوليين. لقد قبلت أوروبا وفي إطار المفاوضات التي جرت في فيينا في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين خافيير سولانا المنسق الأعلى لسياسة أوروبا الخارجية وعلي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين مبدأ المفاوضات وعدم وضع تعليق تخصيب اليورانيوم كشرط لإستئناف المفاوضات. وبهذا كانت تريد الإيحاء بأن التطور الحاصل في الموقف الأوروبي لم يأت بمحض الصدفة بل ان هناك معطيات واستنتاجات وصلت إليها أوروبا تفيد بأن سياسة واشنطن حيال البرنامج النووي الإيراني غير مرغوب فيها وان الولايات المتحدة الأميركية تريد وبشتى الوسائل عدم حلحلة الأزمة النووية الإيرانية من طريق الحوار. وقد أدت الإستجابة الإيرانية لهذا التطور في الموقف الأوروبي إلى استمرار المفاوضات بين الطرفين من جهة وابتعاد الأطراف الأوروبية مجتمعة كانت أم منفردة من الموقف الأميركي واقترابها من الموقف الروسي والصيني. وجاءت تصريحات الرئيس الفرنسي جاك شيراك بتاريخ ١٨أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لتؤكد من جديد على أن "لا حل دون اللجوء إلى الحوار في الأزمة النووية الإيرانية" والرئيس شيراك يطرح في حديثه لإذاعة أوروبا في اليوم نفسه سيناريو من أربع نقاط وهي أولاً: تحديد جدول عمل مشترك بين إيران والمجموعة السداسية؛ ثانياً: إستمرار المحادثات بين إيران والمجموعة السداسية؛ ثالثاً: التخلي عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن؛ ورابعاً: امتناع إيران عن تخصيب اليورانيوم خلال المفاوضات. إن مثل هذا المشروع الذي يطرحه الرئيس شيراك يمكن الإعتماد عليه كمبدأ رئيسي لأية حلول مستقبلية حول الأزمة النووية وعودتها إلى مسارها الطبيعي أي ضمن أطر الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

النموذج الإسلامي في تركيا

 محمد خيري قرباتش أوغلو

 محمد العادل

 محمد نورالدين

حـــزب العـــدالة والتنمـــيـــة والتجربة الإسلامية في تركيا

ندوة *

دائماً كان ينظر إلى الإسلام التركي على أنه مختلفٌ عن تجارب الإسلام الأخرى في العالم، ولا سيما الإسلامين العربي والإيراني. أسئلةٌ كثيرة تطرح عن الخصوصية التي تتميز بها الحركة الإسلامية في تركيا في القرن العشرين، ولا سيما في العهد الجمهوري وكيف أن هذه الحركة قد شاركت في معظم العمليات الإنتخابية في إطار النظام الديموقراطي سواء في الإنتخابات البلدية أم النيابية، بل استطاعت أن تصل في وقت مبكر إلى السلطة عبر هذا السبيل في السبعينات من القرن الفائت، وأن تشارك في السلطة في منتصف التسعينات.

والآن مع حزب العدالة والتنمية تدخل الحركة الإسلامية التركية تجربة جديدة مميزة، لكنها في الوقت نفسه تحمل الكثير من علامات الإستفهام: هل هذا الإسلام الذي يحمله حزب العدالة والتنمية، هو إسلام معتدل أم غير معتدل؟ هل هناك في الإسلام، شيء إسمه إسلام معتدل أم لا؟ كيف يمكن لهذا الإسلام أن ينسجم ويمضي من أجل التوافق مع قوانين وضعتها منظومة غربية مسيحية في جذورها؟ كيف ينسجم هذا الإسلام التركي، هذا الإسلام المعتدل مع هذه المنظومة الأوروبية؟ كيف يمكن لهذا الإسلام أن يوفق بين ثوابت تركيا في السياسة الخارجية وبين محيطها المشرقي وبين تطلعاتها أو اضطرارها إلى ربط مصالحها بقوى غربية أوروبية أو أميركية أو حتى إسرائيلية؟

هنا في هذه الندوة التي يشاركنا فيها كل من: الدكتور **محمد خيري قرباتش أوغلو**، الأستاذ في كلية الإلهيات في جامعة أنقرة، والأستاذ **محمد العادل**، مدير مركز العادل للدراسات في أنقرة، سنحاول أن نسلط الضوء على مجموع هذه التساؤلات، ونبدأ بسؤال أول: ما هي الصفة التي يمكن أن تطلق على حزب العدالة والتنمية؟ هل هم إسلاميون جدد؟ هل هو إسلام معتدل؟ هل هو تيار جديد في الإسلام التركي؟ أم أنه لا هذا ولا ذاك ولا ذلك؟

هل هو حزب محافظ ديموقراطي، كما يطلقون على أنفسهم، أم إنهم حزب إسلامي؟ وحزب

(*) أدار الندوة محمد نورالدين.

يمارس التقية ويراهن على عوامل متعددة للوصول إلى قاعدة نظام حكم ديني؟ أين يمكن أن نضع حزب العدالة والتنمية ضمن حركات الإسلام السياسي في تركيا، وفي العالمين العربي والإسلامي؟

محمد العادل: أعتقد أنه من المبكر توصيف أو تصنيف حالة حزب العدالة والتنمية في تركيا، في أي خانة من حركة التيار الإسلامي في تركيا في شكل عام، من الصعب جداً، وقبل أن نتابع الشأن التركي من الداخل أن نضع تجربة العدالة والتنمية في خانة التيار الإسلامي التركي، لأن ليس لديها هذه المقومات وليس لديها هذه الرؤية. بإستثناء مرجعية بعض قادة هذا الحزب، الدينية أو الإسلامية. لكن، إذا قرأنا حزب العدالة والتنمية في مبادئه وفي تصريحات قادته، لا أستطيع أن أقول بأن هذا الحزب حزب إسلامي، وهم أيضاً يرفضون هذه التسمية ويعبرون عن نفسهم بأنهم حزب ليبرالي محافظ، أو ديموقراطي محافظ، أو الديموقراطيون المحافظون أو غيرهم، هناك مسميات كثيرة يبتعدون بها من الصفة الإسلامية لهذا الحزب. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن ما ذكرتموه عن خصوصية الحركة الإسلامية في تركيا بأنها مسألة أسلمة المجتمع وأسلمة الدولة، فهي مسألة غائبة تماماً في تقديري عن ذهنية التيار الإسلامي في شكل عام، وفي شكل خاص حزب العدالة والتنمية، وذلك إضافة إلى تركيبة حزب العدالة والتنمية نفسها، فالتيار الإسلامي أو القادة والشخصيات الإسلامية في هذا الحزب هم جزءٌ من هذا الحزب فحسب لا أكثر.

وهو في تقديري يتكون من ثلاثة تيارات رئيسة مهمة، تتفق على ليبرالية المسار، حددت أولوياتها في الدفاع عن مبادىء الحريات، الديموقراطية، وحقوق الإنسان. ويعتبرون أن هذه هي الحاجة الأكيدة لمرحلة تركيا اليوم، وأن جميع مشكلات تركيا تتركز في إنعدام الحريات العامة أو على الأقل في وجود حد أدنى من هذه الحريات. ويحرصون على تنمية حقوق الإنسان والحريات في هذا المجال.التيار الإسلامي الرئيسي، ومن دون شك، يتألف من الإسلاميين السابقين في حركة أربكان، والتيار الثاني والمهم هو التيار القومي المحافظ وهو التيار الأقرب إلى التيار الإسلامي، والتيار الثالث وهو أيضاً تيار رئيسي وله رموزه داخل حزب العدالة والتنمية وهم العلمانيون الليبراليون أو الكماليون الجدد الذين لبسوا جبة الليبرالية، فهو إذن حزب من ثلاثة تيارات.

كيف نستطيع أن نصنف هذا الحزب بأنه حزب إسلامي؟ كيف نستطيع أن نصنف هذا الحزب بهذه الرؤى الثلاث المختلفة؟ ثلاثة توجهات مختلفة وثلاث مدارس مختلفة، من الصعب جداً أن نضعه في خانة ما. في هذه المرحلة أعتقد علمياً أنه يجب أن ننتظر نتائج هذه التجربة حتى نستطيع أن نصنفها في شكل دقيق.

محمد نورالدين: في رأيك هل هناك تيار من هذه التيارات الثلاثة له كلمة ترجيحية أكثر

من غيره داخل حزب العدالة والتنمية؟ أم أن هذه التيارات متساوية تقريباً في عوامل التأثير داخل الحزب.

محمد العادل: يبدو واضحاً أن الذي أخذ المبادرة لتأسيس هذا التيار وهذا الحزب، هم قادة إسلاميون، ولذلك تبقى ربما القيادة في أيديهم أكثر من غيرهم. لكن السياسة العامة للحزب لا يملكونها وحدهم. أكد لنا الواقع بأن الكثير من التوجهات في ما يتعلق بالسياسة الخارجية أو حتى الداخلية في نص القوانين التي تمت إحالتها إلى البرلمان كان عليها اعتراض من التيارات القومية، أو التيارات العلمانية، ما أرغم الإسلاميين على التراجع، فمعنى ذلك أنه قد لا يكون هناك تساو في التأثير في ما بين هذه التيارات الثلاثة داخل حزب العدالة والتنمية. لكن هذه التيارات ذات قوة، موجودة في السلطة وهم تقاسموا هذه المناصب في شكل أو آخر، يجب أن أوضح نقطة مهمة وتتلخص في رؤية بعضهم، أنه نتيجة فشل الحركة الأربكانية في بعض المسائل وخصوصاً في إقناع الشارع التركي بأهمية هذا التيار ربما يرى بعض الإسلاميين الجدد أو القادة الشباب في الحركة الأربكانية الذين أرادوا أن يجتهدوا للبحث عن مخرج لهذا التيار أو لتجديد هذا التيار، أنه لا يمكن هذا التيار أن ينجح إلا بالمشاركة مع بقية الأطراف القابلة لمبدأ الديموقراطية.

خير الدين قرباتش أوغلو: حزب العدالة والتنمية يحمل في طياته عنصرين أساسيين، العنصر الأول له علاقة مع حركة أربكان، مثابة نوع من أنواع الإمتداد لحزب أربكان ولخط أربكان، لكن هناك عنصراً ثانياً، يعتبر إمتداداً لسياسات أوزال أوزال كان أول ليبرالي. وكان أول من دفع تركيا إلى الإنفتاح على العالم والخارج، سياسة حزب العدالة والتنمية تتفق إلى حد كبير مع سياسة أوزال، ولذلك من الممكن أن نصف حزب العدالة والتنمية بانه عبارة عن خلافة تجربة أوزال أو تجربة أربكان. لكن طبعاً مر حزب العدالة والتنمية بتطورات عدة في أثناء مسيرته السياسية قبل الوصول إلى السلطة كانت السمة الإسلامية غالبة على ذلك الحزب لكن أثناء تحضير المرشحين فتحوا الباب على مصراعيه للمرشحين ولم يدققوا بإختيارهم، ومن أجل ذلك لم يتوقعوا هذا النجاح الكبير غير المتوقع، لذلك كانت النتيجة ثلاثة تيارات داخل الحزب، لكن أول من أقام ائتلافاً من تيارات مختلفة، كان تورغوت أوزال، ومن هذا المنظار يمكن أن نعتبر حزب العدالة إمتداداً لسياسة أوزال وأقرب إلى هذه السياسة من سياسة أربكان.

لكن هناك أمراً آخر، يجب أن لا ننسى أن زعماء حزب العدالة والتنمية أيضاً أبناء حزبي الرفاه والسعادة وعندهم الهوية الإسلامية. لكن هم عندما فوجئوا بهذا النجاح العظيم بدأوا يبحثون عن هوية للحزب خارج الهوية الإسلامية التي أدت إلى مشكلات عديدة خبروها في عهد أربكان، لذلك بدأوا يبحثون عن هوية أخرى واستقروا على هوية المحافظين الليبراليين. لكن، هذه الهوية أيضاً هوية ملصقة على الحزب في شكل غير

طبيعي، لأنه تطور من الخارج، تطور مصطنع. وطبعاً، هناك أمر آخر يجب أن لا ننسى أن المسؤولين الكبار في حزب العدالة والتنمية قاموا بمقابلة بعض المسؤولين الكبار في أميركا قبل أن يأتي أردوغان إلى السلطة، هذه نقطة مهمة جداً، لا ندري ماذا جرى بين الطرفين أثناء اللقاء، ولكن هذا الأمر له أيضاً دور كبير في تحقيق سياسة حزب العدالة والتنمية وتحقيق هويته. نعلم جيداً أن أميركا تشجع الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي لمصلحتها، ومن ضمن ذلك ممكن أن نعتبر ان أميركا شجعت حزب العدالة والتنمية قبل إحتلال العراق، ولكن نظراً إلى أن هؤلاء يحملون هوية إسلامية فقد وجدوا أنفسهم متذبذبين بين أمرين: هناك أميركا التي تضغط على سياسة حزب العدالة والتنمية وتُحاول أن تستغل مكانته في تركيا، لكن هناك أيضاً هويتهم الإسلامية التي تفرض على المسؤولين الكبار أن يتخذوا قرارات ضد مصالح أميركا، وهذا ما جعل حزب العدالة والتنمية في نظري في مأزقٍ أمام الجماهير، وهذا هو الوضع النهائي أو الحالي بالنسبة إلى حزب العدالة، لا ندري ما تحمله الأيام القادمة. ولكن المتوقع أنهم ما دامو يريدون الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي فستكون سياسة حزب العدالة والتنمية متجهة إلى الغرب أكثر من الإتجاه إلى العالم الإسلامي، لكن هذا لا يعني أنهم سيخلون في الموازنة بين الطرفين، ولكن أهم من ذلك فإن حزب العدالة والتنمية في نظري لا يملك أي برنامج سياسي خارجي، بل ليس لديهم أي برنامج اقتصادي واضح المعالم، وخصوصاً بالنسبة إلى العلاقة بين الدين والدولة.

محمد نورالدين: في رأيك د. خير الدين، هل تنطبق صفة الإسلامي المعتدل على حزب العدالة والتنمية؟ وهل هي مثلاً إختراع أميركي؟

خير الدين قرباتش أوغلو: أولاً، إطلاق التسمية إطلاق أميركي، «الإسلام المعتدل» و«الإسلام في تركيا»، إذا صح التعبير، معتدل إلى حد كبير لكن ما معنى الإعتدال، الإعتدال معناه أنه الإسلام الذي لا يعارض مصالح أميركا، غير المشروعة وطبعاً الإسلام المعتدل مشروع ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومن هذه الناحية لا أعتقد ان هناك سياسة واضحة عند حزب العدالة والتنمية في هذه القضية، لأن هناك قضايا دينية تُحال إلى وزير الدولة المسؤول عن الشؤون الدينية، ولكنه غير مهتم بهذه الموضوعات بل هو يهتم بالشؤون الأوروبية أكثر من الشؤون الدينية أو ليس هناك مسؤول عن رؤية الحزب في قضايا إسلامية، وهذا فراغ كبير في هذا المجال، وأنا سألت وزير الدولة المسؤول عن الشؤون الدينية، هل هناك برنامج للحزب في سياسته اتجاه العالم الإسلامي واتجاه الإسلام بالذات أو قضايا إسلامية. فقال نعم، لكن أنا جمعت الوثائق الموجودة عند الحزب ولم أجد أي برنامج في هذه القضية.

محمد العادل: أولاً، صفة الإسلام المعتدل أو هذا المصطلح في تركيا، أعتقد أنه لا ينطبق

أصلاً على الحالة التركية لأن الحال في العالم العربي مختلف تماماً. نستطيع أن نصنف بأن هناك إسلاماً معتدلاً وإسلاماً متطرفاً وإسلاماً متشدداً، إسلامات كثيرة. وكل هذه التيارات الإسلامية موجودة في تركيا مهما اختلفت، أنا أعتقد أننا نستطيع أن نصنفها في خانة المعتدلة جداً مقارنة بالعالم العربي، والدليل على ما أقول بأن التيار الإسلامي الذي مثله أربكان، شارك في السلطة منذ السبعينات، في وقت كان الجدل حول هذا الموضوع في العالم العربي محتدماً. أعتقد أن تركيا بطبيعتها تحوي إسلاماً معتدلاً وتقليدياً وفي الحقيقة أرى بأن حزب العدالة والتنمية ربما يكون صيحة جديدة في التيار الإسلامي ورؤية جديدة فيه، على الأقل في عيون قادته، ولذلك أذكر جيداً تصريحاً لزعيم هذا الحزب رجب طيب أردوغان قال فيه: لقد فشلت الأحزاب الإيديولوجية، بمعنى أنهم لا يبحثون عن إيديولوجية جديدة للحزب لأنهم يرفضون التصنيف الأيديولوجي أصلاً وهذا ما يؤكد وجود هذا المثلث داخل الحزب، لنفرض أنه لو كانت هناك أيديولوجية لهذا الحزب لانفض هذا الثلاثي، لأنه لا يمكن تجميع هذا الثلاثي على إيديولوجية واحدة، والذي يجمعهم هي التيارات، وهي أهداف مرحلية، جدولوها وأعلنوها في شكلٍ واضح. إن حاجات تركيا اليوم هي الحريات وحقوق الإنسان، وتوسيع كامل لمجال حقوق الإنسان، والليبرالية. ويوجد تحفيز لقاعدة أخرى معلنة لديهم، وهي العداء للكمالية، أقله رفض لقدسية الكمالية. ولكن هذا المبدأ لا يعلنونه لكن هو داخل هذه الأطراف.

محمد نورالدين: معروف أن حزب العدالة والتنمية، وكما تفضلتم، هو سليل الحركة الإسلامية في تركيا التي مثلتها أحزاب متعددة منذ مطلع السبعينات من حزب النظام الوطني إلى السلامة الوطني إلى الرفاه إلى الفضيلة، نعلم أنه تقريباً حزب العدالة والتنمية عندما أُسِس كان عبارة عن الكتلة التي كانت تعرف في حزب الفضيلة بـ «كتلة التجديديين»، وكان عبد الله غول زعيمهم، بحيث أن أردوغان كان مسجوناً أو محظوراً من العمل السياسي ثم دخلت على هذا الحزب كتل أخرى، إذا كنا نريد أن نحاول أن نعثر على الصلة بين حزب العدالة والتنمية وأسلافهم الإسلاميين أي ما هو المتغير، وما هو المشترك، وما هو المختلف بين حزب العدالة والتنمية والأحزاب الإسلامية التي سبقته ما الذي يجمعه وما الذي يجعله يختلف عن حزب الفضيلة والرفاه ولنقل «الأحزاب الأربكانية»؟

خير الدين قرباتش أوغلو: القدر المشترك الذي يجمع بين التجربتين، عدم الإعتماد على دراسة سابقة لسياسة الحزب. لإن القيادات نظير أربكان وأردوغان على سبيل المثال بدأوا بالمسيرة من دون أي إستعداد، وهذا أيضاً صحيح بالنسبة إلى أربكان وحزب أربكان مضى عليه تقريباً ثلاثين سنة، ولم يقدموا أي رؤية بالنسبة للقضايا الموجودة في تركيا أو خارجها إلا عشوائياً في شكل غير منظم. وليس هناك أي مؤسسة جدية تابعة للحزب تنتج

أفكاره، وهم أيضاً لم يستفيدوا من المفكرين والعلماء. وقد تجمع حول حزب أربكان الكبار وبعض من تزلفوا إلى الحزب. ومن المؤسف أن الأحزاب في تركيا لا تتحمل أي معارضة ولا تحب النقد أبداً، هذا يؤدي إلى أن ترتكب هذه الأحزاب أخطاء كثيرة جداً في السياسة. أردوغان نفسه قبل أن يتولى السلطة كان يدافع عن حرية الرأي، وعن المعارضة، لكن بعدما وصل إلى السلطة بدأ يخاصم كل من ينتقده، حتى إذا رسمه أحدهم في شكل كاريكاتيري، يرفع دعوى ضده، هذا ويبدو أنهم لم يكونوا جاهزين لتولي السلطة.
مضى على حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاث سنوات وليس هناك أي مؤسسة علمية أو فكرية أو سياسية تعمل من أجل تحقيق سياسة حزب العدالة والتنمية، كل أمورهم عشوائية، على سبيل المثال من المسؤول عن السياسة الدينية، من المسؤول عن السياسة الإقتصادية، أنا اقترحت عليهم مثلاً أن يجتمعوا مع المثقفين والعلماء والخبراء المعارضين في كل شهر مرة على الأقل، لكنهم يرفضون كل هذه الإقتراحات. ويرون أنهم ليسوا في حاجة إلى أي دراسة أو أي مساعدة.

محمد نورالدين: من ناحية الإيديولوجية الدينية، ومن ناحية الإيمان الديني، هل الولاء أو الإنتماء الديني نفسيهما لحزب العدالة والتنمية والأحزاب الإسلامية السابقة، أم هناك إنتماء أقل في الهوية الدينية؟

خيرالدين قرباتش أوغلو: بالنسبة إلى الإنتماء لا يوجد مشكلة، أما لنظرتهم إلى قضايا إسلامية فهي ليست واضحة، وكما أسلفت، حزب العدالة والتنمية، أو بالذات رجب طيب أردوغان، أحال الأمر إلى وزير الدولة محمد آيدين، لكن هذا الأخير غير مهتم بهذه الأمور، لأنه مهتم بالأمور الأوروبية أكثر من الأمور الداخلية الدينية، وحتى بعد الذي حصل في أزمة الكاريكاتير في الدانمارك بالنسبة إلى النبي (ص) لم نرَ في شاشات التلفزة لا محمد آيدين ولا رئيس الشؤون الدينية، وأجبر أردوغان محمد آيدين أن يظهر في الشاشة في شكل طارىء. علمنا من هذا التصرف أن محمد آيدين لا يتصرف في شكل سليم في قضايا إسلامية والأمر متروك إلى من يهتم به، ولكن حتى رئاسة الشؤون الدينية وضعها غير جيد حالياً. يقول المحللون إن الوضع أسوأ بكثير من السلطة السابقة.

محمد العادل: سأحاول أن أكون دقيقاً في هذه الإجابة. أولاً، تيار أو حزب العدالة والتنمية في تقديري ليس مجرد نتاج للحركة الأربكانية فحسب، فالأمر يذهب أبعد من ذلك، إذ يعود إلى مرحلة الخمسينات والستينات، أي لمرحلة عدنان مندريس، أي الحركة الديموقراطية الحقيقية، والتي دفع حياته ثمناً لها. ثم بعد ذلك من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٣ جاءت مرحلة أوزال، وهي كانت تعتبر أيضاً واحدة من المدارس المهمة أو المراحل المهمة في مسيرة الحركة الديموقراطية، ثم أيضاً الحركة الأربكانية التي نرى فيها هؤلاء القادة، قادة العدالة والتنمية. بلا شك هذه المحطات الثلاثة في تقديري محطات مهمة

ساهمت في صوغ فكر هؤلاء القادة. المسألة لماذا انشقوا وتركوا هذا الطريق وتوجهوا إلى طريق آخر؟ هناك أسباب كثيرة لكن على الأقل أهمها ليس شخص أربكان. لأن شخصية أربكان كانت شخصية مسيطرة على الحركة وكان لا يعطي الفرصة لهؤلاء الشباب، أن يحققوا مستقبلهم، تماماً مثل الطريقة الصوفية أو الرؤية الصوفية للزعيم، نعم يجب أن نعترف بأن أربكان مستبد، وأعتقد أن هذه حالة يجب أن يدرسها العلماء، لأن المشكلة ليست في تركيا وحدها، بل في كل العالم العربي والإسلامي. مسألة الزعماء وخصوصاً في الحركات الإسلامية، مسألة جديرة بالدراسة لأنهم يتصورون هذه الحركات ستنتهي من بعدهم.

هذا واحد من الأسباب، وهناك سبب ثانٍ رئيسي حول التطور الفكري الإسلامي نوعاً ما لهذا الحزب، لكن كيف؟ في عام ١٩٩٦ و١٩٩٧ وصل حزب الرفاه إلى السلطة فشكل حكومة إئتلافية لكن يجب أن نعترف أنه خلال هذه السنة وعلى الرغم من الظروف الدولية، والظروف الداخلية لتركيا وضغوط المؤسسة العسكرية، لم يحقق هذا الحزب شيئاً. فأصيب الذين أيدوه والذين انتخبوه بالخيبة. حصل نوع من الفشل والتراجع الكبير، بل أن الحالة الإسلامية كلها تعرضت لإنتكاسة وحصل رد فعل. هذا السبب دفع الكثير من هؤلاء القادة الشباب إلى التفكير، ووصلوا إلى اقتناع بأن التيار الإسلامي أو أي تيار للحزب الإسلامي لا يمكن أن يشارك في العمل الإسلامي في تركيا بثوب ذي لونٍ واحد، وبالتالي يجب أن يكون ثوباً جديداً، ذا ألوان مختلفة، ولا يكون مؤدلجاً، ولهذا كانت توليفة هذا المثلث. لذلك يرفض قادة هذا الحزب في تصريحاتهم اعتباره حزباً أيديولوجياً. وحتى يقولون بأن مرحلة الأحزاب الأيديولوجية في تركيا قد انتهت، ويعتقدون أن مرحلة الأحزاب القومية والدينية انتهت أيضاً. وأن الشعب التركي يحتاج إلى مرحلة جديدة أو ثقافة جديدة، ثقافة سياسية جديدة هي البراغماتية، هي إقتصاد السوق، وحتى السياسة الخارجية. وهذا ما يعكس حالة العدالة والتنمية اليوم، إذاً أنا أعتقد أنه ليس بالضرورة أن يكون لحزب العدالة والتنمية إيديولوجية، كما أنهم لا يبحثون عن ذلك، وإن كانوا بدأوا الآن يشكلون شبيبة للحزب ويقال بأن ليس الهدف أدلجة هذه الشبيبة، وإنما لكي يتشبعوا بثقافة الديموقراطية وحقوق الإنسان. سيكون هذا هو المبدأ الأساسي، ففي رأيهم تحتاج تركيا اليوم هذا التوجه أو هذه الرؤية.

خيرالدين قرباتش أوغلو: إذا أردنا أن نوجز الكلام، في نظري كمتخصص في العلوم الإسلامية. لا أستطيع أن أصف حزب العدالة والتنمية بأنه حركة إسلامية خالصة، لكن الهوية الإسلامية غالبة. فمعالم السياسة تتغير وستتغير في المستقبل، لأن المتغيرات في المنطقة أيضاً ستحدد معالم سياسة حزب العدالة والتنمية، ولكن أخشى أن عدم الإستعداد ومفاجأة الحزب بفوز كبير في السياسة سيؤدي إلى نوع من التخلي عن بعض

المبادىء الإسلامية في مجال الإقتصاد وخصوصاً في مجال الفقه الإسلامي، وكذلك في مجال الحياة الدينية. فمثلاً، رئاسة الشؤون الدينية عبارة عن إدارة المساجد، ولكنها حريصة على إلقاء خطب دينية بكثرة. ورغم أن هذه الخطب غير مخطط لها. من قبل كانت الخطب تعدّ سنوياً، نحن نعلم أن رئيس الشؤون الدينية قام بمقابلة المسؤولين الكبار في البنتاغون في أميركا وطبعاً بعض المسؤولين الكبار من السفارة الأميركية، يأتون إلى رئاسة الشؤون الدينية يتحدثون عن إعداد الأئمة والخطباء. وهذا يؤدي إلى بعض التساؤلات وعلامات الإستفهام بالنسبة إلى سياسات حزب العدالة والتنمية وإلى أي مدى سيقفون مع الشعب المسلم، وإلى أي مدى سيقفون إلى جانب مصلحة أميركا وأعتقد أنهم بين أمرين: الضغط الأميركي ومتطلبات هويتهم الإسلامية.

محمد العادل: أريد أن أضيف شيئاً على هذا الأمر أولاً: هذا ما يؤكد أن هذا الحزب لا يمكن وضعه بأي حال من الأحوال في خانة التيار الإسلامي وهم أنفسهم يؤكدون هذا الأمر. الشيء الثاني، مسألة التراجع عن الثوابت، أي ثوابت نقصد؟ هم ليسوا تياراً مؤدلجاً، إذا كانت الثوابت تتعلق بالفرد نفسه فهو مسلم، ولكن المسألة تتعلق بالكل.

محمد نورالدين: نفرغ مما قلتماه إن حزب العدالة والتنمية لا ينطلق من برنامج محدد ولا ينطلق من إيديولوجية معينة. من خلال هذه السنوات الثلاث التي مرت على حزب العدالة والتنمية في السلطة، نجد أن هناك أولويات معينة أعطاها الحزب لبعض القضايا وفي مقدمها الإنفتاح على العالم الإسلامي، لكنني أحاول أن أضع السؤال في شكل عام، ما هي أولويات حزب العدالة والتنمية؟ إن كان على صعيد الإصلاح السياسي في الداخل، أو على صعيد العلاقة بين الدين والدولة، أو على صعيد الهوية الثقافية حتى لا أقول الدينية للمجتمع أو أيضاً على الصعيد الخارجي. إن كان في العلاقة مع الإتحاد الأوروبي، أو مع العالم العربي أو الإسلامي أو الولايات المتحدة الأميركية؟ أعود فأكرر ما هي أولويات حزب العدالة والتنمية وما الذي يحدد العوامل التي تسمح أن نقول لديه هذه الأولوية أو تلك؟

محمد العادل: أنا لم أقل بإن هذا الحزب ليس لديه برنامج، قلت هذا الحزب ليس لديه إيديولوجية، لكن وبكل تأكيد أي حزب وصل إلى السلطة وقاد حملة إنتخابية بديهياً كان قد أعلن عن برنامج معين، أو عن رؤى مهمة على الاقل. هذه الرؤى العامة تابعتها شخصياً قبيل الإنتخابات وأتابعها اليوم من خلال الإنجازات التي تتحقق في عهد هذه الحكومة. أستطيع أن ألخص بعض هذه النقاط، بأن أولويات هذا الحزب في الدرجة الأولى **هي الحريات والديموقراطية وحقوق الإنسان**. هذا المبدأ رئيسي ومهم للغاية، وهو مطلب يشكل كافة سياسة وتوجهات هذا الحزب. وفي مجال السياسة الخارجية هناك حال جديدة تتحدث عنها الصحافة التركية، فلأول مرة نرى سياسة خارجية متوازنة.

محمد نورالدين: قبل أن ندخل في أولويات السياسة الخارجية قلتم إن هناك على الصعيد الداخلي أولويات قضايا الحريات والديموقراطية وحقوق الإنسان، هل من الممكن أن نفصل قليلاً ما المقصود بهذه العناوين، ما هي المجالات التي يجب أن تتجسد فيها؟

محمد العادل: المتتبعون للشأن التركي يعلمون جيداً أن هيمنة التيارات الكمالية العلمانية المتطرفة حتى مرحلة الخمسينات على الأقل، كانت مرحلة متطرفة، علمانية متطرفة وإقصائية، واستمرت هذه السياسة الإقصائية إزاء كثير من التيارات سواء أكانت يسارية إسلامية أم كردية أم غيرها. هم أعتقدوا أن إشاعة الديموقراطية وحقوق الإنسان، أقصد ثقافة الديموقراطية وثقافة حقوق الإنسان وضماناتها ووضع ضمانات لها قانونية يقطع الطريق أمام، أولاً: هيمنة التيارات الكمالية العلمانية المتطرفة. وثانياً: قطع الطريق أمام تيارات إقصائية ترفض الآخر، وفسح المجال أمام تيارات كانت غائبة، مثل التيارات الكردية وربما تيارات أخرى دينية وغيرها مما كانت تعتبر من الأشياء المسكوت عنها، لذلك أنا أعتقد انهم يتقدمون خطوة خطوة نحو هذا الإتجاه من خلال صوغ قوانين جديدة ومن خلال إعادة تقويم لقانون الجزاء التركي من خلال المطالبة بتعديل نصوص كثيرة من الدستور، هناك إصلاحات واضحة تخدم هذا التوجه. من دون شك هناك أيضاً الحريات الفردية، التي تتعلق بالمسائل الدينية، مثل قضية الحجاب، وقضايا أخرى معقدة. كل هذه الأمور يعتبر قادة حزب العدالة والتنمية أنه كلما قويت ثقافة جقوق الإنسان والديموقراطية في تركيا كلما استطاعوا أن يحلوا هذه القضايا الشائكة، مثل قضية الحجاب لأنها قضية فردية في الدرجة الأولى، هم يرونها قضية حقوقية تتعلق بحقوق الإنسان، وليست قضية إيديولوجية كما تصورها الأطراف العلمانية الأخرى. لذلك نعتقد في هذا المجال أنهم حققوا أشياء كثيرة وفي وقت قياسي. يكفي أن أقول إن قانون الجزاء التركي عدّل لمرتين، أو حتى لثلاث مرات ونجحوا في إجازته اليوم واعتبرو على الأقل، حسب التقارير الأوروبية أنه من أفضل القوانين القانون الجزائي التركي.

على الصعيد الخارجي أعتقد أنه لأول مرة في الساحة التركية ونرى حكومة، حكومة العدالة والتنمية، تتبنى ما يسمى سياسة متوازنة للسياسة الخارجية أو خط توازن للسياسة الخارجية. هذه النقطة مهمة، هم يعتقدون أنهم في الوقت الذي يسعون فيه إلى تطوير علاقاتهم مع الإتحاد الأوروبي وهذا لأسباب مختلفة متعلقة بخيارهم إضافة إلى خيارات داخلية متعلقة بالحزب نفسه، لأنه يرى بأن الإتحاد الأوروبي، أو المضي في إتجاه الإتحاد الأوروبي سيساعده على عملية الإصلاح في الداخل وعملية تحجيم القوى العلمانية المتطرفة، وخصوصاً الكماليين وبالتالي فهو عامل مساعد في الداخل والخارج، في الوقت نفسه تحاول هذه الاطراف في العدالة والتنمية التوجه نحو العالم العربي وأفريقيا. ولدي وثيقة تزيد عن ستين صفحة تفيد بأن لحكومة العدالة والتنمية خطة

إستراتيجية نحو العالم العربي وتركيا. وإعلان عن خطة إستراتيجية عرضها وزير الخارجية أمام البرلمان نحو العالم العربي وأفريقيا يكفي أن ندلل على إهتمام تركيا برئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي لأول مرة في تاريخها. هذا من جهة، من جهة ثانية رفضت تركيا ولأول مرة بأن تكون عضواً مراقباً في كل من الجامعة العربية والإتحاد الأفريقي. وهذا يعتبر صيحةً جديدة في تاريخ تركيا. كل ذلك لا يمكن أن نصوره على أنه مجرد حملات دعائية، وإنما هو توجه عام إضافة إلى ذلك، التوجه الكبير نحو عقد إتفاقات إقتصادية ضخمة جداً، وخصوصاً إتفاقات التبادل الحر وغيرها مع كل من تونس والمغرب ومحاولات مع مصر والجزائر وأثيوبيا وغيرها من الدول الأفريقية. كل ذلك يؤكد بأن هناك توجهاً، وأعلنوا أكثر من مرة بأن حجم الصادرات التركية اليوم قرابة ١٢ مليار دولار إلى كل العالم العربي وأفريقيا، وهم يرغبون بمضاعفة هذا الرقم خلال السنتين القادمتين، معنى ذلك أن هناك توجهاً حقيقياً في مسألة السياسة الخارجية، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية. وهم يسعون إلى أن يكون لتركيا دور إقليمي فاعل، وبالتالي من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ودعوة إلى إصلاحها من الداخل من خلال ملف العراق ومن خلال ملف فلسطين، ومن خلال ملفات قضايا أخرى كثيرة. لم نكن نسمع من قبل عن أدوار لتركيا في قضايا الشرق الأوسط وقضايا المنطقة. اليوم قد يناقش هذا الدور، هل هذا دور يخدم المصالح الأميركية والإسرائيلية، أنا أعتقد بأنه يخدم كل هذه الأطراف لكنه يخدم في الدرجة الأولى المصالح التركية الداخلية.

خيرالدين قرباتش أوغلو: في الداخل هناك أولويات تحسين الوضع الإقتصادي لأنه أصبح هم المواطنين كلهم لقمة العيش، لكن بالطبع نلمس هناك تحسناً نسبياً لكن لغير مصلحة الطبقات الفقيرة. بل لمصلحة الطبقات الغنية. وهذا أعتقد أنه من سلبيات السياسة الإقتصادية في حزب العدالة والتنمية. طبعاً كل هذه الأمور من أولويات حزب العدالة والتنمية والحكومة الحالية لكن يجب أن لا ننسى أن حزب العدالة والتنمية كسب أصوات المتدينين إلى حد كبير ولهؤلاء أيضاً مطالب في مجالات مختلفة، دينية خاصة.

محمد نورالدين: لكن حزب العدالة والتنمية حتى الآن لم يفِ بأي وعد من وعوده قبل الإنتخابات، ومن ضمنها الحريات، الحرية الدينية، أين الحرية الدينية؟ بل حزب العدالة والتنمية يتراجع، وكذلك تتزايد الضغوط على بعض الحركات الإسلامية أيضاً من مؤسسات دستورية وغيرها، حزب العدالة والتنمية صامت، يفضل السكوت فحسب، وهذا يؤثر في الإنتخابات وإذا ما نجح حزب العدالة والتنمية في الوفاء بوعوده تجاه الجماهير المتدينين الملتزمين فسيخسر خسارة كبيرة في الإنتخابات القادمة، حزب السعادة، ربما سيرتفع رصيده، كذلك هناك أحزاب أخرى تنتهز الفرصة.

أريد أن أتأكد من هذه النقطة أن حزب العدالة والتنمية حقق إنجازات إقتصادية في

مجالات معينة في التحكم بنسبة التضخم، بإستثناء إزدياد نسبة البطالة، لكن هناك بعض الإنجازات على صعيد الحريات، تقديم الإنجازات على الصعيد الإقتصادي كانت في الإجمال إيجابية، الآن تقديم هذه الإنجازات على صعيد الحريات في شكل عام كانت أيضاً إيجابية. التقدم مع المسار الأوروبي على أساس السياسة الخارجية جيد. أريد أن أعود إلى نقطة واحدة هي على صعيد القضايا ذات الحساسية الدينية، سواء الحجاب أو معاهد إمام - خطيب أو قضايا أخرى أيضاً (مثل الزنى على سبيل المثال)، الحزب لم يكتفِ فقط بأنه فشل، بل تراجع. قضية الحجاب تزداد صعوبة يُعَمَّمُ حظرها إلى آخره... سؤالي الأساسي إليكما لماذا لا يزال حزب العدالة والتنمية يفشل في هذه النقطة؟

خيرالدين قرباتش أوغلو: كما أسلفت مرات عدة يجب أن ننظر إلى بنية الدولة التركية أولاً، الدولة التركية دولة قوية لكن دولة دستورية إلى حدٍ كبير ولا تسمح لسياسة الأحزاب إلا في مجال محدود تقريباً من ٣٠ إلى ٤٠ في المئة، فيما ٦٠ أو ٧٠ في المئة هي للمؤسسات الدستورية. ولذلك لم يبقَ للأحزاب سوى مجال البرلمان، لذلك أنا قلت إن الحزب ليس لديه برنامج فعلي. أنا لا أتحدث عن برنامج الحزب الإنتخابي، أتحدث عن برنامج معدّ من قبل زعماء الحزب ومن فترة طويلة على أساس الدراسة العلمية، الفكرية بمعنى برنامج مفتوح بمساهمة جميع القطاعات ضمن طبقات المجتمع. ما يحصل أنه يجتمع ثلاثة أو أربعة من المتزلفين للحزب يكتبون نصاً ويكون هذا برنامجاً، أو يكون رأياً للحزب، هذا خطأ. في الحزب ليس عندهم رؤية حضارية فلسفية وأنا أنتقد سياسة الحزب من حيث النظرة الإسلامية لا بسبب قضية الحجاب فحسب ولكن هناك فساداً كبيراً جداً منتشراً في المجتمع التركي وكذلك هناك ازدياد في استعمال المسكرات، والمخدرات وأخلاق الشباب في تدن رهيب جداً، كما هو الأمر بالنسبة إلى سائر البلاد. والحكومة لا تتخذ التدابير اللازمة لمنع هذه الصورة السلبية.

محمد نورالدين: أريد أن أعود إلى النقطة نفسها، مثلاً لماذا تمشي قرارات حزب العدالة والتنمية على الصعيد الإقتصادي ولا تمشي على الصعيد الديني، رغم أنكم تقولون إن حزب العدالة والتنمية ليس حزباً دينياً وليس له طابع إسلامي، بل أكثر من ذلك، حزب لا إيديولوجية له، ومنشقاً من كتل متفرقة، ليس الإسلام سوى جزء منها، إذا مما تخاف تلك المؤسسات من رئاسة الجمهورية إلى المؤسسة العسكرية، إلى المحكمة الدستورية، لما تخاف من حزب العدالة والتنمية حتى لا تطبق هذه القضايا التي لها طابع ديني؟

محمد العادل: أنا أعتقد بأن واحداً من الأسباب يعود إلى أولويات هذا الحزب، نحن ذكرنا أولويات كثيرة، لكن واحدة من الأولويات المهمة عدم التصادم مع مراكز النفوذ في أنقرة ومنها المؤسسة العسكرية في الدرجة الأولى، وبعض القوى العلمانية المتنفذة، حيث القضايا ذات الطابع الديني ليس من أولوياتها. أي قضية شائكة تسبب لهذه القوى

إشكالاً تتجنبه، والدليل على ذلك سواء في ما يتعلق بقضية الحجاب أو قانون تحريم الزنى مباشرة قدمته الحكومة، ثم تراجعت عنه، وهناك قوانين كثيرة أخرى حاولت أن تقدمها الحكومة ولما شعرت بأن هناك نوعاً من القلق أو إحترازات من قبل هذه القوى تراجعت في هدوء. إذاً هذا يعتبر خياراً مهماً لدى هذه الحكومة بألا تتصادم أصلاً مع هذه المراكز، لذلك فإنهم نتيجة هذه الرؤية ونتيجة هذا الخيار، لا يسمونه فشلاً، من وجهة نظرهم، وإنما هو عملية إسترجاع لهذه الملفات إلى وقت يكون فيه الجو أو الأرضية متاحة لفتحها، منها مثلاً ملف القضية الكردية وغيرها في ما يتعلق بالحريات السياسية.

محمد نورالدين: لكن في هذه الفترة من الآن وحتى تطرح هذه الملفات الدينية من جديد، ألا توجد خشية من أن يفقد حزب العدالة والتنمية جزءاً من قاعدته الدينية ويخسر أصواتاً في الإنتخابات المقبلة.

محمد العادل: الآن الكل يشعر بذلك ولكن أرى أن هذه حالة طبيعية، أنا أعتقد أن هذا الحزب سيجدد نفسه من الداخل وقد يضطر بالفعل إلى أن يكون هناك فقط تحالف بين التيار الإسلامي والتيار القومي وحده في هذا الحزب وينسلخ منه مثلاً التيار الليبرالي. كل الخيارات قائمة في هذا الحزب ونتوقع أن يحصل نوع، لا أقول الفوضى إنما حالة من الإهتزاز داخل الحزب ليراجع الحزب نفسه ويبحث عن وجه جديد ربما.

محمد نورالدين: ما رأيك في الإتهام الذي بدأ يوجه لأردوغان من أنه أربكان آخر، يتحرك ضمن تقية وهذا ظهر في صحيفة أميركية، تقول إن أردوغان رجل فاشي إسلامي ولا يريد في النهاية سوى هدم الدولة الأتاتوركية والتطلع إلى دولة ذات طابع ديني، هل هناك من يمارس في العدالة والتنمية تقية؟

خيرالدين قرباتش أوغلو: أردوغان لم يكن يريد هدم الدولة، هذا التعبير تعبير خاطىء، أنا رغم أني أعتبر نفسي في خط الحركة الإسلامية لكن لا أربكان ولا أوزال ولا أردوغان، لا أحد يريد هدم الدولة. هذا التعبير غير صحيح، لكن يريدون توسيع المجال للحريات الدينية. لكن طبعاً التقية أفضل من أن يتنازلوا عن مبادئهم، لأن التقية معناها أنهم يحافظون على مبادئهم ولكن يتظاهرون بشيء آخر، ولكن أخطر من ذلك أنا أخشى على حزب العدالة وعلى الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي أن تتخلى عن مبادئها بسبب ضغوط أو بسبب من الأسباب الداخلية، هناك أيضاً خطاب الإسلام المعتدل، واضح من الأمر أنه يريد أن يغير بنية الفكر الإسلامي المعتدل في شكل جذري حتى لا تتصادم الحركات الإسلامية مع مصالح أميركا.

هذا أكبر خطر في نظري لكن سياسة حزب العدالة والتنمية ممكن تلخيصها في ثلاث كلمات: تتبلور السياسة تحت الضغوط من القوى العلمانية من الداخل ومن الضغوط من الإتحاد الأوروبي حتى تغيير القوانين، ومن أميركا. لكن أين مطالب الجماهير، اي الشعب

التركي المسلم؟ يجب على حزب العدالة أن يلبي مطالب الجماهير الذين صوتوا للحزب. حالياً يبدو أن الحزب يعمل من أجل مصلحة أوروبا وأميركا والعلمانيين.

محمد العادل: د. نورالدين، أنت سألت عن أسباب الفشل، أنا أعتقد بأن هذه النقطة مهمة للغاية، لأن طرح القضايا الشائكة مثل قضية الحجاب وينظر لها بحساسية مفرطة القوى العلمانية والمؤسسة العسكرية. هناك نقطة أخرى مهمة للغاية، هي إستفاقة المافيا السياسية والاقتصادية في تركيا، هذه المافيا السياسية والإقتصادية التي أثرت على أداء الحكومات الإئتلافية كلها، حين راهنت على أن حكومة العدالة والتنمية لن تستطيع أن تستمر سنة واحدة وحينما أعلنت حكومة العدالة والتنمية بأنها سوف تلغي تماماً عملية الإستدانة من الخارج، قالت هذه المافيا السياسية والإقتصادية، كيف تستطيع هذه الحكومة بأن تدير نفسها وهي لا تستدين من الخارج ولا تستدين من الداخل. فهذه المافيا الإقتصادية كانت تقرض الدولة والبنك المركزي وتضخ دولارات على أساس أن تعود هذه الأموال أو تدفع لها بالليرة التركية بأسعار مضاعفة وهذا ما يزيد حالة التضخم يومياً، لذلك يجب أن نعترف بأن حكومة العدالة والتنمية رفضت الإستدانة والإلتزام ببرنامج صندوق النقد الدولي، وأعادت إصلاح الإقتصاد من الداخل، هذا أزعج المافيا السياسية والإقتصادية في تركيا. هذه المافيا لا ننسى بأن لديها قوى إعلامية، لديها قوة نافذة. أنا أعتقد أن هذه المافيا حاولت أن تفشل حزب العدالة والتنمية في عدة مسائل. أولاً، نجحت بأن تؤلب بعض وسائل الإعلام الأجنبية الغربية ومنها الأميركية وبدأت تشوه صورة حزب العدالة والتنمية، سواء بالطعن في قادتها أو في غيرهم. هذه حملة أعتقد أنها منظمة وبدأت أيضاً تحاول أن توتر العلاقة بين حكومة العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية وتثير ملفات شائكة دائماً. وهذا ماذا يعني؟ يعني أن هذه الحال تشعر المستثمر التركي، وتشعر كل الأتراك بحال من القلق، وتؤثر بذلك على حركة الإقتصاد، وعلى حركة المجتمع في شكل عام، ويشعر الناس بحال من عدم الإطمئنان، لهذا السبب أنا أعتقد أن مسألة الفشل، ليست كذلك وإنما أراها نوعاً من التكتيك السياسي عبر ترتيب الأولويات.

خيرالدين قرباتش أوغلو: أنا أعتقد أن هذا نوع من التسويف وهذا التسويف لحزب العدالة والتنمية، هو إنتخاب رئيس الدولة، لكن زعماء حزب العدالة والتنمية، قبل أن يدخلوا في السياسة يجب عليهم أن يدرسوا الموضوع طالما هناك مكان ضيق للسياسة في تركيا، فهناك مؤسسات دستورية تمنع الحكومة من أخذ القرار. لماذا وعدوا الجماهير بأنهم سوف يحلون هذه المشكلة أو تلك. هذا خطأهم. وهو خطأ لا يعذر. طالما دخلت في السياسة يجب أن تعمل جيداً، وهؤلاء لم يأخذوا في الحسبان واستغلوا أحاسيس وعواطف الجماهير ومن أجل ذلك الإنتخابات القادمة قد تؤدي إلى انخفاض عدد الأصوات لحزب العدالة والتنمية وإن كان الحزب سوف يكون هو نفسه.

محمد نورالدين: نريد أن نبقى في نقطة الهوية الإسلامية أو هوية حزب العدالة والتنمية. وهذا هو السؤال الأخير نختتم به ندوتنا. معظم الآراء تقول إن حزب العدالة والتنمية أسرع في المسار الأوروبي من أجل أن يريح الحالة الإسلامية في تركيا ويمنحها مزيداً. ولو من الحريات الفردية، وذلك أفضل من أن تبقى في ظل الأنظمة التي تحركها المؤسسة العسكرية، لكن طبعاً هذا المسار الأوروبي له تبعات، له نتائج وآثار وليس بهذه السهولة نقول إن تركيا ستكون جزءاً من الإتحاد الأوروبي، لأن هذا الخيار، ليس مجرد خيار تقني، هو أشبه بزواج وعيش مشترك وهو خيار حضاري خيار وثقافي، هو منظومة حقوق أوروبية، يجب أن تطبق في كل الإتحاد الأوروبي ويجب على تركيا الإلتزام بها، هو خيار استراتيجي، هو خيار سياسي وليس إتفاقية تعقد بين دولتين ونطبقها، أريد أن أركز على نقطة واحدة من العملية الأوروبية، هل هناك خشية من أن يحمل المسار التركي على الطريق الأوروبي والإندماج التركي في أوروبا خطراً على الهوية الإسلامية للمجتمع التركي؟

خيرالدين قرباتش أوغلو: هناك طبعاً خشية. أكبر خطورة في الحقيقة أن تركيا أو الشعب التركي أو العالم الإسلامي كله يريدون أن يغيروا بعض الأشياء من دون أن يغيّروا عقليتهم، وهذا لا يمكن أبداً. يجب على العالم الإسلامي ومن ضمنه تركيا أن يغيّر أولاً رؤيته العقلية، الرؤية الذهنية، والحضارية والفكر والفلسفة، لذلك نحن نفكر يومياً، ولا نخطط للمدى البعيد وبالنسبة للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي أيضاً، لا ننظر ماذا سيكون في المستقبل. مخاطرة، من حيث تراثنا ومن حيث ثقافتنا ومن حيث مبادئنا الإسلامية، قد تكون هذه المخاطرة ناجحة وقد تكون خاسرة لكن الأمر يتوقف على الجهود المبذولة في هذا السبيل. لكن الحكومة الحالية لا يوجد عندها أي مخطط لأخذ التدابير للمستقبل الوسطي والبعيد. همهم الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي مهما كان الثمن وهذا خطأ كبير.

محمد العادل: أولاً، أنا أعتقد أن لدى قادة حزب العدالة والتنمية تحديداً اقتناعاً راسخاً وسمعتها من أكثر من واحد من الفاعلين في الحزب وهم مقتنعون بأن الإتحاد الأوروبي لن يقبل بهم في يوم من الأيام، وأنهم يسعون ويجتهدون في هذا المسار لتحقيق مصالح في الداخل في الدرجة الأولى ولإحراج الإتحاد الأوروبي من جانب ثانٍ. أعود إلى مسألة المخاوف، أنا شخصياً أعتقد بأن تركيا ستحقق مصالح كبيرة. بلا شك لكل حساباته والإتحاد الأوروبي لديه حسابات، إستراتيجية مهمة ولتركيا أيضاً حسابات لا أعتقد أنها بدأت تبدو إستراتيجية، أنا أعتقد بأن هذا الجانب نفسه ليس فيه أي تخوف وليس فيه أي قلق لأن الضمانة الحقيقية هي الشعب التركي نفسه، والدليل على ما أقول أن ثلاثة ملايين تركي اليوم في المانيا. لنذهب سوية إلى إلمانيا ونراهم كيف يعيشون، هم بالعكس عندما ذهبوا إلى ألمانيا اكتشفوا إسلامهم من جديد واستطاعوا أن يصوغوا هويتهم من جديد

داخل هذه المجتمعات الأوروبية، أنا أعتقد أن إندماج تركيا أو دخول تركيا في الإتحاد الأوروبي سيقوي عامل الهوية وسيجعلهم مختلفين تماماً ضمن المجموعة الأوروبية، صحيح ستكون له آثار، لكن في شكل عام سيخدم الهوية الإسلامية داخل تركيا وستكون له إنعكاسات كثيرة وإيجابية على العالم الإسلامي كله، لذلك أنا مطمئن من هذا الجانب وأعتقد أن الضمانة الحقيقية هي هوية الشعب التركي العميقة في منطقة الأناضول ولا يجب أن نتخوف من هذه المسألة وهذا دور أخينا خيرالدين وغيره بأن يصوغوا ثقافة جديدة إستعداداً لهذه المرحلة، هذه ليست مسؤولية السياسيين فحسب، وإنما مسؤولية قادة الفكر بأن يهيئوا الشعب التركي لهذه المهمة، ولماذا ينضمون إلى أوروبا، أنتم لديكم رسالة ورسالة أمة.

خيرالدين قرباتش أوغلو: الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على الكوادر، فلننظر إلى الكوادر المهتمة بمثل هذه الأمور في تركيا، إذا قارنا مع الكوادر في أوروبا مثلاً، نجد المستويات متدنية جداً في تركيا، في كل المؤسسات الدينية والإقتصادية المستوى متدنٍ جداً، كما هو الأمر أيضاً في المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي ولذلك يجب على المسلمين أن يراجعوا موقفهم من التطورات في العالم فهم يريدون أن يستمروا في الطريق الذي ورثوه من آبائهم وأجدادهم وهذا لا يمكن، فكما قال - سعيد نورسي - إستمرار الحال القديم مستحيل، إما التجديد وإما الخذلان أو الخسارة، نحن يجب أن نبني إسلامنا من جديد وإلا لا نستطيع ان نقاوم الغرب .

محمد العادل: العالم الغربي يعيش أزمة هوية. أنا أعتقد بأن لدى تركيا والشعب في تركيا فرصة تاريخية كي يخدموا هويته في أوروبا. هذا الفراغ، فراغ الهوية في أوروبا يملأه الأتراك، أنا لا أرى أي تخوف إطلاقاً بل العكس سيخدم ذلك الهوية داخل تركيا وسيخدمها حتى في أوروبا وسيستفيد الأوروبيون أنفسهم من هذه المسألة. أعلم جيداً أن كثيراً من مراكز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية الأوروبية تأتي إلى أنقرة وتطلب من كثير من الباحثين دراسة الحالة التركية في هذا الموضوع تحديداً. أتساءل هنا، أين الخبراء والأكاديميون الأتراك ولماذا لا تعدّ دراسات إستعداداً لهذه المرحلة ونؤطر الشعب التركي ونحمله رسالته حتى ينقلها إلى الإتحاد الأوروبي. المسألة أيضاً ليست مسألة سلطة أو مسألة حكومة فحسب، أنا أؤكد على دور الأكاديميين والنخب المثقفة في تركيا في هذا المجال ❏

العدوان الإسرائيلي على لبنان

مأمون كيوان *

المواقف العربية والإسلامية إدانة العدوان وتضامن مع لبنان

منذ قدومها إلى سدة الحكم في إسرائيل أثارت حكومة إيهود أولمرت لغوا إسرائيليا، تجاوب معه بعض العرب، حول ضرورة إحياء عملية السلام. وحكومة أولمرت هي نفسها الحكومة التي سرعان ما ألغت خطة الإنطواء وسارعت نحو التمدد وشن حرب عدوانية جديدة ضد لبنان - سبقتها ثلاثة حروب أو عمليات عسكرية كبرى هي: عملية الليطاني ١٩٧٨، وعملية سلامة أمن الجليل ١٩٨٢، وعملية تصفية الحساب ١٩٩٦ - تلبية لمقتضيات تحالفها وشراكتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية التي تعمل بدورها في ظل إدارة الرئيس جورج بوش على تغيير الشرق الأوسط تغييرا جيوبوليتيكيا وفق استهدافات مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وإزاء العدوان الإسرائيلي الجديد ضد لبنان الذي لطالما أعتبر الحلقة الأضعف بين الدول والقوى الإقليمية في المنطقة، تعددت واختلفت أو تناقضت المواقف الرسمية للدول العربية والإسلامية من توقيت وجدوى هذه الحرب. بينما تشابهت أو أجمعت المواقف الشعبية العربية والإسلامية على رفض العدوان الإسرائيلي والمخططات الأميركية والإسرائيلية الرامية إلى تمرير حلقات مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتفتيت وحدة المجتمعات العربية والإسلامية وجرها نحو فتن وحروب أهلية لا نهاية لها.

ولتحليل تحولات المواقف العربية والإسلامية من الحرب الإسرائيلية ونتائجها السياسية والعسكرية والاقتصادية، لا بد من عرض ورصد مواقف الدول العربية الرئيسية ذات الصلة أو التأثير في مجريات المشهد السياسي اللبناني، أو تحتفظ بعلاقات ديبلوماسية مع إسرائيل. وتسعى هذه الدراسة للجمع بين توثيق المواقف العربية والإسلامية من العدوان الإسرائيلي، والكشف عن القراءات والتحليلات المتعددة لموضوعات استراتيجية ومهمة منها: آفاق العمل الوطني المقاوم الذي تقوده في المرحلة الراهنة قوى إسلامية.

(*) باحث وكاتب سوري.

سوريا: تعميم النهج المقاوم

تعتبر سوريا قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وذات ثقل جيوبوليتيكي ودور إقليمي مهم. وعشية العدوان الإسرائيلي على لبنان كانت دمشق ترزح تحت ضغوط سياسية اميركية ودولية ، فضلا عن حال التوتر مع لبنان التي تعمقت منذ إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وانسحاب القوات السورية من لبنان.

وبعد أيام قليلة من إندلاع الحرب الإسرائيلية "الرابعة" ضد لبنان أشاع الإعلام الإسرائيلي أنباء عن قصف أربعة مواقع عسكرية سورية نفتها دمشق، شكلت صدمة تنبيه إعلامية سريعة، وأكدت أن مزاج السوريين ليس في وارد قبول تصعيد عسكري إسرائيلي يستهدف بلادهم في هذا الظرف.

وبدا أن الوجهة السياسية الإستراتيجية السورية، تسير باتجاه مواجهة التطرف الإسرائيلي الراهن بروح أكثر تشددا، بعدما اثبت الاعتدال وضبط النفس حدود تأثيره على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وعلى رعاة العملية السلمية المجمدة أصلا في العالم الغربي(١).

وفي هذا السياق، حذر وزير الإعلام السوري محسن بلال، للمرة الأولى ، من أن دمشق سترد مباشرة على أي عدوان عسكري إسرائيلي على سورية. وشدد على "دعم سورية للمقاومة الوطنية اللبنانية في تصديها للعدوان الإسرائيلي".

واعتبرت الجبهة الوطنية التقدمية ، في بيان، أن هدف العدوان هو "ضرب المقاومة الوطنية، وإنهاء إنجازاتها الكبيرة التي حققتها في دحر الاحتلال الإسرائيلي وكفاحها المتواصل ضد المخططات الاستعمارية الهادفة إلى تفتيت المنطقة، وإقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير(٢).

وعقدت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي الحاكم في سوريا اجتماعات للبحث في الاجراءات والوسائل الواجب اتخاذها لمواجهة أي ظروف او تطورات مستجدة حيث طلبت إلى الحكومة وضع الخطط المناسبة واتخاذ التدابير لمواجهة جميع الاحتمالات. والاجراءات التي بحثت تشمل "مراجعة خطط الطوارئ واعطاء عناية خاصة للوضع الداخلي سواء في المجالات التموينية او الاقتصادية باعتبار ان الوضع الاقتصادي قوي ووضع الليرة السورية لم يتغير.واطلاق حملة تبرعات لمصلحة الشعب اللبناني وتشكيل لجنة وطنية عليا لجمع التبرعات للبنان، بعدما صدرت توجيهات بفتح المدارس أمام اللبنانيين وتسهيل اجراءات الحدود" وزيادة كمية الطاقة التي تذهب إلى لبنان بنحو ٤٠ ميغاواط.

وشهدت المدن السورية تظاهرات للتنديد بالعدوان الإسرائيلي وأصدرت "الهيئة الشعبية لتحرير الجولان" التي اعلنها معاون وزير الخارجية السابق مجيد ابو صالح، بياناً نص

(١) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٤

(٢) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٧.

على "التضامن مع حزب الله والمقاومة اللبنانية والتأكيد على وحدة المقاومة السورية والمقاومة اللبنانية والفلسطينية في مواجهة العدو"(٣).

وخلال الحرب وفي اعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١ و رغم إشاعة واشنطن مزاعم حول عزلة سورية وتراجع دورها الإقليمي، نشطت الديبلوماسية السورية وسعت دمشق للتشاور والتنسيق مع القوى الإقليمية الفاعلة. فتسلم الرئيس الأسد من وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي، رسالة من نظيره الإيراني محمود احمدي نجاد، يؤكد فيها وقوف طهران مع دمشق، ودعمها في مواجهة أي تهديد أو اعتداء(٤).

كما اجرى الرئيس الأسد اتصالين هاتفيين مع الرئيس اللبناني اميل لحود في ١٤ و٢٠٠٦/٧/٢٩ تم خلالهما بحث تطورات الاعتداء الاسرائيلى على لبنان. وأعرب عن تضامن سوريا مع الشعب اللبنانى وضع كل الامكانات السورية فى تصرف الدولة اللبنانية. كما جرى اتصال هاتفي بين نائب الرئيس السوري فاروق الشرع ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري عبر خلاله الشرع عن تضامن سورية مع لبنان. كما اجرى رئيس مجلس الوزراء السوري محمد ناجي عطري اتصالا هاتفيا برئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة عبر فيه عن الادانة الشديدة للجرائم المروعة التى تقترفها اسرائيل فى لبنان وجدد تضامن سوريا التام مع لبنان الشقيق واستعدادها لتقديم كافة المساعدات التى يحتاجها(٥).

والتقى الرئيس الاسد كل من. الكسندر سلطانوف نائب وزير الخارجية الروسي ووزير الخارجية المصري أحمد ابو الغيط و عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية لبحث الحرب العدوانية على لبنان. و الاتصالات الجارية لوقف اطلاق النار(٦).

واستعرض الرئيس الاسد مع وزير الخارجية الايراني منوشهر متكي تطورات العدوان الاسرائيلى على لبنان.وعرض وزير الخارجية الايراني نتائج مباحثاته مع المسؤولين اللبنانيين ولقائه مع وزير الخارجية الفرنسي فى بيروت. كما جرى التأكيد على ضرورة مواصلة التحرك على الساحة الدولية لتحقيق وقف فوري وغير مشروط لاطلاق النار وانسحاب اسرائيل إلى ما وراء الخط الازرق(٧).

وقام وزير الخارجية السوري وليد المعلم بنقل رسالة تضامن من الرئيس الاسد إلى الرئيس اللبناني اميل لحود . واكد دعم ومساندة سوريا لصمود الشعب اللبناني. وشدد المعلم على ان سوريا لا يمكن لها ان تقبل الا ان تجتمع كلمة العرب إلى جانب لبنان ومقاومته البطلة ولا يمكن ان تقبل بشيء يفرض على لبنان ولا يوافق عليه اللبنانيون(٨).

كما ابدت دمشق بعض الليونة والاستعداد للعمل على تحقيق انفراج في العلاقات بين دمشق وواشنطن وفي هذا السياق، وفي مقابلة مع قناة "سكاي نيوز" البريطانية، قال نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد "كان الموقف السوري دوماً أننا مستعدون

(٣) صحيفة الحياة ٢٠٠٦/٧/١٩
(٤) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٧
(٥) وكالة الأنباء السورية، سانا ١٥ و٢٠٠٦/٧/٣٠
(٦) وكالة الأنباء السورية، سانا ٢٠ و٢٠٠٦/٧/٣٠
(٧) وكالة الأنباء السورية، سانا ٢٠٠٦/٨/١
(٨) وكالة الأنباء السورية، سانا ٢٠٠٦/٨/٦

لفتح حوار مع الولايات المتحدة، بيد أن الولايات المتحدة لا تكتفي بعدم إطلاق حوار مع سورية، بل تمنع الآخرين من إجراء محادثات أو حوار مع سورية. ونريد حواراً مبنياً على الاحترام والمصلحة المشتركة من دون فرض إملاءات، ونحن مستعدّون للمساعدة إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة في حل كل المشاكل، وليس هذه المشكلة فحسب"(٩).

وفي اعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١ الذي أفضى إلى وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان افتتح الرئيس الاسد أعمال المؤتمر العام الرابع لاتحاد الصحافيين السوريين بكلمة سياسية اثارت ردود فعل جهات لبنانية وعربية. جاء فيها: "... فلكي تتواجد الحكمة لابد من وجود الشجاعة معها لكى تعطى صاحبها الاستقرار الضرورى.. لكى يكون حكيما. أما عندما يوجد الخوف فلا مكان سوى للحكمة الزائفة التى تدفع بصاحبها للهزيمة والمذلة تحت عنوان الحكمة.. وفى عالمنا العربى الراهن ربما يتحقق النصر لنا تحت عنوان مزيف اخر هو المغامرة أو التهور". واعتبر أن الإدارة الأميركية " تتبنى مبدأ الحرب الاستباقية وهى حرب مناقضة تماما لمبدأ السلام.. وثبت بعد ست سنوات من مجيء هذه الادارة بأنه لا يوجد سلام.. وبالتالي لا نتوقع سلاما قريبا في المدى المنظور(....) ونحن مقتنعون بأن الطريق الطبيعى لتحقيق السلام هو المفاوضات ولكن عندما يفشل هذا الطريق أو لا يتوفر أصلا.. فالمقاومة بأشكالها المختلفة هى البديل من أجل استعادة الحقوق.. والمقاومة ليست بالضرورة أن تكون فقط مقاومة مسلحة.. وانما ثقافية وسياسية وممانعة الاشكال المختلفة. فاذا دعم المقاومة هدفه السلام وليس الحرب وذلك من خلال الردع لمنع العدوان.

ولخص الرئيس السوري الحقائق التي كرستها المقاومة بثلاث: الحقيقة الاولى هي أن القوة العسكرية مهما عظمت عندما لا تمتلك عقيدة وأخلاقا ولا تستند إلى حقوق مشروعة ولا تبنى على سياسة مبدئية تنتج الهزيمة. و الحقيقة الثانية ان المقاومة التى تمتلك الايمان والعزيمة والصمود وتحتضن رؤية ومبادىء وأهداف الشعب... والحقيقة الثالثة تؤكد محدودية القوة الإسرائيلية رغم تفوقها".

وحمل الأسد اسرائيل مسؤولية الحرب. وأضاف إليها "من شجعوا اسرائيل على المجيء إلى لبنان ووقفوا معها ودعموها. جماعة ١٧ أيار/مايو يتحملون مسؤولية الدمار والمجازر والحرب من أولها إلى اخرها. لذلك أتى هذا القرار كرافعة سياسية لهذه القوى.. طبعا هدفه انقاذ اسرائيل سياسيا مما لم تحققه مما خسرته عسكريا ولكن أيضا أتى كرافعة سياسية دولية.. لماذا دولية... لانه لم يعد هناك رافعة وطنية تستطيع أن تحمل هؤلاء فاضطروا لايجاد رافعة دولية... ستشكل هذه الرافعة الدولية منصة لهم لكى يبدأوا الهجوم على المقاومة... بالحديث عن نزع سلاح المقاومة".

وأكد أنه "لا مكان للمجاملات والمساومات والتسويات وعلينا أن نتحدث بصراحة.. نحن

(٩) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢٣

فى سوريا ولبنان وفلسطين لا تزال لنا أراض لم تحرر.. هذا يعنى أننا نحن المعنيون بالحرب وبالسلم.. وفى المقام الاول نحن نريد من أشقائنا العرب أن يقفوا معنا ونرحب بكل من يريد أن يقف معنا ولكن من خلال رؤيتنا وتقديرنا لمصالحنا.. فنحن من عانى فى الحرب وفي مفاوضات السلام خلال العقود الماضية"(١٠).

وتناولت محادثات الرئيس الأسد مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني العدوان الإسرائيلي على لبنان وتداعياته والموقف العربي الراهن والاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة والسائدة في العراق اضافة إلى العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها. وكانت وجهات النظر متطابقة بصدد القضايا المطروحة وتم الاتفاق على استمرار التشاور والتنسيق بين البلدين(١١).

وحذر الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة مع برنامج "قلم رصاص" من نشر قوات دولية على الحدود بين سورية ولبنان لما يشكله هذا النشر للقوات الدولية من "سحب للسيادة اللبنانية". واعتبر أن نشر مثل هذه القوات سيتسبب بـ "حال عداء" بين سورية ولبنان. ودعا الحكومة اللبنانية إلى تحمل مسؤولياتها، وإلى عدم الإقدام على ما يؤدي إلى تخريب العلاقات بين البلدين. وحول مزارع شبعا، قال الأسد "لا ترسيم للحدود في مزارع شبعا قبل خروج القوات الإسرائيلية منها"(١٢).

واستقبلت دمشق وزير الخارجية التركي عبد الله غول، الذي اجرى محادثات مع القيادة السورية، إذ بحث مع الرئيس السوري بشار الأسد العدوان الإسرائيلي على لبنان. وكانت وجهتا النظر التركية والسورية متفقتين على أن تفعيل عملية السلام الشامل في المنطقة أساسي. فيما دعا نائب الرئيس السوري فاروق الشرع إلى "مراعاة التوافق اللبناني في ما يتعلق بقوات اليونيفيل". واعتبر إن المنطقة مقبلة على تحديات كبيرة لا مكان فيها لحالة اللاسلم واللاحرب، وان خيارات إسرائيل العدوانية تضيق وخيارات السلام والحرية تتسع". وحول مشاركة أنقرة في قوات اليونيفيل، قال غول بعد اجتماعاته، في دمشق: "في حال وافقت تركيا على المشاركة فإن الجانب السوري يرحب بهذا القرار"(١٣).

واثر اجتماع بين وزير الخارجية الفنلندي إركي تيوميويا الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي ونظيره السوري وليد المعلم، نقل تيوميويا عن المعلم تعهده، بان تغلق الحكومة السورية حدود البلاد مع لبنان، إذا رابطت قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة هناك. واضاف توميويا "لا أرى اي تهديد آخر في هذا التصريح في ما عدا انهم سيغلقون حدودهم"، موضحا "سيكون لهذا الامر انعكاسات سلبية على الناس في المنطقة"(١٤).

وشدد الرئيسان السوري بشار الأسد والفنزويلي هوغو شافيز على مطالبة الأسرة الدولية بإلزام إسرائيل بقرار مجلس الأمن الداعي إلى أن تنسحب إسرائيل في شكل كامل من

(١٠) وكالة الأنباء السورية، سانا ٢٠٠٦/٨/١٥

(١١) صحيفة الثورة السورية ٢٠٠٦/٨/٢٢

(١٢) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٨/٢٣

(١٣) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٨/٢٣

(١٤) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٨/٢٤

الجولان السوري المحتل. وإدانتهما للعدوان العسكري الإسرائيلي على لبنان(١٥). ورحبت دمشق بحذر بتوضيح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، في بروكسل، من أن القرار ١٧٠١ لا يتضمن نشر "اليونيفيل" على الحدود اللبنانية السورية، أو أن القوات الدولية لن تنزع سلاح حزب الله بالقوة. وكان أنان قال، في مؤتمر صحافي اثر الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، ان "نزع سلاح حزب الله لا يمكن أن يتم بالقوة، وإن قوات الأمم المتحدة ليست هناك لهذه المهمة. وهذا الأمر شأن لبناني داخلي، والقرار ١٧٠١ لا يطلب نشر قوات دولية على الحدود اللبنانية السورية"(١٦).

وفي اطار استمرار المشاورات بين سوريا وايطاليا جرى اتصال هاتفي بين الرئيس الاسد ورئيس وزراء ايطاليا رومانو برودي تم الحديث خلاله حول المساعدة الفنية المزمع تقديمها إلى حرس الحدود السوريين بما في ذلك التدريب(١٧).

وبعد احباط القوى الأمنية السورية لعملية ارهابية استهدفت السفارة الاميركية في دمشق، طالبت الولايات المتحدة سورية ، بالمشاركة في الحرب على الارهاب بطريقة اكثر اهمية، من خلال إغلاق مكاتب المنظمات الارهابية التي لديها مقرات او تملك هياكل في دمشق. وقال المتحدث باسم البيت الابيض طوني سنو "ان الولايات المتحدة تنتظر في الوقت الراهن من سورية ان تتوقف عن ان تكون عنصر ارهاب وان تكون في المقابل حليفا في المعركة على الارهاب"(١٨).

ويبدو من الاتجاه العام للمواقف السورية أن دمشق وجدت في نجاح المقاومة في لبنان من إلحاق الهزيمة بإسرائيل نافذة فرصة قد تتسع لتتيح المجال أمام إستعادة دمشق لدور إقليمي مهم بدا وكأنه تقلص أو تعرض للتهميش جراء الإحتلال الأميركي للعراق من جهة، وإنسحاب قواتها العسكرية من لبنان إثر إغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري، وصدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩.

السعودية: تطويق المغامرة

حمّلت السعودية، المقاومة اللبنانية المسؤولية الكاملة عن تصرفاتها غير المسؤولة. وقال مصدر سعودي مسؤول: "إن السعودية كانت تقف دوماً وبكل إمكاناتها مع المقاومة الفلسطينية المشروعة التي تستهدف مقاومة الاحتلال العسكري وتجنب إيذاء الأبرياء. ومن المنطلق نفسه، وقفت المملكة بحزم مع المقاومة في لبنان حتى انتهى الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني. والمملكة إذ تستعرض بقلق بالغ الاحداث المؤلمة الدامية التي تدور الآن في فلسطين ولبنان، تود أن تعلن بوضوح أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن وراءها دون رجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها ودون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية، فتوجد بذلك وضعاً

(١٥) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٨/٢٦

(١٦) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٨/٢٦.

(١٧) وكالة الانباء السورية، سانا ٢٠٠٦/٩/٩

بالغ الخطورة يعرّض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول. وإن المملكة ترى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسؤولة وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها"(١٩).

وقال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في مداخلته في اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ ان بلاده ترى ضرورة فتح صفحة جديدة للعمل المشترك وباسلوب جديد وبروح جديدة داعيا إلى عدم الاستمرار في تكرار الاخطاء. وقال: "ان الجميع يعلم ذلك علم اليقين ولا يحتاج إلى مزيد من الاقناع او الدخول في مزايدات عبثية. وأي محلل موضوعي للاوضاع العربية خلال نصف القرن الاخير، لا بد ان يستنتج ان الأوضاع المتردية التي نعاني منها جاءت نتيجة قرارات مرتجلة انفعالية اتخذها الذين اتخذوها دون تفكير في العواقب وجاءت النتيجة كارثية. وان المصارحة مهمة مهما كانت جارحة"(٢٠).

وحول ملابسات موقف الرياض قال وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل في مؤتمر صحافي:"لم نتهم أحداً بعينه في القتال في لبنان.. الهدف أننا لو دخلنا في صراع نحسب حساباتنا". وشروط السيادة لأي دولة هو قرار الحرب والسلام . لا يمكن لأي فئة (في إشارة إلى حزب الله) أيا كانت اتخاذ قرار الحرب من دون استعداد الدولة.. هذا مجال الفوضى وان المملكة لم تتهم بالاسم اي دولة وفي تقييمنا ان التدخل إذا كان هناك تدخل من اي طرف في هذا الوضع العربي خاصة من الأطراف غير العربية ان يكون تدخلا للخير وتدخلا لمصلحة الدول العربية فإذا كان هناك علاقات مميزة بين اي دولة ودولة عربية نتأمل ان يكون مصب العلاقات والمؤازرة هي لصالح الدولة. وما يحتاج إليه لبنان في الوقت الحاضر هو الهدوء وإعادة البناء وعدم المجازفة بمصلحته ووحدة شعبه وهذا ما تتمناه المملكة من جميع الدول المهتمة بالوضع العربي عموما واللبناني بشكل خاص".

ورفض الفيصل أن تعقد قمة عربية إلا بعد المشاورات والاتفاق على النتائج، معتبرا ان الإفراج عن الجنديين لن يتم إلا بعد وقف إطلاق النار(٢١)

كما قال ولي العهد السعودي الامير سلطان بعد لقائه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في باريس. "إن المملكة تتابع بقلق كبير الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والأراضي الفلسطينية، التي تستهدف التدمير المتعمد للبنية التحتية وانتهاك حقوق الإنسان واستهداف المدنيين الأبرياء والاغتيال والاعتقال والتنكيل وضرب مقار الأطفال والنساء. ونحن نؤيد نشر قوات دولية على الحدود بين لبنان واسرائيل كحل أمثل لهذه القضية"(٢٢).

وحاولت الرياض عشية جولة وزيرة الخارجية الاميركية كونداليسا رايس الشرق أوسطية، إحداث خرق في الموقف الأميركي الرافض لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان. والتقى وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل، الرئيس الأميركي جورج بوش في البيت

(١٨) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٩/١٤
(١٩) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٤
(٢٠) صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٦/٧/١٦
(٢١) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٩
(٢٢) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢١.

الأبيض، حيث أكد على ضرورة وقف إطلاق النار من اجل مساعدة الحكومة اللبنانية على فرض سيادتها على كامل أراضيها. وسبق الزيارة الإعلان عن أفكار سعودية ومصرية، تستهدف وقف الحرب وضمان امن الحدود وتبادل الأسرى.

وعلقت المتحدثة باسم البيت الأبيض أرين ويتشير على اللقاء بالقول إن لواشنطن والرياض "أهدافاً مشتركة لمساعدة الشعب اللبناني وترسيخ سيادة الحكومة اللبنانية وبناء قوات لبنانية مسلحة أقوى تنتشر على كل الأراضي اللبنانية". وقال الفيصل عقب اللقاء: "طلبنا وقف إطلاق النار للسماح بوقف العنف وللبنان ببسط سيادته على كامل ترابه. والمشكلة هي في عدم قدرة الدولة اللبنانية على بسط سيادتها على كامل أراضيها وهذا ما اتفقنا على انه الأمر الأهم. والحل لن يتم إلا إذا ساعدنا لبنان على بسط سيادته وفق اتفاق الطائف والحوار الوطني"(٢٣).

وإثر زيارة قصيرة لرئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة إلى السعودية عبّر الملك عبد الله عن تأييد المملكة ووقوفها مع لبنان واستعدادها الدائم لدعمه حتى يتخطى هذه المرحلة الصعبة، منوها بتضامن اللبنانيين وبدور الحكومة ورئيسها خلال فترة العدوان ان في المواجهة السياسية او الديبلوماسية، والتأكيد على مبادرة السلام العربية (إعلان بيروت)، الوحدة الوطنية اللبنانية هي الاساس والسد المنيع لمواجهة محاولات اسرائيل ضرب الاستقرار اللبناني(٢٤).

مصر: البحث عن دور مفقود

وجدت القاهرة في أجواء التصعيد في جنوب لبنان وفي قطاع غزة، بعد عمليتي: "الوهم المتبدد" و"الوعد الصادق"، فرصة كبيرة للقيام بدور الوسيط الساعي إلى كبح أي إنزلاق للشرق الأوسط نحو منزلقات سياسية خطيرة. وهذا ما اكده الرئيس المصري حسني مبارك بقوله لصحيفة "**الوطني اليوم**" المتحدثة باسم الحزب الوطني الحاكم:"لا احد يشكك في حق الشعوب في مقاومة قوات الاحتلال ولكن هذه المقاومة يتعين ان تلتزم بحسابات الربح والخسارة.

وان إشعال الموقف تحقيقا لمكاسب محدودة يتجاهل الهدف الأساسي للفلسطينيين وهو إقامة دولتهم المستقلة وان التصعيد الإسرائيلي في لبنان يجر المنطقة لمنزلق خطر.

ونفى مبارك إقامة مصر والأردن والسعودية جبهة عمل ضد المقاومة، تعمل سراً لحل حزب الله وإبعاد النفوذ الإيراني عن لبنان، مشددا على أن مصر "مثلما تحرص على عدم تدخل أحد في شؤونها الداخلية فإنها تحرص أيضا على عدم التدخل في شؤون أي دولة أخرى، وأن حزب الله شأن لبناني داخلي يهم اللبنانيين أساسا ولا تتدخل مصر في أي أمر يتعلق به"(٢٥).

(٢٣) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢٤
(٢٤) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٩/١١
(٢٥) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٩

وطرحت القاهرة مجموعة من الأفكار لوقف العدوان على لبنان. و أجرى وزير الخارجية أحمد أبو الغيط اتصالات مكثفة مع عدد من الأطراف الدولية والعربية في إطار الجهود للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار من خلال مجموعة من الأفكار والعناصر، التي أيدها وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازي.

وتتضمن هذه الأفكار المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار والعمليات العسكرية، وعملية تبادل الأسرى، واحترام سيادة واستقلال لبنان وقيام حكومتها ببسط سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية، فضلا عن بحث جميع المسائل المتعلقة بالوسائل الديبلوماسية ومن خلال التفاوض وإمكانية زيادة عدد قوة حفظ السلام الدولية في الجنوب اللبناني(٢٦).

ورد الرئيس المصري حسني مبارك، ضمنياً، على تصريح الرئيس السوري بشار الاسد حول "أنصاف الرجال"، وقال مبارك، ردا على سؤال حول "الاستفزازات" في مقابلة مع صحيفة "**الأهرام المسائي**" :"أعصابي قوية والحمد لله، وأنا محصن ضد الاستفزاز، وأسأل الله الهداية لكل من تفلت أعصابه ويؤدي ذلك إلى انفلات لسانه، فنحن أمام تحديات صعبة تحتاج إلى عقول حكيمة في المقام الأول. وإن مصر أكبر من أن يزايد أحد على عروبتها وعلى عمق التزامها بمسؤولياتها القومية، وثانيا فإن أكثر ما يغيب عن البعض أن الحفاظ على قوة مصر هو أكبر ضمانات الأمن العربي والإقليمي".

وطالب وزير الخارجية احمد أبو الغيط برفع الحصار الإسرائيلي عن لبنان فورا، من دون انتظار وصول التعزيزات المتوقعة لـ "اليونيفيل". ورفض الذرائع التي تسوقها إسرائيل لاستمرار الحصار وما تدعيه من ارتباطه بضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بحظر توريد السلاح لغير الحكومة اللبنانية(٢٧).

واتفق الرئيس المصري حسني مبارك والملك الأردني عبد الله الثاني، في لقاء قصير جمعهما في عمان ، على "أهمية الحفاظ على وحدة وسيادة لبنان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ووقوف الأردن ومصر ومساندتهما للشعب اللبناني لتجاوز آثار الحرب ودعمهما لجهود الحكومة اللبنانية في عملية إعادة الإعمار"(٢٨).

الأردن: تنسيق لا تمحور

شكل العدوان الإسرائيلي على لبنان أرضية ملائمة لإعادة الأردنين التفكير بمعاهدة السلام مع إسرائيل. وإذا كان إلغاء هذه المعاهدة أمرا متعذرا راهنا وفي المستقبل المنظور، فقد كان إبلاغ السفير الإسرائيلي بأنه غير مرغوب به هو أضعف الإيمان. لكن هذا لم يحدث تحت زعم أن الأردن يوظّف قنواته الديبلوماسية وعلاقاته مع إسرائيل والولايات المتحدة لنجدة الشعبين الفلسطيني واللبناني بل اتخذت عمان موقفا مشابها لموقف الرياض من جهة، ومن جهة أخرى أكدت دعمها للحكومة اللبنانية، وإرسال

(٢٦) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢٤

(٢٧) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٨/٢٥

(٢٨) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٩/١١

مساعدات طبية. واستضافة عدد من الطائرات المدنية اللبنانية التي نقلت إلى عمان لتجنيبها التدمير.

ودعا العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني إلى وقف فوري لاطلاق النار في لبنان والاراضي الفلسطينية. وبذل كل الجهود في سبيل التوصل لوقف لاطلاق النار والحد من المعاناة التي يتسبب بها العدوان الإسرائيلي" ، وذلك في لقاء في عمان جمعه برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس(٢٩).

كما أكد العاهل الأردني أن الخيار العسكري لن يدمر حزب الله وأن إقامة الدولة الفلسطينية يشكل مفتاح أزمات المنطقة، و لا حل في الجنوب اللبناني من دون اتفاق مع الحكومة اللبنانية، ولا حل في فلسطين من دون إعادة الحقوق الفلسطينية. نحن نرفض خطط رئيس الوزراء الإسرائيلي (إيهود أولمرت) الهادفة إلى اتخاذ إجراءات أحادية. ونعتقد أن أميركا تدرك ذلك الآن أيضا.. ويجب أن يدرك الإسرائيليون ذلك أيضا. و الأولوية الآن هي لوقف إطلاق النار.. لوقف القتل، لوقف التدمير، لإنقاذ الأبرياء.. وبعد ذلك يمكن التحدث في القضايا المطروحة. لا بد أولا من احتواء الأزمة والعمل على إطلاق تحرك سياسي يعالج الأزمة من جذورها". وحول احتمالات مشاركة وحدات أردنية في قوات سلام على أرض لبنان، قال عبد الله الثاني "الأردن لن يشارك في هذه القوة. ونحن نؤكد أن أي خطوة مستقبلية يجب أن تحظى بموافقة الحكومة اللبنانية"(٣٠).

ولم يخف الملك عبدالله الثاني قلقه من احتمال اتجاه المنطقة إلى سنوات عصيبة ما لم يتم التحرك سريعاً لإطلاق عملية تفاوض شاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لافتاً إلى ان الفرصة الأخيرة تقاس بالشهور بل بالأسابيع. وقال في لقاء صحفي:" استراتيجيتنا تعتمد على توحيد الموقف العربي، وعلى الخروج برؤية عربية موحدة إزاء التحديات التي تواجهها المنطقة (..)، و الأردن أبعد ما يكون عن سياسة المحاور، فتنسيق الأردن لا يقتصر على السعودية ومصر بل يشمل دولاً أخرى عربية. وإن أكبر درس هو فشل سياسة إسرائيل في فرض الحلول الأحادية الجانب، وفشل الاعتماد على القوة كحل للصراع في المنطقة، وفشل لسياسات الدول الكبرى التي لم تسع جادة لمساعدة دول الشرق الأوسط في إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفشل لسياسات التدخل في شؤون لبنان وإذا كانت إسرائيل دمرت قرى ومدناً، وضربت البنية التحتية لـ "حزب الله"، فإنني لا اعتقد بأنها تضمن عدم ظهور "حزب الله" آخر، ربما يكون في بلد آخر هذه المرة (...) وقد حان الوقت لترك لبنان للبنانيين، ترك اللبنانيين يقررون شؤونهم ومستقبلهم من دون تدخلات أو ضغوط"(٣١).

(٢٩) صحيفة الراي ٢٠٠٦/٧/٢٦

(٣٠) صحيفة الغد ٢٠٠٦/٨/٢

(٣١) صحيفة الحياة ٢٠٠٦/٩/١٦

فلسطين: تلازم مسارات المقاومة

في الوقت الذي زعم فيه أن تداعيات عملية "**الوعد الصادق**" أفضت إلى تهميش القضية الفلسطينية، شكل العدوان الإسرائيلي على لبنان الذي شمل مواقع ومخيمات فلسطينية في لبنان، إضافة إلى العدوان على قطاع غزة الذي حمل اسم "أمطار الصيف". مدخلا جديدا لتأكيد الترابط بين ما يجري في فلسطين ولبنان وكون الإحتلال الإسرائيلي هو مصدر الشرور في الشرق الأوسط. لكن العدوان على لبنان كشف مجددا عن عمق أزمة العمل الوطني الفلسطيني. ففي اجتماع عقدته، في مدينة غزة، لجنة الوفاق الفلسطينية المنبثقة عن الحوار الوطني، بحضور الرئيس محمود عباس (ابو مازن) ورئيس الحكومة إسماعيل هنية. أشار أبو مازن، إلى أن "العدوان مستمر على فلسطين ، غير أن الأخطر هو ما يجري على الأرض اللبنانية". وكشف النقاب عن بعض الاتصالات الدولية التي تجري في لبنان. وخلص إلى "وجوب الحفاظ على القرار الفلسطيني المستقل، لأن ترك القرار بأيد إقليمية سيقود إلى الخسارة. وتجربة حرب العراق تؤكد ذلك، علينا أن نفكر لوحدنا وأن نقرر لوحدنا، لأننا نحن نأكل الضرب والآخرين يعدون العصي".

أما هنية، فأشار إلى أن هناك استراتيجية أميركية تستهدف إسقاط نقاط الممانعة وثانيها إرباك القيادات الشرعية المنتخَبة، وثالثها خلق واقع جديد يكون المهيمن في المنطقة. وأضاف: إن الرسائل التي نقلت لابو مازن أرادت أن توصل للفلسطينيين هذا المفهوم، الذي ينطوي على قدر من الحرب النفسية لإرباك صناع القرار[٣٢]. ومن جهة أخرى أكدت القوى الفلسطينية السياسية والشعبية في لبنان وبقية التجمعات الفلسطينية في سورية والأردن على إدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان، وعلى دعم المقاومة في لبنان بكافة الوسائل.

قطر: ديبلوماسية نشطة

علاوة على الدور القطري الداعم للبنان في إجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب، وفي الأمم المتحدة، وخصوصاً في مجلس الأمن الدولي. قام أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة إلى لبنان وحيا الشعب اللبناني ومقاومته الباسلة التي حققت اول انتصار عربي منذ سنوات على العدو الإسرائيلي الذي كان يعمل على إخضاع العرب بالقوة العسكرية وهو امر لم يعد ممكنا بعدما حصل في الجنوب اللبناني. وقال الشيخ حمد في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس اللبناني اميل لحود عقب لقائهما في بيروت: "نحن مع اي بلد يدافع عن ارضه لكننا نقول انه يمنع السلاح عن اللبنانيين ويسمح للسلاح بالوصول إلى الإسرائيليين وهذا امر غير مقبول ومن يؤمن بهذه النظرية يريد وضع لبنان في قفص يكون صيده سهلا من قبل اسرائيل في اي ظرف. ولو استخدم سلاح النفط خلال العدوان

(٣٢) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢١

الإسرائيلي على لبنان لكان ذلك الامر صب في المصلحة اللبنانية ولكن ولسوء الحظ لم يستخدم هذا السلاح ابدا. وظهر الشيخ حمد بمظهر "الوسيط" بين دمشق وبيروت عندما أعلن انه يحمل دعوة من الرئيس الأسد إلى رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة لزيارة دمشق في اي وقت يشاء(٣٣).

الكويت: رفض الصمت

من جهته، أكد البرلمان الكويتي على ضرورة دعم المقاومة في لبنان وفلسطين.وانتقد أعضاء مجلس الأمة الكويتي في جلسة خاصة الصمت العربي والدولي. وأكد بعضهم ضرورة دعم المقاومتين اللبنانية والفلسطينية، مطالبين في الوقت نفسه الشعب العربي وحكوماته بالتحرك لدعم تلك المقاومة. وشدّدوا على أهمية تواجد قوات دولية في الأراضي اللبنانية لحفظ السلام والأمن، واعتبر نواب آخرون ان لبنان يدفع ثمن جميع مآسي العرب. وانتقدوا بعض التصريحات التي خرجت عن مسؤولين عرب جراء ما يحدث في لبنان(٣٤).

وأعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح، أن "أهداف العدوان الإسرائيلي على لبنان خبيثة، وليس المقصود فيها استرداد الجنديين وإنما تدمير الأمة العربية كلها وليس لبنان فحسب. و إن العدوان الإسرائيلي كان شاملاً على جميع مظاهر الدولة اللبنانية، وأن إسرائيل استهدفت النموذج اللبناني في التعايش السياسي والاجتماعي الذي تحقق عبر الطبيعة الديموقراطية والحرية والتعايش السلمي في لبنان"(٣٥).

جامعة الدول العربية: الدور الهامشي

إنقسم وزراء الخارجية العرب، الذين بحثوا في جلسة طارئة في مقر الجامعة العربية في القاهرة، العدوان الإسرائيلي على لبنان وفلسطين، بين معسكر قادته السعودية ويحمّل حزب الله مسؤولية التصعيد في المنطقة بعد أسره الجنديين الإسرائيليين، ومعسكر تقوده سورية يدعو إلى مساندة المقاومة من دون شروط.

ونعى الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، في مؤتمر صحافي بعد انتهاء اجتماع وزراء خارجية ١٨ دولة عربية، عملية السلام في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن المجلس يدعو مجلس الأمن الدولي إلى الاجتماع لدراسة النزاع العربي الإسرائيلي من كل جوانبه، بسبب فشل كل الجهود المتعلقة بعملية السلام وقال "إذا ما فشل مجلس الأمن الدولي، إذن ليس أمامنا إلا حديث السلاح".

وفي قرار حول العدوان الإسرائيلي على لبنان، أعلن المجلس تضامنه المطلق مع لبنان،

(٣٣) صحيفة الثورة السورية ٢٠٠٦/٨/٢٢
(٣٤) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٨
(٣٥) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢٣

ودعم صموده في مواجهة العدوان الإسرائيلي، مطالباً مجلس الأمن الدولي باتخاذ قرار فوري بوقف شامل لإطلاق النار، ورفع الحصار عن لبنان. وأكد المجلس مساندته الكاملة للحكومة اللبنانية في تأكيد حقها وواجبها ببسط سلطتها على كامل أراضيها، وممارسة سيادتها في الداخل والخارج.

وفي قرار حول وجهة نظر الجامعة العربية في شأن التطورات الحالية في فلسطين ولبنان، كرّر المجلس في بيان ثانٍ تأكيده على الموقف العربي، كما جاء في مبادرة السلام العربية في بيروت. ودعا الأطراف إلى الشروع في عملية تفاوض فورية لتبادل الأسرى.

وخلال الجلسة المغلقة، قاد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل معسكراً، ضمّ وزراء خارجية مصر والأردن والكويت والعراق والسلطة الفلسطينية والإمارات والبحرين، ينتقد حزب الله لأسره الجنديين الإسرائيليين. ونقل عن الفيصل، قوله:" إن تصرفات حزب الله غير مسؤولة، وجاءت في توقيت غير مناسب، ويجب أن ينسق مع الدولة اللبنانية، لا أن تكون الحكومة اللبنانية آخر من يعلم. و تصرفات حزب الله تجرّ المنطقة إلى حرب كبيرة، وأنه يعيد المنطقة سنوات إلى الوراء، ولا يمكننا أن نقبل ذلك ببساطة". و أظهر الاجتماع أن معسكراً آخر تقوده سورية، ويضمّ لبنان واليمن والجزائر، يدعو إلى مساندة حزب الله من دون شروط، معتبراً أن أفعاله تتماشى مع القرارات الدولية وميثاق الأمم المتحدة الذي يدعم المقاومة.

ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن وزير الخارجية السوري وليد المعلم قوله، في الاجتماع، "كيف نأتي إلى هنا لمناقشة الموقف المتفجر في لبنان، بينما يقوم آخرون بانتقاد المقاومة"، وحذر من مخاطر أن تستفيد إسرائيل من أي كلمة تخرج عن هذا الاجتماع لتبرير عدوانها على الشعب العربي

ونقل عن المعلم قوله "بينما أنا في الطائرة من دمشق إلى القاهرة لحضور الاجتماع، رأيت البوارج الإسرائيلية تقصف المدن اللبنانية، فحلمت أن الاجتماع الوزاري سيخرج بمواقف داعمة للبنان ولحزب الله، ولكن رأيت، حتى قبل الاجتماع، أن بعض الأطراف خرجت بمواقف أفشلت الاجتماع حتى قبل أن يبدأ" ووصف الفيصل أحلام المعلم بـ "الشيطانية التي لا يمكن الاستجابة لها، و الدول العربية غير مستعدّة للتخلي عن العمل العربي الموحّد للنزول إلى مثل هذه الأحلام". و قد ساند وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح الموقف السعودي بقوة. بينما حاول وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني تهدئة الموقف. و أعرب وزير الخارجية الأردني عبد الإله الخطيب عن مساندته لموقفي الرياض والكويت.

وكان وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ قد تقدّم بمشروع قرار يدعم حق لبنان في مقاومة الاحتلال وتحرير الأسرى، بكل السبل المشروعة. وقال:"إن ما يسميه الأخوة بالتوريط، هي ظواهر ناشئة عن حالة خيبة ومرارة موجودة لدى كافة أبناء الشعب العربي.

وشعوبنا سوف تحاول عاجلاً أم آجلاً أن تأخذ الأمور بأيديها، إن لم نكن كحكومات جادين وحازمين في إتاحة بارقة من الأمل أمامهم".

واعتبر عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية محمد حسين الشعالي، أن الوضع الراهن "يعود في المقام الأول إلى أن القوى العظمى، أو بعضها، سلّمت عملية السلام برمّتها إلى إسرائيل، وبدأنا نسمع عن حق الدفاع الشرعي لإسرائيل، برغم أنها دولة احتلال، بما يتناقض مع القانون الدولي". وحول موقف الجامعة في ما يتعلق بالتعامل مع حزب الله، قال موسى: "الموقف واضح في قرارات الاجتماع، إلى جانب شعب لبنان كله. المسألة ليست حزب الله أو غيره، الجسور التي تضرب وتقصف هي ملك للبنانيين وكذلك البيوت، نحن مع لبنان كله، المسألة ليست هذا الفصيل أو ذاك وإنما لبنان كله معرض إلى هجوم"(٣٦).

وكشفت الخارجية السورية عن جزء من مداخلة وزير الخارجية وليد المعلم أمام نظرائه العرب في الاجتماع الطارئ في القاهرة، حيث تساءل المعلم أمام الوزراء العرب عن الخيارات المطروحة أمام العرب اليوم. وحددها بثلاثة خيارات: "الخيار الأول هو الإدانة، على غرار الإدانات الدولية، والثاني أن نطالب المجتمع الدولي بوقف فوري للعدوان الإسرائيلي لإتاحة المجال أمام الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة الراهنة، في إطار تبادل الأسرى وتحميل إسرائيل مسؤولية التعويض عن الأضرار التي سببتها، وتقديم الدعم للمقاومتين اللبنانية والفلسطينية. أما الخيار الثالث فهو أن نستسلم لشروط أولمرت، كما حددها بالإفراج عن الأسرى الإسرائيليين من دون قيد أو شرط، وتنفيذ القرار ١٥٥٩ بنزع سلاح حزب الله وإبعاده عن منطقة الحدود"(٣٧).

وقرر مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في اجتماعه غير العادي: " إدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان، والذي يتعارض مع كل القرارات والقوانين والأعراف الدولية. والتضامن المطلق مع لبنان ودعم صموده والتأكيد على الدعم الكامل للشكوى اللبنانية أمام مجلس الأمن. ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار فوري بوقف شامل لإطلاق النار ورفع الحصار الإسرائيلي عن لبنان. و تأييد التزام لبنان احترام قرارات الشرعية الدولية واحترامه الخط الأزرق. والتأكيد على المساندة الكاملة للحكومة اللبنانية في تصميمها على ممارسة مسؤولياتها في حماية لبنان واللبنانيين، والحفاظ على أمنهم وسلامتهم، وتأكيد حقها وواجبها في بسط سلطتها على كامل أراضيها، وممارسة سيادتها في الداخل والخارج. واعتبار استمرار عمليات التدمير والقتل التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب اللبناني يزيد المشكلة الراهنة صعوبة وتعقيدا، ويؤول إلى زعزعة الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة. وتحميل إسرائيل مسؤولية التعويض عن الخسائر

(٣٦) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٦
(٣٧) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٧

والدمار الذي نجم عن عدوانها على الأراضي اللبنانية(٣٨). وتمسك وزراء الخارجية العرب في الدورة الـ ١٢٦ لمجلس وزراء الخارجية العرب، ، بعرض النزاع العربي الإسرائيلي على مجلس الأمن الدولي، والطلب منه إقرار آلية فاعلة ومحددة لاستئناف سريع للمفاوضات المباشرة بين الأطراف، مع إشراف كامل للمجلس على هذه المفاوضات وتحديد إطار زمني لإتمامها، والاتفاق على الضمانات الدولية الخاصة بالتنفيذ أو عقد مؤتمر دولي لإحياء عملية السلام على المسارات كافة.

وأكد المجلس مساندة لبنان في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية، أخذا في الاعتبار حقه في إقامة علاقات مع الدول الشقيقة(٣٩).

عموما، أعادت جامعة الدول العربية التي لم تفلح في عقد قمة طارئة، فضلاً عن الدور السياسي المحدود، أعادت التأكيد على دورها الهش والهامشي في التأثير على الواقع السياسي العربي ومواجهة التحديات التي تواجه ليس الأمة العربية جمعاء بل النظام الإقليمي الرسمي العربي الذي تتعمق أزمته، والتي تنذر بإفلاسه

إيران: الدور الإقليمي الكبير

أكدت إيران وقوفها إلى جانب المقاومة. واعتبر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن الهجمات الإسرائيلية على لبنان "تجسد الطبيعة العدوانية لهذا الكيان. وعلى الدول الداعمة للكيان الصهيوني والمنظمات الدولية اتخاذ موقف من الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني". والأوضاع التي تمر بفلسطين ولبنان تشكل اختبارا لأداء المنظمات الدولية التي تتشدق بحقوق الإنسان. والذين يلتزمون الصمت حيال المجازر التي يرتكبها الكيان الصهيوني هم شركاء مع هذا الكيان وتجب محاكمتهم".

وفي مؤتمر صحافي في طهران ، قال وزير الخارجية الإيرانية منوشهر متكي ."ندين بشدة الهجمات التي يشنها الكيان الصهيوني على لبنان و قد اتضح مجددا أن الخطط الغربية لتحقيق السلام باءت جميعها بالفشل ولا يمكن تحقيق السلام من دون عدل ومن دون اعتبار إرادة الفلسطينيين.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي علي لاريجاني، تأكيده "استعداد حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإعادة بناء المنشآت البنيوية اللبنانية التي دمرتها القوات الصهيونية. وأن التحركات التي بدأتها إسرائيل خلال الأيام الاخيرة تشير إلى أن هذا الكيان يريد تغيير ظروف المنطقة بحيث يمارس في ظلها الضغوط على الحكومة الفلسطينية"(٤٠).

ونفت السفارة الايرانية في بيروت بشدة الاتهامات الإسرائيلية حول مشاركة عدد من

(٣٨) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٦
(٣٩) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٩/٧
(٤٠) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٤

الجنود الايرانيين في الهجوم الصاروخي الذي استهدف البارجة العسكرية الإسرائيلية وأدى إلى غرقها. وقالت في بيان: "ان هذه الترهات تعد محاولة للهروب إلى الامام، والتغطية على عجز الكيان الغاصب عن مواجهة لبنان ومقاومته الباسلة"(٤١).

وكان متكي قد اعتبر أن الحل "الوحيد العادل والمعقول لإنهاء الأزمة هو عبر هدنة، ثم تبادل للأسرى، حيث هناك أكثر من ١٠ آلاف أسير فلسطيني، وكذلك العشرات من الأسرى اللبنانيين"(٤٢).

كما أشادت القيادة الايرانية بصمود لبنان وحزب الله في وجه إسرائيل، ورفضت نزع سلاحه مثلما تطالب تل ابيب وواشنطن، أعلنت استعدادها لأداء دور ديبلوماسي ايجابي لوقف العدوان. وفي خطاب نقله التلفزيون الرسمي، قال المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي:"الجرائم والفظاعات التي شهدتها الأسابيع الاخيرة وانتهاك القيم البشرية في فلسطين ولبنان أثبتت مرة جديدة ان وجود الصهاينة في المنطقة يشكل كيانا شريرا وسرطانيا وورما خبيثا. وأراد الصهاينة ان يكون لبنان لقمة سائغة لهم وسواعد حزب الله القوية حالت في الأيام الاخيرة دون تحقيق الصهاينة حلمهم والولايات المتحدة طالبت بنزع سلاح حزب الله. وهذا لن يحصل، فالشعب اللبناني يساند حزب الله". واعتبر وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار ان "الأميركيين عمدوا إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة حرب ونزاع حفاظا على أمن الكيان الصهيوني". من جهته، قال رئيس مجلس الشورى غلام علي حداد عادل ان وجود إسرائيل يجعل السلام في الشرق الأوسط أمرا مستحيلا. ولم تكد تجف دماء الفلسطينيين المظلومين حتى بدأت هجمات أخرى أوسع وأكثر وحشية على كافة الأراضي اللبنانية". واعتبر قائد حرس الثورة الإيرانية الجنرال يحيى رحيم صفوي ان "الكيان الصهيوني لا يمكنه مواصلة الحياة في المنطقة دون دعم أميركي وبريطاني، لانه في الوقت الحاضر في حالة حرب مع أمة. و عليه ان يعلم بانه سوف لن يخرج منتصرا في حربه مع حزب الله لانه لا يملك أية معلومات عن قدرة حزب الله وعن الأفراد الذين يحاربهم"(٤٣).

وأكد رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء حسن فيروز أبادي، ان دعم ايران لحزب الله سياسي ومعنوي، وايران لن تتدخل عسكريا في لبنان. وعلى دول المنطقة ان تستعد بجد للدفاع عن أراضيها، لان الدفاع عن ارض المسلمين يعتبر دفاعا عن المسلمين وقيمهم الثقافية. وطالب الدول العربية بقطع إمدادات النفط المتوجهة إلى الكيان الإسرائيلي حيث ان شرايين حياة الغرب في الطاقة والأسواق الاستهلاكية تتمثل في هذه المنطقة(٤٤). وكان الأمين العام للمجلس الاعلى للامن القومي الايراني مسؤول الملف النووي علي لاريجاني قد اجرى محادثات في دمشق مع المسؤولين السوريين، حول العدوان الإسرائيلي على لبنان، و حول مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في العاصمة الايطالية روما

(٤١) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٤
(٤٢) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٧
(٤٣) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٤
(٤٤) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢٣

الذي أثار قلق دمشق وطهران(٤٥). رغم ما يشيعه الإسرائيليون من أن حربهم في لبنان هي "أول" حرب إسرائيلية - إيرانية، في غمز من قناة حزب الله والتشكيك في هويته اللبنانية، فإن تداعيات العدوان الإسرائيلي وفي مقدمها إنجازالمقاومة الكبير المتمثل في التصدي للعدوان والرد العسكري على العدو في عمق جبهته الداخلية، أكدت أن الموقف الإيراني الداعم للبنان أعاد تظهير صورة الواقع حيث أن حروب إسرائيل هي في جوهرها حروب بالإنابة عن الولايات المتحدة الأميركية.

تركيا: العثمانيون يعودون ثانية

تعبيرا عن تفاعلها مع متغيرات المشهد الشرق أوسطي ، قام وزير الخارجية التركي عبد الله غول، بجولة مكوكية في الشرق الأوسط شملت كلاً من لبنان وإسرائيل وفلسطين وسورية، كان عنوانها الرئيسي استكشاف آفاق إمكانية إرسال أنقرة قوات إلى لبنان، في إطار ما نص عليه القرار ١٧٠١(٤٦).

وكان قد نقل عن مصادر دبلوماسية تركية قولها أن انقرة رفضت تولي قيادة قوة حفظ السلام المقترح ارسالها إلى جنوب لبنان أو المشاركة فيها في ظل الظروف الراهنة واستمرار القصف الإسرائيلي. واعتبرت هذه المصادر ان ما تروّج له بعض الصحف الاميركية من أخبار حول اسناد رئاسة هذه القوة إلى تركيا، هو مثابة جس نبض للحكومة التركية(٤٧). ولاحظت صحيفة "زمان" أن جميع الدول التي زارها غول تريد رؤية جنود أتراك ضمن اليونيفيل، والسبب أن أنقرة هي الوحيدة التي ترتبط بعلاقات مع كل هذه الدول، وعليها ألا تفسد هذه اللوحة، ومن أجل ذلك عليها التقدم بحذر ودقة، كما يخطو لاعب الجمباز على الحبل(٤٨).

وأعلن وزير الخارجية التركية عبد الله غول أمس، أن قوات بلاده قد تتخذ من سورية قاعدة لوجيستية لها إذا ما قررت المشاركة في القوة المعززة في الجنوب، وذلك في وقت برز انزعاج تركي من رغبة واشنطن في أن تكون احد مهام هذه القوة نزع سلاح حزب الله(٤٩). وأكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان "إن حكومته مصممة على المشاركة في قوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان "يونيفيل"، وأضاف ان تركيا لا ولن تقف موقف المتفرج تجاه ما يحدث في المنطقة. واعتبر موقف المعترضين على المشاركة التركية في هذه القوات خيانة للمصالح الوطنية والقومية للدولة والأمة التركية، وقال إن على تركيا أن تتحمل مسؤولياتها الإقليمية كدولة مهمة وكبيرة في المنطقة(٥٠).

وبعد مناقشات مطولة وعنيفة، وافق البرلمان التركي بأغلبية اعضائه من حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، وهم ٣٤٠ نائباً على إرسال قوات تركية إلى لبنان للمشاركة في قوات الأمم المتحدة "يونيفيل . والوحدة العسكرية التركية ستكون بحرية وستقوم بدوريات في

(٤٥) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢٧
(٤٦) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٨/٢٣
(٤٧) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢٤
(٤٨) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٨/٢٣
(٤٩) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٨/٢٤
(٥٠) صحيفة الخليج ٢٠٠٦/٩/٢

الشواطئ اللبنانية، وستضم أطباء وممرضات ومهندسين كثيرين، سيقدمون خدمات إنسانية للشعب اللبناني. أردوغان رفض الحكومة أي مهمة قتالية ضد حزب الله، أو العمل على نزع سلاحه، وكانت نتائج استطلاعات الرأي العام التركي قد أوضحت أن أكثر من ٨٥ في المئة من الأتراك ضد إرسال قوات إلى لبنان، خدمة للمصالح الإسرائيلية وهو هدف قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١ على رأي الشارع التركي والرئيس سيزر، وهي التهمة التي تتخوف الحكومة أن تتحول إلى واقع عملي مع أي عمل عسكري إسرائيلي مستقبلي ضد لبنان[٥١].

وفي مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حاول الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في أنقرة ، طمأنة المسؤولين الأتراك حيال مهمة القوة الدولية في الجنوب. واعتبر انه "يجب ان يكون هناك إجماع بين اللبنانيين على نزع سلاح حزب الله. واستخدام القوة ليس الوسيلة الوحيدة للتعامل مع حزب الله.. وعليهم ان ينزعوا سلاحهم بأنفسهم ويكرسوا أنفسهم للنشاط السياسي"[٥٢] ويستدل من مؤشرات الموقف التركي من الحرب في لبنان وقبل ذلك في العراق أن "العثمانية الجديدة، التي يعرفها زعيم حزب "الطريق القويم" رئيس الوزراء السابق تورغوت أوزال بأنهاوسيلة لتجاوز الاختلافات العرقية (في تركيا) من خلال الهوية الاسلامية، تماماً مثلما كان الوضع خلال عصور الامبراطورية العثمانية. بينما يتمثل هدفها، حسب نجم الدين أربكان، زعيم حزب "الرفاه" رئيس الوزراء السابق في "خلق تركيا العظمى كما فعل العثمانيون بالضبط"[٥٣]. هي ربما تكون توجه حزب التنمية والعدالة في المدى المنظور وهكذا توجه يعتقد أنه سيعدل توازنات القوى الإقليمية بعض الشيء.

مواقف شعبية عربية و إسلامية

وسط تظاهرات إدانة العدوان الإسرائيلي ودعم الشعب اللبناني ومقاومته، التي عمت عواصم الدول العربية والإسلامية، كان من أبرز المواقف الشعبية، دعوة المرجع الشيعي آية الله العظمى علي السيستاني، في بيان، العالم لوقف العدوان الإسرائيلي الفاضح تجاه لبنان، قائلاً: إن على "كل المسلمين الوقوف إلى جانب لبنان، الذي يتعرّض إلى كل هذا الظلم الفاضح والعالم ممعن في التغاضي عنه، إلا في بضع كلمات هنا وهناك بالإدانة والاستنكار، ولا جدوى منها. والمظالم التي تعاني منها شعوب المنطقة، ومنها اللبنانيون، ستزيد من حنق الشعوب وغيظها على السياسات الدولية الداعمة لما يحدث أو المتغاضية عنها، ما يصعد في طبيعة الحال وتيرة التوتر والعنف ويعوق الأمن والسلام في المنطقة برمّتها". وطالبت جبهة الحوار الوطني على لسان حامد المطلك أحد أعضائها "الحكومات والشعوب العربية والإسلامية ألا تقف متفرجة على ما يحدث من اعتداء على لبنان، وعليها

(٥١) **صحيفة الخليج** ٢٠٠٦/٩/٧

(٥٢) **صحيفة السفير** ٢٠٠٦/٩/٧

(٥٣) مصطفى ريس، "العثمانيون الجدد عائدون إلى الشرق الأوسط"، **صحيفة الحياة** ٢٠٠٦/٩/٢

أن تقدّم الدعم الكامل للمقاومة"(٥٤). وأصدرت شخصيات وطنية ومثقفين واكاديميين ورجال دين مصريين بيانا أدان المواقف الرسمية المتخاذلة، التي امتنعت عن الوقوف إلى جانب المقاومة الباسلة في كل من لبنان وفلسطين. ويستنكر حملات النقد التي وجهت إلى حزب الله في عمليته الناجحة ضد العدو الصهيوني، وفي موقفه المشرف من عدوانه الهمجي على لبنان(٥٥).

ومن جهته، أشاد المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين محمد مهدي عاكف بالحلقة المجيدة المتمثلة بانتصار حزب الله على اسرائيل، واعتبر، في رسالته الأسبوعية، أن "أوجه الشبه بين المشروع الصليبي قديما والمشروع الاميركي الصهيوني حديثا، أكثر من أن تحصى". وحذر الحكام المسلمين والعرب من "أن رضاهم عن وجود الصهاينة والقوات الاميركية والغربية على أرض بلادهم هو خيانة للدين والوطن"(٥٦).

ومن التداعيات المصرية للعدوان الإسرائيلي على لبنان ، بدأت تساؤلات مهمة تأخذ طريقها إلى النقاش العام في مصر حول ما وصفه البعض بفشل المؤسسة السنية في تقديم نموذج سياسي قوي يمكنه أن يقود العالم العربي والإسلامي. ويأتي هذا التقويم في ضوء النموذج الذي قدمه حزب الله خلال حرب الـ ٣٣ يوما، وهو الأمر الذي دفع ببعض المثقفين، ومنهم الكاتب الليبرالي سلامة أحمد سلامة، غير المحسوب على أي من التيارات السياسية في مصر، لأن يقول إن أحد أهم نتائج الحرب بروز الشيعية السياسية، ممثلة في حزب الله، "كمذهب سياسي "يتجاوز لبنان، وتتطلع إليه الأنظار لقيادة العالم العربي والإسلامي". ويدعم سلامة وجهة نظر أخرى قدمها الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية عمرو الشوبكي، الذي أشارإلى "التدهور الذي أصاب المؤسسات الدينية السنية في مصر". وقارن الشوبكي بين السيد نصر الله وإمام الأزهر، موضحا أن "الفارق بين الرجلين لا يكمن فقط في العلم والقدرات الشخصية، إنما أساسا في امتلاك الأول لصدقية كبيرة وسط الجماهير العربية ذات الغالبية السنية في حين أن الثاني عجز عن اكتساب ثقة المواطن العادي في مصر". ويعتبر الشوبكي أن أي مقارنة سريعة بين حال علماء الشيعة وأحوال علماء السنة ستكشف أن "استنارة جانب كبير منهم، مقارنة بجمود علماء السنة، واضحة لا غموض فيها، كما أن استكانتهم إلى وضعهم كموظفين يحصلون على رواتبهم من الدولة وينتظرون العلاوة كل حين، والتي تتطلب ألا يُغضبوا أولي الأمر، انعكست على فتاويهم الواقعة خارج العصر والعقل، أو أخرى صارخة من أجل أن تدغدغ مشاعر الجماهير، وهذا على عكس العلماء الشيعة الذين عرفوا تاريخيا استقلالا نسبيا عن الدولة والنظم القائمة، وقدم كثير منهم اجتهادات مستنيرة وعصرية"(٥٧).

وأصدرت مجموعة من فاعليات المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية ، تضمّ ٢٧٦

(٥٤) صحيفة **السفير** ٢٠٠٦/٩/١٨

(٥٥) صحيفة **السفير** ٢٠٠٦/٩/١٧

(٥٦) صحيفة **السفير** ٢٠٠٦/٨/٢٥

(٥٧) اميمة عبد اللطيف. "حرب لبنان تجدد نقاشاً قديماً حول تدهور المؤسسة الدينية في مصر"، صحيفة **السفير** ٢٠٠٦/٩/١١

من رجال الدين والمثقفين والاكاديميين والفنانين التشكيليين والكوادر الطبية والاجتماعية والاقتصادية، بياناً يستنكر الهجوم الصهيوني على لبنان. وجاء في البيان: " ندين هذا العدوان غير المبرر والهمجي على لبنان والأبرياء ومنشآته المدنية، ونستغرب الصمت العربي والدولي لما يجري، (...) وندعو جميع العرب والمسلمين للوحدة والوقوف بحزم وشجاعة مع الأبرياء في لبنان وفلسطين، وأن يُقدموا كل أنواع الدعم للبنان في هذه المرحلة الحرجة من العربدة الإسرائيلية(٥٨).

كما أصدر ٦٤ من رجال الاعمال والاكاديميين والصحافيين والحقوقيين وموظفيّ الدولة والجامعيين والمثقفين والكتّاب السعوديين، من مختلف مناطق المملكة. بيانا تضامنيا مع لبنان وفلسطين شدد على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والتصدي للعدوان بجميع الوسائل، وهو حق كفلته القوانين الدولية، وليس من حق اي جهة ان تصادر هذا الحق مهما كانت مبرراتها(٥٩).

ووجهت أكثر من ٣٠٠ سيدة سعودية نداء لإيقاف الحرب على لبنان وفلسطين والضغط على إسرائيل، وجاء فيه: "إننا كنساء سعوديات وعربيات نؤكد أننا شعوب محبة للسلام شعوب تسعى لتنشئة أبنائها ليكونوا أهلاً للمساهمة في بناء البشرية وليس لهدم الإنسانية. فباسم جميع النساء والأمهات والزوجات والأخوات نطالب قادة العالم وأصحاب القرار والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية بالتدخل الفوري لإيقاف حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على الشعبين اللبناني والفلسطيني، والتي تستهدف المدنيين الأبرياء من الأطفال والنساء وكبار السن، ومحاسبة إسرائيل على خرقها للقوانين الدولية في ممارسة يومية لإرهاب الدولة تحت ناظري العالم"

ودعا رجل الدين السعودي الشيخ سلمان العودة إلى ضرورة توحد الصف أمام إسرائيل، العدو الإنساني المشترك الذي يدمر كل مقومات الحياة في لبنان، و[علينا] أن نؤجل خلافاتنا لوقت آخر(...) إننا نختلف مع حزب الله، وهو خلاف جوهري وعميق كما هو خلافنا مع الشيعة الذي لا يمكن أن يُلغى، لكن هذا الوقت ليس وقت الخلاف والشقاق، فعدونا الأكبر هو اليهود والصهاينة المجرمون الذين لم يفرقوا في عدوانهم حتى بين الأطفال والمحاربين"(٦٠). وأشاد إمام وخطيب المسجد الحرام في مكة المكرمة الشيخ صالح بن حميد ضمنياً، بالمقاومة في لبنان وفلسطين، مؤكداً أن القوة "ليست نقيضة السلام بل هي رديفة له وداعمته وحاميته... من أجل أن لا نخسر الحرب"(٦١).

ومن رزمة المواقف الرسمية والشعبية العربية والإسلامية يتضح وجود شرخ في المواقف وثمة تناقضات في قراءة التحديات وطبيعة القوى الصاعدة في مواجهة أعداء العرب والمسلمين.وهو شرخ لا يمكن تجاوزه بالأمنيات الطيبة بل بالعمل الجاد وترابط المصالح المشتركة وتوفر الإرادة السياسية لحماية المصالح العليا للوطن والأمة ■

(٥٨) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/١٦
(٥٩) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢٩
(٦٠) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٧/٢٩
(٦١) صحيفة السفير ٢٠٠٦/٨/٢

الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان

أحمد أبو هدبة *

يكاد يجمع المراقبون والمحللون الإسرائيليون على عد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، أو الحرب الإسرائيلية السادسة كما سماها البعض، بانها أطول حرب وأكثرها فشلا وتكلفة في تاريخ الحروب الصهيونية على العرب، كما أنها الحرب الثانية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣، وخصوصاً في الأسبوع الأول من تلك الحرب، الذي يظهر فيها "الجيش الإسرائيلي" الذي لا يقهر بأنه قابل للهزيمة. ويُظهر فيها المقاتل العربي شجاعة وعقلاً عسكرياً يبعث على الإعجاب على الرغم من الميزان العسكري والمختل لمصلحة الآلة العسكرية الجهنمية الإسرائيلية، وتواضع الإمكانات العسكرية الذي استخدمها الطرف العربي في هذه الحرب خصوصاً وهو المقاومة الإسلامية اللبنانية.

لكن ما ميز هذه الحرب أنها جرت وفق قواعد لعبة ميدانية فرضها الطرف الأضعف، من خلال استخدامه لقوانين حرب الشعب وأساليب الحرب العصابية، الأمر الذي أفقد الآلة العسكرية الصهيونية قوتها وجبروتها ومرغ هيبتها في التراب. وحوّل دروعها وجنودها إلى أهداف صيد ثمينة في المعارك البرية، إلى إسقاط مقولة الردع الإسرائيلية إلى الأبد، وانكشاف العمق الإسرائيلي وهو أمر يحدث لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. بمعنى أن هذه الحرب، والمعارك البرية الطاحنة بين الآلة العسكرية الإسرائيلية ومقاتلي حزب الله، علاوة على إسقاط استراتيجية رئيس أركان هذا الجيش من وراء استخدام سلاح الجو بصورة وحشية ضد البنى التحتية المدنية اللبنانية وحجم الدمار الهائل الذي خلفه القصف المنهجي على المدن والقرى والبلدات اللبنانية وهي إمكانية حسم المعركة عبر الضربات الجوية المنفلتة واللامحدودة والمجنونة: "فحالوتس، أول رئيس أركان يأتي من سلاح الجو، كان على اقتناع تام انه من الممكن إنهاء المسألة بواسطة القصف الجوي، فلقد اخطأ خطأ فادحاً، فحتى لو دمر لبنان نهائيا فإنه لن ينجح في التغلب على الخصم. ولقد اضطر في نهاية الامرالقيام بما يتخوف منه الجميع وهو إرسال الجيش مرة أخرى إلى الوحل اللبناني" على حد تعبير أريه شابيط في هآرتس فقد

(*) باحث فلسطيني في الشؤون الإسرائيلية

أسقطت المقاومة اللبنانية الكثير من المعايير والمقاييس وحتى البديهيات لما سمي "**نظرية الأمن الإسرائيلي**" أولها إسقاط مفهوم نقل المعركة إلى أرض العدو، واحتلال الأرض والتمسك بها كورقة مساومة، وحسم المعركة بالسرعة الممكنة من خلال استخدام القوة النارية الجبارة. وفي هذه الحرب وجدت (إسرائيل) نفسها أمام واقع جديد، تخوض خلاله حرب غير نظامية، فهي لا تواجه دولة بعينها ولا جيشاً نظامياً، ولهذا كان من الصعب جدا عليها تحديد الأهداف، أو تحديد موازين القوى، كما كان من الصعب جدا عليها تحديد مفهوم النصر أو الهزيمة، ولعل هذا هو أحد أهم الأسباب في التخبط والاضطراب والتناقض السافر بين المستوى السياسي وقادة الآلة العسكرية طوال أيام الحرب.
لكن الأهم في هذه الحرب، أن المقاومة اللبنانية استطاعت وبجدارة أن تنقل المعركة إلى داخل "البيت الإسرائيلي" أي عمق الكيان الصهيوني إذا اضطر ملايين المستوطنين إلى النزول إلى الملاجئ لأكثر من شهر. واضطرت القيادة السياسية في الكيان الصهيوني إلى تعديل جدولها الزمني أكثر من مرة عندما وجدت نفسها أمام حرب استنزاف طويلة وهو أمر دفعها للبحث عن مخرج يحفظ لها ماء وجهها. وهذه طبعاً الحرب "الإسرائيلية" الأولى التي تعجز فيها الآلة العسكرية الصهيونية عن اجتياح الأراضي بسبب استبسال المقاومين وإدارتهم الخلاقة للمعركة وخصوصاً تدمير هذا الكم الكبير من أحدث الدبابات ليس في إسرائيل فحسب وإنما في العالم.ولم تستطع الآلة العسكرية بما تملك من إمكانات وتقنيات هائلة من أن تسيطر على مصادر النيران، والأهم من ذلك كله، إن حزب الله استطاع أن لا يكوي "الوعي الإسرائيلي" فحسب وإنما أن يؤثر عميقاً عليه وكما قال المفكر العسكري البريطاني ليدل هارت: "ليست هزيمة الخصم بما تدمر له من دبابات ووسائل قتالية أو بما تقتل له من جنود وإنما بالقدر الذي تؤثر فيه على وعيه". فقد برر شمعون بيرس نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية وأحد رموز حزب العمل سابقا وأحد رموز حزب كاديما حالياً الفشل في الحرب بعدة مبررات أهمها "أن الحرب ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة بالصواريخ والقاذفات القادرة على ضرب الدبابات والطائرات وتجمعات الجنود هي حرب جديدة بالنسبة لإسرائيل. ثم إن هذه الحرب ليست ذات طابع تقليدي ولا تدار على جبهة واحدة ولا من قبل جيش منظم... فالسلاح الذي نملكه خصص للقتال ضد جيش تقليدي مقاتل وليس لقتال من هذا النوع، ذلك لأنه لا جدوى للطائرة المروحية ولا للدبابة ولا للكثير من الوسائل القتالية التي يستخدمها الجيش التقليدي .. كما أنه في مثل هذه الحرب يصعب التمييز بين الجبهة الأمامية والعمق الداخلي في الجانب الذي يتعرض للهجوم ويتوجب كذلك التمييز بين استعداد السكان وانتشارهم في المناطق التي تنفذ فيها الهجمات والتمييز بين سيطرة الحكومة على سكانها وسيطرة المنظمات الإرهابية التي لا تخضع لها، الأمر الذي يستوجب ضرب هذه الحكومة والضغط عليها بقوة"

أهداف الحرب «الإسرائيلية » بين النظرية والتطبيق

نقلت صحيفة **هآرتس** على لسان مئير داغان مسؤول الموساد، بأن لجنة الحوار الاستراتيجي الإسرائيلي ـ الأميركي ناقشت في اجتماعها الأخير في نهاية شهر آذار/مارس الفائت إمكان قيام الجيش الإسرائيلي بعملية واسعة ضد أهداف وقواعد ورموز لحزب الله، وإن الجانب الأميركي قد تعهد بتقديم الغطاء السياسي الكامل لمثل هذه العملية. وأضافت الصحيفة نفسها: "إن عملية اختطاف الجنديين الإسرائيليين ومقتل أربعة آخرين من قبل مقاتلي حزب الله، كانت الذريعة لشن هذه الحرب[١] "فإذا استبعدنا ما أوردته **هآرتس**، وناقشنا الطريقة التي شنت الحكومة الإسرائيلية الحرب خلالها على لبنان والأهداف المبطنة والمعلنة لهذه الحرب، نجدها حرباً مبيتة وأن كثيراً من السيناريوات والخطط قد وضعت لها بشكل مسبق على اعتبار أن الجيش الإسرائيلي قد أجرى العديد من المناورات العسكرية في الجبهة الشمالية، تشتمل على سيناريوات احتلال مواقع وتطهيرها وإحداث منطقة أمنية عازلة في الجنوب اللبناني ومن اجل الحيلولة دون تمكين حزب الله من إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل إلى جانب ما ذكره إليكس فيشمان، مراسل **يديعوت أحرنوت** العسكري "حول البون الشاسع بين النظرية الأمنية الإسرائيلية وبين استحقاقاتها والذي جاء تغييره من خلال الفارق الكبير بين "خطة الدرج" التي أعدتها قيادة المنطقة الشمالية للقتال في جنوب لبنان والتي أوصت بها هيئة الأركان، وخضعت لتدريبات ومناورات واسعة قبل أسبوعين من عملية خطف الجنديين، وبين الواقع في ساحة القتال، إلى جانب الحديث عن ضربات جوية تستغرق مدة أسبوعين، وبعدها تبدأ المعركة البرية، والهدف منها استنزاف حزب الله، لكن النتائج كانت معروفة ومؤلمة ومحبطة"[٢]. فعلى المستوى السياسي، كانت أهداف الحرب الإسرائيلية ذات سقوف وتوقعات عالية جدا، بحيث يتم من خلالها فرض الاستسلام التام على لبنان شعبا ومقاومة وحكومة وبالتالي تغيير الواقع السياسي في لبنان عامة والجنوب اللبناني خاصة. فقد لخص أولمرت في أول خطاب له صبيحة الإعلان عن شن حربه على لبنان أهدافها الرئيسية بإعادة الجنديين المختطفين دون شروط مسبقة أو القضاء على حزب الله وتدمير بناه العسكرية التحتية ورموزه السياسية، وتنظيف الجنوب اللبناني حتى الليطاني من مقاتلي حزب الله وبناه التحتية، وتغيير الواقع الذي كان قائما على الجبهة الشمالية حتى اندلاع هذه الحرب، إلى جانب تحقيق أهم الأهداف الإسرائيلية من وراء القصف الوحشي والمنهجي التي تعرضت له جميع البنى التحتية المختلقة في لبنان وهو تأليب المواطنين اللبنانيين على المقاومة وإحداث المزيد من الشروخ في الواقع السياسي اللبناني الهش. فقد تساوت تصريحات الساسة الإسرائيليين خلال الأسبوع الأول من الحرب مع حجم ووحشية القصف الجوي الصهيوني للمنشآت والبنى التحتية المدنية في لبنان، وأخذت هذه

(١) ألوف بن، هآرتس، ٢٠٠٦/٧/٢١

(٢) إليكس فيشمان، **يديعوت أحرنوت**، ٢٠٠٦/٨/٣

التصريحات أشكالا متعددة من المزايدات حول أبشع أساليب القتل والتدمير وأكثرها وحشية لتحقيق " الأهداف السياسية الإسرائيلية غير القابلة للتحقيق، إلى جانب ما كشفته الأيام الأولى للحرب من تناقض صارخ بين تصريحات الساسة الإسرائيليين ومستوى الجاهزية القتالية والاستعداد لخوض هذا النوع من الحروب بالنسبة للجيش الإسرائيلي وقادته الميدانيين"[٣] فالمتتبع لإدارة هذه الحرب الإسرائيلية على المستوى السياسي، يلحظ بأن حكومة أولمرت لم تكن تملك رؤية واضحة حول الأهداف الحقيقية التي تسعى إلى تحقيقها من وراء شنها الحرب، ثم إن محاولة حكومة اولمرت إضفاء طابع من "الشرعية" على هذه الحرب أو كما وصفها بعض المحللين الإسرائيليين على أنها **حرب اللاخيار** يعكس إلى حد بعيد المأزق الوجودي الذي وجد الكيان الصهيوني نفسه يعيشه خلال هذه الحرب، على اعتبار أن ساسة ومفكري ومثقفي هذا الكيان يحاولون الإيحاء للعالم ولمستوطنيه بأن "إسرائيل" دولة عادية وإنها تسعى للعيش بصورة عادية في المنطقة، لكن ممارساتها الثأرية والانتقامية ضد لبنان خلال عملية القصف الوحشي لكل ما هو متصل بحياة الإنسان اللبناني، ينفي عنها سعيها لأن تصبح "دولة عادية" ويؤكد طبيعتها العدوانية وجوهرها الاستيطاني، من هنا نرى كيف انخفض سقف الأهداف والتوقعات الإسرائيلية لهذه الحرب، بحيث لم تستطع الآلة العسكرية الجهنمية تحقيق أي من الأهداف التكتيكية أو الاستراتيجية برغم الغطاء السياسي الذي منحته الإدارة الأميركية للحكومة الإسرائيلية، والجدول الزمني الذي حاولت الإدارة نفسها فرضه على سير هذه الحرب. لكن هذه الحرب اثبتت بالقطع "بأن إسرائيل هي دولة غير طبيعية من أساسها، وفي جوهر كونها دولة يهودية في محيط عربي، وفي جوهر كونها دولة غربية في محيط إسلامي، وفي جوهر كونها دولة ديموقراطية في محيط متعصب ومتسلط تعيش في توتر دائم مع محيطها، من جانب. وبسبب قيمها وهويتها البنيوية اليهودية الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية لا تستطيع إسرائيل إلا أن تعبر عن قوتها وجبروتها بالطريقة التي عملت خلالها في الحرب الأخيرة" على حد تعبير ألوف بن في صحيفة **هآرتس**. ولعل في ما طرحه أحد كبار الكتاب في معهد يافا للدراسات الاستراتيجية، يهودا بن مئير، في مقالته يستعرض فيها عوامل الربح والخسارة لإسرائيلية في هذه الحرب بقوله: "تقاس نتائج الحروب بقدرة الجيوش على تحقيق أهداف سياسية موضوعة سلفاً من قبل الساسة. وإذا ما سحبنا هذه المنطق على الأهداف الإسرائيلية لهذه الحرب وهي: إعادة الجنديين دون شرط أو قيد ونزع أسلحة حزب الله وتغيير الوضع الذي كان قائما على الجبهة الشمالية عشية اندلاع الحرب"[٤] نرى أن أياً من هذه الأهداف لم تحققها إسرائيل، ولهذا فإن هذه الحرب، علاوة على كونها أطول الحروب وأكثرها تكلفة وفشلا، فانها تعد هزيمة نكراء بالنسبة لإسرائيل. فلأول مرة في تاريخ إسرائيل بحسب باروخ كمرلنج في **يديعوت احرنوت** "لم تستطع

(٣) زئيف شيف **هارتس**، ٢٠٠٦/٨/٦.
(٤) يهودا بن مئير، مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦/٧/٢٧

إسرائيل الانتصار في هذه الحرب بشكل حاسم، سواء على المدى القريب أو البعيد وعلى الصعيدين السياسي والعسكري، حتى لو دمرت لبنان كله فهي لن تكون قادرة بعد الآن على ضمان أمن مناطق واسعة من سكانها في الجبهة الداخلية ولا أمن جنودها في الجبهة الأمامية، ولا شك في أنها ستجد صعوبة بالغة في تقليص الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها في هذه الحرب".

حرب أميركية بالوكالة: مأزق الهزيمة والنصر

منذ اليوم الأول للحرب أعلنت الإدارة الأميركية أن إسرائيل تخوض حرباً مشروعة وعادلة وحرب دفاع عن النفس من دون أن تنظر إلى نزعة التدمير السادية التي تمارسها الآلة العسكرية الاسرائيلية في مدن وقرى وبلدات الجنوب والضاحية والبقاع وبعلبك، وقتل الأبرياء وتدمير البنى التحتية، كل ذلك كان مقبولا من الإدارة الأميركية ومنسجما تماما مع مشروعية وعدالة الحرب التي خرجت إليها إسرائيل بالنيابة عنها. ولعل هذه الحرب الأولى التي كانت حرباً إسرائيلية ـ أميركية مشتركة بامتياز أو كما أصطلح عليها بعض المحللين الإسرائيليين على أنها حرب أميركية بالوكالة. أكدت إسرائيل نفسها على أنها مجرد بارجة عسكرية مسلحة أو قاعدة عسكرية أميركية متقدمة فقد كتب الكثير حول الدور الأميركي في هذه الحرب، سواء على صعيد الأعداد والتحضير وخلق شروط تجعل منها حربا تتطابق والرؤية الأميركية في الحرب على الإرهاب: "فقد اعتبر الرئيس بوش هذه الحرب على أنها جبهة جديدة في الحرب على الإرهاب، واعتبر أن إضعاف حزب الله وهزيمته يشكل انتصاراً للرؤيا الاستباقية لإدارة الرئيس بوش [٥]. وتذهب بعض المصادر الإسرائيلية إلى القول بأن الإطار العام لهذه الحرب وأهدافها وتسلسلها الزمني قد جرى الإعداد له في واشنطن وفي إطار لجنة الحوار الاستراتيجي الأميركي ـ الإسرائيلي. وقد جرى الإعداد والتحضير الكامل لهذه الحرب منذ عدة سنوات أو بمعنى أدق بعد أن اكتشف الإسرائيليون الخسارة الفادحة التي نجمت عن الانسحاب الأحادي المذل من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وتضيف المصادر الإسرائيلية نفسها: بأنه منذ بضعة أشهر توجه فريق من الخبراء العسكريين الإسرائيليين العسكريين إلى واشنطن وعقدوا عدة اجتماعات مشتركة وأن الأمر أطلع عليه الرئيس بوش،" وانتهت هذه اللقاءات الأميركية ـ الإسرائيلية إلى الاتفاق على تحديد ساعة الصفر وشن حرب على لبنان واقتلاع جذور حزب الله وأن يكون التوقيت متزامنا مع أي حادث عابر على الحدود"[٦] ومن هذا المنطلق فهذه المعلومات تتناقض تماما مع ما حاولت الادعاءات الأميركية الإسرائيلية إشاعته بأن "حزب الله" كان البادىء بهذه الحرب، وأن القول بأن حزب الله قدم الذريعة لإسرائيل أو اتخذ قرار الحرب نيابة عن لبنان ليس صحيحاً أو دقيقاً على الأقل وإنما يندرج تحت عنوان الخطأ في

(٥) ستيفن روزر هارتس، ٢٠٠٦/٨/١٩
(٦) عادل مالك، **الحياة**، ٢٠٠٦/٨/٢٠.

التقدير والحسابات وقد نزع من إسرائيل عامل المباغتة الذي تعتمده. فقد كشفت الأيام الأولى للحرب، واستخدام إسرائيل لسلاحها الجوي بمثل تلك الكثافة، أن للحرب الإسرائيلية هذه أهدافاً تتجاوز المنطقة لتتصل بالاستراتيجية الأميركية في كل من العراق وأفغانستان وفلسطين، فقد كان الطموح الأميركي في الحرب الإسرائيلية على لبنان مبالغاً فيه، وأتضح ذلك جليا في أول جولة تقوم بها رايس إلى المنطقة والحرب الإسرائيلية على لبنان لم تبلغ بعد ذروتها. وعندما أعلنت على الملأ بأن هناك شرق أوسط جديد سيبرز بعد هذه الحرب "ولسان حالها يقول بأن هذه الحرب جزء من الحرب التي تخوضها أميركا في أجزاء مختلفة من العالم منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تحت يافطة "**الحرب على الإرهاب**" وأن لأهداف هذه الحرب أبعادا تتصل باستراتيجية إدارة بوش في العالم وفي المنطقة بشكل خاص. فقد كان إعلان رايس حول الأهداف الحقيقية للحرب " الإسرائيلية" على لبنان مثابة تفويض أميركي كامل لإسرائيل في هذه الحرب وعدم فرض أي من القيود عليها في استخدام آلتها العسكرية أولاً، وعدم التقيد بجدول زمني لهذه الحرب ثانياً، وهذه إشارة واضحة للقوى الإقليمية سواء الحليفة منها للولايات المتحدة أم المعارضة لسياساتها بأن إسرائيل هي مركز الشرق الأوسط الجديد في المنطقة. لكن مفاجآت "الحرب الإسرائيلية" بعد أن فشل القصف الجوي المتواصل على لبنان في زعزعة اللحمة الوطنية اللبنانية الداخلية، وفشل أول هدف إسرائيلي في تأليب الرأي العام اللبناني على حزب الله. إلى جانب مفاجآت هذه الحرب البرية حين ذهلت هذه القوات من صمود وبسالة مقاتلي حزب الله، وعندما ظهرت الهزائم العسكرية الإسرائيلية على حقيقتها، سارع الرئيس بوش إلى إيفاد وزيرة خارجيته مرة أخرى إلى المنطقة للعمل على ما ينقذ إسرائيل من الخسائر في وقت كان الرئيس بوش نفسه يرفض مجرد الحديث عن وقف إطلاق النار في الأسبوعين الأوليين من الحرب مانحاً بذلك أولمرت وحكومته المزيد من الوقت لإلحاق المزيد من الخسائر، ضد البنى المدنية بلبنان، ولما برزت الصدمة العسكرية والسياسية الإسرائيلية وانكشفت على حقيقتها، سعى الرئيس بوش مع خبراء إدارته للبحث عن أفضل الوسائل لإنقاذ سمعة إسرائيل التي أصبحت في الميزان، ونشطت الدبلوماسية الأميركية في الأمم المتحدة لتعويض إسرائيل عن الخسائر الفادحة في ميدان المعارك. لذلك حرصت إدارة الرئيس بوش استصدار قرار يلبي بعض المطالب الإسرائيلية بعد أن تنازلت عن الصيغة الأميركية التي طرحتها هذه الإدارة ورفضت إجراء أي تعديل عليه. على أي حال، مهما كان تقدير قرار مجلس الأمن ١٧٠١، الذي توقفت الحرب على أساسه بالنسبة إلى لبنان أو حزب الله، إلا أنه ينطوي على تراجع إن لم نقل هزيمة للدبلوماسية الأميركية. ومن هنا نلاحظ إصرار الرئيس بوش على أن إسرائيل انتصرت في هذه الحرب ولم تلحق بها هزيمة نكراء. لكن وعلى الرغم من ذلك لم تفقد

إسرائيل دورها ووظيفتها وحتى قيمتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، لكنها في الوقت نفسه لم تعد بعد هذه الحرب تلك الذراع الطويلة التي تستطيع أن تخيف الولايات المتحدة بها المنطقة كما كانت في السابق .

تداعيات الحرب على إسرائيل نفسها

في الجانب السياسي على الرغم من وقوف وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة بعامة والصحافة بخاصة إلى جانب المؤسسة العسكرية في هذه الحرب، حتى أن كثيرا من هذه الوسائل قد تجندت لخدمة مسؤولي هذه المؤسسة وفقدت بعض موضوعيتها وصدقيتها إلا أنها لم تستطع أن تستمر في هذا الموقف وأن تتجاهل الحقائق الأولية التي بدأت تبرز على أرض الواقع وتسفر عنها المعارك البرية الشرسة للأسبوع الثاني والثالث للحرب. وبشكل عام عبرت نتائج الحرب في اليوم الأول الذي أعلن فيه عن وقف النار عن الأزمة العميقة التي باتت تواجه الائتلاف الحكومي، من خلال المطالبة باستقالة أولمرت ووزير دفاعه ورئيس أركان جيشه وهو أمر يهدد بانهيار هذا الائتلاف في أول عقبة تواجهه. ثم أن الدعوة لتشكيل لجنة تحقيق رسمية" للبحث في ما جرى في هذه الحرب من قصور أو هزائم أو مظاهر فشل، والطريقة التي تم فيها تشكيل لجنة برئاسة رئيس الأركان الأسبق ليبكن شاحاك والجدل الساخن المحتدم حول طبيعة ودور اللجنة،تعكس محاولة المستوى السياسي الإسرائيلي للهروب من أي مسؤولية عن نتائج هذه الحرب والبحث في الوقت نفسه عن أكباش فداء من العسكريين"[٧] ولعل في وصف رئيس جهاز الشاباك ديسكن لأداء حكومة أولمرت خلال الحرب وقوله بأن "نظام الحكم في إسرائيل قد انهار طوال فترة الحرب" ما يدلل على حجم الخسائر السياسية الكبيرة لهذه الحرب وأن ما قد تحمله الأسابيع وربما الأشهر القليلة القادمة من تحولات سياسية قد تطاول التركيبة السياسية والحزبية، وما يعكس تداعيات هذه الحرب السياسية التي قد توازي حجم التداعيات التي كشفتها الأيام الأولى لحرب تشرين/اكتوبر عام ١٩٧٣، فالزلزال السياسي الذي مرت به إسرائيل في أعقاب حرب "الغفران" تشرين/اكتوبر عام ١٩٧٣ سيكون لا شيء مقارنة مع الزلزال السياسي الذي سيحصل في أعقاب حرب ٢٠٠٦، ومن الممكن الافتراض أن مصطلحات "يمين" و"يسار" و"مركز" ستفقد دلالاتها الحالية، والتي ثبتت من الناحية الأيديولوجية أنها لم تعد ذات صلة، إضافة إلى غياب الفوارق بينها قبل أن تبدأ الحرب، ومن الممكن الافتراض أن غالبية الأحزاب ستنهار. ولا يمكن التنبوء سلفاً كيف ستبدو المؤسسة السياسية والحزبية الإسرائيلية بعد هذه الحرب.

على المستوى العسكري: فلا يكاد يمر يوم واحد من دون أن تخلو الصحافة الإسرائيلية من مواضيع تكشف حجم الهزيمة العسكرية التي منيت بها الآلة العسكرية الصهيونية

(٧) إليكس فيشمان، يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٦/٨/٢٢

خلال هذه الحرب لدرجة دفعت ببعض المحللين العسكريين "الإسرائيليين" للقول " بأن هذه الحرب قد كسرت كثيرا من البديهيات العسكرية إلى جانب إسقاط ركيزتين في نظرية **الأمن الإسرائيلي** ألا وهي مقولة الردع الإسرائيلية التي برزت خلال الحرب وانكشاف العمق الإسرائيلي إلى جانب التخبط في قرارات قادة الجيش الميدانيين"(٨)، فإحدى أهم مفاجآت هذه الحرب لم تكن تنوع الوسائل والأساليب القتالية التي امتلكها حزب الله وإنما في فشل الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في معرفة ذلك، والأهم من ذلك ما أظهرته من إن قدرة حزب الله الاستخبارية تفوق بكثير قدرة إسرائيل الاستخبارية"(٩) كما إن إزاحة قائد المنطقة الشمالية عن منصبه في أوج المعارك البرية يعكس الفشل الذريع لقيادة المنطقة وقيادة القوات المهاجمة التي بلغت نحو ثماني فرق في المعارك البرية، كما أن التناقض بين المستوى السياسي والمؤسسة العسكرية خلال الأسابيع الأخيرة من الحرب دفع بعض قادة الآلة العسكرية الإسرائيليين لاتهام المؤسسة السياسية بالإيقاع بالجيش إلى جانب الحجم الكبير للدبابات (المركافا) التي تم تدميرها في المعارك، وإصابة بارجتين وإسقاط مروحية، يؤكد ما ذهب إليه بعض المحللين العسكريين الإسرائيليين حول: "تآكل الجاهزية والقدرة القتالية لأفراد هذا الجيش"(١٠). بشكل عام أن أحد أهم الاستنتاجات الأولية على الصعيد العسكري في هذه الحرب كما هو (فقدان التوازن) الذي أصاب الجيش الإسرائيلي طوال الحرب وإظهاره كأنه جيش فاشل، تعب، يتخبط، محبط"(١١) فقد كانت دهشة إسرائيل بالغة وصدمتها كبيرة في صيف ٢٠٠٦ الصعب. وننقل عن عاموس هرئيل في **هآرتس** قوله "تعلن إسرائيل بدهشة بالغة، عن المفاجأة، لقد فوجئنا على نحو كبير جدا، فوجئنا بصواريخ الكاتيوشا وصواريخ الفجر والزلزال والصواريخ المضادة للدروع، وفوجئنا بالملاجئ وفي أساليبهم التضليلية، وفوجئنا بإدارتهم المعركة، ولسيطرة قياداتهم على ارض المعركة والتحكم التام بميدان المعارك، فوجئنا بالاستراتيجية وبجاهزيتهم القتالية وروحهم القتالية أيضا فوجئنا بالقوة المزمجرة التي يملكها جيش صغير مميت وقدرات تكنولوجية متواضعة وبدوافع إيمانية عالية"

أما **على المستوى الاقتصادي**: فقد أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية غداة الإعلان عن وقف إطلاق النار، إن إجمالي الخسائر الاقتصادية لإسرائيل بعد ثلاثة وثلاثين يوما من الحرب، بلغ ٥.٢ مليار دولار، منها ٢,٧٢ مليار دولار خسائر مباشرة في اتجاهين، ١,٥٩ مليار خسائر للجيش، ١,١٣ مليار دولار خسائر مدنية مباشرة. أما الخسائر غير المباشرة للاقتصاد "الإسرائيلي" التي بلغت وفق التقديرات نفسها ٢,٤٨ مليار دولار، كأنها تأتي من خسارة الناتج القومي بنسبة ١,٥ في المئة أي ما يقدر ٢,٠٤ مليار دولار ٤٤٠ مليون دولار من تراجع مدخولات الدولة من الضرائب. وتستبعد مصادر اقتصادية في الكيان الصهيوني أن تسبب هذه الخسائر في ركود اقتصادي، وعلى الرغم من ذلك فإن النمو

(٨) أمير أدرن. **هارتس**، ٢٠٠٦/٨/١٩
(٩) عاموس هرئيل. **هارتس**، ٢٠٠٦/٨/٢١
(١٠) عامير ربابورت. **معاريف**، ٢٠٠٦/٨/١٧
(١١) تماميا شترسلر. **هارتس**، ٢٠٠٦/٨/١٨

الاقتصادي في النصف الثاني من العام الجاري سيكون أقل بكثير من المعدل. وشرعت حكومة أولمرت بعد الحرب في جدولة موازنتها للعام القادم ٢٠٠٧، وإجراء تعديلات عليها قبل تقديم خطوطها العريضة للحكومة، حيث قلصت ٤١٠ ملايين دولار من موازنة العام الجاري من موازنات الوزارات المختلفة وحولت في الوقت نفسه مبلغ ٤٥٤ مليون دولار إلى موازنة وزارة الحرب وتسعى وزارة المالية في الكيان الصهيوني إلى كسر إطار الموازنة للعام القادم والتي من المفترض أن ترتفع بنسبة ١,٧ في المئة لتصبح ٦٤ مليار دولار، في حين يطالب بنك إسرائيل بزيادة الضرائب بعد أن خفضت على ١٥,٥ في المئة"(١٢). ويذكر أن الولايات المتحدة منحت إسرائيل ضمانات مالية في العام ٢٠٠٣، بقيمة ٩ مليارات دولار على أن يتم استخدامها في غضون خمسة سنوات. ولكن مصادر اقتصادية "إسرائيلية" تفيد بأن هناك اقتناعاً لدى الحكومة الإسرائيلية بأن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتقديم مساعدات مالية كاملة لإسرائيل بسبب معاريف الحرب العالمية وبسبب الأضرار الاقتصادية الكبيرة لهذه الحرب.

من جهتها نشرت صحيفة **يديعوت احرنوت** نتائج بحث خاص درس آثارالحرب على تفشي الفقر، وان الحرب على لبنان ستدفع إلى ما دون خط الفقر ٤٢ ألف نسمة أخر كل سنة في السنوات الثلاثة القادمة. ويتبين من البحث انه سيكون لحرب لبنان كبير الأثر على حجم الفقر في إسرائيل. ففي السنة المقبلة سيبلغ عدد الفقراء في إسرائيل نحو ١,٦٥١ مليون نسمة وفي السنتين القادمتين سينضم إلى دائرة الفقر نحو ٦٠-٨٠ الف نسمة وبحسب التقرير فإن عدد الفقراء في إسرائيل بلغ هذه السنة ١,٦٣١,٠٠٠(مليونا وستمائة وواحد وثلاثين ألفا) يعيشون في ٤١١ ألف عائلة. فالفقر في إسرائيل يقاس بطرق عديدة منها توزيع الثروة وحجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء والتي تعاظمت في السنتين الأخيرتين، وكان خط الفقر لعام ٢٠٠٥ قد تحدّد بالنسبة للفرد على أساس دخل شهري يبلغ ١٨٦٦ شيكل أي ٤٠٠ دولار وللزوج ٣٩٦٨ شيكلاً أي ٦٥٠ دولاراً وللزوج مع طفل واحد ٣٩٥٧ شيكلاً اي٩٠٠ دولار ويصب خط الفقر للعائلة المكونة من زوج وستة اولادالى ٦٣٤٦ شيكلاً أي حوالي١٤٠٠ دولار. وكانت ردود الفعل مختلفة بالنسبة للأحزاب حول هذا التقرير، ففيما طالب حزب العمل أخذ هذا التقرير ببالغ الاهتمام من استعادة الجانب الاقتصادي إلى جدول أعمال الحكومة، طالب نائب رئيس الحكومة ايلي يشاي إسرائيل بشن حرب لا هوادة فيها ضد نتائج هذه الحرب الاقتصادية، في الوقت الذي اعتبرت فيه جمعيات ومؤسسات وهيئات تعنى بالشأن الاقتصادي أن حكومة إسرائيل الراهنة هي حكومة الفشل في كل ما يتصل بالموضوع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.

يتفق معظم المراقبين والمحللين الإسرائيليين على أن الحرب العدوانية الإسرائيلية الأخيرة

(١٢) المشهد الإسرائيلي. ٢٠٠٦/٨/٢٢

على لبنان، بأنها أطول حرب وأكثرها فشلا وتكلفة، إلى جانب أنها أظهرت بشكل جلي أن الحكومة لم تكن تملك رؤية واضحة لهذه الحرب ولا لأهدافها، بل إنها انقادت بشكل اعمى خلف المؤسسة العسكرية ورموزها وفي مقدمتهم دان حلوتس رئيس الأركان الذي أدار هذه الحرب سياسيا وعسكريا بالشكل الذي أديرت فيه، ويعتقد غالبية المعلقين العسكريين أن عملية أسر الجنديين الإسرائيليين من قبل حزب الله لم تكن سوى الذريعة في نظر الإدارة الأميركية التي سارعت إلى التقاط هذه الفرصة وحضّت إسرائيل بقوة على شن هذه الحرب باعتبارها حرباً تصب في الاستراتيجية الأميركية وفي حربها الاستباقية على ما سمي بالإرهاب. والأهم من ذلك كله ما كشفت عنه بعض المصادر الإسرائيلية حول خطط عسكرية وضعت سلفاً لمثل هذه الحرب، وما كشفه مئير داغان مسؤول الموساد من سيناريوات حول حرب محتملة في لبنان تم الحديث حولها في لجنة الحوار الاستراتيجي الأميركية الإسرائيلية. فمنذ اندلاع تلك الحرب وفي أسبوعها الأول أعلنت رايس وفي زيارتها للمنطقة بأن هناك شرق أوسط جديداً سيظهر بعد هذه الحرب، ما يدلل أن هذه الحرب كانت حربا أميركية بالوكالة. فبرغم القصف الجوي العنيف والوحشي الذي طال جميع البنى التحتية في لبنان فإن الآلة العسكرية الإسرائيلية بكل ما ملكته من أسلحة متطورة لم تحقق ولو الحد الأدنى من الأهداف السياسية التي رسمت لهذه الحرب قبل اندلاعها. والأكثر من ذلك فقد أسقط الصمود الأسطوري للمقاومة، وتماسك المجتمع اللبناني أهداف هذه الحرب السياسية وأولها تغيير الوضع السياسي الراهن في لبنان والوضع في الجنوب والقضاء على المقاومة وحتى إضعافها، وبذلك سقط الكثير من مقومات وأسس "مقولة الردع الإسرائيلية" وانكشف العمق الإسرائيلي لأول مرة، إلى جانب سقوط كثير من مرتكزات النظرية الأمنية الإسرائيلية وفي مقدمتها نقل المعركة إلى أرض العدو واحتلال الأرض والاحتفاظ بها كوسيلة مساومة سياسية وبصرف النظر عن التوصيفات والتسميات التي أطلقتها وسائل الإعلام الإسرائيلية على نتائج هذه الحرب، مثل انكسار وتراجع وفشل، إلا أن تعبير **الهزيمة** هو التعبير الأكثر استخداما في وصف هذه النتائج. فالتداعيات التي تركتها هذه الحرب على المجتمع والسياسة والاقتصاد في إسرائيل لا تزال تتفاعل وتتصاعد على نحو واسع وعميق وربما تترك أثارا بالغة وقوية على المدى القريب والبعيد، وقد تغير في نهاية المطاف الكثير في الواقع السياسي والحزبي الإسرائيلي، إلى جانب ما كشفته مصادر اقتصادية إسرائيلية حول تأثير هذه الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي إن لجهة تراجع النمو الاقتصادي أو لجهة زيادة نسبة الفقر في إسرائيل وما إلى ذلك من تداعيات وتأثيرات ومفاعيل مختلفة على كافة الصعد ❑

مصالح واشنطن في حرب إسرائيل

سايمور هيرش *

في الأيام التي دخل فيها حزب الله إلى اسرائيل لخطف الجنديين متسببا بهجوم إسرائيلي جوي على لبنان وحرب كبيرة، بدت ادارة بوش غير فاعلة بشكل غريب. هذا وقت للتوضحيات" قال الرئيس بوش في اجتماع قمة الثمانية في بيترسبورغ، "اصبح واضحاً الآن لماذا لم يعم السلام في الشرق الأوسط بعد"، ووصف العلاقة بين حزب الله ومناصريه في إيران وسوريا كواحدة من "الاسباب الجذرية لعدم الاستقرار". وقال لاحقا ان على هذين البلدين انهاء الازمة، وبعد يومين وعلى الرغم من دعوات حكومات عديدة للولايات المتحدة كي تقود المفاوضات من اجل انهاء النزاع قالت وزيرة الخارجية رايس إن وقف اطلاق النار يجب أن يتأجل حتى تصبح "الظروف ملائمة".

ولكن ادارة بوش كانت متورطة بشكل عميق في التخطيط للهجمات الإسرائيلية، الرئيس بوش ونائبه تشيني كانا مقتنعين بحسب مسؤولين حاليين وسابقين في المخابرات وديبلوماسيين، ان حملة هجمات جوية إسرائيلية ناجحة ضد حزب الله وضد الصواريخ المخزنة تحت الأرض، والمجمعات القيادية في لبنان التابعة للحزب، ستزيل الهواجس الإسرائيلية الأمنية وتخدم كمقدمة لهجوم اميركي استباقي في المستقبل لتدمير المفاعل النووي الإيراني، والذي يقوم بعضها تحت الارض أيضاً.

خبراء عسكريون واستخباراتيون إسرائيليون تحدثت معهم شددوا على ان الاعتبارات الامنية الإسرائيلية تكفي وحدها لمهاجمة حزب الله، بصرف النظر عما تريده ادارة بوش شتاي شافيت، وهو مستشار الامن القومي في الكنيست وسبق ان كان رئيسا للموساد (١٩٨٩ـ ١٩٩٦) أخبرني "نقوم بما نظن انه الافضل بالنسبة لنا، واذا ما تلاءم ذلك مع المتطلبات الأميركية فهذا جزء من العلاقة بين الصديقين، حزب الله مسلح بشكل كبير ومدرب بأحدث تقنيات حرب العصابات، كانت مجرد مسألة وقت قبل ان نواجه الامر".

ينظر إلى حزب الله في اسرائيل على انه خطر كبير. منظمة ارهابية تعمل على الحدود مع ترسانة عسكرية اصبحت اقوى منذ انتهاء الاحتلال الإسرائيلي للبنان العام ٢٠٠٠، وذلك

(*) صحافي اميركي.
نشر النص في مجلة *The New Yorker* تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١.

بمساعدة سوريا وإيران. الامين العام [لحزب الله السيد] حسن نصرالله قال انه لا يعترف بشرعية اسرائيل، المخابرات الإسرائيلية توقعت عند بداية الحرب الجوية ان حزب الله يملك حوالي خمسمئة صاروخ فجر ٣ المتوسط المدى وفجر ٥ أيضاً متوسط المدى وبضع عشرات من صورايخ زلزال البعيد المدى. وصاروخ زلزال الذي يصل إلى ٢٠٠ كليومتر يستطيع ان يصل إلى تل ابيب، وهو يملك أيضاً اكثر من ١٢ الف صاروخ قصير المدى، ومنذ بداية الصراع أطلق اكثر من ٣٠٠٠ صاروخ على اسرائيل.

وبحسب خبير في شؤون الشرق الأوسط يملك معلومات حول طريقة تفكير اسرائيل والحكومة الأميركية، فان اسرائيل وضعت خطة لمهاجمة حزب الله، واطلعت عليها مسؤولين في الادارة الأميركية، قبل ١٢ تموز/يوليو بوقت طويل "ليس ان الإسرائيليون وضعوا فخاً سقط فيه حزب الله" يقول "ولكن كان هناك شعور عميق او قوي في البيت الابيض انه عاجلاً ام آجلاً سينفذ الإسرائيليون تلك الخطة".

ويقول الخبير ان الادارة تملك اسبابا عدة لدعم حملة القصف الإسرائيلية، وقد نظر إلى الامر في داخل الادارة بصفته وسيلة لتقوية الحكومة اللبنانية لتتمكن من بسط سلطتها على الجنوب الذي يسيطر حزب الله على معظمه. ويتابع "البيت الابيض كان اكثر تركيزا على تجريد حزب الله من صواريخه لانه اذا كان من خيار عسكري ضد المفاعل النووي الإيراني يجب ان تتخلص من الاسلحة التي يمكن لحزب الله ان يستخدمها في اي هجوم محتمل على اسرائيل، وأراد بوش الأمرين، فهو يطارد إيران كجزء من محور الشر، ومفاعلها النووي، وهو أيضاً مهتم بمطاردة حزب الله كجزء من اهتمامه بالديموقراطية كون لبنان واحد من جواهر تاج الديموقراطية في الشرق الأوسط.مسؤولون في الادارة الأميركية نفوا علمهم بمخطط اسرائيل للحرب الجوية، البيت الابيض لم يجب على لائحة طويلة من الاسئلة، وفي اجابة على طلب خاص قال متحدث باسم مجلس الامن القومي "قبل اعتداء حزب الله على اسرائيل لم تعط الحكومة الإسرائيلية اي مسؤول في واشنطن اي سبب للإعتقاد بان اسرائيل تخطط للاعتداء، وحتى بعد اعتداء ١٢ تموز/يوليو لم نكن نعلم ما هي المخططات الإسرائيلية".

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع "تبقى حكومة الولايات المتحدة ملتزمة بحل ديبلوماسي لأزمة الأسلحة النووية الإيرانية". ونفى القصة، وكذلك فعل متحدث بإسم الإدارة الأميركية.

تتشارك الولايات المتحدة واسرائيل معلومات استخباراتية وهما تملكان تعاوناً عسكرياً واستخباراتيا منذ عقود، ولكن منذ بداية هذا الربيع وبحسب مسؤول استخباراتي سابق رفيع المستوى فان مخططين رفيعي المستوى من سلاح الجو الأميركي، وبضغط من البيت الابيض لوضع خطة حربية لضرب المفاعل النووي الإيراني، بدأوا يتشاورون مع نظرائهم في سلاح الجو الإسرائيلي.

"السؤال الكبير بالنسبة لسلاحنا الجوي: كيف نضرب سلسلة من الاهداف في إيران بشكل ناجع" يقول المسؤول الاستخباراتي السابق، "من هو الحليف الاقرب للولايات المتحدة ولسلاح الجو الاميركي في هذا التخطيط، ليس الكونغو، انها اسرائيل، فالجميع يعلم إن مهندسين إيرانيين قدموا استشارات لحزب الله حول الانفاق وتخزين الاسلحة تحت الارض، لذا ذهب سلاح الجو إلى الإسرائيليين ببعض التكتيكات الجديدة وقال لهم: دعونا نركز على القصف ونتشارك في ما نملكه حول إيران وما تملكونه حول لبنان".

ووصلت المحادثات إلى قيادتي الاركان وإلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد كما يقول المسؤول السابق، "اخبرنا الإسرائيليون بانها ستكون حرباً بخسة الثمن بفوائد كبيرة" كما قال مستشار حكومي اميركي رفيع المستوى، " فلما نعارض ذلك؟ سيكون بامكاننا تدمير الصواريخ والانفاق والملاجئ من الجو وسيكون ذلك مجسم لما سيحصل في إيران".

وقال مستشار في وزارة الدفاع ان البيت الابيض "كان يبحث منذ بعض الوقت عن سبب لضربة استباقية ضد حزب الله" واضاف لقد كان هدفنا اضعاف حزب الله، والان هناك من يقوم بهذا الأمر غيرنا".

وبحسب ريتشارد ارميتاج، الذي عمل كنائب وزير في ولاية بوش الاولى، قال في العام ٢٠٠٣ ان حزب الله "ممكن ان يكون الفريق رقم واحد للإرهابيين".

حملة اسرائيل في لبنان التي واجهت صعوبات غير متوقعة وانتقادات واسعة يمكن في النهاية ان تشكل انذارا للبيت الابيض بالنسبة لما سيواجهه في إيران."اذا كانت القوة الاكثر سيطرة في المنطقة، اي الجيش الإسرائيلي لم تستطع ان تنهي الوضع في لبنان، حيث عدد السكان اربعة ملايين، فعليك ان تفكر مليا قبل نقل هذا النموذج إلى إيران التي تملك عمقا استراتيجيا وسبعين مليون نسمة" كما يقول ارميتاج، "الامر الوحيد الذي حققه القصف حتى الان هو توحيد السكان اللبنانيين ضد الإسرائيليين"

مسؤولون حاليون وسابقون عديدون مطلعون على شؤون الشرق لاوسط اخبروني ان اسرائيل اعتبرت خطف الجنديين فرصة للبدء بخطتها العسكرية ضد حزب الله، "حزب الله وبشكل دقيق كان يقوم بتحرشات بطيئة مرة كل شهر" يقول المستشار الأميركي، وقبل ذلك باسبوعين في نهاية حزيران/يونيو، قام عناصر في حماس بحفر خندق تحت حاجز فاصل بين جنوب غزة واسرائيل وخطفوا جنديا إسرائيليا، حماس أيضاً اطلقت عددا كبيرا من الصواريخ قرب المدن الإسرائيلية قرب الحدود مع غزة. وكرد على ذلك بدات اسرائيل حملة قصف شديدة وأعادت احتلال أجزاء من غزة. اشار مستشار وزارة الدفاع الأميركية أن أحداثا صغيرة عبر الحدود قد حصلت بين حزب الله واسرائيل ومن الجهتين لوقت من الزمن، "كانوا يطلقون نيران القناصة ضد بعضهما"، "كان باستطاعة أي طرف منهما ان يشير إلى أي حادثة ويقول يجب أن نقوم بحرب ضد هؤلاء، لانهما كانا أصلا

في حالة حرب". دايفيد شيغل، الناطق باسم السفارة الإسرائيلية في واشنطن قال إن سلاح الجو الإسرائيلي لم يكن ينتظر سببا لمهاجمة حزب الله "لم نخطط للحملة، لقد أجبرنا على هذا القرار"، كانت هناك العديد من الانذارات بأن حزب الله "كان يضغط ليباشر هجومه" يقول شيغل."يقوم حزب الله بهجمات كل شهرين او ثلاثة اشهر" ولكن خطف الجنديين غير المعادلة.

في مقابلات مع اكاديميين وصحافيين وعسكريين متقاعدين مسؤولين استخباراتيين إسرائيليين قالوا الشيء نفسه: يظنون ان القيادة الإسرائيلية وليس واشنطن هي من قرر القيام بحرب ضد حزب الله.

وتشير استطلاعات الرأي ان نسبة كبيرة من الإسرائيليين تدعم هذا الخيار "قد يكون المحافظون الجدد في واشنطن سعداء ولكن اسرائيل لم تكن بحاجة إلى من يضغط عليها لانها كانت تسعى إلى التخلص من حزب الله" كما يقول يوسي ململ وهو صحافي في جريدة **هارتس** وكاتب عدة مؤلفات حول الاستخبارات الإسرائيلية "باثارة اسرائيل قدم حزب الله الذريعة".

"كنا نواجه ازمة" يقول مسؤول إسرائيلي، رئيس الوزراء ايهود اولمرت "كان عليه ان يقرر ما اذا كان سيذهب إلى رد محدود وهذا ما كنا نفعله دائما، او إلى رد اشمل، للتخلص من حزب الله نهائيا". واتخذ اولمرت قراره، يقول المسؤول، بعد سلسلة من محاولات الانقاذ الفاشلة في جنوب لبنان.

اخبرني المستشار الحكومي الأميركي صاحب الصلات باسرائيل انه ومن الزاوية الإسرائيلية وقبل اسابيع من العمليات الحربية فقد اصبح القرار بعمليات قاسية حتميا، بعد اعتراض وحدة ٨٢٠٠ في المخابرات الإسرائيلية نهاية الربيع الفائت وبداية هذا الصيف لاتصال هاتفي بين حماس وحزب الله وخالد مشعل القيادي في حماس المقيم في دمشق، تبين أن احدى هذه المكالمات لاجتماع بين قيادة حماس السياسية والعسكرية وشارك فيها مشعل هاتفيا، "وكانت حماس تعتقد بان اتصالها من دمشق مشفر ولكن اسرائيل كانت قد فكت التشفير" يقول المستشار. منذ سنة تقريبا قبل انتصارها في الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير أوقفت حماس عملياتها الإرهابية، وفي الاتصال الذي تم اعتراضه في نهاية أيار/مايو أخبرني المستشار ان "قيادة حماس قالت انها لم تجن اي مكسب من توقيف العمليات، وإنها تخسر شعبيا بين الفلسطينيين". الخلاصة من ذلك كما يقول "فلنعد إلى الإرهاب ولنسع إلى كسب تنازلات من الحكومة الإسرائيلية".

واخبرني المستشار إن الولايات المتحدة واسرائيل اتفقتا أنه وبحال قيام قيادة حماس بذلك واذا ما دعمها نصرالله يجب ان يكون "الرد شاملا". وفي الاسابيع التالية، وعندما بدأت

حماس بحفر النفق داخل اسرائيل، يقول المستشار، ان وحدة ٨٢٠٠ "التقطت اشارات استخباراتية تتعلق بحماس وسوريا وحزب الله وتقول ما مفاده انهم يريدون ان يسخن حزب الله الجبهة الشمالية". وفي أحد هذه الاعتراضات الهاتفية كما يقول المستشار فان "نصرالله أشار إلى أولمرت وبيريتز بـ"أنهما يبدوان ضعيفين"، مقارنة برئيسي الوزراء السابق أرييل شارون وايهود باراك اللذين كانا يملكان خبرة عسكرية طويلة". وقال "اعتقد نصرالله إن اسرائيل سترد بشكل صغير ومحدود كما فعلت في السابق". وفي بداية هذا الصيف، وقبل عملية الخطف التي قام بها حزب الله، يقول المستشار صاحب الصلات باسرائيل بان مسؤولين إسرائيليين عدة زاروا واشنطن بشكل منفرد "للحصول على ضؤ اخضر للعملية العسكرية، ولمعرفة ما يمكن ان تسمح به الولايات المتحدة"، واضاف المستشار "بدأت اسرائيل مع تشيني، وكانت تريد ان تتأكد انها حاصلة على دعمه ودعم مكتبه، ومكتب الشرق الأوسط في مجلس الامن القومي"، وبعد ذلك "فإن إقناع بوش لم يكن مشكلة على الاطلاق وكوندي رايس كانت موافقة أيضاً" بحسب المستشار

المخطط الأولي كما طرحه الإسرائيليون دعا إلى حملة قصف كبيرة كرد على تحرشات حزب الله المقبلة، بحسب خبير الشرق الأوسط المطلع على أساليب تفكير الإسرائيليين والأميركيين، كانت اسرائيل تعتقد انها باستهداف البنية التحتية اللبنانية كالجسور وخزانات الوقود وحتى مدرجات مطار بيروت تستطيع ان تقنع المسيحيين والسنة اللبنانيين بالانقلاب على حزب الله، بحسب المسؤول الاستخباراتي الكبير السابق. المطار والطرق السريعة والجسور من ضمن أهداف أخرى، ضربت فعلا في حملة القصف التي اطلق فيها سلاح الجو الإسرائيلي ما يقارب ٩ آلاف مهمة قتالية (دايفيد شيغل المتحدث الإسرائيلي قال إن اسرائيل استهدفت فقط المواقع المرتبطة بحزب الله، وكان قصف الجسور والطرقات لمنع نقل الأسلحة).

الخطة الإسرائيلية بحسب المسؤول الاستخباراتي الكبير السابق "كانت صورة مطابقة لما كانت الولايات المتحدة تخططه بالنسبة لإيران" (مقترحات سلاح الجو الأميركي الأولية لضربة جوية تدميرية للقدرات النووية الإيرانية والتي تضمنت خيار القصف المكثف للبنية التحتية المدنية داخل إيران، واجه مقاومة من القيادة العليا للجيش والبحرية ومشاة البحرية بحسب مسؤولين حاليين وسابقين، وكانت حجتهم بأن خطة السلاح الجوي لن تكون فاعلة وستؤدي حتما، كما حصل في الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله، إلى توريط المشاة بحرب برية).

أوزي أراد الذي عمل لاكثر من عقدين في الموساد اخبرني انه وبحسب علمه فان الاتصالات بين الحكومتين الأميركية والإسرائيلية كانت عادية وانه "في كل اجتماعاتي ومحادثاتي مع مسؤولين حكوميين لم اسمع قط من يشير إلى تنسيق مسبق مع الولايات

المتحدة". لكن أمراً واحداً كان يشغله وهو السرعة التي ذهبت فيها حكومة اولمرت إلى الحرب "في حياتي كلها لم اشهد قراراً للذهاب إلى الحرب اتخذ بهذه السرعة"، "وعادة ما نقوم بتحليلات طويلة (قبل اتخاذ قرار الحرب)".

والمخطط العسكري الحقيقي هو رئيس اركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس الذي عمل طوال حياته المهنية في سلاح الجو الإسرائيلي على مخطط حرب جوية ضد إيران. أولمرت وهو رئيس بلدية القدس سابقا وبيريتز قائد عمالي سابق لا يملكان خبرات عسكرية مماثلة لحالوتس، وفي المحادثات الأولية مع المسؤولين الأميركيين اخبرني المختص في شؤون الشرق الأوسط والمستشار الحكومي إن الإسرائيليين اشاروا مرارا إلى الحرب في كوسوفو كمثال على ما ستحاول اسرائيل ان تحققه، قوات الناتو وعلى رأسها الجنرال الأميركي وسلي كلارك قصفت بشكل منهجي اهدافا عسكرية ولكن أيضاً انفاقا وجسورا وطرقات في صربيا وكوسوفو طوال ٧٢ يوما قبل اجبار القوات الصربية على الانسحاب من كوسوفو "درست اسرائيل حرب كوسوفو كنموذج لها" يقول المستشار الحكومي "أخبر الإسرائيليون كوندي رايس، لقد فعلتموها بحوالي سبعين يوما ولكننا نحتاج إلى نصف هذه المدة، اي ٣٥ يوم".

وتوجد بالطبع فروقات شاسعة بين لبنان وكوسوفو، كلارك الذي تقاعد من الجيش العام ٢٠٠٢ وفشل في الحملة الرئاسية عن الحزب الديموقراطي العام ٢٠٠٤، يقول "ان كان صحيحا ان الحملة الإسرائيلية ترتكز على المقاربة الأميركية في كوسوفو، فهي بخطر، حملتنا ارتكزت على استخدام القوة للوصول إلى هدف ديبلوماسي، ولم تكن حملة لقتل السكان".

يشير كلارك في كتابه (٢٠٠١) "**إعلان الحرب الحديثة**" إن التهديد باحتمال اجتياح بري اضافة إلى القصف هو ما اجبر الصرب على انهاء الحرب.

واخبرني كلارك "بحسب خبرتي فان الحملات الجوية يجب ان تدعم في نهاية المطاف بالقدرة وارادة انهاء المعارك بحرب برية"

وذكرت كوسوفو علنا من قبل صحافيون ومحللون إسرائيليون منذ بداية الحرب، وفي السادس من أب/أغسطس قال رئيس الحكومة أولمرت في رده على الادانة الأوروبية لقتله مدنيين لبنانيين "من اين لهم الحق في وعظ اسرائيل، لقد هاجمت الدول الاوروبية كوسوفو وقتلت عشرة الاف مدني! عشرة الاف من دون أن يعاني أي من تلك البلدان من صاروخ واحد، ولا اقول إن التدخل في كوسوفو كان خاطئاً ولكن ارجوكم لا تعظونا حول معاملة المدنيين" (قدرت منظمة هيومن رايتس واتش "حقوق الإنسان" عدد القتلى المدنيين بقصف الناتو (حلف شمالي الأطلسي) بخمسمئة والحكومة اليوغسلافية قدرت الرقم بالف ومئتين وخمسة الاف).

ودعم مكتب تشيني الخطة الإسرائيلية وكذلك فعل اليوت ابراهام وهو مساعد مستشار في مكتب الامن القومي، بحسب مسؤولين عدة حاليين وسابقين.ونفى ناطق باسم مجلس الامن القومي موافقة ابراهام.

لقد اعتقدا (تشيني وابراهام) إن على اسرائيل الاسراع في حربها الجوية ضد حزب الله، ويقول مسؤول استخباراتي سابق "لقد قلنا لاسرائيل اذا اردتم ان تذهبوا إلى الحرب فنحن وراءكم إلى آخر الطريق، ولكننا نستحسن الاسراع والابكار في الحرب بقدر الامكان، فكلما تأخرتم في بدء الحرب كلما ضاق الوقت بالنسبة لنا للتقويم والتخطيط لإيران قبل نهاية ولاية بوش".

يقول مسؤول الاستخبارات الكبير السابق إن وجهة نظر تشيني كانت "ماذا لو نفذ الإسرائيليون هذا الجزء في البداية ونجحوا في ذلك؟ سيكون الامر رائعا، نستطيع أن نتعلم ما سنفعله في إيران عبر مشاهدة ما يفعله الإسرائيليون في لبنان".

اخبرني مستشار البنتاغون ان معلومات استخباراتية متعلقة بحزب الله وإيران اسيء استخدامها من قبل البيت الابيض بالطريقة نفسها التي اساءت فيها الادارة استخدام المعلومات بقضية امتلاك العراق لاسلحة الدمار الشامل، "الشكوى الكبرى الان في مجموعة الاستخبارات ان كل الأمور المهمة ترسل مباشرة إلى اعلى الهرم، وذلك تنفيذا لطلب من البيت الابيض من دون أن يصار إلى تحليل هذه المعلومات" كما يقول "انها سياسة رديئة وتخرق كل بُنية وكالة الامن القومي الأميركية، والاحتجاج عليها يقودك إلى الطرد" بحسب ما يقول "وكانت لتشيني اليد الطولى في هذه السياسة".

ان الهدف البعيد المدى للادارة هو تركيب تحالف سني عربي يضم دولاً كالعربية السعودية الاردن ومصر وينضم إلى الولايات المتحدة وأوروبا في الضغط على النظام الشيعي في إيران "لكن الفكرة وراء هذه الخطة كانت أن اسرائيل ستهزم حزب الله، لا ان تخسر امامه" بحسب ما يقول المستشار صاحب الصلات القوية باسرائيل.

بعض المستشارين في مكتب تشيني ومجلس الأمن القومي أصبحوا على اقتناع بعد محادثات خاصة ان تلك الدول قد تخفض من انتقاداتها العلنية لاسرائيل وتلوم حزب الله لخلقه الأزمة التي أدت إلى الحرب. وعلى الرغم من قيامهم بذلك في البداية، فقد تغيرت مواقفهم بعد الاعتراضات الداخلية عندهم على القصف الإسرائيلي، واصيب البيت الابيض بخيبة امل واضحة في نهاية الشهر المنصرم، حين جاء الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية إلى واشنطن والذي دعا بعد لقائه بوش، الرئيس للتدخل لإيقاف فوري للحرب. ونقلت **الواشنطن بوست** ان واشنطن أملت في ادراج الدول العربية المعتدلة "في جهد للضغط على سوريا وإيران لتحجيم حزب الله، لكن الخطوة السعودية.. بدت محبطة لهذه المبادرة".

ان قوة مقاومة حزب الله المفاجئة وقدرته المستمرة على اطلاق صورايخ على شمال اسرائيل في ظل القصف الإسرائيلي المستمر، وكما أخبرني الخبير في شؤون الشرق الأوسط "هي ضربة كبيرة للذين يريدون استخدام القوة ضد إيران في البيت الابيض، وأولئك الذين راهنوا على ان القصف سيخلق معارضة داخلية وثورة في إيران تراجعوا هم أيضاً".

وعلى الرغم من ذلك فان بعض المسؤولين العاملين مع قيادة الاركان المشتركة (الأميركية الإسرائيلية) بقوا قلقين من أن الإدارة الأميركية ستقوم بتقويم أكثر إيجابية للحملة الجوية مما يفترض بها ان تكون، كما يقول المسؤول الاستخباراتي السابق. "لا يمكن ان يستخلص رامسفيلد وتشيني العبر الصحيحة مما حدث" يضيف "حين ينجل الدخان سيقولان ان ذلك كان نجاحا وسيستخلصان أن ذلك يشكل دعما لخطتهما للهجوم على إيران".

في البيت الابيض وخصوصاً في مكتب نائب الرئيس يعتقد العديد من المسؤولين إن الحملة العسكرية ضد حزب الله ناجحة ويجب ان تستمر، وفي الوقت نفسه يقول المستشار الحكومي ان بعض صانعي السياسات في الادارة استخلصوا أن ثمن قصف المجتمع اللبناني كان مرتفعا "يقولون للإسرائيليين انه حان الوقت لوقف الهجمات على البنى التحتية".

تبرز في اسرائيل انقاسامات مماثلة، دايفيد شيغل المتحدث الإسرائيلي قال ان قيادة بلده تعتقد منذ بداية آب/أغسطس إن الحرب الجوية كانت ناجحة وانها دمرت اكثر من سبعين في المئة من مراكز حزب الله وقدراته الصاروخية طويلة المدى. "المشكلة هي في الصواريخ قصيرة المدى التي يمكن اطلاقها من المناطق المدنية ومن المنازل" كما يقول شيغل "الطريقة الوحيدة لحل هذه المشكلة هي العمليات البرية، وهو ما سيضطر اسرائيل لتوسيع عملياتها البرية اذا لم تنجح المحادثات الدبيلوماسية".

لكن كان واضحا الاسبوع الفائت أن الحكومة الإسرائيلية كانت تشهد ارتباكا في سير المعارك، وفي خطوة غير اعتيادية عين الجنرال موشي كابلنسكي، وهو نائب لحالوتس، كقائد للعملية، إلى جانب الجنرال اودي ادم، فاسرائيل قلقة من امكانية تصعيد نصرالله للأزمة عبر اطلاق صواريخ على تل ابيب "هناك نقاش كبير حول مدى الخسائر التي يجب ان تحدثها اسرائيل للحؤول دون قصف تل ابيب" يقول المستشار. "اذا ضرب نصرالله تل ابيب ما الذي يجب أن تفعله اسرائيل، إن هدفها هو درء المزيد من الهجمات عبر افهام نصرالله انها ستدمر بلده اذا لم يتوقف وتذكير العالم العربي ان اسرائيل تستطيع ان تعيده عشرين سنة إلى الوراء، لقد خرجنا عن الأصول القديمة للعبة".

وأخبرني مسوؤل استخباراتي أوروبي "لقد وقع الإسرائيليون في فخ نفسي، في الأعوام

المنصرمة اعتقدوا إنه يمكنهم حل مشكلاتهم بالقوة، ولكن حالياً ومع العمليات الاستشهادية الإسلامية تغيرت الامور وهم بحاجة لاجابات مختلفة، فكيف تخيف أناساً يعشقون الشهادة". إن المشكلة في محاولة القضاء على حزب الله، بحسب المسؤول الاستخباراتي، هي صلات الحزب بالسكان الشيعة في جنوب لبنان وسهل البقاع والضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، حيث يدير الحزب مدارس ومستشفيات واذاعة واعمالا خيرية عديدة.

وأخبرني مخطط عسكري أميركي رفيع المستوى "لدينا العديد من نقاط الضعف في المنطقة، وتناقشنا في بعض نتائج هجوم إيراني أو من قبل حزب الله على النظام السعودي وعلى البنية التحتية النفطية"، وهناك قلق خاص في البنتاغون بحسب ما يقول بالنسبة للدول المنتجة للنفط شمال مضيق هرمز "علينا استشراف النتائج غير المتوقعة" كما اخبرني "هل سيكون باستطاعتنا تحمل برميل نفط بسعر مئة دولار؟ وثمة تفكير شبه كوميدي بانك تستطيع القيام بكل شيء من الجو، حتى حين تواجه عدوا غير اعتيادي وبقدرات كبيرة، لن يكون بامكانك النجاح الا بواسطة الضغط البري، لكن القيادة السياسية لا تأخذ في الإعتبار الإحتمال الأسوأ، فهم يريدون ان يسمعوا الأفضل فحسب".

هناك دلائل على توقع إيراني للحرب ضد حزب الله، فالي نصر وهو خبير في الشؤون الشيعية والإيرانية، ويشغل منصبا في مجلس العلاقات الخارجية واستاذ في كاليفورنيا، يقول "إن كل تحرك أميركي سلبي ضد حزب الله ينظر اليه في إيران كجزء من حملة أكبر ضدها، وقد بدأت إيران تحضر "للعرض النهائي" عبر مد حزب الله باسلحة أكثر تطورا كالصواريخ المضادة للدبابات والسفن، اضافة إلى تدريب مقاتليه على استخدام هذه الاسلحة، ويقوم حزب الله الآن بإختبار أسلحة إيران الحديثة، وتنظر إيران إلى ادارة بوش على انها تحاول تهميش دورها الاقليمي، ولهذا تفتعل المشكلات".

نصر وهو إيراني اميركي نشر مؤخرا دراسة حول الانقسام السني الشيعي وعنوانها النهضة الشيعية قال أيضاً ان القيادة الإيرانية تعتقد ان هدف واشنطن السياسي البعيد هو استقدام قوة دولية لأداء دور العازل، للفصل بين لبنان وسوريا، في محاولة لعزل حزب الله وتجريده من سلاحه، إذ أنّ إمدادات الحزب تمرّ أساساً عبر سوريا. يقول نصر "إنّ العمل العسكري لا يمكن أن يؤدي إلى النتائج السياسية المرجوّة" إنّ شعبية الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وهو متشدّد في عدائه لإسرائيل، كبيرة داخل بلده. إذا هاجمت الولايات المتحدة قدرات إيران النووية، يقول نصر، "قد ينتهي الأمر بتحويل أحمدي نجاد إلى نصرالله آخر- نجم الشارع العربي"

دونالد رامسفيلد، وهو أحد المسؤولين الأكثر سطوة وسلطة في الإدارة الأميركية، لم يدلِ

إلا بتصريحات علنية قليلة حول الأزمة اللبنانية. موقفه الهادئ نسبياً، مقارنة برؤيته الهجومية خلال حرب العراق، أثار نقاشاً في واشنطن حول موقفه من هذه القضية.

بعض المسؤولين الاستخباراتيين الحاليين والسابقين الذين تمت مقابلتهم تحضيرا لهذا الموضوع، يعتقدون ان رامسفيلد لا يوافق بوش وتشيني على موقفهما حول الدور الأميركي في الحرب بين اسرائيل وحزب الله.

يقول المستشار الحكومي صاحب الصلات الوثيقة بإسرائيل نقلاً عن رامسفيلد "القوة الجوية واستخدام بعض القوات الخاصة نجحت في افغانستان، ويحاول تطبيق الشيء ذاته في العراق، فقد كانت الفكرة نفسها الا انها لم تنجح، واعتقد ان حزب الله حفر عميقا وان الخطة الهجومية الإسرائيلية لن تنجح وان آخر ما يريده هو حرب أخرى خلال ولايته تضع القوات الأميركية في العراق تحت أخطار اشد".

ويقول ديبلوماسي غربي انه فهم إن رامسفيلد لم يكن مطلعا على كل تفاصيل الخطة الحربية "انه غاضب، وقلق على قواته" في العراق، كما يقول الديبلوماسي، لقد خدم رامسفيلد في البيت الابيض خلال السنة الاخيرة في حرب فيتنام التي انسحبت منها القوات الأميركية العام ١٩٧٥ "وهو لا يريد ان يرى امرا كهذا (الحرب على لبنان)يؤثر في العراق".

ان قلق رامسفيلد، يقول الديبلوماسي، يكمن في ان توسيع الحرب إلى داخل إيران يمكن ان يضع القوات الأميركية في العراق تحت خطر هجمات ميليشيات شيعية موالية لإيران.

وفي موجز من وزارة الدفاع الأميركية إلى السناتور في الثاني من آب/أغسطس، بدا رامسفيلد اقل من متحمس لآثار الحرب على القوات الأميركية في العراق. وحين طرح امامه السؤال عما اذا كانت الادارة واعية لآثار الحرب على العراق قال انه في خلال لقائه مع بوش ورايس "هناك تجاوب للرغبة بعدم تعريض بلدنا او مصالحنا او قواتنا لخطر اكبر كنتيجة لما يحصل بين اسرائيل وحزب الله، هناك اخطار متنوعة نواجهها في المنطقة والوضع صعب وحساس".

مستشار البنتاغون يستبعد الحديث عن انقسامات في أعلى هرم الإدارة الأميركية، وقال ببساطة "رامي (رامسفيلد) هو جزء من الفريق يحب ان يرى حزب الله محجما، لكنه أيضاً مناصر لقصف اقل وعمليات برية إسرائيلية أكثر فاعلية".

مسؤول استخباراتي كبير سابق رأى أن رامسفيلد "سعيد لكون اسرائيل حصاننا المنتدب".

هناك أيضاً اسئلة حول موقف كونداليزا رايس، فدعمها الأولي للحرب الجوية الإسرائيلية ضد حزب الله بدأ يخفت نتيجة امتعاضها من آثار الإعتداءات في جنوب لبنان، يقول مستشار البنتاغون انها في أوائل آب/أغسطس بدأت تتحرك فرديا داخل الادارة للسماح

لها بمحادثات ديبلوماسية مباشرة مع سوريا، لكن من دون نجاح حتى الآن، الاسبوع الفائت نقلت صحيفة **التايمز** أن رايس أرسلت مسؤولاً في السفارة في دمشق للقاء وزير الخارجية السوري، رغم ان الاجتماع لم يؤد إلى أي نتيجة. ونقلت **التايمز** أيضاً ان رايس ترى نفسها لا تحاول ان تكون صانعة سلام في الخارج وحسب وإنما أيضاً وسيطا بين الأفرقاء المتنازعة داخل الإدارة" وتشير المقالة إلى وجود انقسام بين ديبلوماسيين في الادارة والمحافظين في الحكومة بمن فيهم تشيني وابرهام "الذين كانا يضغطان من اجل دعم اميركي قوي لاسرائيل".

واخبرني الديبلوماسي الغربي ان سفارته تعتقد ان ابراهام بدأ بالظهور كصانع اساسي للسياسة في الملف الإيراني والأزمة الحالية بين حزب الله واسرائيل، وان دور رايس تراجع نسبيا، ويقول الديبلوماسي ان رايس لم تكن ترغب في القيام بجولتها الديبلوماسية الاخيرة إلى الشرق الأوسط "كانت تريد الذهاب في حال وجود فرصة حقيقية فحسب لوقف اطلاق النار".

يبقى اقوى الداعمين لبوش في أوروبا هو رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، لكن العديد من داخل وزارة الخارجية البريطانية كما يقول الديبلوماسي السابق، يعتقدون انه "ذهب بعيدا في تأييده (لبوش)" خصوصاً في موافقته على رفض بوش البحث في وقف فوري وشامل لاطلاق النار بين اسرائيل وحزب الله، "يقف بلير وحيدا في ذلك" يقول ديبلوماسي سابق. "الازمة ستبدأ فعلياً في نهاية آب/اغسطس "يضيف الديبلوماسي، "حين سيقول الإيرانيون لا" لوقف تخصيب اليورانيوم وفقا للموعد النهائي الذي وضعته الامم المتحدة.

حتى الذين يستمرون في دعمهم لحرب اسرائيل ضد حزب الله يوافقون أن الحرب فشلت في تحقيق أحد أهم أهدافها - توحيد اللبنانيين ضد حزب الله، "القصف الاستراتيجي اثبت منذ ٩٠ سنة انه مفهوم عسكري فاشل، ولكن القوات الجوية في كل العالم تستمر في القيام به" كما يقول جون اركيلا وهو محلل دفاعي في مدرسة نافال في كاليفورنيا.

ويقوم اركيلا بحملة تنجح بشكل تصاعدي ومنذ اكثرمن عقد، لتغير أميركا الطريقة التي تحارب بها الإرهاب "الحرب اليوم ليس كتلة ضد كتلة" كما يقول، "يجب ان تعمل كشبكة كي تهزم شبكة، لقد ركزت اسرائيل على القصف ضد حزب الله وحين لم تنجح اصبحت اكثر عدائية على الارض، ان تعريف الجنون الاستمرار في القيام بالشيء نفسه وتوقع نتائج مختلفة". (كتب النص في ٢٠٠٦/٨/١٤) ■

تركيا والعدوان الإسرائيلي على لبنان: أدوار وتوازنات

محمد نورالدين *

شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان على مدى٣٣ يوما مناسبة حتى لا نقول فرصة لعدد من الأطراف الأقليميين والدوليين لمحاولة القيام بأدوار خارج اراضيها. والساحة اللبنانية كانت على الدوام، بغياب مفهوم الوطن، مغرية لكل انواع التدخلات الخارجية. ولطالما كان النسيج اللبناني الطائفي مشجعا لاستدراج الخارج. والأمثلة واضحة ومستمرة منذ الأزمة الأولى (بعد الأستقلال) عام ١٩٥٨ وحتى اليوم.

تركيا واحدة من الدول التي دخلت متأخرة على خط الأزمة او **المسألة اللبنانية**. وهذا يطرح تساؤلات كثيرة عن أبعاد المحاولة التركية في ان تكون جزءا من الصراع اللبناني وتالياً الشرق اوسطي.

انتهج مصطفى كمال أتاتورك منذ العام ١٩٢٣ سياسة "سلام في الداخل سلام في العالم" انطلاقا من ان تركيا،بعد العاصفة التي هدمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى،تحتاج إلى ترتيب بيتها الداخلي أولاً والتخلي عن المغامرات الأمبراطورية.علما ان الحركة التركية التي قد تبدو خروجا على سياسة الأنطواء كانت تتصل اساسا بشؤون التحديد النهائي لحدود الوطن التركي (مثل قضيتا الموصل والأسكندرون) وليس القيام بأدوار خارجية ولو كانت على مرمى حجر من الحدود.

لكن الأستقطابات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية وموقع تركيا الأستراتيجي على خط تماس المعسكرين الغربي والشيوعي أدخل تركيا طرفا إلى جانب القوى الغربية والاطلسية وفي مخططاتها على امتداد العالم فكان الأنتهاك الأول لسياسة اتاتورك المنكفئة في مشاركة تركيا بالحرب الكورية في مطلع الخمسينات وخسارتها مئات القتلى كرمى لتثبيت خيارها الغربي والخطوة الثانية كانت في الانضمام إلى حلف شمال الاطلسي بعد ذلك عادت تركيا إلى الشرق الأوسط عبر حلف بغداد وقبل هذا وذاك اقامة اوثق العلاقات مع الكيان العبري منذ تأسيسه وتشكيلها عامل ضغط على المشروع القومي العربي في مختلف تجلياته.

(*) استاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.
ورقة قدمت في ندوة لمركز دراسات الوحدة العربية عقدت في بيروت يوم ٣١ آب/اغسطس و١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حول العدوان الإسرائيلي وتداعياته المختلفة.

هنا تجدر الملاحظة ان مغامرات تركيا الخارجية لم تقتصر على اتجاه سياسي معين دون آخر بل ان من المفارقات التي تحتاج إلى توقف ملي ان المبادرات الخارجية سواء للتحالف او الدخول في استقطابات كانت من "انجاز" الفئات العلمانية المحافظة ذات القواعد الإسلامية او من الفئات الإسلامية نفسها.هذا اذا استثنينا الاتفاق الأشهر بين المؤسسة العسكرية و إسرائيل عام ١٩٩٦.

فالتحول العملي في اتجاه الغرب حصل في الخمسينيات في عهد عدنان مندريس الذي شنق عام ١٩٦٠ لميوله الإسلامية والذي حكم حزبه من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠.

وفي وقت لاحق ظهرت فكرة **العثمانية الجديدة** لتشمل "المحيط التاريخي" لتركيا في عهد الرئيس الأكثر تدينا طورغوت اوزال. وهي كانت اساسا لفكرة وشعار "من الأدرياتيك إلى سور الصين" التي رفعها في مطلع التسعينيات ايضا الرئيس" المؤمن " وبطل مواجهة الشيوعية في الستينيات سليمان ديميريل. ومع نجم الدين اربكان كان التطلع إلى الخارج اكثر وضوحا عبر مشروع اقامة اتحاد بين الدول الإسلامية.

التطلع إلى الخارج تجدد مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة خريف ٢٠٠٢ وبفضل سياسة انفتاح خارجية اعتمدت على المبادرة بدلا من التفرج او انتظار فعل ليردّ عليه. اما عدم تطبيق هذا النهج عشية غزو العراق وانكفاء انقرة عن المشاركة في الأحتلال فهو إلى اسباب عديدة كان قد داهم السلطة الجديدة فتخبطت في معارضة المشاركة في البداية ثم، بعد وقوع الأحتلال، في اظهار الرغبة في المشاركة بجنود وقد أقرّ البرلمان التركي ذلك في خريف العام نفسه.

إلى الواقع الجغرافي القدري، تركيا، في سياقها التاريخي، جزء من محيط واسع يقع على امتداد ماضيها العثماني ثم خلال الحرب الباردة طرف في الأستقطاب الثنائي. ومع انتهاء الحرب الباردة تماوجت السياسة الخارجية التركية في اكثر من اتجاه من دون التخلي النهائي عن، أو البقاء العضوي الكامل في، المعسكر الغربي

احد ابرز تجليات هذا الواقع الجديد سياسة تعدد البعد مع حزب العدالة والتنمية التي هي بمعنى ما التطلع إلى مجالات نفوذ متعددة. وقد كان وزير الخارجية عبدالله غول الأكثر وضوحا في التعبير عن هذه السياسة بعبارته الشهيرة ان تركيا لا يمكن ان تحبس داخل الأناضول. اما مشروع **الشرق الاوسط الجديد** والكبير والواسع والموسع فقد وضعت تركيا نفسها في داخله على اساس انها نموذجه في الديموقراطية. وبغض النظر عن دقة هذا الطرح التركي ورغم كل الأشكالات التي رافقت طرح الشرق اوسطية من جانب الغرب، الا ان انقرة لا تزال مصرّة على ان تكون جزءا من هذا المشروع. بل اكثر من ذلك، ففي ذروة العدوان الصهيوني على لبنان وقول وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليسا رايس ان العدوان فرصة لإقامة شرق اوسط جديد، كان اردوغان شخصيا

يربط اهتمامه بلبنان وارسال قوات تركية اليه بكون تركيا، اصلا، داخل الشرق الاوسط الكبير." نحن في الأساس داخل الشرق الأوسط الكبير... وتركيا عليها مسؤوليات وفي ظل هذا الوضع لابد ان تأخذ تركيا مكانها".

لقد حاولت انقرة ان تؤكد صوابية هذا التوجه من خلال استخدام او توظيف علاقاتها الجيدة مع اطراف الصراع المتناقضة: العرب وإسرائيل. لذا عندما اسرت حركة "حماس" جنديا إسرائيلياً في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ كانت تركيا ورئيس حكومتها بالذات رجب طيب اردوغان من اكثر العاملين على التوسط بين حماس والحكومة الإسرائيلية. وان لم تسفر هذه الوساطة عن تغيير الموقف الهمجي للدولة العبرية في تدمير غزة والتجزير بسكانها.

جاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في ١٢ تموز مناسبة اخرى لتجديد اهتمام حكومة حزب العدالة والتنمية بما يجري على مقربة من تركيا ومن بوابة محددة. المشاركة في قوة دولية محتملة للأنتشار في جنوب لبنان.

من المفيد ربما الأشارة إلى الاطارات التالية:

١ ـ ان تركيا عضو في حلف شمالي الاطلسي وفي مفاوضات عضوية رسمية مع الاتحاد الاوروبي.

٢ ـ ان تركيا جزء من الذهنيات التي تتحكم بالعالم الإسلامي وبالتالي من النظام الرسمي الإسلامي الذي يتولى امانة منظمته الرسمية شخصية تركية.

٣ ـ ان تركيا محكومة، لعوامل تاريخية،بثوابت لايمكن المس بها جذريا في علاقاتها مع محيطها المباشر سواء كان إسلامياً أم مسيحياً.

المسألة اللبنانية والداخل التركي

لا ينبغي تناول الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على لبنان بسلة واحدة. بل يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مستويات: الأهلي والسلطة الرسمية والمعارضة الحزبية.

سجّل المجتمع المدني في تركيا أحد أروع صفحات التأييد والدعم والتضامن مع لبنان والمقاومة التي تولاّها حزب الله ضد العدوان. فانطلقت التظاهرات والأعتصامات في كل مكان.وصدرت عشرات البيانات المنددة بالأجرام الإسرائيلي من منظمات وإتحادات مهنية وثقافية.

وكان التأثير المميز للأعلام المرئي والمكتوب الذي فضح حقيقة السلوك الإسرائيلي بصور المجازر التي ارتكبها وبالتحقيقات الميدانية التي قام بها بشجاعة واخلاص عدد كبير جدا من الصحافيين الاتراك. واعتبر كثير من الكتّاب المؤثرين إن مقاومة حزب الله للمشروع الصهيوني هو دفاع عن تركيا نفسها والا فأن الدور سيأتي على تركيا. فيما رأى أخرون ان دفاع حزب الله عن القضية الفلسطينية قضى على الفتنة الشيعية السنّية التي كان

يراد لها ان تتعمم خارج العراق. وكان الدفاع عن حزب الله غيرمسبوق في الأعلام التركي الذي كان يقارب في السابق مسألته بحذر سياسياً ومذهبياً.

وأظهرت استطلاعات للرأي وصول الكراهية لأسرائيل واميركا إلى ما يزيد عن ٩٠ في المئة وسط الشعب التركي.

اما على المستوى الرسمي فقد جاء العدوان على لبنان مباشرة بعد الحصار والتدمير الإسرائيلي لغزة في اثر خطف جندي إسرائيلي هناك. وكان الموقف التركي من حدث غزة قوياً، ادانة ومبادرة في الأتصال بمختلف الأطراف رغم انه لم يسفر عن نتيجة بسبب التصلف الإسرائيلي.

مباشرة بعد حادثة غزة جاءت عملية اسر حزب الله لجنديين إسرائيليين في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ ومباشرة حصل العدوان الإسرائيلي.

لم تعرف الديبلوماسية التركية تحركا مشابها لما فعلته حول غزة.ربما يعود ذلك إلى الأحباط التركي من الوساطة الأولى حول غزة ولا تريد تكرار الفشل خلال فترة وجيزة.ايضا ليس لتركيا صلات او تواصل مع حزب الله لكي تبادر إلى تحرك ما. لذلك اكتفت تركيا الرسمية بعد عدة ايام على بدء العدوان بأستنكار اعمال استهداف المدنيين من جانب إسرائيل.حين قال اردوغان متسائلا: "هل مقابل خطف جنديين إسرائيليين يسقط كل هذا العدد من المدنيين؟ان هذا سلوك غير مقبول على الأطلاق".

وقد سعت الديبلوماسية التركية مع العواصم العالمية لوقف اطلاق النار عبر اتصالات هاتفية كما عبر مؤتمر روما بتأييد خطة النقاط السبع للحكومة اللبنانية. الا ان طرح فكرة مشاركة تركيا في قوة دولية في جنوب لبنان في وقت مبكر من مرحلة العدوان عدّل من بوصلة الأهتمام التركي الرسمي في اتجاه سبر غور ردود الفعل على هذا الأحتمال، خصوصا ان اردوغان نفسه وايضا في وقت مبكر اعرب عن الموافقة او الرغبة في المشاركة في هذه القوة بناء لشرطين:وقف اطلاق النار و صدور قرار عن مجلس الأمن.

اما بالنسبة للمعارضة الرسمية فقد كان هناك استنكار للمجازر الإسرائيلية لكن مع انتقال سريع للنقاش حول امكانية مشاركة تركيا في القوة الدولية.

كيف يمكن ان تؤثر المسالة اللبنانية على الوضع الداخلي التركي؟

كان يمكن ان تمر الازمة اللبنانية كما مرت احداث غزة وسط شجب واستنكار رسمي وشعبي للعدوان وازدياد نسبة الكراهية للأميركيين والإسرائيليين على حد سواء من دون انعكاسات مميزة او بارزة على الوضع التركي الداخلي.لكن ظهور فكرة مشاركة تركيا في القوة الدولية وتأييد اردوغان لذلك أدخل عاملا جديدا على السياسة الداخلية و عنوانا أخر في الصراعات بين القوى المختلفة.

لاشك بان القوى المعارضة لسلطة حزب العدالة والتنمية تنتظر أي خطوة ناقصة لهذه

السلطة من اجل اضعافها فالاطاحة بها.وكان تصريح اردوغان عن الرغبة في المشاركة في القوة الدولية الشرارة التي اطلقت اساس الصراع بين حكومة وسلطة مؤيدة لهذه الخطوة ومعارضات بالجملة شعارها معارضة الخطوة وحشد البراهين على انها تتناقض مع مصالح تركيا.

رئيس الجمهورية احمد نجدت سيزير كان واضحا في اشتراطه الموافقة ان تحظى الخطوة بأجماع داخلي والا تكون قوّة محاربة ثم عبّر علنا عن هذه المعارضة بالقول انه لا توجد اي مصلحة وطنية لتركيا في ارسال قوات إلى لبنان. هنا لا احد يخفي ذلك الكباش المرير بين سيزير وسلطة العدالة والتنمية.ان اشتراط الأجماع الوطني هنا يوضح رغبة الرئيس في افشال الخطوة لأنها ببساطة لا تحظى بالاجماع.

عصب المعارضة الأساسي هو "حزب الشعب الجمهوري" الذي اعلن زعيمه دينيز بايكال مختصرا كل المسافات وضاربا على الوتر الحساس للفئات المتشددة من العلمانيين من ان ارسال قوات تركية إلى لبنان سيزيد من شعبية حزب الله في تركيا. لأن الرأي العام التركي يرى في القوة حماية لأسرائيل وأي صدام او حتى مجرد مشاركة في قوة اقترحتها إسرائيل سيضع الرأي العام تلقائيا في خانة حزب الله.

رئيس كتلة نواب الحزب في البرلمان كمال اناضول برّر معارضة ارسال القوات بأنه من الخطأ وضع الجيش التركي بين نارين.

اما رئيس كتلة نواب "حزب الوطن الأم" المعارض سليمان صاري باش فقال انه لا داعي لسقوط مزيد من القتلى في صفوف الجيش فهم يسقطون كل يوم في قبرص وشمالي العراق. اما نزهت كانديمير نائب رئيس "حزب الطريق المستقيم" فقال ان على تركيا عدم الأستعجال فنص القرار١٧٠١ ليس واضحا بما فيه الكفاية.

لكن ما يخشاه حزب العدالة والتنمية هو تكرار ما جرى في الأول من أذار/مارس٢٠٠٣ حين صوّت حوالي مئة نائب من نواب "حزب العدالة والتنمية" نفسه ضد مذكرة حكومتهم التي رفعت إلى البرلمان وادت إلى سقوط المذكرة

بوادر المعارضة الداخلية في الحزب لاحت من اكثر من نائب. بعضهم يعارض ارسال قوات تركية كمبدأ وأخرون يشترطون ان تكون القوة لحماية سلام وليس لفرض سلام.

القرار النهائي في هذا الخصوص يعود للبرلمان وفقا للمادة ٩٢ من الدستورالذي يشترط موافقة نصف الأعضاء الحاضرين للجلسة زائد واحد. ومن المعروف ان حزب العدالة والتنمية يتمتع بأكثرية ساحقة تصل إلى ٣٥٥نائبا وتوفّر نجاحا اكيدا لأي قرار اذا كانت كلمة نواب الحزب واحدة لكن السؤال هو انه اذا رفعت الحكومة مذكرة في هذا الخصوص فهل تتكرر حادثة الأول من أذار/مارس؟

كانت الحسابات داخل الحزب تبدو معقدة، فالإعتبار الوجداني الذي غلب في ١

اذار/مارس٢٠٠٣ ميل قيادة الحزب إلى التفاهم مع واشنطن لن يتراجع، لكنه قد يغلّب هذه المرة مصلحة بقاء الحزب في السلطة المتصلة في هذه المرحلة باستمرار التحسن في العلاقات مع واشنطن في ظل الهجمة الاميركية المتزايدة في المنطقة خصوصاً أن استحقاقين اساسيين يواجهان الحزب: الأول انتخابات رئاسة الجمهورية في ايار/مايو من العام ٢٠٠٧ والثاني الأنتخابات النيابية العامة في خريف العام نفسه.

يواجه حزب العدالة والتنمية خيارات صعبة. ان عدم ارسال قوات إلى لبنان بعد أن اعرب عن رغبته في القيام بذلك سينظر اليه على انه تراجع وعدم تقدير الأمور جيدا من بداياتها وهذا سينعكس سلبا على الثقة في القرارات التي تتخذها القيادة.

لكن المشاركة في القوة الدولية تحمل اكثر من مخاطرة ولا سيما لجهة احتمال سقوط جند اتراك قتلى في قضية لا تشكل أولوية ملحة للامن القومي التركي حيث لم تشارك تركيا في قضية اكثر مصيرية مثل العراق فيما هي تقدم جنودها قربانا لقضية تقف إسرائيل في الأساس خلفها.

إن عدم ارسال قوات إلى لبنان قد يحفظ وحدة الحزب الداخلية ويرضي قواعد الحزب المختلفة لكن المشكلة في ابداء الرغبة ثم التراجع عنها ما يفقد قيادة الحزب بعض صدقيتها وعلى انها تحت الضغط قابلة للتراجع وهذا هوالأمر السيء.

لكن عودة الجنود الأتراك بالتوابيت من لبنان سيكون له وقع الكارثة على تركيا والحزب الحاكم. اذ سيرتفع التساؤل فداء اية قضية يموتون؟ و هو سؤال جدي في تركيا.

ان مثل هذا السؤال متصل بقضية تركيا الأساسية وهو مكافحة أنشطة حزب العمال الكردستاني المتمركز في مناطق في شمال العراق بحماية طرفين:الأدارة الكردية المحلية و الولايات المتحدة الاميركية كونها صاحبة السلطة العليا في العراق عسكريا وسياسيا وفي كل الأمور الأخرى. فلماذا يسقط الجندي التركي نتيجة قرار لمصلحة إسرائيل ولا يسقط من أجل الدفاع عن الوطن ضد الأخطار التي تحددها علنا وثيقة الأمن الأستراتيجي التركية؟

بين عدم التراجع عن الرغبة في ارسال قوات وعدم الدخول في مغامرات تحتمل اخطارا كامنة يبدو موقف الحكومة التركية صعبا وقد اختارت الحكومة الطريق الصعب من خلال اقناع نواب العدالة والتنمية بالتصويت على مذكرة ارسال القوات إلى لبنان في الخامس من ايلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بأكثرية ٣٤٠ صوتا كلهم من العدالة والتنمية ومعارضة ١٩٢ من احزاب المعارضة مع امتناع صوت واحد.ان خوف النواب الحاليين لحزب العدالة والتنمية من عدم وضعهم على لوائح الترشيح في الأنتخابات المقبلة كان عاملاً اساسياً في عدم معارضتهم "**مذكرة لبنان**". ان الرغبة في توجيه رسالة ايجابية إلى واشنطن كانت واضحة في تصريح لأردوغان في مطلع ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ من ان عدم مشاركة تركيا في غزو

العراق جرّعلى تركيا الويلات و :"لو اننا دخلنا حينها".كما ان ارسال قوات إلى لبنان رسالة إلى اوروبا بأن السياسة التركية الخارجية تتحرك ضمن السقوف الأوروبية ما يشجع الأتحاد الأوروبي على تحفيف الشروط عن سلطة العدالة والتنمية التي رهنت مستقبلها بالمسار الأوروبي.ان ارسال قوات تركية إلى لبنان يحصل في ظل معارضة شاملة لقواعد حزب العدالة والتنمية وهذا يطرح تساؤلات عن سبب اصرار القيادة على معارضة قواعدها. وبتقديري انه حتى لو ارسلت تركيا قوات ذات طبيعة غير عسكرية اي طبية واجتماعية و اعمارية فأن الأنعكاسات السلبية على صورة الحزب وحضوره في الداخل ستترك تأثيراتها على وحدة الحزب وشعبيته خصوصا في ظل المعارضة الشعبية الكبيرة جدا لخطوة ارسال القوات حتى لو لم يسقط اي جندي تركي ضحية لهذه المهمة. وستشكل هذه الخطوة مادة لحملات خصوم الحزب السياسيين لاسيما ان الانتخابات النيابية ستجري بعد حوالي السنة فقط.

المسألة اللبنانية والعلاقات التركية ـ العربية

لعل ابرز التداعيات التي قد تظهر بالنسبة لموقف تركيا من الأحداث اللبنانية هو مدى تأثيرها على العلاقات التركية مع العالم العربي

ومن المعروف ان هذه العلاقات مرّت ّبفترات توتر وشكوك على امتداد عقود. ولم تبدأ بالتحسن الفعلي الا منذ عدة سنوات . وقد عرفت اندفاعا قويا مع وصول حزب العدالة والتنمية نفسه إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ بسبب حمله في الأساس لتوجّه اسلامي، ومن ثم جاء العدوان الأميركي على العراق ليضع اسفينا في العلاقات التركية مع اميركا ولتعرف العلاقات العربية التركية مزيدا من التقارب ولا سيما لتقدير الرأي العام العربي عاليا عدم مشاركة تركيا في الأحتلال. ولم تقف تركيا حزب العدالة والتنمية عند هذا الحدّ، اذ شكلت تصريحات اردوغان ضد ارهاب الدولة العبرية عاملا اضافيا لأستمرار التقدير ومضاعفته.

لايمكن لأي خطوة تركية تجاه أي قضية عربية أن تتجاهل أو تقفز عن هذا الواقع الذي يصب في مصالح الشعبين العربي والتركي.

الفارق الآن في المسألة اللبنانية ان الطرف الأساسي في الصراع هو حزب لبناني ذو انتماءات مذهبية شيعية بخلاف طبيعة حزب العدالة والتنمية السنية ويعكس توجهات أصولية (بالمفهوم التركي التقليدي) تواجه في تركيا حملات شديدة من جانب القوى المتشددة، وهي (التوجهات) النقيض للصورة المعتدلة التي يحاول حزب العدالة والتنمية تقديم نفسه فيها

ان النظام في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية يبقى جزءاً من النظام العام في العالم

الإسلامي الذي يعتمد في صوغ توجهاته الأساسية على المقاربة السعودية للأمور كون الرياض هي صاحبة الكلمة الأولى في منظمة المؤتمر الإسلامي. لذا فأن زيارة مثل التي قام بها الملك السعودي عبدالله إلى انقرة في ذروة العدوان الإسرائيلي على لبنان لا تنفصل عن سياسة المحاور التي يراد أن تتشكل في المرحلة المقبلة على أسس مذهبية والتي هيأ لها بعض العرب الأرضية النفسية والمادية من خلال الحديث عن هلال شيعي وعن انتماء الشيعة إلى اوطانهم ومن ثم تحميل حزب الله مسؤولية العدوان الإسرائيلي على لبنان، وعدم السعي الجدي من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لوقف العدوان الذي طال لمدة ٣٣ يوما ولم تتوقف بعد أشكاله الأخرى. وترتفع التساؤلات بالنسبة لتركيا مع تولي شخصية تركية الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ذكرت صحف تركية ان الهدف الأساسي الذي جاء من اجله الملك عبدالله إلى انقرة اقامة تحالف سنّي في مواجهة حزب الله وايران. وهذا يتناقض مع الدعم الشعبي في الشارع العربي السنّي لحزب الله، بل اعتبار السيد حسن نصرالله جمال عبد الناصر الجديد. ان تركيا من هذه الزاوية تقف على طرفي نقيض مع مزاج ومواقف الشارع العربي.

ثم إن مشاركة تركيا في القوة الدولية التي ينظر اليها (القوة الدولية) بشكوك في مهمتها وعلى انها قوة إسرائيلية بالوكالة لنزع سلاح حزب الله يهزّ بقوّة التقدير الذي يكنّه الشارع العربي لتركيا بعد رفضها المشاركة في احتلال العراق.

إن أي صدام بين جنود أتراك وأي لبناني ستكون له تداعيات سلبية جدا وسيظهر الأمر على إنه صدام بين الأتراك والعرب. فكيف اذا كان الصدام مع حركة تحرر عربية هي حزب الله؟ هذا ان حصل، وفي ساحة مفتوحة مثل لبنان احتمال حصوله ان اريد له ذلك مضمونة مئة في المئة، هو مصلحة إسرائيلية ايضا مئة في المئة. ويتعارض مئة في المئة مع مصلحة تركيا كما العالم العربي والعلاقة بين الشعبين.

أما على المستوى السوري فأن الخطر الأكبر ان تتأذى هذه العلاقات من أي تطورات غير محسوبة في الملف اللبناني تكون تركيا طرفا فيه. والمقصود هنا ارسال قوات تركية إلى لبنان.

تنسيق تركيا مع دمشق ازاء هذه الخطوة وجميع الخطوات المتعلقة بلبنان يكتسب اهمية كبيرة لمنع اي تدهور في العلاقات الثنائية والعربية.ان لبنان يبقى رغم كل التراجع الذي أصاب النفوذ السوري في لبنان أحد المجالات الحيوية لسوريا او ما يسمى "الحديقة الخلفية" وان اي دخول تركي على هذا الخط يجب ان يأخذ في الاعتبار هذه الثابتة الأستراتيجية.

ان اجماع الأنظمة العربية على محاولة عزل سوريا وكسر شوكة أحد اهم حلفائها في لبنان يجب الا يشكل حافزا لتركيا لقراءة خادعة لحقائق الواقع اللبناني والقفز عن العامل

السوري في المعادلة اللبنانية.ان زيارة عبدالله غول وزير الخارجية التركي إلى دمشق في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ مؤشر ايجابي إلى واقعية في السياسة الخارجية التركية. ان التنسيق الكامل بين تركيا وسوريا في المسألة اللبنانية اكثر من ضروري لتجنب أي تدهور في العلاقات العربية ـ التركية التي، تبعا للحقائق الجغرافية، تشكل سوريا بوابتها الحتمية.

المسألة اللبنانية والعلاقات التركية ـ الأيرانية

بدت تركيا خلال الأزمة اللبنانية في موضع المتصارع عليه بين القوى الأقليمية ولاسيما بين ايران والسعودية. وقد تجسّد ذلك في الزيارة الضخمة التي قام بها الملك عبدالله إلى انقرة اثناء العدوان. وضمت اكثر من ٣٠٠ شخص. وبدت الرغبة السعودية في كسب ودّ تركيا وحزب العدالة والتنمية تحديدا من خلال الحديث عن استثمارات بقيمة ٢٥ مليار دولار تقوي الأقتصاد التركي وسلطة العدالة والتنمية.من غير المنطقي الا تكون المسألة اللبنانية احتلت حيّزا بارزا من المحادثات. أو يعقل ان يكون لبنان يحترق فيما تكون الزيارة للأستجمام والسياحة؟

المحاولة السعودية لجذب تركيا إلى جبهة القوى المعارضة لأيران وسوريا كانت واضحة وهو ما استدعى زيارة عاجلة مضادة من وزير خارجية ايران منوشهر متّكي إلى انقرة.

لا شك ان تركيا في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية اكثر حرجا في علاقاتها مع السعودية من الحكومات العلمانية. لكن ذلك لا يعني انها تميل إلى اتباع سياسات أقل ودية مع ايران. بل لقد اثبتت سياسة العدالة والتنمية انها حريصة جدا على قيام افضل العلاقات مع طهران.

اليوم تدخل المسألة اللبنانية على خط العلاقات التركية الأيرانية في صورة اقوى من أي وقت مضى. والنافذة التي تتورط تركيا من خلالها هي احتمال ارسال قوات تركية إلى لبنان ان العلاقات الخاصة بين ايران وحزب الله معروفة وليست سرية سواء الدينية و السياسية او غيرها. ولبنان بحكم الوجود الشيعي "مجال حيوي" لأيران وارسال قوات تركية إلى منطقة التواجد الشيعي في جنوب لبنان مسألة حساسة للجميع.

ان هذا يثير بالتأكيد هواجس ايران. وخارج التنسيق التركي مع ايران فأن أي خطوة تركية في هذا الإتجاه قد تسفر عن مضاعفات غير محسوبة خصوصا أن العامل الإسرائيلي جزء اساسي من اللعبة اللبنانية.

وصل متكي إلى انقرة مذكّرا السلطات التركية بأهمية استمرار التعاون والتنسيق القائمين في مجال مكافحة الأرهاب والمقصود هنا الحرب ضد حزب العمال الكردستاني.

ان تحرك تركيا في اتجاه لبنان من دون التشاور مع ايران او في اتجاهات تتناقض مع

المصالح الأيرانية التركية المشتركة يدخل العلاقات الثنائية في مرحلة عدم استقرار ويؤثر على اكثر من ملف مشترك او منفصل:

١ - إن أي مشاركة تركية في القوة الدولية خارج اتفاق جميع الأطراف المعنية ومنها ايران يحمل العلاقات بين انقرة وطهران إلى حقول توتر جديدة وخطيرة. منها الحساسية السنّية - الشيعية التي اشار اليها وحذّر منها عدد كبير من المعلقين الأتراك ويردّون ذلك إلى رغبة أميركية واضحة يقول، على سبيل المثال، الكاتب العلماني المعروف عصمت بركان ان القوات التركية ستذهب إلى منطقة غير مستقرة وستصطدم عاجلا ام آجلا مع حزب الله. ان فائدة تركيا من مثل هذه الخطوة هي موضع شبهة. وحزب الله في النهاية امتداد ايراني وهذا يعني الصدام مع ايران فهل هذا هو الدور الذي تبحث عنه تركيا في الشرق الوسط؟ تيمور غوكسيل الناطق السابق بلسان قوات الطوارىء الدولية في جنوب لبنان، وهو تركي، يرى الأمر نفسه اذا ليس من مصلحة تركيا الصدام بصورة غير مباشرة مع إيران.

٢ - إن امتداد التوتر السنّي - الشيعي في المنطقة إلى العلاقات بين ايران الشيعية و تركيا العلمانية يحمل مخاطر كبيرة على التجربة العلمانية في تركيا نفسها التي تمثل في مثل هذه الحالات مجال امتصاص لمثل هذه الحساسيات.

٣ - إن القرار ١٧٠١ يقحم تركيا، شاءت أم أبت، في قلب المشكلات والمعادلات الشرق أوسطية. فالقرار لا يدعو إلى تجريد حزب الله من سلاحه ضمنا جنوب نهر الليطاني فحسب، بل يدعو علنا إلى منع وصول السلاح اليه. وهذا يعني ان لتركيا دورا اساسيا في منع ما يشاع حول نقل السلاح إلى حزب الله على متن طائرات ايرانية تمر في الأجواء التركية. وأثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان قيل ان تركيا اجبرت طائرتين ايرانيتين متوجهتين إلى سوريا على الهبوط في مطار ديار بكر لتفتيشهما. ان هذا مؤشر على الصعوبات التي قد تواجهها العلاقات بين الطرفين.

٤ - لقد عملت تركيا طويلا على التوسط والتقريب بين ايران والغرب في شأن الملف النووي الأيراني. ان دخول تركيا على خط المسألة اللبنانية من دون التنسيق مع ايران يؤثر سلبا على قدرتها القيام بأدوار اقليمية تتطلب حسن العلاقات مع الجميع

٥ - إن توتر العلاقات التركية مع ايران ينعكس سلبا على امداد ايران تركيا بالطاقة.

٦ - وكذلك ينعكس الأمر على الملف الأمني بخصوص حزب العمال الكردستاني.

٧ - في المقابل ان إيران، بتوتر العلاقات مع تركيا، تفتقد نافذة سياسية واجتماعية مهمة على الغرب لا توفرها أي دولة عربية كما ان تركيا هي البوابة الجغرافية الوحيدة لأيران على أوروبا. وفي المحصلة ان مصلحة تركيا وايران أن تتشاوران وأن تنسقان في القضايا المستجدة المتصلة بلبنان ولا سيما تلك المتعلقة بأرسال قوات تركية إلى ايران.

المسألة اللبنانية والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية

تقع العلاقات التركية مع إسرائيل في قلب الأستراتيجية التي تنتهجها انقرة منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩، ورغم تعاقب الحكومات وتحوّل الموازين الدولية حافظت هذه العلاقات على طبيعتها التعاونية والتي كانت تصل احيانا إلى مستوى تحالفي.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، طرأ تبدل مهم في العلاقة التركية مع العرب ولاسيما مع سوريا كما مع ايران وقد فسّر ذلك على انه على حساب العلاقات مع إسرائيل وهو الذي تبدّى عدم صحته. فالأنتقادات التركية وخصوصا من رجب طيب اردوغان بوصفه ممارسات إسرائيل بأنها ارهاب دولة سبقه اليها يولنت اجاويد بوصفه ما تفعله إسرائيل ضد الفلسطينيين بأنه ابادة وهي عبارة اشدّ وقعا. ثم ان حزب العدالة والتنمية عاد ورفع من وتيرة العلاقات مع إسرائيل عبر زيارة وديّة قام بها اردوغان إلى إسرائيل طاويا صفحة "ارهاب الدولة".

ومع بدء العدوان الإسرائيلي على لبنان استنكرت تركيا الرسمية المجازر ضد المدنيين واعتبر اردوغان ان خطف جنديين إسرائيليين لا يبرر كل هذا القتل. ونشطت أنقرة من اجل انهاء الحرب عبر الوسائل الديبلوماسية من دون نتيجة ومن دون أيضا الضغط على إسرائيل بل تجنبت استخدام اي عبارات قد تثير غضب إسرائيل.

وبخلاف التحرك الشعبي العارم ضد العدوان الإسرائيلي لم تسع انقرة إلى خطوات مستعجلة على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي الذي يتولى تركي امانته العامة. وبدا خلال العدوان ان تركيا لا تتحرك خارج السقوف التي رسمها لنفسه النظام العربي والإسلامي والتي لم تلحظ وقفا فوريا للعدوان

وكان موقف انقرة ايجابيا للغاية تجاه فكرة تشكيل قوة دولية كانت إسرائيل في مقدمة مقترحيها على ان تكون وفق قرار صادر عن مجلس الامن بل ان إسرائيل تفضّل وكانت حريصة على مشاركة قوات تركية في تلك القوة بل حتى ترؤسها لأن تركيا دولة اطلسية وعلمانية وجيشها مدرب جيدا ومحترف للغاية.

كما ذكرنا كان الرد التركي مبكرا من حيث القبول. لكن النقاشات الواسعة في تركيا بدأت تخفف من الأندفاعة التركية "المحسوبة جيدا وفق اعتبارات قيادة العدالة والتنمية والتي عادت إلى القواعد التقليدية في السياستين الداخلية والخارجية التركية وهو ان أي حزب قد يصل عبر انتخابات إلى السلطة ولكنه لا يستطيع الأستمرار من دون الرضى الأميركي. كما ان المشكلات التي تعاني منها تركيا سواء في ما خص حزب العمال الكردستاني او قبرص او المسألة الأرمنية والأقتصاد عبر صندوق النقد الدولي والملف الاوروبي عموما يقع مفتاح معظمها بيد الأدارة الأميركية و"النظام الغربي". ومفتاح هؤلاء لدى اللوبيات اليهودية و إسرائيل.

ان مقاربة تركيا للملف اللبناني بما هو متصل بحزب الله يختلف جذريا عن مقاربة الملف الفلسطيني سواء مع حماس او محمود عباس.لذا فأن الحساسية التركية تجاه لبنان من هذه الزاوية اقل بكثير منها في الملف الفلسطيني. وحتى قبل صدور قرار مجلس الامن ١٧٠١ كانت تركيا تتعاون مع طلبات إسرائيلية لتفتيش الطائرات الأيرانية. ولعبت تركيا دورا سلبيا من خلال قاعدة اينجيرلك حيث ظهرت معلومات في اكثر من مناسبة عن نقل القوات الأميركية اكثر من مئة صاروخ من طراز gbu 28 من تلك القاعدة إلى إسرائيل وهي مخصصة لاختراق التحصينات الباطونية تحت الأرض تمهيدا لتدمير مخابيء قيادات حزب الله كما ذكرت عدة صحف تركية حينها.

لا شك ان قيادة حزب العدالة والتنمية راغبة جدا في المساهمة في قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان وتقع الرغبة في ابداء حسن النية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة في مقدمة اعتبارات هذه الخطوة.كما بدا واضحا ان الوساطات التركية السابقة في الشرق الأوسط كانت تفشل بسبب الرفض الإسرائيلي. ولعل الخطوة التركية حتى لو لم تتحقق كاملة بادرة ايجابية تجاه إسرائيل تعزز الثقة الإسرائيلية في سلطة حزب العدالة والتنمية وامكان قيامها بأدوار اقليمية اكثر قابلية للنجاح في ظل الرضى الإسرائيلي.

خلاصات

تواجه تركيا تحدياً جديداً وجدّياً في سياستها الخارجية الشرق أوسطية للمرة الثانية بعد احتلال العراق. ومع ان لبنان ليس مجالا حيويا لتركيا الا انه بدأ يتحول إلى ذلك بسبب التوجهات الإسلامية وامتداداتها لحزب العدالة والتنمية سواء داخل لبنان (العلاقة مع آل الحريري) او مع الدول الخليجية (عبر الأستثمارات المالية الهائلة داخل تركيا). وهذه العوامل لم تكن موجودة قبل حزب العدالة والتنمية وأغلب الظن انه لوكانت هناك حكومة غير اسلامية داخل تركيا لما كانت السلطة هناك تحاول القيام بدور شرق اوسطي غير واضح الآفاق أساساً بالنسبة للمصالح التركية ولا سيما في لبنان.

اما وقد قررت الحكومة التركية اقحام تركيا داخل اللعبة الشرق أوسطية ومن البوابة اللبنانية هذه المرة فعليها ان تأخذ في الاعتبار العوامل الآتية لتبني على الشيء مقتضاه:

١ ـ اتجاهات الرأي العام التركي المعارض بشدة لأرسال قوات تركية إلى لبنان.

٢ ـ الوحدة الداخلية التركية التي تفتقد الأجماع على خطوة ارسال القوات.

٣ ـ الحساسيات الشيعية ـ السنّية. فالقوات التركية تذهب إلى منطقة شيعية في جنوب لبنان (وان اعطت المذكرة الأولوية لإرسال قوات بحرية وهذا دليل على اهمية العامل المذهبي وادراك تركيا لهذه الحساسية). ثم من جهة تتميز تركيا ببنية مذهبية هشّة مع وجود ١٥ ـ٢٠ مليون علوي فيها يشكّلون على الأقل خمس السكان ومن جهة ثانية تقع في

محيط يشهد مثل هذه الحساسية كما في العراق وحيث تجاورها الدولة الشيعية الأكبر أي إيران.

٤ ـ الحساسية العربية التركية التي شهدت تحسنا مهما في عهد حزب العدالة والتنمية ولا يفترض بالحزب ان يعيد العلاقات إلى عقود التوتر من خلال الأصطدام بقوة هي حزب الله، تمثل الآن المثال الأعلى للعنفوان العربي على امتداد الساحة الشعبية العربية.

٥ ـ العلاقات مع ايران المجاورة جغرافيا وقدريا مع تركيا وحيث المصالح التركية مع ايران تتقدم على ما عداها من علاقات مع دول "بعيدة" ولو كانت ذات مصادرة مالية مُهمة لتركيا.

٦ ـ العلاقات مع سوريا التي هي بوابة تركيا إلى العالم العربي ومن دون علاقات حسنة مع سوريا تبقى تركيا خارج البيت العربي فضلا عن المصالح التركية الكبيرة مع سوريا على مختلف الصعد.

٧ ـ العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة وأهميتها لتركيا في الملف الأوروبي والأرمني والأقتصادي كما على مستقبل سلطة حزب العدالة والتنمية نفسها.

٨ ـ موقف الطائفة الأرمنية في لبنان نفسه وفي العالم المعارض لخطوة إرسال قوات تركية إلى لبنان.

إن اي موقف تركي من المسألة اللبنانية والوضع في الشرق الأوسط عموما بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان يتطلب توازنات دقيقة و صعبة ينعكس عدم أخذها في الأعتبار تداعيات في الداخل التركي وخارجه أما وقد صدر القرار بإرسال القوات التركية فإنه من الضروري للتخفيف من اي تداعيات سلبية محتملة أن تاخذ تركيا في الإعتبار على الاقل لبنانيا عدة عوامل منها: ان تبقى على مسافة واحدة من كل المجموعات اللبنانية وآن تبقى في منأى عن اي صدام مهما كان صغيرا او غير مقصود مع حزب الله أو أي مواطن لبناني (تصريح اردوغان في البرلمان اثناء جلسة مناقشة المذكرة من أن تركيا ستسحب قواتها من لبنان ان طلب منها نزع سلاح حزب الله لفتة في غاية الأهمية في تبديد مثل هذه الهواجس المستقبلية) وأن تكثّف المساعدات الإنسانية من قبيل اعادة بناء قرى ومستشفيات ومدارس في المنطق المدمرة في جنوب بيروت وجنوب لبنان وبقاعه ■

ملحق(*)

رسالة مفتوحة إلى رئيس حكومة تركيا

جانب رئيس حكومة تركيا السيد رجب طيب اردوغان المحترم

تحية من لبنان المنكوب

هذه الرسالة اوجهها لك وأنا:

١ ـ من اشد المعجبين باستقامتك ونظافة كفك وديناميتك ومن اكثر المدافعين عنك عندما سجنوك قبل أعوام بسبب القائك ابياتا من الشعر. بل ان البوستر الذي يحمل صورتك وشعار "هذه الأغنية لن تنتهي هنا" لايزال معلقا في غرفة عملي.

٢ ـ من أكثر في العالم العربي دفاعا عن اقامة علاقات وثيقة مع تركيا حين كان التوتر سمة هذه العلاقات.لذا عندما انتهجتم سياسة انفتاح على العرب والمسلمين كنت اكثر الناس ابتهاجا.وكبير مستشاريك الصديق البروفسور احمد داوود اوغلو يعرف ذلك جيدا. وكتبت الكثير بهذا الصدد.

تنطلق رسالتي المفتوحة هذه اذا من محبة ووعي بأهمية المسألة التي سأتحدث عنها.

السيد رئيس الحكومة

تتوارد الأنباء ومن على لسانك كذلك ان تركيا قد تقرر المشاركة في "قوة دولية" محتملة إلى جنوب لبنان في حال توفر شرطين: صدور قرار عن الأمم المتحدة و وقف اطلاق النار.

احب هنا ان اورد الملاحظات التالية:

١ ـ ان توفر هذين الشرطين لايكفي. ان المهم هو طبيعة عمل هذه القوة الدولية ووظيفتها ومهمتها وما اذا كانت لحماية سلام (خادع في الأساس) ام لفرضه.

٢ ـ إن تشكيل هذه القوة هو مطلب إسرائيلي بامتياز.فما عجزت إسرائيل عن القيام به بالعدوان على لبنان وتدميره، الا وهو تدمير حزب الله، تحاول ان تنفذه عبر قوة دولية تتمركز في جنوب لبنان وتنزع سلاح حزب الله وتبعده عن الحدود مع إسرائيل.فهل تركيا تقبل المشاركة في مثل هذه الوظيفة؟

٣ ـ إن غياب سلام نهائي وشامل بين العرب وإسرائيل سيبقي منطقة جنوب لبنان منطقة عدم استقرار ولبنان، نظرا لتركيبته الطائفية، هو آخر دولة عربية قد توقع مثل هذا السلام. ان القوة الدولية المقترحة، لذلك، ستتواجد في ظل مناخ من عدم الأستقرار واحتمال الدخول في صدامات مسلحة مع قوى محلية لبنانية.

٤ ـ إن الدولة اللبنانية كانت ولا تزال ترفع شعار "قوة لبنان في ضعفه" لتبرر عدم تقوية الجيش اللبناني وتسليحه لمواجهة الأعتداءات الإسرائيلية على امتداد خمسين عاما . فقط مع حزب الله استطاع هؤلاء السكان حماية انفسهم من إسرائيل بل تحرير ارضهم بالقوة

(*) نشرت هذه الرسالة في صحيفة "السفير" اللبنانية يوم الأحد ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وفي صحيفة "زمان" التركية يوم الأربعاء ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

في أيار/مايو من عام ٢٠٠٠ والحاق اول هزيمة عسكرية بإسرائيل منذ قيامها المشؤوم عام ١٩٤٨.وهؤلاء السكان لن يثقوا بأية قوة دولية بأنها تستطيع حمايتهم خصوصا اذا كان يقف وراء اقتراحها وتشكيلها إسرائيل نفسها والولايات المتحدة وفرنسا. وجميعهم كانوا وراء اصدار قرار مجلس الأمن الرقم ١٥٥٩ الذي يدعو إلى نزع سلاح حزب الله.ان نزع سلاح حزب الله في ظل غياب سلام نهائي بين العرب وإسرائيل يعني ابقاء جنوب لبنان وسكانه من دون قوة تحميه من غدر إسرائيل.

٥ ـ لذا سينظر سكان جنوب لبنان إلى اية قوة دولية تسعى لنزع السلاح الذي يحميهم او ابعاده عن الحدود مع إسرائيل على انها قوة معادية تعمل لخدمة المصالح الإسرائيلية وعلى انها قوة احتلال إسرائيلية مغطاة بلباس الأمم المتحدة..فهل يمكن للحكومة التركية ان توافق على القيام بهذه المهمة القذرة؟

٦ ـ إننا بناء لذلك ندعوكم، من اجل اتخاذ القرار المناسب، ان ترسلوا موفدا إلى لبنان (السفير التركي في لبنان يمكن له القيام كذلك بهذه المهمة) يلتقي بالقوى الفاعلة والمؤثرة على الأرض ولاسيما في جنوب لبنان ويأخذ آراءها ومواقفها من مسألة القوة الدولية وعندما نقول القوى المؤثرة ولاسيما في جنوب لبنان فإن حزب الله في مقدمة هذه القوى (وهنا لا تدخلوا في حسابات وهمية حول "ارهاب" حزب الله. فهذا الحزب سياسي وممثل في البرلمان والحكومة وله قاعدة شعبية واسعة في لبنان وفي كل العالم العربي والإسلامي وهو اليوم يمثل اشرف حركة تحرر وطني في العالم الإسلامي بل "شرف الإسلام" كما قال المخرج السينمائي المصري الشهير والمسيحي يوسف شاهين). فاذا كان رأي سكان جنوب لبنان والقوى التي تمثلهم الموافقة على هذه القوة الدولية فسنقول لكم: اهلا وسهلا لكن اذا كان رأيهم عدم الموافقة فأياكم ثم اياكم ارسال قوات تركية إليجنوب لبنان. ان هذا يعني بكل بساطة الدخول في صدامات مع حزب الله وما يمثله الان من قيم تحررية واسلامية و وطنية وانت رأيت بأم العين التظاهرات الحاشدة تأييدا له ولزعيمه السيد حسن نصرالله في تركيا و بين الأخوان المسلمين وفي مصر وفلسطين والأردن تحديدا كما في في سائر الدول الإسلامية. اننا لا نريد لتركيا وفي عهدك بالذات ان تكون في مواجهة الشارع الإسلامي في العالم. كما ان القاعدة الإسلامية وغير الإسلامية التي انتخبتك عام ٢٠٠٣ لم تنتخبك من اجل الصدام مع المسلمين لا في لبنان و لا في غير لبنان. وانت تذكر جيدا التقدير الذي حظي به قرار البرلمان التركي في ١ اذار/مارس ٢٠٠٣ عندما رفض المشاركة في احتلال بلد عربي و مسلم هو العراق.ونحن لا نريد للشارع العربي ان يغير رأيه بكم وان تعود العلاقات العربية ـ التركية إلى سابق عهدها من التوتر والشكوك والصدام. وانت ترى بأم العين ماذا تفعل الولايات المتحدة هناك في العراق من فتن مذهبية و تقسيم للبلد. فهل تقبل الحكومة التركية ان تشارك ما تخطط له إسرائيل واميركا للبنان

في اطار مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ليس سوى كذبة كبيرة جوهرها المزيد من تفتيت المنطقة إلى كيانات عرقية (تراها تركيا بأم العين في شمال العراق) ومذهبية و دعم الأنظمة الديكتاتورية وتحويل شعوب المنطقة إلى عبيد لأسرائيل و الغرب؟ وانت تعرف جيدا ان تركيا ليست في منأى عن كل هذه المخططات.

٧ - ان على تركيا، كما قلتم في تصريح مؤخرا، مسؤوليات تاريخية. نعم هذا صحيح لكن قدر تركيا ان تكون كما كان اتاتورك خلال حرب التحرير الوطنية نصيرا للشعوب المظلومة ضد القوى الأمبريالية كما كان هو نفسه يسمّيها. فهل تقبل تركيا ان تكون اليوم في مطلع القرن الواحد والعشرين اقل مما كانت عليه في عشرينات القرن العشرين؟ ان قدر تركيا ان تكون نصير الحق في فلسطين ولبنان وقبرص وفي كل مكان وليس ان تكون إلى جانب مشاريع النازيين الجدد في إسرائيل و"رسول الدماء" في البيت الأبيض.

انني لا اريد ان ارى الدم التركي يراق على هضاب جبل عامل دفاعا عن إسرائيل بل، اذا كان لابد من ذلك، ففي فلسطين دفاعا عن شعب الشهيد الشيخ احمد ياسين وعن اطفال قانا اللبنانيين المظلومين ضد"ارهاب الدولة"، كما انت بنفسك سابقا قد وصفتها، وضد "الأبادة"، كما وصفها سلفكم بولنت اجاويد، التي تمارسها هذه الأسرائيل.

السيد رئيس الحكومة

ختاما اعذرني ان بدوت قاسيا في بعض الأحيان.لكنها كلمات محبٌ من القلب إلى القلب ومن العقل إلى العقل.ان طريقنا المشترك واحد وطويل و"هذه الأغنية لن تنتهي هنا".

د. محمد نورالدين

تقرير * الأضـرار الـبـيـئـيـة للـعـدوان عـلـى لبنان

إندلع النزاع المسلح بين إسرائيل وحزب الله في ١٢ تموز/يوليو واستمر ٣٢ يوماً شنت إسرائيل إبانها على لبنان أكثر من ٧٠٠٠ غارة جوية و٢٥٠٠ غارة من البحر، فيما أطلق حزب الله آلاف الصواريخ على شمالي إسرائيل. سرى وقف إطلاق النار الفعلي في ١٤ آب/أغسطس. أسفر النزاع عن مقتل ١١٩١ مدنياً وإصابة ٤٤٠٥ أشخاص بجروح، كما أدى إلى نزوح نحو مليون شخص لا يزال ٢٠٠ ألف منهم عاجزين عن العودة إلى منازلهم. وبموازاة الضحايا المباشرين للنزاع، تبدو البيئة اللبنانية إحدى الضحايا غير المباشرة. فالآثار البيئية للحرب قد تكون مروعة، وربما تخلّف، في حال التلكؤ في معالجتها، نتائج طويلة الأمد على الصحة العامة، ناهيك عن الأضرار اللاحقة بالمحيط الطبيعي نفسه.

يشكل هذا التقرير محاولة أولية لتقويم الأضرار الناجمة عن النزاع الأخير في الشرق الأوسط وتأثيراته على البيئة في لبنان. وهو لا يتضمن تحليلاً علمياً، بل يجمع التقارير التي سبق إصدارها، في وثيقة واحدة تشكل دليلاً لعمليات التقويم المقبلة في البلاد يستند التقرير على معلومات مستقاة من هيئات الأمم المتحدة، والدوائر الرسمية اللبنانية، والمنظمات غير الحكومية اللبنانية والدولية، بالإضافة إلى بعض الشهادات من مواطنين لبنانيين من المناطق المتضررة. ونأمل أن يشكل التقرير مقدمة لتقويم أكثر تفصيلاً يشمل منطقة النزاع ستجريه غرينبيس في المستقبل القريب.

١ ـ إنتشار التلوث النفطي

في ١٣ و١٥ تموز/يوليو، أي بعد مرور بضعة أيام على بدء القصف على لبنان، استهدفت خزانات الوقود في معمل الجية الحراري ما تسبب بأكبر كارثة بيئية شهدها لبنان. تقع هذه الخزانات مباشرة على الشاطىء، وتبعد عن بيروت مسافة ٢٨ كيلومتراً جنوباً. وقد أسفر القصف عن تسرب نحو ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف طن من الوقود إلى البحر المتوسط. وأدت الرياح الجنوبية الغربية المتجهة إلى الشمال الشرقي، فضلاً عن إتجاه التيارات

(*) من إعداد منظمة "غرينبيس" Greenpeace التي تهتم بشؤون البيئة. وقد حمل التقرير عنوان "تقويم بيئي أولي لآثار الحرب في لبنان".

البحرية، إلى إنتشار جزء من الوقود في البحر وشمالاً على طول الساحل اللبناني، ثم تركزه في نقاط محددة وضمناً في المرافىء السياحية والتجارية وصولاً إلى السواحل السورية. أما الجزء الأكبرمن الوقود المتسرب، فانتهى على الشاطىء حيث تكثف على الرمال والصخور والحصى. في المقابل، كان الجزء الذي بقي في الماء أكثر سيولة، ثم عاد وجف مشكلاً رواسب شبيهة بالقطران بعد أن لفظه البحر على الشاطىء. كشف مركز المراقبة والمعلومات التابع للمفوضية الأوروبية عن الإنتهاء من سحب كل ما أمكن من الوقود العائم من المرافىء والمغاور والخلجان، ما يترك كميات ضئيلة في البحر، ويلغي احتمال تزايد انتشار النفط.

النتائج المباشرة للتسرب النفطي

تطاول العواقب المباشرة والواضحة للتسربات النفطية الحيوانات البحرية التي تلازم وجه الماء كالطيور والفقمة والدلافين. وتُعتبر الطيور بصورة خاصة الأكثر عرضة للضرر الفادح. لكن باعتبار أن موسم الهجرة في المنطقة بلغ مراحله الأخيرة، يؤمل أن تكون تلك الأضرار أقل بكثير من المعتاد. ومع وصول بقع الوقود إلى الشواطىء، تبدأ تأثيراتها على المجتمعات الساحلية وأي مناطق ضحلة لوضع بيوض الأجناس البحرية أو تغذية صغارها. وتشير التجربة المستقاة من حوادث تسربات نفطية سابقة حول العالم إلى أن العواقب الطويلة الأمد تختلف بحسب نوع النفط وتقنيات الحد من الأضرار ونوع المنظومة الحيوية المتضررة. وقد تناولت الدراسات بمعظمها حالة التسرب الناجم عن حادثة ناقلة "اكسون فالديز" النفطية التي اصطدمت باليابسة في "برنس وليام ساوند" - ألاسكا، في أذار/مارس ١٩٨٩. فحتى يومنا هذا، لا يزال بالإمكان العثور على النفط المتسرب منها على بعض الشواطىء في المنطقة. أما العواقب المحتملة القصيرة الأمد على الصحة البشرية، فقد تشمل الغثيان والصداع والمشاكل الجلدية، ولا سيما لدى سكان المناطق المحاذية للمناطق المتضررة أو مرتادي الشواطىء الذين يحتكون بالنفط. هذا وقد تتجلى الحاجة إلى إجراء تحاليل لتقصي الهيدروكربون في المحاصيل الزراعية والمشتقات الحيوانية المنتجة في مزارع قريبة من مواقع تركز النفط، وذلك قبل التصديق على سلامته أو تأكيد إصابتها. فضلاً عن ذلك، قد تبرز عواقب بيولوجية أخرى للتسرب النفطي تشمل التعديل الفيزيائي والكيميائي للمواطن الطبيعية، كأن يختلط النفط بالترسبات، أو تختنق الحياة البحرية، ناهيك عن تسميمها إلى درجة الفتك بها أحياناً.

٢ ـ الإنبعاثات السامة

أحصت الهيئة العليا للإغاثة قرابة ٣٠ ألف منزل و٧٨ جسراً تم استهدافها. وإضافة إلى

المباني السكنية، احترقت ٩ مرافق صناعية بالكامل بما فيها "ليبان ليه" لمنتجات الحليب ومزارع "تنمية" لمنتجات الدواجن. ويُضاف إلى الدمار الذي لحق بخزانات الجية استهداف ٥ خزانات أخرى للمحروقات في مواقع مختلفة على طول الساحل اللبناني.

هذا ويؤدي الغبار الكيميائي المحتمل الذي كانت تحويه المباني المدمرة إلى تلويث الهواء والتربة. كما أن بعض المصانع التي تعرضت للقصف أصدر انبعاثات كيميائية قد تؤثر على مليوني لبناني، أي قرابة نصف عدد السكان. ونركز في هذا التقرير الأولي على أخطر المسائل التي لحظناها في أثناء جولتنا الميدانية.

المصانع والمستودعات المتضررة

أدى القصف إلى إلحاق أضرار متفاوتة بمختلف المصانع، نشير إلى بعضها في الشهادات التي يتضمنها التقرير. وحوت منشآت بعض المصانع مواد خطيرة قد تؤذي الصحة البشرية والبيئة المحيطة. نقدم في ما يلي عرضاً لبعض هذه المواد ونتائجها المحتملة بشكل الإحتراق في الهواء الطلق وغير المضبوط للكيميائيات وغيرها من المواد، ولا سيما في الحرائق التي تطاول مواداً كيميائية معالجة بالكلور (كبعض المواد المذيبة والمبيدات وغيرها من المواد الكيميائية الصناعية) أو مواداً بلاستيكية (ككلوريد البوليفينيل) ظرفاً مثالياً لتكوّن مركبات الديوكسين والفيوران المكلورة. والواقع أن هذه المركبات الكيميائية السامة والمسرطنة لا تزول بسهولة، كما أنها قد تتراكم في أنسجة الجسم، لا بل وتنتقل من جيل إلى آخر. هذا وتشكل مجموعة متنوعة من الهيدروكربونيات العطرية المتعددة الحلقات (PAHs) والمسببة لأمراض السرطان ملوثات شائعة في السخام والرماد المنبعثين من مثل هذه الحرائق. كذلك تُعتبر الجسيمات في الدخان، ولا سيما تلك الموجودة في أصغر الجزيئات الدقيقة (أقل من ١٠ آلاف جزء من الميليميتر) خطيرة بحد ذاتها في حال تم استنشاقها، ولا سيما من قبل أفراد يعانون أصلاً مشاكل في التنفس.

وقد أشارت التقارير إلى إصابة مصنعين للأمصال الطبية التي تحوي مركبات سامة ككلورايد الفينيل وكلورايد البوليفينيل، أحدهما استهدف مرات عدة وكان الدخان لا يزال ينبعث من رماده عندما زارت غرينبيس الموقع بعد مرور شهرين على قصفه.

كلورايد الفينيل (VCM)

يعرف غاز كلورايد الفينيل بانه بالغ السمية ويسبب السرطان كما أنه شديد الإحتراق. لذلك يشكل مزيجاً متفجراً مع الهواء ويشتعل حتى على درجات حرارة متدنية نسبياً (أقل من ١٠٠ درجة مئوية) وهو قد يشتعل ذاتياً بدون احتكاكه باللهب على حرارة ٤٧٠ درجة مئوية. كما قد تتحطم مستوعبات هذا الغاز بعنف لدى تعرضها للنار بسبب اتحاد المركبات الذاتي بوجود النار.

كلورايد البوليفينيل (PVC)

يحوي كلورايد البوليفينيل نسبة مرتفعة من الكلور وهو موجود في مجموعة من المواد الكيميائية التي تضاف لإنتاج السلع القابلة للإستهلاك. ويشكل بلاستيك PVC خطراً خاصاً في أثناء الحرائق لأن من شأنه إصدار مجموعة كبيرة من المواد الشديدة السمية. وقد تم تسجيل تلوث التربة والأغذية والحياة البرية بالديوكسين والهيدروكربونيات العطرية المتعددة الحلقات (PAHs) في مواقع محيطة بمواقع احتراق PVC، ما أدى في بعض الحالات إلى إلحاق أضرار موثقة بالحياة الطبيعية وفرض قيود على حصاد المحاصيل الزراعية في تلك المناطق التي تقع ضمن مسافة ١ كلم من الموقع. ونظراً إلى طبيعة هذا التلوث، من المتوقع أن يستمر أثره فترة من الزمن. وبالتالي، عندما تناولت الحيوانات أعشابا من المناطق الملوثة جراء حرائق PVC، تم تسجيل تكدس الديوكسين بنسب أعلى بكثير مما كان على العشب، ولا سيما في أنسجة العضلات (اللحم) والحليب.

المحولات الكهربائية

استهدف القصف البنى التحتية في البلاد، بما فيه المحولات الكهربائية، كمحول سبلين. ما زال الجزء الأكبرمن المحولات الكهربائية في لبنان يحوي مركبات البيفينيل المتعددة التكلور (PCB) التي تم حظرها دولياً. فهذه المركبات السامة، الدائمة الأثر والقابلة للتكدس البيولوجي، صُنعت في البدء ليتم استخدامها في سوائل المحولات لأن ثباتها الحراري مرتفع، ولأنها تتمتع بخصائص عازلة للكهرباء. لكن هذه المركبات أمست اليوم معروفة بقدرتها على التسبب بعاهات خلقية قصوى لدى فرط التعرض لها، هذا فضلاً عن إخلالها بالنمو والتطور الطبيعيين بما في ذلك النمو السلوكي لدى الأطفال، حتى في حال التعرض إليها بشكل طفيف. وتبدي بعض مركبات البيفينيل المتعددة التكلور سمية مشابهة للديوكسين، كما تكثر الأدلة على قدرتها على الإخلال بالأنظمة الهرمونية لدى الثدييات. وقد تم ربط التعرض لمركبات البيفينيل المتعددة التكلور في الطبيعة بتقليص المناعة من الأمراض. ومن الممكن أن تكون هذه المركبات قد ساهمت أيضاً في حالات نفوق جماعية لأنواع من الثدييات البحرية في بعض أنحاء العالم في السابق.

عندما تحترق المحولات أو غيرها من المنشآت الكهربائية التي تحتوي مركبات البيفينيل المتعددة التكلور، وهو ما حدث في لبنان في أثناء القصف، تتناثر الكميات النسبية منها بالتبخر، أي أنها تنتشر في الهواء بصورة نقاط ضئيلة تحملها الغازات الساخنة المرتفعة. قد يؤدي ذلك إلى التعرض لسوائل مركبات البيفينيل المتعددة التكلور عبر الاستنشاق في ممر الريح التي تعصف بالحريق، حتى تتم السيطرة عليه. لكن الحرائق المماثلة تؤدي إلى تحلل جزئي مؤكسد لهذه المركبات ما يشكل مجموعة أخرى من الكيميائيات الكلورية

العضوية السامة والدائمة الأثر. قد يؤدي تشكل "منتجات الإحتراق الثانوية" إلى التعرض مباشرة لمركبات البيفينيل المتعددة التكلور عبر مجرى الدخان، وبشكل أكبر عبر وجود مركباتها كملوثات دائمة الأثر في السخام والرماد المترسب الذي يبقى بعد الحريق وقد تنشره الرياح. إن ترجيح وجود هذه الكيميائيات وبقايا مركبات البيفينيل المتعددة التكلور غير المحترقة بعد اشتعال المحول تستدعي التعامل مع هذه المواد كنفايات خطيرة.

٣ ـ النتائج على الحياة اليومية والبرية

القنابل العنقودية

تشكل الذخائر المتنوعة غير المنفجرة إحدى المخلفات الطويلة الأمد للنزاع في المنطقة وهي منتشرة في مناطق شاسعة في جنوب لبنان. وتشمل الذخائر غير المنفجرة القذائف والألغام وغيرها من الذخائر التي لم تنفجر عند ارتطامها بالأرض. في هذه الحال تشكل القنابل العنقودية الجزء الأعظم من الذخائر غير المنفجرة. ويقول مدير برنامج مركز تنسيق مكافحة الألغام التابع للأمم المتحدة، كريستوفر كلارك: "يمكن أن نتحدث عن حوالي مليون قنبلة عنقودية غير متفجرة". فمنذ ٢٨ أيلول/سبتمبر تم تحديد ٦٠٥ مواقع تم فيها إلقاء خزانات من القنابل العنقودية في جنوب لبنان، حيث قتل ١٦ وجرح ١٠١ شخص جراء القنابل المنتشرة. تشكل القنابل العنقودية أحد الأسباب الحائلة دون عودة ٢٠٠ ألف نازح، إضافة إلى الدمار اللاحق بقراهم. كما أنها تعوق حصاد المحاصيل، علماً بأن الزراعة تشكل القطاع الثالث من حيث الأهمية في الاقتصاد اللبناني بعد السياحة والصناعة لذلك تشكل هذه المسألة خطراً داهماً حتى بعد وقف إطلاق النار.

المياه والإمدادات الصحية

لحقت أضرار فادحة بإمدادات المياه والشبكة الصحية جراء الغارات الجوية الإسرائيلية. وأشارت تقارير إلى تضرر شبكات المياه والصرف الصحي في ٤٢ قرية من أصل ٧٠ في قضاء صور الجنوبي. في ٢٢ آب/أغسطس، قال خبير اليونيسف برانيسلاف يكيتش: "أينما ذهبنا، سألنا الناس إلامَ يحتاجون، وأتى الجواب مطابقاً: الماء". تهدد هذه المشكلة بزيادة خطر تكاثر الأمراض، لا سيما لدى الأطفال.

الخاتمة

تظهر الصور التي تم جمعها، إضافة إلى هذا التقرير الموجز وخبرة غرينبيس، مجموعة من بعض الآثار التي تركتها الحرب على البيئة والناس. وغالباً ما تكمن الصعوبة في تقويم الآثار البيئية والحد من أضرارها في التغاضي عن هذا الموضوع أمام أولويات الأكلاف البشرية والاجتماعية التي تعالج أولاً. لكن أي استراتيجية فاعلة لإعادة البناء ينبغي أن

تشتمل على تقويم الآثار وتقليص الضرر البيئي كمكّون أساسي لنجاحها. في هذه الحال، ينبغي إيلاء أهمية قصوى وعاجلة لمعالجة انبعاثات الكيميائيات السامة، وتسرب الوقود واشتعاله ووجود نحو مليون قنبلة عنقودية في الجنوب، هذا إذا أريد للنازحين العائدين أن يسترجعوا حياتهم المعتادة والطبيعية بعد إعادة بناء قراهم. بالتالي، توصي غرينبيس بإجراء تقويم شامل للضرر البيئي في المنطقة بمجملها، توضع نتائجه في خدمة إجراءات للحماية البيئية على المدى الطويل، في سبيل حماية البيئة اللبنانية في زمن الحرب والسلم على حد سواء. وبموازاة الإنتقال إلى مرحلة إعادة الأعمار، تحث المنظمة الدولة اللبنانية ومختلف الجهات الناشطة في هذا الإطار على اغتنام فرصة إعادة الأعمار لتطوير وتبني تقنيات وسياسات نظيفة، ما يساهم في تعزيز حماية السكان والبيئة في المستقبل ❑

قرار *

نص القرار ١٧٠١ في شأن حرب تموز الإسرائيلية على لبنان

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨)، و٤٢٦ (١٩٧٨)، و٥٢٠ (١٩٨٢)، و١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٥٥ (٢٠٠٦)، و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و١٦٩٧ (٢٠٠٦)، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيانات المؤرخة ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21) و١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36)، و٤ أيار/ مايو ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/17)، و٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3)، و٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/35).

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تصعيد الأعمال القتالية في لبنان وفي إسرائيل مذ هجوم حزب الله على إسرائيل في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، والتي تسببت حتى الآن في وقوع مئات من القتلى والجرحى على كلا الجانبين، وإلحاق أضرار جسيمة في الهياكل الأساسية المدنية وتشريد مئات الآلاف في الداخل.

وإذ يؤكد على ضرورة إنهاء العنف، مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة العمل على وجه الاستعجال لمعالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب الازمة الحالية، بما في ذلك إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون شروط .

وإدراكا منه لحساسية مسألة السجناء، وتشجيعا منه للجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل في وجه الاستعجال

وإذ يرحب بالجهود التي بذلها رئيس وزراء لبنان والتزام حكومة لبنان، الذي يتجلى في خطتها المؤلفة من سبع نقاط، لبسط سلطتها على أراضيه، من خلال قواتها المسلحة الشرعية، بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان، وإذ يرحب أيضا بالتزامها بنشر قوة للأمم المتحدة مستكملة ومعززة من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، وإذ يضع نصب عينيه ما طلبته في هذه الخطة من انسحاب القوات الإسرائيلية انسحابا فوريا من جنوب لبنان، وإذ يعرب عن عزمه على العمل لتحقيق هذا الانسحاب في أسرع وقت، وإذ يحيط علما على النحو الواجب بالمقترحات الواردة في الخطة المؤلفة من سبع نقاط بشأن منطقة مزارع شبعا، وإذ يرحب بما قررته حكومة لبنان بالإجماع في ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، من

(*) صدر نهار الجمعة في ١١ آب/أغسطس عن مجلس الأمن بالإجماع.

نشر قوة مسلحة لبنانية مؤلفة من ١٥٠٠٠ جندي في جنوب لبنان مع انسحاب الجيش الإسرائيلي خلف الخط الأزرق وطلب مساعدة قوات إضافية من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حسب الضرورة، لتيسير دخول القوات المسلحة اللبنانية إلى المنطقة ولإعادة تأكيد اعتزامها تعزيز القوات المسلحة اللبنانية بما تحتاج إليه من عتاد لتمكينها من أداء واجباتها. وإدراكا منه لمسؤولياته في المساعدة على تأمين وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للصراع، وإذ يقرر أن الحالة في لبنان تشكل تهديدا على السلام والأمن الدوليين. ١ ـ يدعو إلى وقف تام للأعمال القتالية، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية؛

٢ ـ يطالب حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عند توقف الأعمال القتالية بشكل تام، القيام وفق ما أذنت به الفقرة ١١ بنشر قواتهما معا في جميع أنحاء الجنوب، ويطالب حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز عندما يبدأ ذلك النشر؛

٣ ـ يؤكد أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وان تمارس كامل سيادتها، حتى لا تكون هناك أي أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان؛

٤ ـ يعيد تأكيد تأييده الشديد للاحترام التام للخط الأزرق؛

٥ ـ يعيد أيضا تأكيد تأييده الشديد، كما أشار في جميع قراراته السابقة ذات الصلة، للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي في نطاق حدوده المعترف بها دوليا، كما كرسها اتفاق الهدنة العامة الإسرائيلي ـ اللبناني في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩؛

٦ ـ يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لمد الشعب اللبناني بالمساعدة المالية والانسانية، بما في ذلك عن طريق تسهيل العودة الآمنة للمشردين، وإعادة فتح المطارات والموانئ، تحت سلطة حكومة لبنان، بما يتفق وأحكام الفقرتين ١٤ و١٥، ويدعوه أيضا إلى النظر في تقديم المزيد من المساعدة في المستقبل للإسهام في تعمير لبنان وتنميته؛

٧ ـ يؤكد مسؤولية جميع الأطراف عن كفالة عدم اتخاذ أي إجراء يخالف أحكام الفقرة ١ مما يؤثر تأثيرا ضارا على عملية البحث عن حل طويل الأجل، ووصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين، بما في دلك المرور الآمن لقوافل المساعدة الإنسانية، أو العودة الطوعية والآمنة للمشردين، ويطالب جميع الأطراف بالامتثال لهذه المسؤولية والتعاون مع مجلس الأمن؛

٨ ـ يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل استنادا إلى المبادئ والعناصر التالية

ـ الاحترام التام للخط الأزرق من جانب كلا الطرفين؛

ـ اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، بما في ذلك إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١ والمنشورة في هذه المنطقة؛

- التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية، عملا بما قرره مجلس الوزراء اللبناني المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦؛

- منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته؛

- منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى لبنان عدا ما تأذن به حكومته؛ - تزويد الأمم المتحدة بالخرائط المتبقية للألغام الأرضية في لبنان الموجودة بحوزة إسرائيل؛

٩ - يدعو الأمين العام إلى دعم الجهود الرامية إلى تأمين الحصول على موافقات من حيث المبدأ من حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على مبادئ وعناصر حل طويل الأجل على النحو الوارد في الفقرة ٨ أعلاه، ويعرب عن اعتزامه المشاركة في ذلك بشكل فعلي؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يضع، بالاتصال بالعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا، وعرض تلك المقترحات على مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما؛

١١ - يقرر، كي يتسنى تكميل وتعزيز قوة الأمم المتحدة من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، أن يأذن بزيادة قوام قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى حد أقصى قدره ١٥٠٠٠ جندي، وان تتولى القوة، إضافة إلى تنفيذ ولايتها بموجب القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ (١٩٧٨)، المهام التالية.

(أ) رصد وقف إطلاق النار؛

(ب) مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، وأثناء انسحاب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان وفق ما نصت عليه الفقرة ٢؛

(ج) تنسيق أنشطتها المتصلة بأحكام الفقرة ١١ (ب) مع حكومة لبنان وحكومة إسرائيل؛

(د) تقديم مساعدتها لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين والعودة الطوعية والآمنة للمشردين؛

(هـ) مساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات ترمي إلى إنشاء المنطقة المشار إليها في الفقرة ٨؛

(و) مساعدة حكومة لبنان، بناء على طلبها، في تنفيذ أحكام الفقرة ١٤؛

١٢ - وإذ يعمل لدعم طلب حكومة لبنان بنشر قوة دولية لمساعدتها في ممارسة سلطتها في جميع أنحاء أراضيه، يأذن لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات في مناطق نشر قواتها وكما ترتئي في حدود قدراتها لكفالة الا تستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أي نوع، ولمقاومة محاولات قدراتها لكفالة الا تستخدم منطقة عملياتها للقيام

بأنشطة معادية من أي نوع، ولمقاومة محاولات تجري بوسائل القوة لمنعها من القيام بواجباتها بموجب ولاية مجلس الأمن، ولحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ولحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، دون المساس بمسؤولية حكومة لبنان؛

١٣ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على وجه الاستعجال بتنفيذ تدابير تكفل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان القدرة على القيام بالمهام المنصوص عليها في هذا القرار، ويحث الدول الأعضاء على أن تنظر في تقديم إسهامات مناسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وان تستجيب بالموافقة على ما تطلبه القوة من المساعدة، ويعرب عن بالغ تقديره للبلدان التي أسهمت في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الماضي؛

١٤ ـ يطالب حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها ويطلب إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١ مساعدة حكومة لبنان بناء على طلبها؛

١٥ ـ يقرر كذلك أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها، بما يلي:

(أ) بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية، وقطع الغيار لما سبق ذكره، سواء أكان منشأها من أراضيه أو من غيرها؛

(ب) تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأي تدريب أو مساعدة تقنية تتصل بتوفير أو تصنيع أو صيانة أو استخدام المواد المدرجة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، فيما عدا أن تدابير المنع هذه لا تنطبق على الأسلحة وما يتصل بها من العتاد والتدريب والمساعدة مما تأذن به حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١؛

١٦ ـ يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لغاية ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٧، ويعرب عن اعتزامه النظر في قرار لاحق بإجراء مزيد من التحسينات على الولاية واتخاذ خطوات أخرى للإسهام في تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل؛

١٧ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون أسبوع واحد من تنفيذ هذا القرار وبصورة منتظمة بعد ذلك؛

١٨ ـ يؤكد أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة بما في ذلك قراراته ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٧، و٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، و١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣؛

١٩ ـ يقرر أن تبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

مجلة الدراسات الفلسطينية

صدر العدد 67 من



لماذا يحاصر العالم حكومة "حماس"؟

بلال الحسن

مقابلات

- **الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة**

(حوار مع موسى أبو مرزوق)

- **إذا سقطت حكومة "حماس" فلا مبرر لوجود السلطة الفلسطينية**

(مقابلة مع عزام الأحمد)

قراءة راهنة في المسيرة المتعرجة للحزب الشيوعي الفلسطيني

محمد دكروب

صعود القيادة العربية في إسرائيل وتشرذمها

أمل جمال

مسعود ضاهر

■ حاوره :

محمد نورالدين

مسعود ضاهر

- من مواليد الشيخ طابا ـ عكار، لبنان الشمالي، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٤٥.
- حائز على إجازة تعليمية ودبلوم الدراسات العليا في التاريخ من الجامعة اللبنانية.
- نال دكتوراه دولة في التاريخ الاجتماعي من جامعة السوربون، باريس الأولى.
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية منذ العام ١٩٧٣.
- أستاذ زائر في العديد من الجامعات الأجنبية ولا سيما جامعة طوكيو.
- عضو في العديد من الجمعيات العلمية في لبنان والعالم العربي.

له عدد كبير من المؤلفات المطبوعة باللغتين العربية والإنكليزية منها:

١ ـ "تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦"، بيروت، طبعتان، ١٩٧٤ و١٩٨٤

٢ ـ "لبنان،الاستقلال والميثاق والصيغة"، بيروت، ١٩٧٧ و١٩٨٤.

٣ ـ "الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١"، بيروت، ١٩٨١، ١٩٨٤، و١٩٨٦.

٤ ـ "الجذور التاريخية للمسألة الزراعية في لبنان ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠"، بيروت، ١٩٨٣.

٥ ـ "بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين"، بيروت ١٩٨٥

٦ ـ "المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة"، بيروت، ١٩٨٦

٧ ـ "الهجرة اللبنانية إلى مصر، هجرة الشوام"، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨٦.

٨ ـ "الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي"، بيروت ١٩٨٨.

٩ ـ "مجابهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني للمشرق العربي، دراسة في الثقافة المقاومة"، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المغرب، ١٩٨٩

١٠ ـ "الدولة والمجتمع في المشرق العربي ١٨٤٠ ـ ١٩٩٠"، دار الآداب، بيروت، ١٩٩١

١١ ـ "مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي"، دار عيبال، دمشق، ١٩٩٤.

١٢ ـ "النهضة العربية والنهضة اليابانية:تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، رقم ٢٥٢، كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٩ وقد نال جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للعام ٢٠٠٠ كأفضل كتاب عربي في مجال الإنسانيات

١٣ ـ "النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيا"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٢، و٢٠٠٤.

١٤ ـ "اليابان بعيون عربية ١٩٠٤ ـ ٢٠٠٤". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت٢٠٠٥.

حوار | شروط النهضة العربية

محمد نورالدين: إذا حاولنا تحقيب التاريخ الحديث والمعاصر للمجتمعات العربية، من زاوية نهضتها السياسية والفكرية، بدءاً من حركة محمد علي مروراً بظهور الجمعيات وكتابات مفكري النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فالنضال ضد الانتدابات وحركات التحرر والإستقلال، وصولاً إلى الربع الأخير، الصعب، من القرن العشرين، أين تضع الحقبة الراهنة، سياسياً وفكرياً من تاريخنا العربي الحديث مقارنة بالحقبات السابقة؟

مسعود ضاهر: إن الحقبة المشار إليها في السؤال مستمرة وتم توصيفها بعصر النهضة العربية

وقد بدأت في عهد محمد علي في مصر ثم أجهضت في أواخر أيامه، ولا تزال مجهضة حتى الآن. واالنهضة، من حيث هي طموح مشروع لتجاوز معوقات المرحلة السابقة، وكسر الجمود والتخلف، والتحرر من قيود الماضي، شكلت نوعا من التحدي المباشر للسلطنة العثمانية الطويلة أولا. إلا أنها أجهضت بفعل عوامل داخلية وخارجية معا فكان على العرب الإستمرار في عملية التحدي السياسي المباشر للسلطنة العثمانية الضعيفة من جهة، وللسيطرة الأوروبية التي أعقبتها في أشكال مختلفة منها من جهة أخرى. فقد جاء الإحتلال الأوروبي المباشر، ومعه نظم الحماية، والوصاية، وومن ثم الإنتداب بتفويض من عصبة الأمم بعد إنهيار السلطنة العثمانية. وتنوعت أشكال السيطرة الأوروبية على المجتمعات العربية ومنها الفرنسية، والبريطانية، والإيطالية، والإسبانية. وعرفت النهضة العربية إبان تلك المرحلة من الإحتكاك المباشر بالغرب دخول الأفكار الليبرالية الأوروبية إلى بلاد العرب، والدعوة إلى العلمانية ومواجهة سيطرة المؤسسات الدينية الممثلة برجال الدين والفرق الصوفية لقد بشر النهضويون العرب بمقولات الحرية، والمساواة، والمواطنية، والحكم الصالح، ودولة القانون والمؤسسات، ودعوا إلى نشر التعليم العصري، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها.

وتجدر الإشارة إلى أن المتنورين العرب سبقوا أمثالهم من اليابانيين في التاريخ الحديث بنشر مقولات الحرية والليبرالية النهضة والدعوة إلى العلوم العصرية قبل قيام نهضة اليابان بعقود عدة.يكفي التذكير بأن ولادة الإمبراطور المتنور مايجي عام ١٨٥٢ جاءت بعد وفاة محمد علي باشا بسنوات عدة.كما أن سكك الحديد في مصر سبقت مثيلاتها في اليابان، وولادة أولى الجامعات في بيروت، وهما الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٨٦٦، وجامعة القديس يوسف في بيروت عام ١٨٧٥ سبقت ولادة جامعة طوكيو الإمبراطورية في ١٨٧٧، وبدأ عملها عام ١٨٧٩.

لكن النهضة العربية فشلت أو بالأحرى أُفشلت لأسباب موضوعية ذات صلة بطبيعة القوى التي حملتها، وبالقيادة السياسية، والمقولات النظرية، إضافة إلى الضغوط الخارجية القوية لتفكيك السلطنة وتقسيم ولاياتها. في حين تاوفرت للنهضة اليابانية الأولى الظروف الملائمة لنجاحها.

لذلك، حين أصيب اليابانيون بهزيمة كبيرة في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وسقطت اليابان تحت الإحتلال الأميركي المباشر طوال سنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، إستطاعوا تجديد نهضتهم على أسس أكثر صلابة من السابق. في المقابل، إستمر عجز العرب عن تجديد نهضتهم حتى الآن، وليس ما يشير إلى قدرتهم على تجاوز معوقات التبعية للغرب والدخول في عصر العولمة من باب القوى الفاعلة فيه.

أخلص إلى القول بأن الحقبة الراهنة لا تختلف كثيرا، في سماتها العامة، عن حقبة النهضة الأولى المجهضة. وهذا يفسر إلى حد كبير عودة كثير من الباحثين إلى تمجيد إصلاحات محمد علي التي قادت إلى بناء دولة مركزية وجيش قوي في مصر. وقد تركت أعماله تأثيرا مباشرا على بلاد الشام والسودان والجزيرة العربية والمغرب العربي وشهد العالم العربي نموذجا آخر من النهضة القومية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر.لكنها أُجهضت أيضا لأسباب موضوعية.

ففشل مقولات الناصرية في ترسيخ دعائم الوحدة القومية التي أعلنت بين مصر وسوريا.وتركت هزيمتها في حرب ١٩٦٧ آثارا مدمرة على التوجهات النهضوية العربية التي تعاني الآن مختلف أشكال التفكك والتجزئة وغياب الشعارات القومية والقدرة على الصمود أمام تحديات المشروع الصهيوني من جهة، ومشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ترعاه الولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى. فكان على القوى الشعبية العربية اللجوء إلى أسلوب الممانعة للمشروعين معا.

وقد نجحت في منع تحقيقهما، وإفشالهما، ولو في صورة جزئية حتى الآن، في كل من لبنان وفلسطين والعراق. والسؤال المنهجي هنا. هل تؤسس تلك الممانعة الشعبية المسلحة لقيام نهضة عربية جديدة طال إنتظارها؟

محمد نورالدين: إذا دخلنا اكثر في التفاصيل، ما هي برأيكم عناوين المرحلة الراهنة، في سياقين: التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.

لنبدأ بالسياق الأول: لقد حاول المشروع النهضوي العربي، ولا سيما في مرحلة ما بعد الاستقلال أن يحقق تنمية إقتصادية وإجتماعية، ولكنه فشل في معالجة صحيحة للتنمية السياسية، فاستمر النظام العربي بين صيغ انقلابية وأخرى متوارثة، وتقاطعت معظم الصيغ إن لم يكن كلها، عند مسألة تغييب بل وأد الحريات والديموقراطية وحقوق الإنسان، حتى بات الداخل هشّاً دون مناعة في مواجهة نفسه والخارج. تحت أية عناوين تقع أو تلخص أزمات المجتمعات العربية، بعدما فقدت كل نماذجها التحديثية؟

مسعود ضاهر: تختلف بداية مرحلة الإستقلال بين دولة عربية وأخرى. وكانت هناك قلة من الدول العربية نالت الإستقلال بعد الحرب العالمية الثانية وساهمت في تأسيس جامعة الدول العربية

وليس في الإمكان هنا تقويم مرحلة الإستقلال خلال نصف قرن لتشمل ٢٢ دولة عربية. لذا أكتفي بالمرحلة الراهنة. فقد حصلت الدول العربية، ما عدا فلسطين، على إستقلالها منذ فترة تترواح بين النصف قرن كحد أقصى والربع قرن كحد أدنى. وهي فترة كافية للحكم على الانظمة العربية، وكيفية بناء الدولة العربية العصرية.

في هذا المجال، تقدم تقارير التنمية العربية الصادرة سنويا عن الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٢، تشخيصا دقيقا لأزمة المجتمعات العربية في مجالات العلم والمعرفة، والحريات العامة والخاصة.

وقد وضع مطلقوها تصورا علميا حول كيفية النهوض بالمجتمعات العربية.ورسموا إستراتيجية واضحة لوضع أواليات عمل تنفيذية بهدف تحقيق مجتمع المعرفة المبني على ضمان الحريات الأساسية، وتمكين المرأة بإعتبارها مكونا رئيسيا لا تزال مجتمعاتنا العربية تتمادى في إهماله وتهميشه.تمحورت مقولات تقارير التنمية البشرية العربية حول **مسألة الحرية** في الوطن العربي من حيث هي في صلب المشكلات النظرية والأطر المؤسساتية، وفي قلب الحلول التطبيقية.

ونبه الباحثون العرب إلى فساد الأنظمة العربية القائمة ودورها في إعاقة عملية التنمية وحللوا في الوقت نفسه دور القوى الخارجية الداعمة للأنظمة الإستبدادية العربية التي تمنع ولادة ديموقراطية حقيقية على إمتداد الوطن العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة متميزة من أفضل مثقفي العرب هي التي أعدت تلك التقارير وهم ينتمون إلى تيارات فكرية متنوعة تتسم بالصدقية والموضوعية. فأعطت المنهجية المتبعة في إعداد تلك التقارير طابع الصدقية وأثبت الباحثون العرب كفاءة عالية

في معالجة قضايا حساسة ومصيرية تتطلب بالفعل تحقيق أقصى درجات الشفافية وعدم إخفاء الحقائق العلمية. فكيف تبدت معوقات أو مشكلات الإستنهاض العربي في المرحلة الراهنة؟ لقد تخلفت المجتمعات العربية كثيرا عن ركب التطور العالمي، وبقيت المؤسسات السياسية ومؤسسات الرقابة تخضع لتعليمات السلطة المركزية الفاسدة، وتمنع المجتمعات العربية من الإنتقال إلى الديموقراطية السليمة التي تحمي الوطن والمواطن على إمتداد العالم العربي. كان على النخب الثقافية أن تنتظم في أنتلجنسيا عربية فاعلة لإستنباط مقولات نظرية جديدة ونشرها عبر منظمات أو هيئات أو مؤسسات علمية ممن تتوافر لديها بعض مقومات الإستقلالية عن السلطة السياسية الفاسدة في جميع الدول. فالشعوب العربية لا تملك حق مصيرها بيدها، ولا يتم تداول السلطة فيها إلا بالوفاة أو من طريق العنف.وهناك فجوة واسعة تفصل بين الدول العربية وشعوبها من جهة، ومع سائر دول العالم المتطورة من جهة أخرى. وذلك بسبب سياسة الفساد والإفساد المنتشرة على نطاق واسع، وقمع الحريات الأساسية، وغياب الحكم الصالح والإستراتيجية السليمة. وتتطلب الحلول أواليات جديدة لإصلاح مؤسسة الدولة، وتصويب مسار التنمية، وضمان إستقلالية القضاء، وإلغاء حالات الطوارىء، وإعتماد الأطر الدستورية لفصل السلطات، وتمكين أجهزة الرقابة من العمل في حرية تامة لمعاقبة الفاسدين والمفسدين، وإصلاح الإدارة على قاعدة الكفاءة والشفافية، وغيرها. بعبارة موجزة، لقد جرى توصيف دقيق لتردي حال الحرية والحكم في جميع الدول العربية، وإن في درجات متفاوتة. وقدم الباحثون العرب تحليلا معمقا لطبيعة المؤسسات القانونية والسياسية المولدة للفساد والمساعدة على الإفساد في الدول العربية دون إغفال الدور السلبي للقوى الخارجية، وأثر ذلك التردي على البنى الإجتماعية في تلك الدول. فالمعوقات قائمة على المستوى النظري من خلال الدساتير، والتشريعات، والقوانين، والمراسيم، والاتفاقات، وعلى المستوى التطبيقي من خلال الممارسة السياسية، ومؤسسات السلطة، والإدارات العامة، والسياسات الإقتصادية والإجتماعية والتربوية والثقافية والعسكرية وغيرها. وربط الباحثون العرب، وبشفافية تامة، بين الفساد الداخلي والمساندة الخارجية لقوى الفساد وما ينتج عنها من إطالة للتبعية والإستلاب التي يعانيها العرب في المرحلة الراهنة.

لذا يمكن القول أن إستشراف بدائل الإصلاح المفضي إلى التطور السليم محكوم سلفا بواقع الحرية والحكم الإستبدادي السائد على إمتداد العالم العربي. وهو واقع موسوم بالتردي والعجز الفاضح عن ممارسة الحريات العامة والخاصة، ومصادرة أبسط اشكال الحقوق الشخصية، والفساد السياسي المقرون بفساد إداري يستبيح أموال الدولة وحقوق الأفراد في آن واحد. وذلك بإستثناء حفنة صغيرة من أصحاب النفوذ والسلطة الذين شكلوا نوعا من "النظام الأمني البوليسي". وحولوا الإدارات العامة ومؤسسات الدولة إلى

مصدر للغنى والنفوذ والتحكم بأرواح المواطنين وأموالهم. ومن نافل القول أن الباحثين العرب لم يتقاعسوا يوما عن تقديم بعض المقترحات الإصلاحية للخروج من المأزق الراهن. وابرز المقترحات العملية : **التداول السلمي للسلطة**، والتنبه إلى جدلية الداخل والخارج في الإصلاح، ونسق الحكم المطلوب، والبنية المجتمعية العربية لضمان الحرية، والتحرر من الاحتلال، وإصلاح المنظومة الدولية.

محمد نورالدين: إذا انطلقنا من وضع العراق بعد الإحتلال الاميركي، وما أفرز من نزعات ونزاعات مذهبية وعرقية، والقينا ضوءاً كاشفاً على هذه النزعات في المجتمعات العربية، من مشكلة مسيحيي جنوب السودان إلى الأقباط في مصر، ومن الأقليات المذهبية في بعض الدول إلى المشكلة الكردية في العراق والأمازيغية في الجزائر، وصولاً إلى لبنان الذي يختزن نزعات ونزاعات متعددة نسأل:

أ - أين كان مكمن الخطأ الذي أظهر هذه المشكلات البنيوية؟

ب - أي صيغ حديثة يمكن أن تضمن الإستقرار والتطور وفي الوقت نفسه تحمي وحدة الكيانات، في حدّها الأدنى؟

مسعود ضاهر: حمل الغزو الأميركي للعراق معه مخاطر التغيير المفروض من الخارج، وبالقوة. وقد تجلت تلك السياسة في محاولة فرض مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الإدارة الأميركية في صورة علنية في مؤتمر دولي وتم اقراره داخل مجموعة الدول الثماني في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وبما أنها لم تستمزج آراء العرب فيه، ولم تقم لحكامهم وشعوبهم أي وزن في إعداده ونشره، برزت ردود فعل سلبية ضده من جانب أنظمة عربية ودول أوروبية ذات مصالح كبيرة في العالم العربي. فتريثت الولايات المتحدة في تنفيذه بإنتظار ظروف دولية أكثر ملاءمة وما لم يبادر حكام العرب إلى القيام بعملية إصلاح شاملة نابعة من داخل الوطن العربي، فإن التغيير القادم من الخارج قد يفرض عليهم بالقوة العسكرية. والسبب في ذلك أن المجتمعات العربية لا تنعم بالحرية، ولا تستطيع الحفاظ على المنجزات الاقتصادية والتنموية، ولا تقدر على ارتقاء معارج التقدم الإنساني إلا من خلال الحرية، و**الحكم الصالح** في جميع الدول العربية. فالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لم يعد يحتمل الإبطاء أو التباطؤ في ظل التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة.وبما أن تلك التطورات تحمل مخاطر سلبية للغاية وتهدد حاضر ومستقبل العرب، بات من الضروري مواجهة التحديات الكبيرة بإصلاحات جذرية حقيقية. أما الإصلاحات المنقوصة أو المجتزأة فعاجزة عن الرد على التحدي، ولا تعزز الأمل بمستقبل أفضل، ولا تستطيع الصمود في وجه التحولات المرتقبة والمتسارعة على الصعيدين العربي والدولي أما الإصلاح المفروض من الخارج فيلبي مصالح الدول الأجنبية والقوى المتعاونة معها في العالم العربي فحسب. وبالتالي، لن يكون إصلاحاً

فعلياً يلبي حاجات الشعوب العربية، وسيتحول بالضرورة إلى عبء إضافي يعيق عملية التطور في صورة إيجابية.فيدفع المواطن العربي ثمنا باهظا لإصلاح مفروض من الخارج ولمصلحة الخارج، ويقود إلى توسيع حدة الصراع الإجتماعي في الدول العربية.

محمد نورالدين: دائماً كانت جدلية الداخل والخارج تحتل مكانة مركزية في النقاشات الفكرية والسياسية. ولا شك أن المجتمعات العربية، واجهت تحدّيين متزامنين قل نظيرهما لدى شعوب أخرى: في لحظة الاستقلال والشروع ببناء الدولة وتطوير البنى الإجتماعية كان إنشاء دولة إسرائيل يفرض تحدّياً من داخل البيئة العربية، بالمعنى الجغرافي والحضاري والعسكري. إلى أي حدّ في رأيكم كان المشروع العدواني الصهيوني هو العامل الحاسم في عرقلة المشروع النهضوي الحديث؟ وكيف كان يمكن لمجتمعات فتية ناشئة تقليدية أن تقوم بعبء التصدي لهذين التحديين في الوقت نفسه؟

مسعود ضاهر: طوال مرحلة الإستقلال السياسي والتي تزامنت مع قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين، رفع بعض حكام العرب شعارات كبيرة منها "ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة"، و"فلسطين عربية وستبقى عربية"، و"لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، و"نفط العرب للعرب "و... وفي ظل تلك الشعارات التي لم يتحقق أي منها على أرض الواقع، تم هدر إمكانات عربية كبيرة من دون جدوى إقتصادية وثقافية واجتماعية ما أدى إلى فشل جميع خطط التنمية التي لم تفرد للتنمية الثقافية المستدامة سوى نسبة ضئيلة في موازناتها. فنتج عن ذلك تخلف مريع في البحث العلمي، والإنتاج الثقافي والإبداعي، وتراجع دور العلوم العصرية في جميع الدول العربية التي شهدت نزيفا حادا على شكل هجرة سنوية لآلاف الآدمغة العربية التي تستقر الآن في الخارج، ومنها من يتبوأ أعلى المراكز العلمية ويحصل على جوائز عالمية. لذا تبدو الحاجة ملحة إلى خطط علمية مدروسة للتنمية الثقافية لأنها المدخل الموثوق، لا بل الوحيد القادر على إطلاق مشروع نهضوي في جميع المجالات، مع الحرص على إبقاء الطاقات الإبداعية العربية داخل الوطن العربي، والسعي لإستعادة قسم من الأدمغة المهاجرة والمستقرة في الخارج

مع ذلك، ورغم اللوحة السوداوية القائمة على أرض الواقع العربي، فإن طاقات العرب البشرية وما لديهم من موارد طبيعية وفيرة تجعلهم قادرين على مواجهة سلبيات عصر العولمة إذا عرف حكامهم وقادة الرأي لديهم كيف يديرون الصراع بحنكة تساعد على ترسيخ سيادتهم الوطنية والقومية التي بدأت تهتز تحت أقدامهم في الوقت نفسه، ينخرط المثقف النهضوي العربي في حوار إيجابي مع الغرب ودول أخرى للرد على التحديات الخطيرة التي تجابه الآمة العربية في المرحلة الراهنة.وهو يرفض المقولات الداعية إلى اليأس، ويدعو إلى مواجهة التحدي الحضاري بالرد عليه تبعا لمقولة أرنولد توينبي حول

"التحدي والإستجابة". لقد نبه المثقفون العرب إلى المخاطر الناجمة عن سلبيات **ثقافات العولمة** في بلادهم. وهم متمسكون بكل أشكال التواصل والحوار الدائم مع ثقافات العالم إنطلاقا من مقولات مشتركة مستقاة من الثقافات الإنسانية الشمولية التي تساهم في تعميق الصلات الحضارية بين الثقافة العربية والثقافات الكونية الأخرى. لكن المأزق الذي يعيشه الفكر الإصلاحي العربي، منذ عصر النهضة، أنه إعتمد أسلوب رد الفعل ضد الهجمة الخارجية الطاغية طوال القرنين التاسع عشر والعشرين. فإستفادت القوى العربية المسيطرة من مقولات الفكر الغربي بصورة إنتقائية. وطرحت نقاط إستراتيجية مهمة تعالج الخلل الكامن في البنى السياسية والإدارية والعسكرية والتربوية العربية وفي مؤسسات المجتمع المدني نفسها. ومن أبرز تلك النقاط مسألة الحرية التي تعتبر شرطا ضروريا وحيويا لا غنى عنه لقيام نهضة عربية جديدة. فقدرة العالم العربي على النهوض مجددا ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية رهن بمدى إنحسار أنظمة الإستبداد أولا، ونجاح قوى التغيير الديموقراطي في تنظيم صفوفها لضمان حقوق الأفراد والجماعات في العالم العربي وممارسة الحريات الأساسية بصورة طبيعية. ولا يقتصر مفهوم الحرية على ممارسة الحقوق والحريات المدنية والسياسية بل يتعداه إلى التحرر من القهر وكل أشكال الإستلاب والتبعية والمعوقات الإجتماعية التي تتعلق بكرامة الإنسان كالجوع والمرض والجهل والفقر والخوف والبطالة.كما أن الحرية في حاجة إلى مؤسسات مجتمعية تصونها، وتضمن سلامة ممارستها وتطورها دون معوقات من أي نوع كان.

ومن أجل التصدي الناجح للمشروع الصهيوني لا بد من صون الحريات المفضية إلى الحكم الصالح من طريق توسيع خيارات الناس التي تشكل جوهر التنمية البشرية المستدامة، وتشجيع المشاركة الشعبية الفاعلة المبنية على التمثيل السليم للناس وليس التمثيل نيابة عنهم أو التمثيل عليهم من طريق ديموقراطية معلبة، شكلية ومزيفة.

وذلك يتطلب تشجيع عمل المؤسسات للحلول مكان العمل الفردي فقد آن الأوان لكي يخرج العرب من إطار العمل الفردي إلى تنظيم مؤسسات الحكم بكفاءة وشفافية كاملة، وإخضاعها للمساءلة الفعالة، وإعتماد مبدأ فصل السلطات والتوازن في ما بينها، وإحترام إرادة الشعب من خلال الاختيار الدوري الحر والنزيه لممثليه، على مختلف الصعد فليس بمقدور الفرد أن يكون حرا إلا في مجتمع حر ووطن حر، وبه تبدأ مسيرة مواجهة إسرائيل ومعها بناء الحكم الصالح في الوطن العربي

محمد نورالدين: من ميزات المنطقة العربية، موقعها الاستراتيجي وثرواتها، والتي كانت هدفاً مزمناً لكل التوسعات الاستعمارية الغربية. والجميع يدرك عوامل الاقتصاد والتنافس في الشروع بالغزوات الخارجية. لكن دائماً كان العامل الحضاري (الديني تحديداً) يوضع كاحد عوامل الصراع بين الشرق والغرب، والتصريحات لدى

الجانبين أكثر من أن تحصى. ولم يكن ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ سوى أحد تمظهرات ما يسمى "صدام الحضارات". أين تضع هذا العامل في المشهد العام من العلاقات بين العرب (والمسلمين) والغرب منذ نهاية القرن الثامن عشر (بدء الغزو الفرنسي) وحتى اليوم؟

مسعود ضاهر: لسنا في حاجة إلى التذكير بأن الدول العربية تقع على ملتقى قارات ثلاث. وشكلت ممرا ومستقر لكثير من الغزوات الخارجية منذ بداية التاريخ وصولا إلى المرحلة الراهنة. لكن المنطقة العربية تمر الآن في مرحلة بالغة الدقة والخطورة في تاريخها المعاصر. فإضافة إلى الإيجابيات الكثيرة التي حفلت بها الساحة الثقافية والفنية على المستويين العربي والعالمي وما رافقها من اكتشافات علمية وثورات تكنولوجية وإعلامية وبيولوجية وفضائية مذهلة فإن الثقافة الكونية في عصر العولمة والنزعة الأميركية للسيطرة على العالم بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تهدد بضرب الركائز البنيوية للثقافات القومية في الدول النامية ومنها الثقافة العربية. لذلك يعيش العرب هاجس التأثيرات السلبية المتوقعة من ثقافة العولمة التي تنشر مقولات إيديولوجية خاطئة واستفزازية حول صراع الحضارات، والعمل على إخضاع الثقافات العريقة قسريا إلى ثقافات عصر العولمة وسوقها الاستهلاكية التي تحول كل شيء، بما في ذلك الثقافة والمثقفين، إلى سلع تجارية. وقد آن الأوان لخروج العرب من إشكالية خادعة تقول بالاستفادة السريعة من تقدم التكنولوجيا الغربية مقابل الرفض الشديد للمقولات العقلانية والليبرالية التي أنتجت تلك التكنولوجيا. وقد دعا المتنورون العرب إلى إقامة التوازن ما بين الاستفادة القصوى من ثمرات التقدم التكنولوجي العالمي دون عقدة نقص من جهة، مع الرفض الصريح للمقولات السلبية التي ترافق ذلك التقدم وتزيد من تخلف المجتمعات العربية. فالعقلانية تتطلب التمسك بمقولات الثقافات الإنسانية دون سواها والتطلع إلى المستقبل بنظرة إنسانية تحمي التراث والأصالة من دون أن تتنكر للحداثة والعلوم العصرية. وقد ساهمت إشكالية الحرية والإبداع في العالم كله بتوليد مقولات علمية لا حصر لها لا تزال تتفاعل على الساحة الثقافية العربية، وسيكون لها دور أساسي في توليد أي نهضة عربية تعيد ربط حاضر العرب بماضيهم الذهبي من طريق المشاركة في الحضارة الكونية التي تصاغ مقولاتها في عصر العولمة والنظام العالمي الجديد.

وكم يبدو الفكر العربي المعاصر في حاجة ماسة إلى أسلوب النقد الحضاري الذي نادى به قسطنطين زريق، وأبرز سماته: **العقلانية، والموضوعية، والنقد الحضاري، والعزم والجلد** وعلى قاعدة هذا الخيار العقلاني ـ الخلقي يتحول القلق العربي من الخوف والإحباط إلى المشاركة النشطة في التاريخ الكوني. لا من موقع الخوف على ماضي الأمة العربية بل أيضا على حاضرها ومستقبلها كأمة عريقة كان لها دور مميز في الحضارة

الإنسانية، ومن واجب أبنائها استعادة ذلك الدور بفاعلية على المستوى الكوني. وتبدو الحاجة ملحة إلى أن تصاغ أسئلة التجديد النهضوي العربي في مجال التقدم والتخلف انطلاقا من مقولات **خطاب الحرية والإبداع** حيث أن استمرار الارتباط التبعي بالغرب لن يقود إلا إلى مزيد من التخلف والتبعية، على المستويات كافة. أما استمرار الخطاب السلفي جنبا إلى جنب مع التبعية فيقود بالضرورة إلى فقدان الهوية والتراث والأصالة، وهو أقصر السبل إلى الاستلاب والتغريب. والمثقف العربي هو أحوج ما يكون اليوم لدراسة تجارب التحديث العالمية الناجحة، وفي شكل خاص تجربة اليابان وغيرها من تجارب النمور الآسيوية التي جمعت بين الحفاظ على الأصالة مع فتح الباب على مصراعيه لمقولات التحديث والمعاصرة. مرد ذلك إلى أن دخول الحداثة من بابها الواسع، من دون مركبات نقص، هو الشرط الضروري للحفاظ على التراث والأصالة والهوية القومية. وبإمكان العرب الاستفادة من دروس تلك التجارب لمشاركة الشعوب الأخرى في بناء الحضارة الكونية الجديدة في عصر العولمة. فسؤال التقدم هو نفسه سؤال الحرية والإبداع الثقافي والحضاري على قاعدة الإنجازات العلمية والتقنية الهائلة التي تنشرها مراكز الأبحاث العلمية العالمية وتوظف لها الدول المتطورة موازنات سنوية كبيرة.

في هذا المجال، لا بد من التأكيد على أهمية العامل الديني في تاريخ الشعوب.لكن حصر التطور الحضاري بمقولات الفكر الديني يسيء إلى البحث أو التحليل العلمي بكامل جوانبه فالعامل الديني يكاد يكون واحدا في جميع الأقطار العربية منذ قرون طويلة.إلا أن واقع تلك المجتمعات يؤكد على وجود تطور غير متكافيء بين جميع المجتمعات العربية. ما يعقد مسألة تقديم الحلول العملية لتلك المجتمعات إنطلاقا من الموروث الديني بوصفه العامل الحضاري الشمولي والجامع علما أن قياس العامل الحضاري في المجتمعات العربية وغير العربية يحتاج إلى تحليل شمولي معمق يظهر موقع دولة القانون والمؤسسات، وبناء الإدارة العصرية على أساس الكفاءة والشفافية، وممارسة الحرية وليس التغني اللفظي بها، والمساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، والعدالة الاجتماعية، وضمان حقوق الإنسان العربي هي مداخل أساسية لإقامة علاقات تعاون بين الشعب والحاكم.

محمد نورالدين: دائماً كان الغرب هو الطرف الآخر من معادلة طرفها الأول العرب والمسلمين. وكان الغرب النموذج الذي يتطلع إليه العرب والمسلمون لاستكشاف عناصر التقدم وطرح السؤال "الخالد": لماذا تقدّم الغرب وتخلّف المسلمون. كان "الآخر" هنا الغرب. ولعل هذا طبيعي بسبب الاحتكاك المباشر، ولو من موقع الصدام، بين المسلمين والغرب. في بعض المراحل، بحث البعض، ولو من موقع فكري صرف، عن نموذج "يشبه" الغرب بمعنى يقدّم عناصر النجاح من دون المسّ أو هزّ الهوية

التقليدية للمجتمع. وأشّر هؤلاء إلى نموذج اليابان. سؤالي في شقّه الأول:هل صحيح التوصيف بأن نموذج النهضة اليابانية جمع بين الحداثة والتقليد، بين التقدم والحفاظ على الهوية؟ وأين نجح وأين فشل؟

مسعود ضاهر: منذ سنوات طويلة تحول النقاش العربي مع الغرب إلى جدل عقيم حول مادية الغرب العلماني في مواجهة روحانية الشرق المتدين.

وقد صرف معظم النهضويين جهودا مضنية للمصالحة ما بين الدين كتراث ثابت وبين العلم كمقولات متحركة باستمرار. علما أن جوهر المسألة هو في كيفية إدخال العلوم الحديثة والتكنولوجيا المتطورة إلى المجتمعات العربية وتحويلها إلى عنصر فاعل في تطويرها. فغاية التحديث هي الوصول إلى مجتمع الحداثة المتطورة باستمرار لأنها سيرورة لا تتوقف بل تقود كل مرحلة إلى أخرى أرقى منها إذ ليست الحداثة محطة تاريخية بل تحولات مستمرة في جوانب الحياة كافة فالمأزق الأساسي الذي يعانيه عرب اليوم، أنظمة ومؤسسات وشعوبا، لا علاقة له إلا في صورة جزئية بتجديد الفكر الديني أو القيام بثورة دينية على طريقة الإصلاح الديني في اوروبا. وعلى الرغم من أهمية إصلاح المؤسسات الدينية في الوطن العربي، فإن المأزق أبعد من ذلك بكثير. وهو ينبع من مقولة مركزية ترى أن الحداثة الأولى في عهد محمد علي وأمثاله من المصلحين في بلاد العرب قد أخرجت العرب من عهود الإستبداد القديمة دون أن تدخلهم في عهد جديد على أسس ديموقراطية وليبرالية، على غرار ما فعلت النهضة في كثير من الدول الأوروبية والآسيوية. فحداثة تلك الدول سيرورة لم تتوقف، وشكلت محطات متصلة الحلقات تطول جميع جوانب المجتمع. أما الحداثة العربية فاقتصرت على رفع شعارات تنويرية لم تطبق إلا انتقائيا في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية وغيرها وبقي العالم العربي، في جميع أقطاره، أسير عملية الاقتباس السهل لكثير من مظاهر التحديث الأوروبي فتحول التحديث العربي إلى تغريب دون أن يحقق غايته بالتحول إلى حداثة مكتملة أو محققة لا يمكن الارتداد عليها أو النكوص عنها.

وحتى الآن، لم يدرك قادة العرب أن الاقتباس عن تجارب التحديث الأخرى لا يقود إلى حداثة سليمة. فغاية التحديث لا تكتمل إلا في تحقيق نفسها بالتحول إلى حداثة قادرة على تطوير المجتمع العربي من داخله، بالاستناد إلى القوى الحية الفاعلة فيه، ومن دون الانغلاق على الذات أو رفض التفاعل الإيجابي مع ثقافات الغير ولا بد للحداثة العربية السليمة من أن تبنى على الحرية في جميع مظاهرها كمبدأ ثابت لا يتغير، ومن أبرز تجلياتها الحكم الصالح والحاكم المستنير أو المتنور. ومستقبل تلك العملية رهن بتوليد مقولات نظرية غير مقتبسة من الخارج، يصوغها المثقفون العرب لتعبر عما يريده العرب لأنفسهم حتى يلحقوا بركب الحضارة العالمية من موقع الفاعل فيها. فليس المطلوب

التذكير دوما بشعارات دينية مثالية حول حرية المرأة، والحكم الصالح، والمساواة بين الناس، والعدالة الإجتماعية، وعدم الإكراه في الدين، بل السعي لتحقيق تلك المقولات على أرض الواقع وإقامة علاقة سليمة بين المثقف والسلطة، وبين الحاكم والمحكوم.وما لم تتحول تلك المقولات إلى مشاريع إصلاحية على أرض الواقع العربي، فإنها تزيد من إلحاق العرب بالعولمة الغربية من موقع التبعية أو الذيلية. وهذا ما عبر عنه هشام شرابي بقوله: "إن علاقتنا بالغرب، وخاصة بأميركا، ما زالت علاقة تضاد واختلاف. الغرب اليوم وأكثر من أي وقت سابق، ما زال يريد لنا غير ما نريده لأنفسنا.

نحن نريد الحداثة، وهو يريد لنا التحديث. نحن نريد السيادة والاستقلال وهو يجبرنا على التبعية. نحن نصبو إلى التحرر والوحدة، وهو يدعم الأنظمة البدوية التي تقف في وجه التحرر والديموقراطية وتمنع الوحدة". وهذا ما نصح به عبدالله العروي حين قال. "نحن بحاجة إلى استعادة روح رجال النهضة وما تميزوا به من جرأة وصدق وتفاؤل".

وقد أن الأوان لكي يدخل العرب عصر العولمة عبر مؤسسات ثقافية ذات توجه شمولي للمشاركة في الثقافة الكونية من موقع الفاعل فيها وليس المقتبس لمقولاتها الجاهزة.وأدى غياب العمل الجماعي ومعه غياب التفكير النقدي عن الجامعات والمؤسسات الثقافية والإعلامية العربية إلى كارثة حقيقية على مستوى الإبداع الثقافي. وذلك يتطلب مراجعة نقدية صارمة للمقولات التي بنيت عليها شرعية الدولة في كثير من الدول العربية، وإعادة النظر في مفهوم شرعية الدولة العربية التي كانت نتاج مرحلة السيطرة الإستعمارية الأوروبية على البلاد العربية.وذلك يتطلب بناء تصور إستراتيجي جديد يقدم معرفة عقلانية وليس عاطفية أو انفعالية حول قدرة المجتمعات العربية على مواجهة تحديات العولمة من خلال أنظمة سياسية فاقدة للشرعية بالمفهوم الفيبري لتلك الشرعية. ولا تستقيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الوطن العربي إلا على قاعدة ضمان المصالح العليا للشعوب العربية، وعدم الانجرار وراء عولمة لا تقيم أي وزن للعرب بل تعتبرهم كما بشريا وطاقات وموارد طبيعية يجب توظيفها في خدمة الغرب المتفوق والساعي للسيطرة على العالم بكل الوسائل المتاحة. أما غياب الرؤى الإستراتيجية العربية في المرحلة الراهنة فيؤكد على العزلة التي أصابت الفكر التنويري العربي وبعده من مراكز القرار في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. إذ يتعرض المثقفون في معظم الدول العربية اليوم لتهميش متعمد على المستويات كافة ويحس المثقف العربي بإغتراب شبه تام عن الواقع الذي يعيش فيه

محمد نورالدين: بإختصار ما هي أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين النموذجين الغربي والياباني، في مسارهما التاريخي، وهل يمكن القول إنهما بدأا يتماثلان في السنوات الأخيرة، لنكون أمام نموذج واحد؟

مسعود ضاهر: لقد أجبت عن هذا السؤال مرارا، وفي أكثر من مناسبة، خصوصاً في مقدمة كتابي الأول: **النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج** الذي صدر عن سلسلة "عالم المعرفة" في الكويت في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٩ ونال جائزة "مؤسسة الكويت للتقدم العلمي"، كأفضل كتاب في مجال "الإنسانيات والفنون والآداب" في العالم العربي عن العام ٢٠٠٠. ثم أفردت مساحة واسعة للإجابة عن السؤال نفسه في كتابي الثاني **النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيا**، والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، طبعة أولى ٢٠٠٢، وثانية ٢٠٠٤ ونشرت مؤخرا كتابا ثالثا بعنوان **اليابان بعيون عربية ١٩٠٤ ـ ٢٠٠٤**، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في أواخر ٢٠٠٥. لقد حظي كتابي الأول "النهضة العربية والنهضة اليابانية" بترحيب مشجع جدا في الأوساط الثقافية العربية وتوج بجائزة أفضل كتاب عربي في مجال الإنسانيات عن العام ٢٠٠٠. فكان لذلك التشجيع، المعنوي والمادي، أبعد الأثر في نفسي. ولمست كم أن القارىء العربي بحاجة إلى معرفة تفاصيل النهضة اليابانية التي تعتبر اليوم واحدة من أهم تجارب التحديث في العالم خارج المركزية الغربية، وتركت آثارا إيجابية واضحة على تجارب التحديث في دول النمور الآسيوية، والصين، والهند وغيرها من الدول. وقد إهتمت المؤسسات الثقافية والإعلامية العربية بهذا الكتاب الذي جذب القارىء العربي نظرا للمقارنة التي أجريتها بين النهضتين العربية واليابانية في القرن التاسع والتي شكلت نوعا من الإجابة عن السؤال الذي طرحه الأمير شكيب أرسلان منذ قرابة المئة عام: "**لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟**" فقد تأثرت اليابان كما تأثر العرب بالمقولات الغربية في التحديث، وهذه مسألة لا جدال فيها لأن جميع الباحثين اليابانيين يعترفون بها صراحة ومن دون مركب نقص

لكن اليابان عرفت، في الوقت نفسه، كيف توطن مقولات الحداثة بما يتلاءم مع بنية المجتمع وطبيعة الشعب الياباني الذي استوعب جيدا ما يلائمه من تلك المقولات، وطورتها، ثم اختارت لنفسها طريقا خاصا في التحديث باتت نموذجا يحتذى لشعوب أو مجتمعات أخرى.

بدأت حركة التحديث الأولى في عهد الإمبراطور مايجي (١٨٦٨ ـ ١٩١٢) واستمرت في عهد خلفائه من بعده إلى أن انتهت بهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. فأفردت لها كتابي الأول "النهضة العربية والنهضة اليابانية" تميزت تلك النهضة بتوجيه حركة التحديث لمصلحة العسكر، وليس لمصلحة جميع شرائح المجتمع الياباني. وتحولت اليابان إلى واحدة من أقوى الدول الإمبريالية في العالم منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. فدفع الشعب الياباني ثمنا باهظا نتيجة السلبيات الكبيرة التي رافقت تلك المرحلة. وقد عرفت تلك المرحلة من التاريخ الياباني باسم "**وادي الظلمات**"

لكثرة حروب الإمبريالية اليابانية ضد جيرانها، وعانى الشعب الياباني من نتائجها المروعة. وعندما قررت اليابان الهجوم على الأميركيين في بيرل هاربر في ٦ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤١ كانت الإمبراطورية اليابانية قد بلغت أقصى مداها بعد أن سيطر جيشها على مساحات واسعة من دول الجوار، خصوصاً الصين وكوريا، وبلغت قرابة سبعة أضعاف مساحة اليابان ونسبة مشابهة في حجم الشعوب التي خضعت لها.

لقد دفعت الدول الآسيوية المجاورة لليابان ثمنا باهظا لنزعتها التوسعية الإمبريالية والتي انتهت بسقوط اليابان تحت الاحتلال الأميركي عام ١٩٤٥. لكن الشعب الياباني عرف كيف يبني نهضة ثانية مستمرة بقوة حتى الآن رغم أن بلاده لا تزال أسيرة التوجيهات الأميركية التي فرضت عليها الخضوع للقرار السياسي الأميركي طوال النصف الثاني من القرن العشرين. ولعل أبرز ما توصلت إليه من مقولات علمية حتى الآن أن نجاح حركة التحديث في عصر مايجي أثبت أن العنصر البشري هو أهم العوامل التي تصنع التنمية المستدامة غير القابلة للارتداد فالإنسان المثقف، والمدرب على أحدث العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، والمتشبث بكل ما هو إيجابي في تراثه وحضارته قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموارد الطبيعية تساعد في تسريع عملية التحديث لكنها تبقى عاجزة بمفردها عن إنجاز تنمية شمولية مستدامة تتطلب توافر كفاءات بشرية كشرط لا غنى عنه لنجاح عملية التحديث.

بعبارة أخرى، إن **كفاءة العنصر البشري** هي التي ساهمت مجددا في بناء النهضة اليابانية الثانية رغم سقوط اليابان تحت الاحتلال الأميركي، المباشر أو غير المباشر، منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن فقد كانت اليابان بلدا شبه مهدم بالكامل عند نهاية تلك الحرب، وفرضت عليها إدارة الاحتلال الأميركي تدابير انتقامية قاسية طاولت شرائح واسعة من شعبها، ومؤسساتها الدستورية، والعسكرية، والإدارية، والاقتصادية، والتربوية وغيرها. وأوقفت العمل بالدستور القديم لعام ١٨٨٩ والذي جمع كل السلطات بيد الإمبراطور، وأبدلته بدستور جديد عام ١٩٤٦، بوشر بتطبيقه عام ١٩٤٧ بعد أن أدخل عليه القادة اليابانيون بعض التعديلات المهمة.

جعل الدستور الجديد من الشعب مصدر جميع السلطات، ومن البرلمان أو الدايت مركز سن القوانين وأعلى سلطة في البلاد. وبموجب هذا الدستور تم اعتماد مبدأ الانتخاب الحر، والعمل السياسي المستند إلى أحزاب جديدة تؤمن بالممارسة الديموقراطية المقتبسة عن النماذج الغربية.واحتضنت إدارة الاحتلال الأميركي جميع القوى اليابانية التي نادت بالديموقراطية وتعرضت للقمع سابقا على أيدي الأجهزة الإمبراطورية.وشكل الحزب الليبرالي الديموقراطي الذي تأسس عام ١٩٥٥، عصب الحياة السياسية والاستقرار في اليابان منذ ذلك التاريخ حتى الآن.

محمد نورالدين: لنأتِ إلى مدى استفادة المجتمعات العربية (والإسلامية تالياً) من نموذج التحديث الياباني؟ هل تعتقدون أولاً بوجود أوجه شبه بين المجتمعات العربية والمجتمع الياباني؟ ثم، إنسجاماً مع البنى الإجتماعية والسياسية في العالم العربي والإسلامي، ما الذي يمكن الاستفادة من النموذج الياباني وتطبيقه عملياً، مع التذكير بأن التاريخ لا يعترف بعمليات اقتباس آلية؟

مسعود ضاهر: حرصت في كتبي الثلاثة عن اليابان على إظهار أوجه التباين ما بين التحديث والحداثة. فالتحديث سيرورة مستمرة لا تتوقف، لكنها قد تقتصر أحيانا على جوانب معينة من المجتمع ولا تطول جميع جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. نتيجة لذلك تستمر عملية التحديث إلى ما لا نهاية، وغالبا ما تتحول إلى تغريب بسبب الاقتباس السهل عن الآخرين دون النظر إلى ملاءمة المقولات المقتبسة مع طبيعة البنى السائدة والعمل على تطويرها على أسس مستقبلية واضحة المعالم. أما الحداثة السليمة فهي نتاج نضج في البنى الداخلية أولا، وهي تقاس بالمراحل غير القابلة للارتداد، على أن تؤسس كل منها لمرحلة أخرى أكثر تطورا وثباتا من سابقتها. دليلنا على ذلك أن النهضة اليابانية الثانية قد انطلقت بقوة بعد الهزيمة العسكرية التي لحقت باليابان في الحرب العالمية الثانية. فبسبب نضج تجربة التحديث الأولى واكتمالها، إستعادت اليابان موقعها بسرعة خلال أقل من عقدين من الزمن وبنت ما عرف باسم: "المعجزة اليابانية في الاقتصاد" والتي ما زالت مستمرة حتى الآن. وتصنف اليابان في خانة الدولة الثانية في العالم على المستوى الاقتصادي، والأولى في عدد من المنجزات التكنولوجية المتطورة جدا وصناعة الروبوت أو الإنسان الآلي.

بالمقابل، ما زالت تجارب التحديث العربية أسيرة الفشل المستمر في إنجاز ولو مرحلة واحدة مكتملة تقود إلى مراحل أرقى منها. فحركة التحديث فيها ما زالت تعتمد الاقتباس السهل لمقولات وتكنولوجيا الغرب مما قاد إلى حركة تغريب مستمرة لأن البنى الداخلية فيها لم تشهد حركة تحديث سليمة في أي من جوانبها الأساسية. ويقدم النظام السياسي في لبنان نموذجا بالغ الدلالة في هذا المجال. فهناك كثير من مظاهر التحديث على المستوى العمراني والاقتصادي والثقافي والإعلامي، لكن النظام السياسي فيه ما زال شديد التخلف وهو أسير توازنات طائفية ومذهبية، وعائلية ومناطقية تمنع تحول حركة التحديث إلى حداثة مكتملة لأنها تمنع قيام دولة عصرية مستقرة على أسس الكفاءة الشخصية، والولاء للوطن وليس للطوائف. وهناك الكثير من الدروس والعبر التي يمكن للبنانيين في شكل خاص، وللعرب في شكل عام أن يتعلموها من تجربتي التحديث الأولى والثانية في اليابان. بعبارة موجزة، أدت اليابان دورا أساسيا في تقديم صورة متميزة عن تجارب التحديث الغربية أو مايسمى بالمركزية الأوروبية. لذلك نجحت في حماية نفسها من

السيطرة الأوروبية والأميركية في القرن التاسع عشر وتحولت إلى دولة إمبريالية كانت الوحيدة في منطقة جنوب وشرق آسيا. وقد تناولت تجربة التحديث اليابانية في ثلاثة كتب وعشرات المقالات. ولا أزال أتابع البحث في الأسباب العميقة التي جعلت اليابان تنجح حيث فشلت تجارب التحديث في المجتمعات الأخرى ومنها الدول العربية.وما زلت مقتنعا بأن اليابان تقدم نموذجا يحتذى لكثير من الدول العربية في إقامة حداثة سليمة تقيم التوازن بين الأصالة والعاصرة.وقد ساهمت فعلا في إنجاح تجارب التحديث الأسيوية ولعبت دورا بارزا في إطلاق ما يعرف الآن بإسم دول النمور الآسيوية. ولعل ما يميز نموذج الحداثة السليمة على النمط الياباني أنها إعتمدت على الإنسان الحر المبدع، والقادر على إستيعاب العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة.

لقد إستوعب اليابانيون علوم الغرب وتكنولوجيته وقاموا بتوطينها ثم الإبداع فيها بحيث باتت الصناعات اليابانية تضاهي الصناعات الأميركية والأوروبية وتفوقت عليها في بعض المجالات، وفي شكل خاص في عمل الإنسان الآلي وإستخدام التكنولوجيا المكثف في الإنتاج المتطور جدا وفي الأبحاث العلمية والإكتشافات الحديثة.وتقوم اليابان بتطوير الجيل الرابع من الكومبيوتر كما أن بعض الدراسات العلمية التي نظمها الأونيسكو مؤخرا أظهرت أن الطلبة اليابانيين يحتلون المرتبة الأولى في الرياضيات وبعض العلوم الحديثة الأخرى

محمد نورالدين: خارج النموذج الغربي والياباني، في رأيك هل يوجد في عالم اليوم نموذج تحديث له خصائص بذاته ويكون أقرب إلى بنية المجتمع العربي ويكون صالحاً للإستفادة منه؟ في ذهني وأنا أطرح هذا السؤال تجربة محددة في جنوب شرق آسيا، في ماليزيا واندونيسيا، وهما مجتمعان مسلمان. كيف تقوّم هذه التجربة وهل تشكل بالفعل نموذجاً على غرار نماذج اليابان والغرب؟

مسعود ضاهر: شكل الإنسان الياباني العمود الفقري في النهضة اليابانية في مختلف مراحلها لذا لا بد من الحديث عن سلوكيات هذا الإنسان، عن ثقافته الشخصية، عن فضوله لمعرفة الآخر والتواصل معه، عن اهتماماته الراهنة والمستقبلية. وهذا ما حاولت الإجابة عنه في معظم كتاباتي عن اليابان فطوال حقبتي التحديث الأولى والثانية، عرف اليابانيون كيف يحافظون على تقاليدهم الموروثة، وقيمهم التقليدية، وسلوكهم الاجتماعي المميز والتي لم يتنازلوا عنها حين كانوا بأمس الحاجة لاستيراد التكنولوجيا والعلوم الغربية المتطورة. وقد تمسكت العائلة اليابانية بكثير من تقاليدها في تربية الأطفال، وطريقة الزواج التقليدي، إلى جانب الزي الموحد لكثير من عمال الشركات وموظفيها. هذا بالإضافة، إلى روح الجماعة والحفاظ على قيم التراتبية الاجتماعية والوظيفية، والتضحية الفردية في سبيل الجماعة والوطن، واحترام التقاليد الأخلاقية الاجتماعية الموروثة. وبقيت

وسائل الإعلام اليابانية، خصوصاً المرئية منها والمسموعة، حصنا منيعا للتقاليد اليابانية الموروثة. فدعت باستمرار إلى الحفاظ على نظام القيم الياباني الذي يشكل الركيزة الأساسية لضمان استمرارية النهضة وتحصينها من سلبيات التحديث السريع المفضي إلى التغريب والاستلاب. وقد أعطت هذه السمات نتائج باهرة وسريعة بعد الحرب العالمية الثانية. كان اليابانيون في حاجة ماسة إلى فترة استقرار لالتقاط الأنفاس وإعادة بناء ما هدمته الحرب. ونظرا للخبرة الواسعة جدا في مجال الاستفادة القصوى، وبسرعة مذهلة، من العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة لدى الغرب، خصوصاً وأن اليابان بنت نهضتها الأولى بالاعتماد على تلك العلوم والتقنيات، لذا لم يمض عقد واحد على تحرر اليابان من الاحتلال الأميركي المباشر حتى بدأ الاقتصاد الياباني ينمو بسرعة قل نظيرها في البلدان المتطورة نفسها. ويعود الفضل الأساسي في نجاح اليابان إلى كفاءة الإنسان الياباني، وتفانيه في العمل لنجاح الشركة التي يعمل فيها، والذي يعتبره تضحية كبيرة لخدمة مصالح اليابان العليا. فالنهضة اليابانية هي نتاج الإنسان الياباني الذي يتمتع بقدر واسع من الحرية، والاستقرار النفسي والمهني والوظيفي، ويحصل على رواتب وضمانات ممتازة، لكنه يقدم تضحيات لا حدود لها دفاعا عن مصالح اليابان العليا.

مع ذلك، لا بد من القول بأن ثلاثة عوامل إيجابية ساهمت مجتمعة في استنهاض اليابان مجددا بعد الحرب العالمية الثانية وهي: القوى العاملة اليابانية المدربة تدريبا جيدا، ووفرة الرساميل الأجنبية التي قدمت إلى اليابان بهدف الربح السريع، والظروف الإقليمية والدولية المساعدة.

فبدأ الاقتصاد الياباني يستعيد دوره بسرعة وصولا إلى تحقيق معجزة اقتصادية خلال عقدين من الزمن. ولعل أحد الأسباب الرئيسية لبلوغ اليابان تلك المرحلة من النمو العاصف، أنها بنت نهضتها الثانية على إيجابيات النهضة الأولى. وإنطلق الفكر السياسي الياباني من مقولة سليمة ترى أن الإنسان هو الرأسمال الأكبر في التنمية المستدامة وقد أعطت اليابان، ومعها ألمانيا الغربية، دروسا بليغة في عملية النهوض مجددا من ويلات حرب مدمرة، وهي دروس يمكن تعميمها والاستفادة منها عربيا. فالإنسان الحر المثقف، والمؤمن بقدرة بلده على مواجهة التحديات بأسلحة ملائمة هو الوحيد القادر على الاستفادة من الموارد الطبيعية، والعلوم العصرية، والتقدم التكنولوجي المتسارع والذي لا يمكن الوصول إليه وتملكه بسرعة. من ناحية أخرى، نجحت النخب الإدارية في إقامة نوع متطور من اللامركزية الإدارية بهدف إنعاش جميع المناطق اليابانية، والابتعاد قدر الإمكان عن الشكل السائد في الرأسماليات الغربية من حيث تبعية الأطراف شبه المطلقة للمركز أي المدن الكبرى. على جانب أخر، شكلت الثقافة اليابانية الواحدة والموحدة، ونظام التعليم الموحد، العمود الفقري لحركة التحديث الجديدة التي لم تبتعد في كثير من أهدافها

التربوية والثقافية عن تجربة التحديث الأولى من حيث الاحترام التام للثقافة التقليدية، واعتماد الكفاءة العلمية، والنزاهة أو المناقبية الخلقية المقياس الأول للترقي الإداري والاجتماعي.

أما على الجانب العربي فبقي البحث يدور حول مفهوم الهوية كما لو كان معطى ثابتا لا يتبدل. علما أن الدراسات الأنتروبولوجية الحديثة أثبتت أن مفهوم الهوية متبدل بإستمرار وتبعا لمتغيرات العصر وطبيعة القوى الإجتماعية التي تحمله او تدافع هنه.فمفهوم الهوية في مواجهة الدولة الإستعمارية أو الإمبريالية في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين كان يحمل سمات الدفاع عن الحرية، والسيادة، والإستقلال، وبناء الدولة القومية، ونشر مبادىء الحرية والمساواة والعدالة الإجتماعية وغيرها. لكن الدول التي نالت إستقلالها بعد نضالات وطنية وقومية قاسية باتت الآن في مواجهة تحديات عصر العولمة. وباتت مسألة الهوية أقل جاذبية من السابق بسبب الدولة المسيطرة التي تقمع مجتمعها وتسهل عملية إنخراطه القسري في النظام العالمي الجديد.

فمسألة الهوية والمفاهيم المرادفة لها، كالاصالة، والتراث، والحفاظ على الذات، والفرادة، والخصوصية وغيرها، زادت تعقيدا وضبابية بعد أن اصبح العالم بقيادة قطب واحد هو القطب الأميركي. وبشر سادة النظام العالمي الجديدة، بقيادته الأميركية الوحيدة الجانب، بمقولات نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، وإستخدام مبدأ القوة في شكل مفرط تحت ستار مكافحة الإرهاب.

وأدخلت تلك السياسة نوعا من الرعب الحقيقي في الدول العربية وما كان يعرف بدول العالم الثالث. كما أن مشكلة الحدود الإقليمية، والسيادة والإستقلال وغيرها من شعارات الدولة القومية أو الوطنية باتت أمام تحديات خطيرة بعد إجبار الشعوب والدول على العولمة القسرية تحت طائلة القمع المنظم والإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية بقي أن نشير إلى أنه طوال القرن العشرين، لم تؤسس العلاقات العربية - اليابانية على قواعد ثقافية صلبة لتعزيز المصالح الحيوية بين الشعبين العربي والياباني.والسبب في ذلك أن اهتمام اليابانيين بالعرب بدأ، بالدرجة الأولى، كدول منتجة للنفط وبعض المواد الأولية التي تحتاجها المصانع اليابانية من جهة، وكأسواق لتصدير السلع اليابانية وقسم من فائض الرأسمال الياباني من الجهة الأخرى ورغم وفرة المصالح اليابانية في العالم العربي فإن سياسة اليابان تجاه القضايا العربية الكبرى بقيت أسيرة الاستراتيجية الأميركية المرسومة سلفا لهذه المنطقة والتي تقوم على الدعم الكامل لإسرائيل. فمستقبل العلاقات العربية - اليابانية رهن بتجاوز النظرة التقليدية السائدة على قاعدة "النفط العربي مقابل السلع اليابانية"

محمد نورالدين: أنت في مقدمة من تابع وبحث في التجربة الصينية. عملياً انقسم

النموذج الاشتراكي إلى نموذجين: سوفياتي وصيني. ونعرف أن النموذج الصيني لا يزال حيّاً رغم إنهيار شقيقه السوفياتي. كيف يمكن تفسير ذلك؟ وهل لا زال في الإمكان وصفه بـ "الإشتراكي"؟

مسعود ضاهر: لقد أتيحت لي االفرصة لزيارة الصين ست مرات منذ الزيارة الأولى في العام ١٩٩٩. وأنا الآن رئيس الرابطة اللبنانية الصينية للصداقة والتعاون.وعقدنا مؤتمرين للحوار الثقافي بين لبنان والصين.عقد المؤتمر الأول في بيروت بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، بمشاركة ستة باحثين لبنانيين وصدرت أعماله في كتاب.وعقد الثاني مؤخرا في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ في بكين بمشاركة ستة باحثين لبنانيين وستة باحثين صينيين، وأعمل الآن على جمع أبحاثه لنشرها في كتاب. وقد تكونت لدي صورة واضحة عن حركة التحديث الجارية في الصين منذ البدء بسياسة الإصلاح والإنفتاح في عام ١٩٧٨، ونظرا لتزايد دور الدول الآسيوية في عصر العولمة، تبدو الحاجة ملحة لدراسة المقولات النظرية ونظم القيم التي ساهمت بتعزيز مواقع الدول الآسيوية على المستوى الكوني. وقد كان لها دور فاعل في قيام مجتمع المعرفة بعد سلسلة من الإصلاحات الجذرية على مختلف الصعد السياسية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها.

يعتبر الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ، رائد سياسة الإصلاح والإنفتاح في الصين.وهو أحد أبرز فلاسفة البراغماتية الجديدة في السياسة الإقتصادية الصينية والموجه العملي لمبادىء الإصلاح والإنفتاح. وقد تمحورت مقولاته النظرية ضمن المحاور الآتية:

١ ـ أن الصين طاقة بشرية وإقتصادية وعسكرية كبيرة، لكنها طاقة كامنة وليست قادرة على التحول إلى قوة فاعلة في محيطها الإقليمي ما لم تتخلص من التزمت الإيديولوجي.فكان عليها أن تعيد النظر في المقولات الإشتراكية السائدة، وأن تقدم قراءة عقلانية لحركة التطور في الصين والعالم.

٢ ـ لا يمكن أن تتم مجابهة الرأسمالية إلا بأسلحتها.فالمقولات المتخلفة عنها عاجزة في الضرورة عن خوض معركة ناجحة ضدها.كما أن الشعارات الثورية الطوباوية حول "الإشتراكية العلمية" التي يراد لها نظريا أن تنتصر على الرأسمالية العالمية لم تستطع بناء دولة مستقرة وقابلة للحياة، لا في الصين ولا في غيرها من دول العالم. فالتقاعس عن القيام بالإصلاحات الضرورية سيقود لاحقا إلى جنوح هائل نحو رأسمالية السوق من دون ضوابط، وتمهد الطريق لعودة نظام بوليسي، وإنتشار المافيات على نطاق واسع، وتعميم الفساد والإفساد.

٣ ـ دعا بينغ القيادة الصينية إلى بناء مجتمع صيني متماسك، وقادر على مجابهة تحديات عصر العولمة وفق برامج مدروسة في عناية فائقة.كما دعاها إلى تبني شعارات واقعية ترسي قواعد المساواة، والعدالة الإجتماعية، والرخاء الإقتصادي الذي يعم جميع شرائح

المجتمع. كما دعا أصحاب الرساميل الكبيرة إلى التوظيف المجزي في الصين شرط عدم التدخل في سياسة الصين او العمل على تغيير نظامها السياسي بالوسائل العسكرية أو السياسية. وحذر أصحاب الرساميل الأجنبية من التحريض على الفتن الداخلية، والتمرد على سلطة الدولة، أو تهديد وحدة الصين.

وطالب بحل جميع المشكلات العالقة بين الصينيين أنفسهم، وإلى إستعادة ماكاو من البرتغال، وهونغ كونغ من بريطانيا، بالطرائق الديبلوماسية.وطلب من حكام تايوان تسهيل عودة الجزيرة إلى البر الصيني لتحقيق وحدة الشعب الصيني وتعزيز منعته في المعركة المحتدمة بين التكتلات الكبيرة في عصر العولمة.

٤ ـ تتمسك الصين في شكل ثابت بمقولة "عدم إراقة الدم الصيني على أرض الصين وبأيد صينية". وهي تتبنى سياسة سلمية لتوحيد الصين مع رفض كل اشكال الإنفصال عن الوطن الأم. وتتمتع الصين بقدرات عسكرية كبيرة تجعلها قادرة على حماية شعبها، ووحدة أراضيها، ومصالحها. لكنها، في الوقت نفسه، أثبتت قدرة واضحة على خوض معارك ديبلوماسية ناجحة لمنع الأميركيين من تفجير الحرب ضد كوريا الشمالية، الصديقة التقليدية للصين.

إنطلاقا من مقولات عقلانية وبراغماتية في آن واحد، بدأت الصين مسيرة الإصلاح والإنفتاح التي جعلت منها الدولة الأولى في مجال نسبة النمو منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن.وهي تعمل على بناء دولة واحدة بنظامين مختلفين سياسيا وإقتصاديا بهدف إستقطاب تايوان بالطرق السلمية وشجعت الإنفتاح على أصحاب الرساميل الصغيرة، وعملت على تخفيف قيود البيروقراطية والإيديولوجيا عن التعليم ووسائل الإعلام ما خلا المساس بالوحدة الوطنية للصين

لقد شكلت سياسة الإصلاح والإنفتاح قاعدة صلبة للإصلاح في الصين المعاصرة التي ترفض نظام القطب الواحد في عصر العولمة.وقد إنفتحت بالكامل على جميع الدول والثقافات من موقع الندية من دون مركب نقص.وشرعت الأبواب أمام الرساميل الخارجية، والعلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة وعرفت كيف توظف ثمرات الإنفتاح من أجل توليد مجتمع المعرفة في الصين، وتوسيع دائرة الطبقة الوسطى في شكل واضح حتى زادت عن الأربعمائة مليون في عام ٢٠٠٥، وتوطين التكنولوجيا والإبداع فيها حتى أصبحت واحدة من أكثر دول العالم من حيث إرتفاع نسبة النمو وكثافة الإنتاج.

محمد نورالدين: هل من إمكانية للحديث عن النموذج الصيني كـ "مثال" ولو جزئي للمجتمعات العربية؟

مسعود ضاهر: من أجل تحقيق مجتمع المعرفة على أسس عصرية تتلاءم مع طبيعة عصر العولمة وتحدياتها الكبيرة عدل الصينيون خطابهم الإيديولوجي المتشنج في صورة واضحة

في عصر العولمة. فدعوا الى التعايش مع التكتلات الكبرى، والسعي لحل المشكلات الدولية بالطرق السلمية عبر تعزيز دور الأمم المتحدة.وساهمت سياسة الإنفتاح التي إنتهجتها الصين في تعزيز العلاقات مع جميع دول العالم، وفي شكل خاص مع الدول العربية والأفريقية ودول عدم الانحياز. وتبنت القيادة الصينية مقولات جديدة تتلاءم مع طبيعة عصر العولمة والتكتلات الجغرافية والسياسية الكبيرة. وقد تمحورت ضمن ثلاثة محاور نظرية:

ثقافياً: تم التركيز على كل ما هو إيجابي في التراث الثقافي الصيني، مع الإنفتاح التأم على كل أشكال العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، وثورات الإعلام والتواصل والبيولوجيا.

سياسياً: حافظت الصين على الأفكار والمبادىء الإشتراكية، مع ميل واضح لتغليب المبادىء السلمية على الحلول العسكرية. ولضمان الحفاظ على مكوناتها الداخلية، تتمسك الصين بشعار الدولة الشيوعية، ودور الحزب الشيوعي الطليعي الذي يسيطر على الجيش، والإدارة، ومؤسسات الدولة، ويعتبر صمام الأمان لوحدة الصين التي كانت معرضة لأزمات حادة من الداخل والخارج. ولا تزال مشكلة إستعادة تايوان تتفاعل على مستوى الوجدان الشعبي في الصين. وهي تفرز، وبصورة دورية، أزمات إقليمية مع دول أسيوية مجاورة لها، خصوصاً اليابان وكوريا الجنوبية، وهما الحليفتان الأساسيتان للولايات المتحدة الأميركية في منطقة جنوب وشرق آسيا.

إقتصادياً: أظهرت الصين إنفتاحا كبيرا على الأسواق العالمية لدرجة أنها أصبحت مركز الإستقطاب الأول للرساميل العالمية، وأكبر سوق للتوظيف وتبادل السلع. فسياسة الإصلاح والإنفتاح جعلت المنطقة العربية في قلب الإستراتيجية الصينية في عصر العولمة لما لها من أهمية عالمية تؤثر على مصالح الصين الشعبية من جهة، وعلى طبيعة النظام العالمي الجديد وقدرته على الإستقرار في ظل قيادة أميركية وحيدة الجانب.

نخلص إلى القول، إن تضافر جهود الصينيين مع الشعوب الأخرى، ومنها الشعوب العربية، من أجل بناء نظام دولي جديد يؤكد قيم الحضارتين العربية والصينية ويقدم مساهمة حقيقية في إقامة عولمة ثقافية أكثر إنسانية، تخفف من النزعة الأميركية واستخدام العنف لحل المشكلات القائمة.

لكن تحرر الإرادة العربية من القرار الأميركي الذي يكبلها هو المدخل الأساس لإثبات قدرة العرب على الاستفادة من مواردهم الاقتصادية وإقامة علاقات ثقافية حرة مع ثقافات وحضارات أخرى غير الثقافات الغربية، وفي طليعتها الثقافات الآسيوية كالصين، واليابان، والهند التي اختطت لنفسها مسارا آخر في حركات التحديث المعاصرة

وتبحث الصين مع منظومة الدول العربية عن دور لها يحظى باحترام القوى الفاعلة في

الأمم المتحدة التي تتعرض لتغييرات بنيوية بعد إثبات فشلها في منع الأميركيين من إحتلال العراق عام ٢٠٠٣. فالعرب والصينيون في حاجة إلى موقع فاعل على المستوى الكوني خوفا من السقوط في دائرة التبعية والإلحاق القسري بسيطرة أميركا الوحيدة الجانب على النظام العالمي الجديد.

وتبرز الصين اليوم في طليعة الدول التي تعمل على إقامة نظام دولي جديد، تنتفي فيه كل أشكال الحروب، وتحل المشكلات العالقة عبرمؤسسات الأمم المتحدة.

ورغم الزيادة الملحوظة في كثافة الاستثمارات العربية في الصين، والإرتفاع الكبير في حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، مجتمعة أو في صورة إفرادية، فإن العلاقات الثقافية والأكاديمية والتربوية والفنية بين الجانبين لا تزال في حاجة ماسة إلى مزيد من التطوير بحيث تنسجم مع حجم التطور في المجال الإقتصادي. لكن إن مسيرة التعاون الثقافي بين العرب والصينيين هي الآن أفضل بكثير مما كانت عليه في السابق. فهناك جامعات صينية عدة تدرس اللغة العربية.ويهتم الصينيون بتعليم اللغة العربية في مدارسهم، كما يظهرون إهتماما واضحا بقضايا المنطقة العربية.وهناك آلاف الطلبة العرب يدرسون في الصين، ونسبة كبيرة من الطلاب الصينيين الذين يدرسون اللغة العربية.ويقدم الصينيون دراسات موثقة حول طريق الحرير البري بين العرب والصين لتأكيد التواصل الثقافي والحضاري والاقتصادي بين الجانبين.

محمد نورالدين: دكتور مسعود، أنت واحد من أكثر الباحثين بحثاً في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، ومن المتابعين للتطورات السياسية التي يمر بها العالم العربي والإسلامي. إنطلاقاً من تجارب المقاومة في التاريخ القريب، خلال القرن العشرين، ومع الفارق الكبير في ظروف الشعب الفلسطيني، تجاه استعمار استيطاني شرس يقف خلفه الغرب بكامله، هل ترى أن قيام سلطة "رسمية" في ظل الاحتلال ومعترف بها من اسرائيل نفسها، وعلى أرض لا تزال محتلة، يمكن أن يساهم في عملية التحرير الوطني؟ أم إن ذلك أضحى فخاً لمقاومة تنشغل بالسلطة وما تتطلبه فيما الاحتلال يرسخ استيطانه وإبادته للشعب الواقع تحت الإحتلال؟ أليس، بعد تجربة أوسلو، والآن "حماس"، الأجدى لحركة التحرر الوطني الفلسطيني أن تعود للعمل السّري والتفرغ للمقاومة وإيذاء العدو، ومن ثمّ إقامة سلطة رسمية وعلنية بعد اكتمال التحرير؟ ألم تكن كذلك حركة التحرر الجزائرية على سبيل المثال؟

مسعود ضاهر: ليس من شك في أن الإنتصار الكبير الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية أحدث "إنقلابا ديموقراطيا" على مستوى الشعب والسلطة معا.

فقد فازت "حماس" بأربعة وسبعين مقعدا، مقابل خمسة وأربعين لحركة "فتح"، في مجلس

تشريعي يضم ١٣٢ مقعدا. فأحدث إنتصارها إرباكا سياسيا كبيرا في الأوساط العربية والإسرائيلية والعالمية. فالمدلول السياسي لهذا الإنتصار الذي وصف بأنه "تسونامي ديموقراطي" على الساحة الفلسطينية، يرتدي أبعادا كبيرة على المستوى العربي والدولي. فبعد الهزائم المتكررة التي مني بها الفكر القومي العربي منذ عام ١٩٦٧، تم إعتماد سياسة المساومات والصفقات المنفردة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. وبات الإحتكام إلى القواعد الشعبية مسألة حيوية بالنسبة لقوى التغيير الحقيقي.ففساد القوى المسيطرة، وترهل أحزاب السلطة والمعارضة معا على إمتداد الوطن العربي، ألقى عبء التغيير على قوى شعبية لم تتلوث بممارسة السلطة وما أسماه الرئيس سليم الحص "ثقافة الفساد والإفساد". وذلك يتطلب التبصر مليا بالمهمات المطروحة أمام الشعوب العربية، ومنها الشعب الفلسطيني، وعلى مختلف الصعد.

أولاً: حماية الإنتصار الكبير الذي حققه الشعب الفلسطيني عبر إنتخابات ديموقراطية وشفافة، إعترفت بها جميع أجهزة الرقابة، بما فيها الأميركية والأوروبية والإسرائيلية وأثبت الشعب الفلسطيني أنه قادر على ممارسة الديموقراطية من دون أي تدخل من الخارج.وبعد هذا الإنتصار الكبير للمسار الديموقراطي، كان لا بد من إدارة حوار بناء بين الفلسطينيين أولا، تمهيدا للحوار مع الأشقاء، والأصدقاء، وحتى الأعداء التاريخيين. وبعد أن نجحت "حماس" في المقاومة بات عليها إثبات قدرتها على الحوار السياسي المفضي للإصلاح والتغيير.

ثانياً: تدرك حماس جيدا أن الضغوط الصهيونية والأميركية وحتى العربية ستزداد على الشعب الفلسطيني لإفشال "حماس" ومنعها من تثمير الإنتصار الديموقراطي الذي حققته في الإنتخابات.

ثالثاً: هناك شكوى دائمة ومزمنة لدى الفلسطينيين من سوء إدارة السلطة الفلسطينية، وسرقة وتبديد المال العام، وكثرة التنازلات التي قدمت مجانا لإسرائيل. فشكلت نتائج الإستفتاء الأخير صفعة قوية وجهها الشعب الفلسطيني لتلك السياسة، وإسقاط الرهانات التي ترى بأن الشعب الفلسطيني منهك، أو أنه مل النضال ويريد الصلح مع إسرائيل، وبأي ثمن.وبات على حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى تحصين الإنتصار، ومنع الفوضى والصراعات الداخلية التي تضيع الفرصة لتأسيس مسار ديموقراطي حقيقي من طريق الإحتكام إلى صناديق الإقتراع وليس إلى فوضى السلاح والإستعراضات الفارغة.

أخيرا، لقد إنقلبت الأدوار في صورة جذرية.فباتت حركة "حماس" في موقع السلطة، وحركة "فتح" في موقع المعارضة. وذلك يطرح تساؤلات كثيرة حول قدرة " فتح" على تجديد نفسها بعد الزلزال الذي أصاب فكرها، ومؤسساتها، وقياداتها .وإعترف بعض قادتها علنا بأن إبتعادها عن جمهورها، ونفور جيل الشباب الفلسطيني من ممارسة قادتها التاريخيين

الذين أصابهم الترهل على مختلف الصعد، أدت مجتمعة الدور الأساسي في تراجعها المستمر. فإستفادت "حماس" من ذلك التراجع أكثر من بقية الفصائل الفلسطينية التي تشكو أيضا من الأمراض التي فتكت بحركة "فتح ".

نخلص إلى القول بأن الإنتصار الذي حققته "حماس" كان كبيرا فعلا. إلا أنه يبقى جزئيا ما لم يتم إحتضانه فلسطينيا، وعربيا ودوليا .وإذا كان من غير المقبول التقليل من أهمية ذلك الإنتصار، لا يجوز أيضا تضخيمه، أو المبالغة في مفاعيله المستقبلية.فالمرحلة معقدة جدا. وهناك معارضة فلسطينية قوية لكنها كانت مشتتة في الإنتخابات.وهي لا توافق على مقولات "حماس"، وهي الآن مناهضة لها في ممارسة السلطة.وهناك من يراهن على فشل "حماس" في قيادة سلطة مثقلة بكل أنواع السلبيات، والفساد، والصفقات، والإدارة المترهلة.

على جانب أخر، تطالب الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، وجميع الدول الأوروبية والآسيوية والعربية، "حماس" بإلتزام الإتفاقات التي وقعتها الحكومات الفلسطينية السابقة

ومنها من يطالبها بنبذ كل أشكال العنف والتحريض على إزالة إسرائيل من الوجود كشرط للإعتراف بشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني على المستوى الدولي.وأن على "حماس" الآن وقف كل مظاهر التسلح خارج إطار السلطة الشرعية ومنظماتها .وعليها الإعتراف علنا بحق "سرائيل" في البقاء كدولة ذات حدود يتم ترسيمها مع جيرانها تحت إشراف الأمم المتحدة وأنه لا خيار لحركة " حماس" إلا التفاوض مع إسرائيل، في صورة مباشرة أو غير مباشرة، لتحقيق سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط بعد أن سبقتها إلى الإعتراف بإسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية، وعدة دول عربية. لكن الحوار المزعوم ليس سوى شروط أو إملاءات منها:

- التجريد الفوري للمقاومة الفلسطينية من جميع أسلحتها، الثقيلة والفردية، وذلك قبل الموافقة على الإنتقال إلى أي خطوة لاحقة.
- قبول الفلسطينيين التخلي الطوعي والنهائي عن حق العودة وعدم المطالبة نهائيا بأي من القرارات الدولية السابقة وإعتبارها قد مضى عليها الزمن ولم تعد صالحة للنقاش.
- فصل المسار الفلسطيني عن أي مسار عربي أخر، وحصر النقاش بين الإسرائيليين وفلسطينيي الداخل ممثلين بالسلطة الفلسطينية الجديدة.
- على السلطة الفلسطينية تجريد الشعب الفلسطيني من كل الأسلحة والإبقاء على سلاح أجهزة السلطة الفلسطينية الشرعية والمراقبة بدقة من إسرائيل.
- في حال قيام الدولة الفلسطينية بمباركة أميركية، عليها أن تبقي أجهزتها العسكرية تحت رقابة صارمة من جانب الجيش الإسرائيلي.

- تتحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن أي عمل عسكري (تسميه إسرائيل إرهابا) ضد سكان الدولة الإسرائيلية ومنشآتها، وذلك تحت طائلة إنزال أشد العقوبات، ليس بمرتكبي تلك الأعمال فحسب، بل بأجهزة السلطة الفلسطينية بعد إتهامها بالتقصير أو بالتواطؤ.
- السماح للجيش الإسرائيلي بملاحقة أي فرد، أو حزب سياسي، أو تجمع فلسطيني يعارض الخطوات التي يتم الإتفاق عليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وعلى هذه السلطة كم أفواه المثقفين والمفكرين والأدباء والصحافيين والسياسيين الذين يجاهرون بالدعوة إلى إزالة إسرائيل بالقوة العسكرية، أو ينعتونها بالعنصرية أو الفاشية. هذا غيض من فيض المقولات التي نشرتها وسائل الإعلام الواسعة الإطلاع والإنتشار والتي تؤكد على أن إسرائيل شارون ومن بعده أولمرت تفرض شروطا تعجيزية على حماس والفلسطينيين. وهي لن تقبل بأقل من إنهاء الانتفاضة الفسطينية وكل أشكال الكفاح المسلح ضد إسرائيل قبل إعطاء الموافقة على بدء المفاوضات لقيام دولة فلسطينية قد لا تكون قريبة المنال، أو قابلة للحياة. لذا لا بد للمفاوض الفلسطيني من التمسك بثوابت أساسية لتصليب الموقف الداخلي، وأبرزها:
- الحرص على القضايا التي إستشهد من أجلها آلاف الفلسطينيين، سواء داخل فلسطين المحتلة أم في مناطق الشتات. وذلك يتطلب الوفاء لأرواح الشهداء التي تشكل منارة للأجيال القادمة من الفلسطينيين والعرب. فمن قاوم ويقاوم القهر، وذل الاحتلال والاستعباد على أرض فلسطين، لا يدافع عن مصلحة شخصية بل عن قضية وطنية ذات أبعاد قومية، وعن مقدسات دينية مسيحية وإسلامية مهددة بالتدمير أو التهويد.
- من واجب السلطة الفلسطينية في هذه المرحلة الخطرة جدا عدم التفريط بالمقاومة المسلحة أو تقديمها على صورة تنازل مجاني جريا وراء أوهام الحل السلمي مع نظام عنصري إسرائيلي إرتكب قادته عشرات المجازر الدموية ضد الفلسطينين والعرب

نخلص إلى القول انه لا يجوز للمفاوض الفلسطيني، في أي ظرف كان، ومهما كانت الضغوط، أن يتنازل عن حقه المشروع في المقاومة الوطنية المسلحة فهو حق معترف به من خلال ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على حق ممارسة المقاومة المسلحة ضد القوات الأجنبية بصفتها قوات احتلال ذات وجود غير شرعي على أراضي الغير.وهناك مفاوضات صعبة تنتظر الفلسطينيين في المرحلة الراهنة. والسلاح الوحيد الذي به ينتصرون هو سلاح الوحدة الوطنية، والتمسك بالمقاومة المسلحة في مواجهة دولة عسكرية مدججة بالسلاح الفردي المنتشر بكثافة لدى جميع المستوطنين، وبترسانة الدولة الأقوى عسكريا في الشرق الأوسط، ومزودة بأسلحة نووية.

ورغم أن فرص إنجاح المفاوضات الثنائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي محفوفة

بالمخاطر ويكتنفها الغموض بسبب الموقف الإنهزامي العربي، فليس من خيار أمام الفلسطينيين سوى التماسك، وإشهار سلاح الموقف الذي يجمع عليه الشعب الفلسطيني الموحد، سلما أو حربا.

ختاما، إن حصول "حماس" على التفويض الديموقراطي الكبير لقيادة المشروع الوطني الفلسطيني مؤشر جديد على أهمية ممارسة الديموقراطية السليمة في الوطن العربي.فقد أقلق ذلك الإنتصار العواصم العربية بقدر ما إستفز إسرائيل وأربك واشنطن. وعرت الانتخابات الفلسطينية إستراتيجيات الدول الأجنبية كما عرت السياسات العربية المساومة. كما أن إنتصار "حماس" يندرج ضمن الصراع العميق بين الغرب والإسلام السياسي وهو يكشف ترهل الفكر العربي السائد وعجزه عن مواجهة عصر العولمة.فهل تنجح حماس في إدارة الصراع بطرق عقلانية ذكية تفضي إلى تشكيل جبهة جديدة من القوى العربية والإسلامية تقود مواجهة ناجحة مع إسرائيل بكل الوسائل المتاحة، العسكرية منها والسياسية؟

دراسات ومقالات

- الملف النووي بين طهران وأنقرة — نفيسة كوهنورد
- الفكر الإسلامي في إيران — محمد رضا وصفي
- صناعة الثورات المخملية — ميشال يمين
- تركيا: موقع وأدوار — نظام مارديني
- الإقتصاد السياسي التركي — إبراهيم البيومي غانم

دور وموقع الملف النووي الإيراني في العلاقة بين طهران وأنقرة

نفيسة كوهنورد *

إن الموقع الجيوستراتيجي لإيران وتركيا في المنطقة، ومن خلفه قدرة التأثير لأي منهما في تحولات المنطقة من حولهما كان يعطي دوماً وزناً وحساسية خاصين في العلاقة بين البلدين.

في هذا المجال كانت التحولات الأخيرة في المنطقة من جهة، وتركيز المجتمع الدولي على الملف النووي الإيراني من جهة أخرى يلقي بثقله ليغطي على سائر الملفات الأخرى، وإلى ازدياد وتسارع الحركة الديبلوماسية بين البلدين.

تحاول هذه المقالة من خلال استعراض مباني العلاقات الإيرانية ـ التركية أن تتعرض لتأثير الملف النووي الإيراني على ملفات العلاقات الثنائية وخاصة الأزمات المشتركة في المنطقة مثل: (العراق، والمثلث الكردي، وأزمة الشرق الأوسط) وكذلك علاقة هذين الجارين مع المجتمع الدولي. وقياس مدى تأثير كل ملف من الملفات المذكورة على غيره من الملفات وفي الختام استشراف العلاقات الثنائية في المنظورين المتوسط وبعيد المدى.

أنقرة ومواقفها تجاه إيران

في تاريخ (٢٠٠٣/١١/١٢) صدرت وثيقة أمنية تركية اعتبرت أن إيران المزودة بالسلاح النووي تشكل تهديداً لمصالح أنقرة[١]. ذلك لأن حصول الجمهورية الإسلامية الإيرانية على القدرات العسكرية النووية يزيد من قدرة طهران في المنطقة، ويعرّض مصالح تركيا وموقعها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز للخطر في شكل مباشر لكن قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانوا يؤكدون دوماً أنهم لا يسعون للحصول على الأسلحة النووية، ما جعل أنقرة تتخذ مواقف معتدلة، تدعم فيها حق جارتها إيران بامتلاك التقنية النووية للأغراض السلمية. لكن إذا نظرنا إلى حركة السياسة التركية تجاه هذا الملف، فسنجد أن مديري الحركة الديبلوماسية لأنقرة قد مرّوا في أربع مراحل منذ بداية الأزمة النووية بين إيران والغرب.

(*) كاتبة إيرانية متخصصة في الشأن التركي

ترجمة موسى قصير.

(١) مركز دراسات أوراسيا الإستراتيجية (ASAM) (٢٠٠٣/١/١٣)

كانت بداية الحديث عن ملف إيران النووي في وسائل الإعلام الغربية وبدء التجاذب الدبلوماسي بين طهران ودول أوروبا الثلاثة: بريطانيا وفرنسا والمانيا، في خريف عام ٢٠٠٢، متزامناً مع أول سنة لحكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا بقيادة (رجب طيب أردوغان) رئيس وزراء تركيا الحالي. كانت سياسة الحكومة التركية طوال هذا العام تركز على تحديد موعد للمفاوضات في شأن انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وحاول زعماء تركيا اجتناب أي تصريح حول هذا الملف. ورغم أن هذه الفترة قد شهدت عدة لقاءات بين قادة حزب العدالة والتنمية التركي مع مسؤولين أميركيين أو أوروبيين، وكانت وسائل الإعلام تسرّب مواقف لهم حول القضية الإيرانية، إلاّ أن المسؤولين الأتراك كانوا يكذّبون تلك التسريبات، ويؤكدون أن إسم إيران لم يطرح خلال لقاءاتهم.

وحتى العام المنصرم كان المسؤولون الأتراك يتحاشون التحرك العلني في هذا المجال، لكن بعد انتصار (محمود أحمدي نجاد) في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥ وتصاعد التجاذب النووي بين طهران والغرب، بدا أن فصلاً جديداً من مواقف أنقرة تجاه الملف النووي الإيراني قد بدأ. خلال هذه المرحلة سعت تركيا لتوضيح سياستها في هذا المجال. ويرى المراقبون أن الإتجاه العام للسياسة التركية تجاه الملف النووي الإيراني يشبه توجه الدول الأوروبية في دعم الحل الدبلوماسي للأزمة، ومنع أي توتر في المنطقة

(عبدالله غول) وزير خارجية تركيا تحدث هاتفياً مع نظيره الإيراني (منوشهر متكي) في ٢٠٠٦/١/١١ وأعلن أنّ بلاده تدعم المساعي الإيرانية للحصول على الطاقة النووية، وطلب من طهران أن تبرهن عن سلمية برنامجها النووي، وأن تتعامل بشفافية مع أوروبا والمجتمع الدولي، وأن تبقي باب الحوار الدبلوماسي مفتوحاً. لكن في المقابل لم تتوانى أنقرة عن القيام بتحركات تحذيرية تجاه إيران، ومن جملة ذلك إجراء مناورات مشتركة مع (٣٤) دولة وبقيادة أميركا بهدف مصادرة شحنات من الأسلحة النووية الفرضية وهي تنقل إلى دول مجاورة لتركيا، والقبض عليها في مياه البحر المتوسط.

إضافة إلى ذلك قامت الحكومة التركية بمنع شحنة من الألمنيوم كانت متوجهة من إيطاليا بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٦ ومتوجهة نحو إيران، وقد تسربت معلومات اخبارية تقول أن وكالة الإستخبارات الأميركية (CIA) هي التي أمرت بضبط تلك الشحنة(٢)

وعند تحليل هذه التصرفات لا يمكن التغاضي طبعاً عن التأثير الأميركي في النفس الدبلوماسي التركي. على أي حال، فإن تركيا التي تشكل أقرب حلفاء البيت الأبيض في المنطقة تحاول أن تكون خطواتها تجاه أزمات المنطقة منسجمة مع علاقاتها مع أميركا، رغم أن المسؤولين الأتراك حاولوا قدر المستطاع أن يوازنوا بين علاقاتهم مع أميركا من جهة وعلاقتهم بجارتهم الشرقية من جهة أخرى. وفي هذا المجال لم تبخل تركيا في القيام بتحركات إعلامية لمصلحة إيران. (غول) خلال اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في (باكو)

(٢) صحيفة ميلليت، ٢٠٠٦/٢/١٦

بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٩ دعم حق إيران الطبيعي في امتلاك الطاقة النووية، وطلب من الدول الإسلامية الأخرى أن تسعى بدورها للحصول على الوقود البديلة.

كذلك رفعت تركيا صوتها إلى جانب إيران بالمطالبة بشرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية، رغم أنها امتنعت عن ذكر اسم إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية. إنّ نظرة عامة إلى الخطوات التركية تجاه الملف النووي الإيراني تظهر أن التوجه العام للسياسة التركية لا يتعارض مع التوجه الإيراني.

أهم الأسباب التي دفعت تركيا لإتخاذ هذا التوجه تكمن في القلق الأمني التركي والمخاوف الاقتصادية، وسنتناولهما في ما بعد. علاوة على ذلك فإن الرأي العام التركي ضاعف نظرته الإيجابية لمصلحة إيران. فالإستطلاع الذي أجراه المركز الدولي للبحوث الإستراتيجية في تركيا وضع أمام القادة الأتراك لوحة جميلة تستدعي الاهتمام، حيث بيّن الإحصاء أن (٧١ في المئة) من الأتراك لا يثقون بالسياسة الأميركية في المنطقة، وأنهم يعتقدون أن واشنطن تسعى لإشعال الحروب الداخلية داخل تركيا وحولها، وأن (٥٢ في المئة) من الأتراك يؤيدون البرنامج النووي الإيراني، و(٩٢ في المئة) منهم يعارضون أي هجوم ضد إيران(٣).

تركيا... سعي للعب دور

أظهرت الزيارة المفاجئة التي قام بها (عبدالله غول) لإيران في أخر شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أن تركيا تحاول لعب دور بارز لحل معضلة الملف النووي الإيراني. وخلال الأشهر الأخيرة زادت الحركة الديبلوماسية بين البلدين، حيث زار وزير خارجية ايران (منوشهر متكي) تركيا في ٢٠٠٥/١٢/٢ كما قام أمين مجلس الأمن القومي الإيراني (علي لاريجاني) بزيارة أنقرة أوائل عام ٢٠٠٦، وجرت عدة زيارات متبادلة للجان ووفود برلمانية بين البلدين. لكن زيارة (غول) إلى طهران قبيل سفره إلى موسكو وواشنطن يمكن تقويمها من عدة جهات:

١ ـ يبدو أن تركيا كلاعب اقليمي إلى جانب روسيا أحياناً وكمنافس لها أحياناً أخرى تنوي دخول اللعبة. ومن هذه الزاوية تسعى أنقرة لإستعادة دورها المناطقي لإثبات أهليتها لأداء دور جسر الارتباط بين الشرق والغرب، وانتهاز هذه الفرصة لتحقيق هذا الهدف. وهذه السياسة كانت تشكل خصوصاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة أحد أسس الديبلوماسية التركية. وبعد فوز حركة حماس في الإنتخابات الفلسطينية دعت أنقرة (خالد مشعل) رئيس المكتب السياسي لحماس لزيارتها لإظهار قدرتها تلك، لكن ردة فعل الغرب السلبية تجاه هذه الدعوة حرمت حكومة حزب العدالة والتنمية من تحقيق هذا الهدف. لذلك فإنّ الملف النووي الإيراني قد يتيح الفرصة أمام أنقرة لتحقيق هدفها.

(٣) الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للدراسات الإستراتيجية، (*USAK*)، ٢٠٠٦/٣/٢٤

٢ ـ تسعى تركيا من خلال أداء هذا الدور أن تحصن علاقتها مع إيران من أية ضربة قاضية، لأنها تحتاج لإستخدام وسائل جارتها في أي مساومات إقليمية.

احتمال مقاطعة إيران، والمحاذير الاقتصادية لأنقرة

قد يدفع الغرب بالملف النووي الإيراني نحو مقاطعة إيران سياسياً واقتصادياً، رغم أن ذلك يبدو بعيداً نسبياً من خلال تأكيد طرفي النزاع على استمرار الجهود الدبلوماسية، لكن الدول المجاورة لإيران تقوم منذ فترة بدراسة ظروف المنطقة في حال تنفيذ مثل هذه المقاطعة، وتحاول رسم سياستها الاحتمالية عند وقوع مثل ذلك التحوّل. وفي هذا المجال تبرز تركيا كدولة لها علاقات تجارية واسعة مع إيران من جهة، ودولة ترتبط بنيتها الاقتصادية بالدعم الأميركي وتتأثر كثيراً به، لذلك فإنها مضطرة للسير على حد السيف، وهي تسعى لتقويم جوانب المضار التي قد تلحق بها بسبب تنفيذ المقاطعة ضد إيران، والعمل على تخفيفها. وفي هذا المجال تعتبر تجربة حرب الخليج الثانية ضد العراق عام ١٩٩١ وتنفيذ برنامج النفط في مقابل الغذاء اختباراً وتجربة مناسبة أمام رجال الدولة في تركيا.

ففي تلك الحرب أدت أنقرة دور حليفة واشنطن، فسمحت للطائرات العسكرية الأميركية أن تستخدم قاعدة انجرليك في حربها ضد النظام العراقي، ما جعل جبهة العراق الشمالية بتراء عملياً، وأفقدت العراق قدرته على المناورة من خلالها

هذا الأمر بث روحاً جديدة في العلاقة الاستراتيجية بين تركيا وأميركا. لكن بعد انتهاء الحرب تناسى البيت الأبيض بعض وعوده لتركيا من قبيل تقديم الدعم المالي لأنقرة لخفض ديونها الخارجية، ودعمها في الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، في ظل ظروف كانت تعيش تركيا خلالها أزمة اقتصادية لا مثيل لها، ما زرع اليأس لدى المسؤولين الاتراك، وبدد أمالهم في حل مشاكلهم الاقتصادية بدعم أميركي.

وبعد مرور عشر سنوات على تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء الذي نفذته الأمم المتحدة ضد العراق، تكبدت تركيا خسائر كبيرة في المجال الإقتصادي. وأشارت إحصاءات وزارة الاقتصاد والبنك المركزي أن خسائر تركيا بسبب المقاطعة الإقتصادية للعراق بلغت مائة مليار دولار(٤). ومن أهم العوامل المؤثرة في هذا المجال: توقف العائدات التركية التي كانت تجنيها من عبور النفط العراقي عبر تركيا وصولاً إلى أوروبا.

كما إن العراق كان يشكل شريكا تجارياً قوياً لتركيا طوال السنوات السابقة، ومع تطبيق المقاطعة أفل نجم هذه الشراكة.

وكانت التجارة الحدودية بين تركيا والعراق عند الحدود الشرقية الجنوبية لتركيا مثابة الشرايين المهمة التي تضخ الحياة في الجسد الهزيل لمناطق الأناضول الفقيرة، ومع

(٤) مركز تقييم العلاقات الدولية والإستراتيجية التركي، ٢٠٠٦/٣/١
TURKSAM/ Dr. Senol Kantrarci

انقطاع هذه التجارة شهدت هذه المنطقة موجة من البطالة والركود الاقتصادي، بعد أن كانت بدأت خطواتها نحو التنمية والإزدهار.

هذه الصورة السيئة للأوضاع الاقتصادية، والضربات التي تلت الحرب على العراق والتي أنهكت الإقتصاد التركي زادت من القلق التركي تجاه مثل هذه الأزمات التي قد تحدث من حولها، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بشريك تجاري آخر لتركيا.

إن ميزان التبادل التجاري بين إيران وتركيا بلغ في نهاية العام ٢٠٠٥ أربعة مليارات دولار، ويضاف إلى ذلك تصدير إيران للغاز عبر تركيا بكميات كبيرة، ما يرفع ميزان التبادل السنوي. وقادة تركيا يدركون جيداً أن اقتصاد بلدهم كان يعيش حال النقاهة، وأن أي أزمة داخلية أو خارجية قد تعيد اقتصادهم إلى حالة المرض بسرعة. لذلك فإنّ تنفيذ أي مقاطعة اقتصادية ضد إيران سيلحق بالإقتصاد التركي أضراراً أكبر بكثير من أزمة العراق، ويأتي تصدير الغاز الإيراني إلى تركيا على رأس اللائحة لأهميته الكبرى لأنقرة.

وقد حاول المسؤولون الأتراك طوال السنوات الماضية أن يجدوا بديلاً للغاز الإيراني كالغاز الروسي، لكنهم لم يوفقوا في هذا المجال.

لذلك، فإنّ تركيا لا تستطيع غض الطرف عن هذا الأمر، وتظهر المحافل السياسية والإقتصادية ووسائل الإعلام التركية حساسية شديدة تجاه ذلك ويبدون قلقهم من حرمان الشعب التركي من الغاز الإيراني إذا وقفت تركيا إلى جانب أميركا في موضوع الملف النووي الإيراني. وتمكن الإشارة في هذا المجال إلى شتاء هذه السنة عندما توقف الغاز الإيراني عن تركيا بسبب انخفاض الحرارة بشدة وتعرض الأنابيب لتجمد الغاز كما حصل في معظم مناطق إيران المرتفعة لكن معظم وسائل الإعلام التركية ربطت بين انقطاع الغاز الإيراني وتزامنه مع تحذيرات أنقرة لطهران حول البرنامج النووي

لكن القلق التركي في هذا المجال لا يرتبط بالعواقب الناشئة عن المقاطعة الاقتصادية لإيران فحسب، لأن أنقرة ستتكبد الخسائر حتى مع تنفيذ مقاطعة سياسية لإيران. فحكام تركيا يدركون جيداً أن مثل هذه الضغوط لن تواجه في إيران بالصمت، بل ستستخدم نقاط الضغط الأخرى في العراق والشرق الأوسط لتواجه أعداءها بالمثل

بملاحظة ذلك وجميع القضايا التي ذكرت فإن موقف أنقرة تجاه الشائعات التي تحدثت عن مقاطعة إيران ليس خارجاً عن إطار السياسة العامة تجاه ملف إيران النووي. وفي هذا المجال أيضاً سعى المسؤولون الأتراك أن يتعاملوا بحذر فرئيس وزراء تركيا (رجب طيب أردوغان) صرّح في ٢٠٠٦/١/٢٧ على هامش مؤتمر دافوس أن بلاده تفضل أن يحل الموضوع الإيراني سلمياً، لكنها ستسلم لقرارات مجلس الأمن الدولي في هذا الشأن.

(عبدالله غول) صرّح بدوره في ٢٠٠٦/٣/١٠ خلال لقائه مع (محمد البرادعي) رئيس

منظمة الطاقة النووية في فيّينا أنه إذا فرضت منظمة الأمم المتحدة مقاطعة إيران، فقد تضطر أنقرة للعمل بها. بعض المراقبين الدوليين يعتقدون أن دعم تركيا الحقيقي للمقاطعة أو لفكرة الهجوم على إيران تستلزم حصول أنقرة على امتيازات واسعة تقدمها لها كل من أميركا وإسرائيل وأوروبا أيضاً. ومن خلال هذه الفرضية يمكننا فهم مساعي المسؤولين الأتراك في هذا الوقت بالذات للشروع ببناء محطة نووية تركية بعد سنوات من الدراسة. وفي هذا المجال تسعى تركيا للحصول على موافقة واشنطن تجاه المشروع، وتقوم في الوقت نفسه إمكانية الحصول على مصادر مالية(٥).

وإزاء ذلك تمارس الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياسة ذكية بعد وقوفها على القلق الاقتصادي التركي، ودون أن تستعمل التهديد الواضح، فهي كل فترة تفجر صاعقاً نفطياً يهزّ أركان الاقتصاد التركي المتزلزل. وتصريحات وزير النفط الإيراني في عدة مناسبات أن أي مقاطعة أو هجوم قد تتعرض له إيران سيدفع بطهران لقطع أو خفض صادراتها النفطية ما سيترك تأثيراً كبيراً على السوق العالمية، كانت تؤثر بدورها على البورصة التركية.

إضافة إلى ذلك فإن المسؤولين الإيرانيين يرحبون باستثمارات الشركات التركية في إيران، وذلك على الرغم من بعض الاخفاقات التي حدثت خلال العامين المنصرمين كالغاء عقد تشغيل مطار الإمام الخميني في طهران مع شركة (تاو) التركية، وعقد تشغيل محطة الهاتف النقال الثانية مع شركة (تورك سيل). لكن وزير خارجية إيران (منوشهر متكي) أكد خلال أحد لقاءاته مع (عبدالله غول) في طهران أن إيران تنتظر مساهمة الشركات التركية في مختلف المجالات.

أنقرة بين المخاوف والتعاون الأمني مع طهران

إن التداخل الأمني بين الجيران، وحق كل بلد في المنطقة أمر يدفع هذه الدول إلى التعاون في ما بينها أحياناً، أو التباعد عن بعضها أحياناً أخرى. تركيا وإيران جارتان تربطهما حدود مشتركة تزيد مسافتها عن خمسماية كيلومتر، وكل منهما له وزنه في المنطقة، وليسا في استثناء من هذه القاعدة. ورغم أن تواجد القوات الأميركية والإسرائيلية في القواعد التركية وقرب الحدود إيران كان سبباً لقلق طهران الدائم، وأدى أحياناً إلى خفض مستوى العلاقات بين البلدين حتى درجة التعليق، إلا أن المخاوف الأمنية المشتركة جعلتهما في حاجة للتعاون الأمني بينهما. تشكل المسألة الكردية إحدى النقاط المشتركة في المجال الأمني. بل يمكننا القول أن موضوع التعاون الأمني بين إيران وتركيا يرتبط بالقضية الكردية في شكل واضح وملموس. ومهما كانت العلاقات متوترة كانا لا يتوانيان عن التعاون في هذا الملف، بغض النظر عن المعضلات في بقية الملفات.

(٥) *Turkey at a Crossrods: Preseving Ankara's western orcentation*, (washigton: The washigton Institute for Near East policy. 2006).

على الرغم من أن المشكلة الكردية تشكل مثلثاً بين سوريا وإيران وتركيا، إلاّ أن القلق التركي من هذه المشكلة هو الأكبر، ذلك لأن نشاط الانفصاليين الأكراد كحزب العمال الكردي في تركيا أوسع وأكبر ويشمل منطقة أوسع من تركيا، وقد عانت أنقرة من هذه المشكلة في شكل جدي، لذلك فإن من الأهداف الأساسية للقادة الأتراك مواجهة حزب العمال الكردي والعثور على حلفاء لها في هذه المواجهة.

وقوع حادثة ١١ أيلول/سبتمبر، ورفع البيت الأبيض لراية الحرب ضد الإرهاب جعل الفرصة سانحة أمام تركيا لكسب تأييد أميركا في مواجهتها لحزب العمال الكردي تحت شعار محاربة الإرهاب، لكن التحولات التالية لم تأتِ وفق ما تشتهيه تركيا، ولم يحصل المسؤولون العسكريون الأتراك من واشنطن إلاّ على الوعود الخاوية في هذا المجال.

فدعم واشنطن للأكراد العراقيين قبل سقوط صدام، وتنفيذ مشروع المنطقة المحظورة على الطيران العراقي في كردستان العراق، جعل من جبال هذه المنطقة مأوى وقاعدة للانفصاليين الأكراد الأتراك، وتواجد القادة الأكراد العراقيين في الحكومة العراقية الجديدة بعد سقوط صدام شكّل في رأي أنقرة الأرضية المناسبة لقيام دولة كردستان، ما يشكل تهديداً مباشراً لوحدة الأراضي التركية(٦).

من هنا، فإن أنقرة تعتقد أن أي تحول يؤدي إلى إضعاف إيران سيمهد الطريق أمام تشكيل وقيام دولة كردستان، وهذا القلق دفع تركيا لمعارضة أي هجوم ضد إيران في شكل علني. ويبدو أن طهران تلاحظ هذا القلق التركي، وتقوم بعدة خطوات لتبدي حسن تعاونها مع أنقرة، ومن أهم الخطوات كان توقيع معاهدة أمنية جديدة في (٢١/٢/٢٠٠٦) بين إيران وتركيا، بعد أن كانت إيران ترفض توقيع مثل هذه المعاهدة من قبل رغم الإصرار التركي. هذه المعاهدة تزيد من مستوى التعاون الأمني والعسكري بين البلدين ومواجهة الإرهاب. ورغم أن التخطيط لهذه المعاهدة جرى خلال زيارة الرئيس التركي لإيران ولقائه مع (السيد محمد خاتمي) رئيس إيران السابق، لكنها لم تكن جاهزة حتى خلال زيارة (أردوغان) لطهران أواسط عام ٢٠٠٤.

إضافة إلى ذلك قامت إيران خلال الأشهر المنصرمة بشن هجمات واسعة ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ولقيت هذه الهجمات ترحيباً لدى المسؤولين الأتراك ورغم أن الصواريخ الإيرانية التي أمطرت قواعد هذا الحزب في كردستان العراق قد أثارت اعتراض حكام بغداد، وأتهم قادة العراق إيران بالاعتداء على أراضيهم، لكنها فتحت فصلاً جديداً من العلاقات الأمنية التركية - الإيرانية.

توقيع المعاهدة الأمنية، ثم الحرب المعلنة ضد حزب العمال الكردستاني في وقت يتصدر فيه الملف النووي الإيراني المفاوضات الدولية المهمة أمر يستدعي التأمل والتدقيق، كما إنه يحمل رسائل خاصة. فإيران من خلال خطواتها تلك تفهم جارتها الغربية أنها قادرة على

(٦) A comedy of errors: American - Turkish Diplomacy and the Iraqi war. (Middle East Forum website, 10/9/2005.

تأمين ما تسعى أنقرة للحصول عليه من واشنطن، شرط أن لا تخطو أنقرة خطوات معاكسة لأمن إيران وحقوقها.

وفي مجال آخر تسعى تركيا للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وزيادة مستوى نفوذها فيها، وذلك من خلال الاستثمار الاقتصادي، والبحث عن فرص سياسية في الشرق الأوسط (فلسطين ـ إسرائيل) وهي المنطقة التي تمتلك فيها إيران وسائل مناسبة، وقد زاد نفوذها بعد إنتصار حركة حماس في الإنتخابات الفلسطينية، والمواقف التركية تجاه الملف النووي الإيراني وحركته داخل أروقة الأمم المتحدة قد تلقي بظلالها على تحركات طهران في المنطقة، تلك التحركات التي تؤثر مباشرة على مصالح تركيا وأمنها.

ويصدق الأمر ذاته في ملف القوقاز وآسيا الوسطى، خصوصاً بالنسبة لخط أنابيب (باكو، تبليسي ـ جيحان) الذي يشكل أهمية قصوى لأنقرة، وتركيا تسعى لنشر الأمن والإستقرار في بحر قزوين وأطرافه، بل وتسعى للإستفادة من تأثير إيران القوية وذات النفوذ الملموس في دول حوض بحر قزوين.

الإستنتاج

أ ـ الرؤية الإيرانية:

١ ـ إيران لا ترغب مطلقاً بتعكير صفو علاقاتها مع تركيا، بل أنها ترغب بتعميق تلك العلاقات، وزيادة نقاط التعاون المشترك. لذلك فإنها رفعت مستوى تعاونها الأمني إلى حد أبرز وأقوى. كما إنها شجعت التعاون التجاري مع تركيا، وتسعى لبلوغ مستوى أفضل، وقد أكدت إيران مراراً ضرورة رفع مستوى التبادل التجاري بين إيران وتركيا ليتجاوز حد عشرة مليارات سنوياً. مثل هذه التوجه يزيد من حجم تداخل المصالح بين الجارتين، وتعتقد طهران أنه يشكل مانعاً مناسباً من أن تخطو أنقرة أية خطوة تضر بمصالح إيران.

٢ ـ تعتبر طهران أن أنقرة تشكل جسراً مناسباً لها لإيصال رسائلها إلى الغرب والناتو (حلف الأطلسي) وخصوصاً واشنطن، وتستطيع تركيا أن تؤدي دور المسوّق والمدافع الجيد عن إيران في الأروقة الدولية في ظل العلاقات التاريخية والحاضرة بين تركيا وإيران. وكان (علي لاريجاني) أمين مجلس الأمن القومي الإيراني قد أكّد خلال لقائه مع (عبد الله غول) في طهران أن في إمكان تركيا أن تشكل جسراً مناسباً بين حكومة الجمهورية الإسلامية والحكومات الغربية بسبب علاقاتها مع الغرب.

٣ ـ تعتقد إيران أن بإمكان تركيا أن تساهم في إيجاد مركز محلي للعلوم النووية السلمية، وتأمين الطاقة لهذه المنطقة.

وعليه فإن إيران ستسعى لزيادة حجم التعاون الاقتصادي والأمني مع تركيا، وتستمر في محاربة حزب العمال الكردستاني كعامل مشجع لأنقرة في علاقتها مع طهران، والتعاون

مع تركيا في حل أزمة قرباغ، والحوار حول نفط بحر قزوين للحفاظ على أمن وثبات هذه المنطقة.

- في مجال إقامة أي نظام جديد في المنطقة ترغب إيران أن يكون هناك دور للدول الفاعلة في المنطقة مثل: مصر، السعودية، تركيا، ما يبعدهم عن الغرب، ويزيد من دعمهم لطهران. وهذا التصور يدغدغ الحس التركي لأداء دور واسع في المنطقة. لذلك على إيران أن تركز على القدرات التركية على التأثير في التحولات والعلاقات داخل المنطقة، وتشجعها على إيجاد خط ارتباط بالغرب، لتدفع بأنقرة لاتخاذ نهج أكثر ارتباطاً بالمنطقة، خصوصاً في مجال الملف النووي الإيراني.

- على طهران أن تدعم المشروع النووي التركي، والتأكيد على ضرورة أن تكون العلوم النووية محلية المنشأ والإدارة، وتعطي أنقرة الإطمئنان الكافي بتأمين هذه التقنية لأنقرة بعيداً من التعاون المتقطع للغرب.

- على إيران أن تستغل الفشل الأميركي في العراق والشرق الأوسط، وتقترب أكثر من قادة العراق وفلسطين الجدد، وتؤدي دوراً أكثر فاعلية في تحسين العلاقات بين هذه البلدين مع تركيا والدول المجاورة.

ب - الرؤية التركية:

١ - يشكل القلق الأمني والمصالح الاقتصادية أهم العوامل المؤثرة في العلاقات التركية - الإيرانية، من هنا، فإن أنقرة لا ترغب مطلقاً في تضعضع جارتها الشرقية، ووجود عراق أخر في المنطقة

٢ - تدرك أنقرة نقاط قوة إيران في الشرق الأوسط والعراق ومحيط بحر قزوين، وهي تعرف أن أي تحول يرتبط بملف إيران النووي سيلقي بظلاله على تحولات تلك المناطق وعلى مصالحها فيها.

٣ - تنظر تركيا إلى ملف إيران النووي كأرضية مناسبة لتحيّن الفرص وتحويل التهديدات إلى فرص، لذلك فإنها.

- تسعى لإستلام زمام الحوار مع طرفي الصراع، واثبات قدرتها من خلال القيام بهذا الأمر وهي تسعى في هذا المجال ألا تميل إلى جهة واحدة ولا تكتفي بها، بل نجد أن (عبدالله غول) قد التقى (فلاديمير بوتين) وحاوره على اعتبار أن روسيا هي شريك إيران النووي، ثم التقى بالمسؤولين الأميركيين في واشنطن وتباحث معهم في هذا الملف. كل ذلك في إطار أداء هذا الدور. وإلى جانب ذلك سعت أنقرة لتثبت للطرفين الأوروبيين ضرورة إلحاقها بالإتحاد الأوروبي، وأهمية دورها فيه.

- تسعى أنقرة للحصول على امتيازات كثيرة من أميركا وإسرائيل وأوروبا من خلال متابعتها لملف إيران النووي، ومن ذلك حل مشاكلها الإقتصادية

وعليه فإن المصالح الاقتصادية والسياسية التركية تجعلها تمتنع عن أي مواجهة مع إيران، وأن تدافع عن إيران في المحافل الدولية بسبب المعاهدة الأمنية وضمان استمرارها. وهذا ما يجعل تركيا رابحة في ساحة بسط العلاقات داخل المنطقة وحولها، رغم احتمال تعرضها للضغوط الأميركية والإسرائيلية.

ومن خلال علاقتها بإسرائيل تستطيع تركيا منع إسرائيل من القيام بأي خطوة غير محسوبة ضد إيران، ويمكنها في هذا المجال أن تبتز طهران أيضاً. وفي هذا المجال يبدو أن أميركا ستقدم الدعم لها، حيث أن (رايس) وزيرة خارجية أميركا أشارت خلال لقائها مع (غول) إلى زيارة وزير خارجية إسرائيل لتركيا وما تبعها من لقاءات إيرانية ـ تركية، مشيدة بالدور التركي في هذا المجال.

ومن خلال دعمها لإستمرار النشاط النووي السلمي الإيراني تمهد تركيا للإستفادة من التجارب والخبرات الإيرانية لمصلحة مشروعها النووي ❑

الفكر الإسلامي وآفاقه في إيران المعاصرة

محمد رضا وصفي *

عادت إيران منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ لتفرض حضوراً يتجاوز السياسات والاستراتيجيات إلى الفكر الإسلامي العام، والتفكير في حلول اشكالية الدين والدولة على الأخص، لقد كانت هناك من جهة التجربة الشعبية الزاخرة والتي سبقت الثورة ومهدت لها ثم حمت قيامها وواكبت تحولها إلى دولة ونظام. وكانت هناك من جهة ثانية تجربة تنظيم الدولة والسلطة ومؤسساتهما، وتلك التوفيقية بين التاريخ والفقه والعصر التي ميزت الدستور. وكانت هناك من جهة ثالثة اجتهادات الفقهاء والمفكرين الحاضرين في الساحة الإجتماعية والسياسية، والتي ارتبطت بالثورة والدولة، سعياً لتلاؤم أكبر مع العصر والجهة الأخيرة موضوع عناية هذه الورقة...

في شكل عام، أثرت الثورة الإسلامية في حركة الفكر الإسلامي وساعدت على توضيح وترسيم الحدود بين التيارات الفكرية، وأوضحت الكثير من النظريات والأفكار المبهمة بل المشوشة للمفكرين الإسلاميين في إيران ودعتهم إلى إتخاذ مواقف فكرية واضحة وغير فضفاضة، بحيث تشكلت شيئاً فشيئاً مجموعة من النظم الفكرية ذات الحدود الواضحة، وهذه الظاهرة مرهونة في وجودها لأمرين:

- الإختبار والامتحان في عالم الواقع والتطبيق العملي؛
- المنافسة في ساحة المجتمع.

فالنظريات التي كانت تكتفي ببيان الأصول الكلية العامة، صارت، مضطرة تحت وطأة التطبيق الاجتماعي لمواجهة مقتضيات الواقع والحاجات العملية، ومنافسة النظريات الأخرى المطروحة لتلبية تلك الحاجات. وبذلك صار أصحاب هذه النظريات مضطرين لإستبدال الحديث عن الكليات والعموميات بالحديث عن المصاديق والحالات الجزئية، بغرض توضيح ما يميز نظرياتهم ورؤاهم عن غيرها من النظريات المنافسة

(*) باحث إيراني.

الفكر والثورة الإسلامية وتيارات ثلاثة في القرن العشرين

في الساحة الإيرانية ثلاثة تيارات عامة، هي:

- التيار التقليدي (السلفي)،
- التيار العلماني (المتجسد في الشوفينية والعلمانية الفارسية أو العلمانية المتجسدة في الفكر الغربي...)،
- التيار المعاصر الذي ظهر في ساحة التجربة العملية مع المدرسة الفكرية للإمام الخميني.

لكل من هذه التيارات أنصارها وممثلوها ولها حضورها الحي والفاعل في الساحة الفكرية في إيران، فالتيار الأول يمتد حضوره إلى قرون، أما التيار الثاني فقد بلغ ذروته في بداية القرن العشرين، والصراع الظاهر والخفي من بداية القرن العشرين كان بين هذين التيارين عموماً، أما التيار الثالث فقد بدأ يتشكل مع بداية القرن العشرين أيضاً، وخصوصاً بعد الثورة الدستورية التي شهدت مرحلة من تجديد الأفكار، وقد مر بمحطات يمكن توزيعها كالآتي:

أ ـ بواكير العصرنة وتبدأ مع الثورة الدستورية ١٩٠٤،

ب ـ المرحلة التوفيقية من الخمسينات إلى ١٩٧٩،

ج ـ المرحلة التجديدية أو ما بعد التجربة العملية، في العقود الثلاثة الأخيرة.

يعتقد التيار المعاصر أن الدين لا يشمل جانب الأحكام والحقوق والواجبات فحسب بل هو عقيدة توضح القيّم العالية التي تمكن من خلال الدين الوصول إلى معرفة حقيقة الإنسان والمجتمع، لأن الإسلام وبصفته الشموليّة لا يرتكز على جزء معين من الحياة والإنسانيّة، بل يؤكد على النظرة العامة التي تشمل كل مجالات الحياة.

يوصف الدين الإسلامي بانه دين شمولي ومنظم، وأن الدين يجب أن يكون متناسباً مع ظروف المجتمع الزمانيّة والمكانيّة ويُطبَق على المجتمع على أساس المنطق والواقع العملي، بحيث لا يؤثر تطبيقه أولاً على ثبات وشمولية الدين وثانياً على حركة ومسار نمو المجتمع ومن هذا المنطلق يرى المعاصرون الإسلاميون أن طريقة الاجتهاد في الدين ظاهرة تُضفي تكاملاً على الدين وباب الاجتهاد لفهم نظام المعارف الدينيّة في الشؤون الأساسية للحياة.

ويتطرّق التيار المعاصر إلى بيان نتاج العقل الإنساني وحصيلته، وفي هذا المجال يرى أن للعقل الإنساني نتاجات يتميز كل واحد عن الآخر، وله (أي العقل) ولها (النتاجات) مكانة خاصة في تفكيرهم الديني.

- العقل العملي،
- العقل النظري،
- العقل الاستكشافي،
- العقل الآلي

حيث يرى هذا التيار أن كلاً من العقل العملي والنظري يُظهر ويُبيّن الأحكام، حيث انهم يعتبرون أن كلا من العقل العملي والنظري (حجة باطنيّة) وهي أهم طريقة ووسيلة توصل الإنسان إلى المعرفة والهداية وساحة الوحي والأنبياء، لأن العقل البشري محدود بعامل الشهود والحقائق القريبة من الفهم البشري. لذا فإن العقل البشري في حاجة إلى معارف أرقى وأوسع منه. وبعد الوصول إلى ساحة الوحي الإلهي يستطيع العقل الإستكشافي وبمساعدة العقل النظري والعملي استنباط الحقائق الإلهية من مصادر الوحي.

ومع إن العقل البشري له دور مهم في فهم المعارف، لكن منهاج العقل وأسلوبه يعتمد على اكتساب بعض مضامين الوحي ويسعى قدر الإمكان للوصول إلى الحقائق والمعارف الأصيلة الخاليّة من كل شائبة.

والإشارة هنا، أن التوجه الفكري التقليدي السلفي لا يعير أهمية للنمو الإجتماعي للمجتمع الإسلامي وقد يصل عدم الإهتمام هذا إلى إنكار ضرورة النمو والتطور، ويؤدي إلى البحث عن ظرف مناسب للمجتمع وذلك من خلال علاقات المجتمع التقليدي والقديم.

والتقليديون يحاولون أن يتناسوا موضوع النمو والتطور ووسائله. ويعتبرونه موضوع خارج عن نطاق الدين ورسالة الإسلام. ومن جهة أخرى، نرى أن العلمانيين لا ينظرون إلى طريقة النمو والتطور في المجتمعات المجاورة، وإن الإنفتاح لديهم قد تأثر بالأفكار الغربية في القرن الثامن عشر الميلادي في أوروبا، حيث أنهم لا يزالون يعتقدون بأن مسار النمو والتطور ظاهرة جبرية تاريخية، ولا بد من أن تخضع لها جميع المجتمعات البشرية عاجلاً أم آجلاً وفي مقابل هاتين النظرتين أي العلمانية والمعاصرة، يرى الإسلاميون انه من الضروري عدم اغفال النمو والتكامل الاجتماعيين. وجدير بالقول إن توجه المعاصرين من المفكرين المسلمين إلى تطبيق الدين في حياة المجتمع المسلم هو رهن تواجد نماذج ناجحة في المجال الإداري والاجتماعي، وأن تطوير ونمو المجتمع المسلم يعتمد على تواجد قيم ثقافية إسلامية على أساس الشريعة.

مدرسة الإمام الخميني والأفكار الإسلامية المعاصرة

ظهر فكر الإمام الخميني والثورة الإسلامية في الوقت الذي كانت المجتمعات الإسلامية تعاني من سيطرة مدارس فكرية ومعتقدات عدة مثل «الليبراليية والرأسمالية والإشتراكية والقومية» وجماعة «المذهبيين الرجعيين السلفيين». إن المجتمع الإسلامي المثالي، الذي حاول الإمام الخميني رسمه، لم يتحدث عن هيئة سياسية اجتماعية مستقلة عن المجتمع الديني، أو مؤسسة دينية قائمة على الروحانيات والشرعيات غير المعنية بالمجتمع والسياسة والمستقبل. بتعبير آخر، لا وجود هنا للمقدس واللا مقدس، كما عرفتها فترات من التاريخ الإسلامي، وكما عرفها الغرب المسيحي في الكنيسة والدولة المستقلة عنها

واحتلت قضية الحكومة الإسلامية والولاية مكانة بارزة في فكر الإمام الخميني باعتبارها من أهم الركائز المنهجية والأصول السياسية والاجتماعية.

من وجهة نظر الإمام الخميني تعد الحكومة وتشكيلها من الأحكام الأولية والأساسية في الإسلام وأن مبدأ الحكومة فيه مصلحة المجتمع والنظام، وهذه المصلحة يوكل تشخيصها إلى العقل، لذلك يصرح بالتالي. «الحكومة، التي هي جزء من الولاية المطلقة لرسول الإسلام (ص) أحد أحكام الإسلام الأولية ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية، حتى الصلاة والصيام والحج... ومن الممكن أن يعطل أي أمر، عبادياً أو غير عبادياً، إذا ما تعارض مع مصلحة الإسلام». إن الإمام الخميني بهذا القول وضع التفكير الديني على محك المقاييس العصرية ومحاولة تكييف النظرة الدينية مع متطلبات العصر.

عندما اعتمدت الثورة الإسلامية في إيران النظام الجمهوري نظاماً سياسياً وإدارياً لإدارة شؤونها السياسية والإدارية، وبحسب بعض المفكرين فإن النظام الجمهوري هو نظام حيادي، أي أن بإمكان دولة تقوم دعائمها على الإسلام أن تأخذ بهذا النظام، كما يمكن لدولة تتأسس فلسفتها على غير الإسلام، ان تأخذ بهذا النظام؛ فهو يمكن ان يكون إسلامياً، ويمكن ان يكون غير إسلامياً. إنه إطار للنظام، ولا يدخل في صميم هذا النظام أو في صميم الأفكار التي يستند هذا النظام إليها، وبالتالي بات من الطبيعي ان يستفاد من هذه الأنظمة التي توافرت لها عبر التاريخ البشري مراحل طويلة من التجربة أوصلتها لما هي عليه اليوم. فلذلك إستفادت إيران الإسلامية في العصر الحديث من هذه التجربة الإنسانية الطويلة، في ظل دعوة إسلامية إلى الإستفادة من التاريخ والاعتبار به.

بعض أخر من المفكرين الإسلاميين إنتقد ما يسمى نظام الجمهورية الإسلامية انطلاقاً من ان الإسلام لم يعرف هذا النظام، وبعض مفكري هذه التيارات كتب منتقداً قائلاً: أنه نظام غربي، وأنه لا يصلح للثورة الإسلامية لا يصلح لإيران وهي تريد بناء نظام إسلامي إلا ان تأخذ بالنظام الذي اعتمده المسلمون في صدر الإسلام، أي نظام الخلافة الإسلامية. ولو كان للإسلام نظام خاص ومحدد، لكان ذلك حرياً أن يظهر في المصادر الأساسية للتشريع الإسلامي كالقرآن الكريم الذي نلاحظ بأنه دعا لأن يكون الحكم إسلامياً مطابقاً لشريعة الإسلام، ولكنه لم يتطرق إلى شكل النظام، وبالتالي فإن المسلمين الأوائل كانوا أكثر تحرراً عندما اعتمدوا أشكال التنظيم الذي استفاد في صورة واضحة من التجارب السابقة، كتجربة العرب عندما أقاموا نظام الحكم في المدينة، وبالتالي استفادوا من التنظيمات التي سبقهم إليها الفرس والروم الذين أتيح لهم إقامة دول سابقة على الدولة الإسلامية. هذا يجعل الإستفادة من النظام الجمهوري، الذي هو حصيلة تجارب أمم سبقتنا في مجال التنظيم السياسي، وفي مجال تطور الفكر السياسي والتنظيم السياسي ضرورة، وكذلك الإستفادة من تجاربها في هذا المجال، دون أن يحول ذلك بيننا وبين تطوير

النظام الجمهوري نفسه. وأما خارج منظومة الأفكار وفي ساحة العمل تزامن نوع من التأسيس لفكر جمعي تجلى في الدستور الإيراني، وخصوصاً في ركنيه الأساسيين «الجمهورية» و«الإسلامية»، هذا المفهوم الذي استمر السجال حوله ثلاثة عقود وإلى يومنا هذا، والمتعلق بكيفية تحصيل الشرعية وهل «الجمهورية» سابقة على «الإسلامية» أو «الإسلامية» سابقة على «الجمهورية»؟ وهل للجمهورية في نظام الحكم الإيراني مفهوم جوهري أم إنها شكلية فحسب! وكل هذا يعكس صورة مختلفة من العلاقة الثلاثية بين «الدستور»، و«ولاية الفقيه» و«الشعب». فمن ناحية يرى التيار المعاصر التفاعلي التجديدي، ظهوراً جوهرياً للجمهورية في تقدمها على الإسلامية في القول عن مشروعية النظام، وكون العلاقة بين الولاية للفقيه والشعب، نوعاً من العقد الاجتماعي والبنود الواردة في الدستور شرط ضمن هذا العقد في حين أن التيار المعاصر التفاعلي المحافظ، وفي تقديمه لمفهوم الإسلامية، يتحدث عن العلاقة العمودية للفقيه وللإثنين شأنهم العلمي.

مسألة ولاية الفقيه

على الرغم من التقدم الذي حققه الإمام الخميني سريعاً، كان يبدو دائماً أنه مقتنع بأن دراسة الشريعة لوحدها لا تعالج على نحو كامل ثراء الإسلام، وأن الإهتمام الأساسي بالدين يقوم على مستويات مختلفة، لذلك كان يعتقد بأن «الفقهاء حصروا الإسلام بالأحكام الفرعية، والفلاسفة والعرفاء حصروا الإسلام بالجوانب المعنوية وبما يتعلق في ما وراء الطبيعة، حيث كانوا يعتقدون أن حقل ما وراء الطبيعة هو الحقل الشامل لكل الجوانب، في حين أن أولئك رأوا بأن الإسلام جملة من الأحكام الدنيوية، وأنه مجموعة من الأحكام الفقهية ولا معنى لكل ما عدا ذلك». إن هؤلاء الذين يرون جانباً واحداً من الإسلام دون غيره قصيرو البصيرة والبصر، فالإسلام يعالج الجوانب المادية والمعنوية والغيبية والظاهرة.

ولا يكتمل الفهم الدقيق لأبعاد نظرية الإمام في مسألة ولاية الفقيه التي بنيت أصولها في محاضراته في منفاه في مدينة النجف وفي **كتاب البيع** إلاّ من خلال مطالعة وافية لنهجه وممارسته العملية في أثناء تولّيه قيادة المجتمع والدولة والآراء والنظريات التي بيّنها في فترة ما بعد انتصار الثورة حول قاعدة ولاية الفقيه وحدود صلاحياته وشؤون ولايته

١ ـ حاجة الإسلام إلى قيام الدولة من أجل تطبيق القوانين الإلهية، وبسط العدالة الإلهية بين الناس.

٢ ـ إقامة الحكومة الإسلامية وإعداد مقدماتها، ومن بينها المعارضة العلنية للظالمين، من واجبات الفقهاء العدول كفائياً.

٣ ـ إن الحكومة الإسلامية تعني ممارسة الفقهاء العدول في جميع الأمور الحكومية

والسياسية التي كانت ضمن ولاية النبي والإمام المعصوم، وإذا تيسّر لأحد الفقهاء القيام بهذا يجب على غيره الإتباع وإن لم يتيسر الإجماع عند الفقهاء يجب عليهم القيام بذلك، وإن كانوا معذورين فهذه وظيفة المسلمين أنفسهم إذا إقتضت الضرورة.

٤ ـ إن الحكومة الإسلامية والقوانين الصادرة عنها تعتبر الأحكام في غير حالة الإستثناء وتتمتع بالأولوية والتقدم على جميع الأحكام الفرعية.

٥ ـ ولاية الفقيه قبل كل شيء أمر اعتباري عقلاني.

٦ ـ من شرط الولي الفقيه أن يكون:

أ ـ عالماً بالقانون،

ب ـ عادلاً في الناس وفي تنفيذ الأحكام،

ج ـ كفوءً.

٧ ـ الإهتمام بالمصالح العامة بدل التركيز الكلاسيكي على النظريات الفقهية.

٨ ـ للعقل الإنساني دور مهم في إدارة المجتمع، علماً أن الشرع الإسلامي لم يعترض بأي وجه من الوجوه على منح العقل دوره هذا، بل إن الإستفادة الصحيحة من الفكر والتدبر وتسيير المجتمع على ضوئهما إنما هو أمر شرعي في حد ذاته وسبيل واضح اختطه الله للإنسان تمكيناً له من إدارة حياته. ولا يخفى أن العلاقة بين الوحي والعقل في إدارة المجتمع الإنساني وحياة الإنسان كانت دائماً محل جدل في التاريخ الإسلامي.

٩ ـ إن نظام ولاية الفقيه ليس فكرة (يوطوبيا) بل هذا النظام «يقام لكي يقل الظلم والفساد والتعدي على بيت مال المسلمين وعلى أعراضهم ونفوسهم».

١٠ ـ سلطة الفقهاء العدول تتم بإشراك أكبر عدد من المتخصصين وأرباب البصيرة، كل في اختصاصه، والإستعانة بخبراتهم وجهودهم.

١١ ـ الفيصل في كل ذلك رأي الشعب، وليس لأي مقام حتى الولي الفقيه الحق أن يجبر الناس على شيء.

١٢ ـ الولاية للفقيه ليست بمعنى ولاية النص.

١٣ ـ ضرورة إلمام الفقيه بأحوال زمانه ومكانه؛ ذلك «أن عنصري الزمان والمكان من مقدمات الإجتهاد، وكل مسألة لها حكم شرعي في السابق يتغير حكمها الشرعي بالحفاظ السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد، بمعنى آخر إن المعرفة الدقيقة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في فترة ما، والتي تمخض عنها الحكم الشرعي، سوف تتبدل نتائجها عند المواضيع الجديدة والمستجدة، وهذا الأمر يتطلب بكل تأكيد حكماً شرعياً جديداً، فالمجتهد يجب أن يحيط بالمسائل العصرية.

١٤ ـ عدم صلاحية المجتهد التقليدي لقيادة المجتمع. يقول، الإمام الخميني في معرض حديثه عن قيادة المجتمع: «إن الاجتهاد التقليدي لا يكفي، فلو كان المجتهد عالماً ومتبحراً

في العلوم الدينية الحوزوية، ولكنه يفتقد القدرة على تشخيص مصلحة المجتمع، كما يفتقد روح المبادرة والمعرفة بأحوال المجتمع السياسي والاجتماعي، فإن هذا الشخص ليس مجتهداً في المسائل الإجتماعية والسياسية، ولذلك لا يمكن أن يتصدى لقيادة المجتمع».

١٥ - وجوب عودة الفقيه في فهم وقراءة النصوص إلى العرف: العرف ليس مرجعاً لتشخيص المفاهيم بل هو مرجع لتعيين المصاريف وطريقة الشارع في وضع القانون وإلقاء الكلام، هو العرف. فلذلك يحب قراءة كلام الشارع على هذا الأساس.

«الميزان في فهم الروايات وظواهر الألفاظ هو العرف العام، والفهم المتعارف للناس، لا ما تؤدي إليه التجزئة والتحليل العلمي ونحن أيضاً نتبع فهم العرف».

١٦ - توقّي الجمود في التعاطي مع الأخبار والروايات.

١٧ - رأي الإمام في تفسير القرآن الكريم:

الإمام الخميني يرى أن حصر فهم القرآن بالمفسرين القدامى يعني الهجر الكلي له وقال حول ذلك: «أحد الحُجب التي تمنع الإستفادة من هذه الصحيفة النورانية، الإعتقاد بأنه لا يحق لأحد أن يفسر من القرآن غير ما كتبه أو فهمه المفسرون، وقد اشتبهوا بين التفكير والتدبر في الآيات الشريفة والتفسير بالرأي الممنوع، ولقد أفرغوا القرآن الكريم بواسطة هذا الرأي الفاسد والعقيدة الباطلة من جميع فنون الإستفادة وهجروه كلياً».

١٨ - اللاحسم في المنهج والحسم في وحدة الحقيقة:

يطرح الإمام بكل وضوح فكرة التفاعلية اللاحسمية في المنهج، ويبدأ حديثه هنا بذكر كلام طريف حيث يقول: «هل سمعتم قصة العنب وأولئك الأصدقاء الثلاثة الذين كان أحدهم عربياً والآخر فارسياً والثالث تركياً، فقد كانوا يتناقشون حول ما يعدونه من طعام لوجبة الغداء فقال الفارسي ليكن «أنگور» وقال العربي كلا ليكن طعامنا «عنباً» فأجاب التركي لا نريد ذلك بل لنأكل «أوزوم» لقد وقع الإختلاف بين هؤلاء، لأنّ أياً منهم لا يعرف لغة الآخر، وتكملة قصة المثل هي أنّ أحدهم ذهب وأتى بالعنب، فعرف الجميع أن مقصودهم واحد».

إن الإمام يعارض التحديد لفهم الدين من خلال تفسير معين، إن القرآن الكريم كمصدر أول بين المسلمين له قيمة خاصة في تبيين الأفكار والفهم الديني. يركز الخميني على هذا في أفكاره ولكنه يرفض الجزم المفهومي في تفسير القرآن، فلذلك يؤكد على الجانب الإحتمالي في أرائه وفي رأيه التفسيري، لأن الجزم له سلبياته فهو يجمّد الذهن ويغلق أبواب التدبر والتجديد المستمر وفي بيان رأيه حول بعض من أمهات التفاسير يقول: «صنف أبرز علماء الدين الإسلامي من السنة والشيعة، طوال التاريخ الإسلامي كتب تفسير كثيرة، ومساعيهم لا شكّ مشكورة، ولكن كل واحد منهم لم يقم بأكثر من كشف أحد أغطية القرآن الكريم وفقاً لتخصصه».

وحتى في هذا الحد ما من يقين أن ما كتبوه دقيق «فمثلاً عمد العرفاء على مدى قرون كثيرة إلى كتابة تفاسير عدة وفق الطريقة التي هي الطريقة المعرفية أمثال محيي الدين بن عربي وعبد الرزاق الكاشاني في تأويلاته، والملا سلطان على في تفسيره. وبعضهم أجاد التصنيف وفق هذا الفن، ولكن القرآن لا ينحصر في ما صنّف أولئك. وجلّ ما فعلوه هو أزاحة بعض الحجب عن القرآن الكريم وقراءة بعض وجوهه، كما قام الطنطاوي وأمثاله وكذلك السيد قطب بتفسير القرآن بطريقة أخرى هي أيضاً ليست تفسيراً للقرآن بكل معانيه «وتفسير مجمع البيان... كذلك على غرار ما سبقه من تفاسير - فيه قراءة بعض الوجوه - ... فالقرآن ليس ذلك الكتاب الذي نستطيع نحن أو غيرنا تصنيف تفسير جامع له... أيدينا ليست مطلقة العنان في هذا المضمار والباب ليس مفتوحاً على مصراعيه، لكن يعمد الإنسان إلى تحميل كل ما يصله عقله على القرآن، فيقول إن هذا ما يقوله القرآن «وحيث إني أتحدث ببعض الكلمات حول بعض من آيات القرآن الكريم فلا أدعي أن ما أقوله هو المراد والمقصود فيها، فما أقوله هو أقرب إلى الإحتمال وليس إلى الجزم، ولن أقول بأن المراد هو هذا لا غير». إن الإمام ينفر من إنكماش التفاسير الكلاسيكية المدرسية للدين.

تطور الأفكار الإسلامية بعد الثورة

في المرحلة التجديدية أو ما بعد الثورة ليس سهلاً الحديثُ عن تقسيم للفكر بين محافظ وإصلاحي؛ وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بنمط فكري يصدر عن أبعاد عقيدية وتحديداً إسلامية. وسببُ ذلك هو ما يعتري هذين النمطين الفكريين المحافظ والإصلاحي - من تداخل واندماج لجهة اتحادهما في النص الواحد ومبادىء المدرسة الفكرية للإمام الخميني الذي يقوم عليه فكرهما عموماً، قبل أن يكونا متفاوتين في كيفيّة القراءة والإستنتاج، والحاصل أنّهما يفترقان.

أولاً: في قراءتهما للثابت والمتحول في النص الديني أو، في عبارة أخرى، في الكتاب والسنة.

وثانياً: يختلفان في السلوك العملي غير المقدس والقابل للإجتهاد البشري.

فمن ناحية الثابت، كل من الفكرين المحافظ والإصلاحي ضمن نزعتهما ذات الثقافة الإسلامية يتفقان في الإقرار بوجود بُعدٍ للنص لا يمكن إنكاره، كما لا يمكن عدم الإلتزام به من دون أيّ مناقشة، لكونه تنزيلاً من جانب الله سبحانه وتعالى. ومن ناحية أخرى، في البعد الذي يختصّ بالجانب المتحوّل، وهو موجود في داخل النص، ويأتي التحوّل فيه إمّا من جانب منزِله أو من طرف من يحاول فهمه طبقاً للإستعدادات والاحتياجات الإنسانية والاجتماعية. في هذه الحالة، يرى الفكر المحافظ أن ما يُسمّى «المتحول» في النص، يجب

أن يكون محدوداً في أدنى درجاته في مصداق الحكم المُنزل وفي اقصى درجاته في موضوع ذلك الحكم؛ وهذا الرأي يظلُّ في إطار العلوم الكلاسيكية والمقبولة. أمّا إذا بلغ مفهوم المتحوّل الحكم ذاته، ليطاوله بالتغيير أو التعليق في التطبيق، فهذا يتجاوز عموماً ما يرضى به العقل الديني التقليدي، وقد تكمن هنا نقطة الخلاف الكبرى. وكأنّ النص المقدّس مجموعة متداخلة من الدوائر المتحركة التي تزداد اتساعاً كلما تحرّك ماؤها، وكلّما اتسعت الدوائر، اتسع الخلاف بين التجديد والتقليد.

هذا الأمر يقود إلى طرح سؤال قد يكون جوهرياً وهو: ما المقصود من الأنماط الفكرية في قراءة النص المقدّس وفهمه؟

للإجابة عن هذا السؤال، وفي مراجعة بسيطة لمفردات هذا النمط الفكري، نرى أنه ينقسم في حقيقة الأمر إلى نوعين من الفكر:

الأول، معاصر إصلاحي في إطارٍ محافظ، والثاني، معاصر إصلاحي في إطار تجديدي.

وفي تعبير آخر، يُولدُ الإصلاحي من المحافظ، والتجديدي من الإصلاحي، وكل ولادة تعتبر انفصالاً واتصالاً على حد سواء، أي، دون ان تنفصل عرى النسب التي تجمعهما، وهذه العُرى من النص المقدس، وفيه تكمن عوامل وأسباب التواصل والارتباط بين الكل.

لكن يبقى السؤال: ما الذي يميز المعاصر المحافظ عن المعاصر الاصلاحي المتجدد في هذه المقولة؟

إن القراءة المحافظة الاصلاحية للنص والمتشبثة به، ترى أن المتحول والمتغير يكمن في الموضوع ولا يتجاوزه، والله تعالى الذي أنزل الكتاب لا يتدخل في تعيين الموضوع، بل إنّ مثل هذا التعيين لموضوع النص المنزل يعود إلى العُرف السائد في المجتمع الإسلامي. أما القراءة الاصلاحية المحافظة التجديدية للنص المقدس، فتقوم على أساس أن المتحول يقع خارج إطار كل الشعائر العبادية، أي أن كل ما يقع خارج إطار العبادات فهو متحول وقابل للتغيير طبقاً لمتغيرات الزمان والمكان والظروف الآنية.

بناءً عليه، ولإيضاح أكثر، نشير إلى موضوع رئيس كحقوق الإنسان الذي يعتبر إحدى الركائز الأساسية في ظل ما يمكن تسميته القراءة الأصولية ـ الإصلاحية للنص المقدس، وذلك لأنّ قضية حقوق الإنسان تقع في إطار الموضوعات الاجتماعية التي يتطرق إليها النص المقدس، وهي بذلك تكون من المتحول الذي يجب أن تتم قراءته على أساس سنة التطور والتبديل في سياق التاريخ البشري.

من هنا، وإنطلاقاً من هذا، فإن الفكر المعاصر لا يريد أن تمثل العقيدة الدينية عائقاً أمام حركته التجديدية المعنوية. فمثلاً في الآية القرآنية الكريمة ﴿*إن الله يأمر بالعدل والإحسان*﴾، فكرةُ العدل والإحسان ـ كقاعدة كلية مجردة ـ هي الثابت المُنزل، فيما تطبيقاتها العملية متغيرة ومتحولة بين زمان وآخر ومكان وآخر؛ فالعدل القائم على إسكان

الناس في الخيام بدل العيش في العراء لا يعود عدلاً عندما تتطور مظاهر السكن إلى البيوت، وقس على هذا سائر الأمور.

فإذا كان صاحب الشريعة، هو الحاكم على الشعب، فهو عندئذٍ يصدر نوعين من التشريع، واحد يأخذ ظاهرة التنظير وآخر يكون تنفيذياً عملياً، فالعدل هو النظرية القائمة المنزلة، بينما الزكاة هي أحدى ظواهر التطبيق العملي والتنفيذ الفعلي لتفعيل العدل على المستوى الاجتماعي القائم في إطاري الزمان والمكان. ولذلك، يصير العدل هو الثابت، بينما تغدو كيفية الزكاة هي المتحوّل.

فإذا لزم لصاحب الشريعة، من موقع الحكم، أن يتعاطى مع التفاصيل، فإنه إما أن يقدّم نصاً يعتمد على ما تعارف عليه العقلاء، أو يأتي بحكم جديد غير مسبوق. أي انه «يُمضِي» أو «يثَبّتُ» القائم الصحيح المقبول لزمانه الرائج عرفاً، أو «يؤسس» لجديد يحتاج إليه عصره ولم يكن موجوداً من قبل فالمثال على ذلك موضوع الجزية الذي أُمضي في الإسلام، ودية المرأة وإرثها التي أسسها الإسلام لأول مرة.

وهكذا أيضاً يمكن أن يفهم موضوع القصاص في الإسلام، والذي لم يُرِدْ صاحب الشريعة من الإتيان به التأسيس لقانون جزائي، بل أراد من القصاص احتواء العصبيّة الجاهلية التي كانت تتحكم في كثير من المجتمعات القديمة ولا تزال تحيط بنا من كل جانب. ولهذا ربط الله تعالى القصاص بالحياة ولم يربطه بالجزاء! وكاننا نرى في هذا المثال صورة واضحة للتفاعل الحيوي بين النص المقدس الذي يأتي من الأعلى، والواقع الاجتماعي الذي يقوم في الدار الدنيا. بعبارة اخرى يكون في التركيز على موضوع مقاصد الشريعة، بدل التشبث بالحرف، مدخلاً إلى التفاعل المرن مع متطلبات التغيير والتبديل. وهذه الرؤية، التي يقوم عليها الفكر الحضاري الإصلاحي التجديدي في نظرته إلى الإنسان والمجتمع والدولة، تتوافق مع التحديات الفكرية والاجتماعية والانسانية الراهنة، وقد تجد لها حلولاً وتجنبها المآزق.

مثال آخر على ما ذُكر آنفاً الآية القرآنية الكريمة القائلة. ﴿*يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحرّ بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى، فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وإداء إليه بإحسان، ذلك تخفيف من ربكم ورحمة، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم*﴾ (**البقرة**، ١٧٨).

نلاحظ هنا كيف جاء القصاص في هذه الآيات في مقابل الاعتداء وكمصداق للتخفيف والرحمة إذ دعا صاحب الحق في الدعوى إلى العفو. وهذا يدل على أن الدعوة هنا هي قبل كل شيء دعوة أخلاقية، وليس المقصود منها وضع قانون جزائي فحسب. بل إنّ الغاية والهدف الأوّل من الآية هو دعوة الناس إلى التحلي بالعفو والرحمة وليس التمسك بمتطلبات القصاص. أما التأكيد على النفس بالنفس والعين بالعين، فيمكن أن ينظر إليه

على أنه وسيلة جاءت للحدّ من التعديات الدموية والحض على تطبيق الاعتدال بدل الاعتداء. ونرى هذه الظاهرة، التي تدعو إلى احترام حقوق الإنسان في مجتمع بدوي تقتصر فيه الحقوق على القوي والمتسلط، تنعكس في أحكام الزنى، فإن كان القرآن يؤكّد على إقامة أربعة شهود عدول معاً، فإنّ مثل هذا الشرط الصعب هو لأجل حفظ المجتمع من إلصاق الشائعات الأخلاقية ضد المرأة لغايات خاصة، كما أنها تمنع الناس من التجرؤ على الإتهام والإنتقام كما كان شائعاً في المجتمعات الجاهلية، وذلك من أجل الحفاظ على كرامة العائلة والمرأة بالذات التي هي الأمّ التي تبني المجتمعات.

وأمّا في الفقه السياسي، فنرى أنّ أغلبية المجتمع الإسلامي الأول اتخذ وتقبل مبدئي البيعة للولاية أو الخليفة المتجسد في القوانين الإسلامية والشورى لإدارة شؤونه، مع العلم أنّ هذين الأمرين كانا من تقاليد العرب في العصور التي سبقت الإسلام. وعلى الرغم من ذلك، لم يرَ المسلمون الأوائل حرجاً في الأخذ ما دام في ذلك نفعٌ يُرتجى فلو كان قبول العرف السياسي مقبولاً آنذاك، فما المانع من تطبيق ذلك حالياً إذا كان فيه منافع مثل الحفاظ على حقوق الإنسان وتثبيت العدالة الإجتماعية وتجنيب المجتمعات ظاهرة استبداد الفرد بمصير الجمع. فمثلاً لو كان في النظام البرلماني الديموقراطي كل تلك المنافع، التي هي أولاً وآخراً من أهداف كلّ دين، فما المانع من أن تتبناها المجتمعات الإسلامية على أنها أعراف سياسية تؤدّي في نهاية المطاف إلى الغاية التي يصبو إليها الدين والشرع وحسب هذه النظرية، فالوظيفة الأولى للكتاب والسنة - أو لنقل النص المقدس - هي نشر الرحمة والعدالة بين البشر قبل أن تكون فرض القوانين لأجل فرض القوانين ليس إلاّ.

نماذج من النقاشات الفقهية التي تدخل في إطار حركية قراءة الثابت والمتحول الشرعي والفقهي في الإسلام

- دية الأقليات الدينية في إيران مساوية لدية المسلمين.
- دية المرأة تساوي دية الرجل.
- صوت المرأة في حد ذاته ليس حراماً
- الرقص في حد ذاته، ما لم يكن مترافقاً مع حرام أخر كترويج الباطل واختلاط الرجال والنساء، ليس حراماً.
- الزواج الموقت في الإسلام (المتعة) جاء بهدف رفع الضرورة وليس اللذة المشروعة أو كمعادل للزواج الدائم، بناءً على ذلك فإن الأشخاص القريبين من نسائهم ويمكنهم اطفاء غريزتهم الجنسية معهن، فإن الزواج الموقت حتى مع امرأة مسلمة موضع اشكال، بل هو محكوم بالمنع وعدم الجواز.
- يمكن للمرأة أن تصبح مرجعاً للتقليد ولياً للفقيه ورئيسا للجمهورية وقاضيا

- ارث المرأة يتساوى مع ارث الرجل.
- يمكن للمرأة ان تطلب الطلاق.
- جواز الاستنتساخ.
- منع رجم المرأة الزانية.

في خاتمة هذه الإطلالة لا بد من القول بأن فكر الإمام الخميني والثورة الإسلامية في إيران باتت مصدراً لتحولات عدة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. والسؤال هنا هل قدمت الثورة ما يحتاج إليه من إجابات؟ وهل قدمت الحلول والمعالجات للأزمات التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية المعاصرة؟

قبل انتصار الثورة كانت المواجهات بين المذاهب والمدارس الفكرية غير الإسلامية مقتصرة على الميدان النظري، والمواجهة في هذا الميدان سهلة ومحددة عموماً، ولكن عندما يتبلور الفكر في كيان ونظام محدد منذ عام ١٩٧٩، وضع التفكير الديني على محك العصر، وتكييف النظرة الدينية مع متطلبات العصر.

إن الفكر الإسلامي بعد الثورة يلزم نفسه بوتيرة متحركة تحسب حساباً لكل جديد في شتى حقول الإنتاج المعرفي، بسبب وقوفه في مهب امتحان تاريخي صعب لا تحمد عقباه في حال عدم حصول الإعتدال والعدالة الإجتماعية والسياسية والاقتصادية. والخطر عليه يأتي من جهة المثقف اللاديني غير المعترف بثقافة مجتمعه، فضلاً عن المتحجر الديني غير المعترف بزمانه ومكانه. ويبدو أن تركيز الإمام الخميني على خطر اللاديني والسلطوي والمتحجر والرجعي نابع من قلقه العميق من خطر هؤلاء وتأثيرهم السلبي على تطور المجتمع، لذلك فإن الإهتمام بتأكيدات الإمام الخميني وتحذيراته مبعث أمان واطمئنان في مواجهة هذه الاخطار.

على المجتمع الإسلامي ولكي يمحو عن نفسه سيئات الماضي، ويتخلص من الضعف والتخلف الذي سيطر عليه خلال الأزمنة الفائتة، ولكي يكون أفضل الأمم من خلال تطبيق رسالته الإلهية، يجب عليه أن يتدارك ويواكب أفضل الوسائل لإزالة التخلف الفكري والأخلاقي والعلمي، وأن يتسلح بالآليات العلمية والحضارية، كي يكون مصداقاً للآية الكريمة ﴿*كذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس*﴾ ❑

صناعة الثورات المخملية

ميشال يمين *

يسمي المحللون السياسيون الغربيون ثورة سواء كانت حقيقية أم مضادة أي حركة شعبية تأتي بفئة جديدة إلى السلطة. فالمهم بالنسبة إليهم هو الشكل الذي تتم فيه: أن يخرج إلى الشارع آلاف الناس الذين لا يأبهون للقانون القديم (وليس مهماً أكان هذا القانون جيداً أم سيئاً)، ويبصقون على النظام القديم، فيأتي إلى السلطة أشخاص جدد في هذا السياق يندرج ما يسمى اليوم "الثورات المخملية"، هذه الثورات الكاذبة التي تأتي إلى السلطة بأنظمة رجعية معادية للشعب عادة تحت ألوان إن لم تكن حمراء، فقريبة من الأحمر كمثل ثورتي الورود والبرتقال في جورجيا وأوكرانيا. ومعلوم أن الثورة الحقيقية هي تلك التي تجيء إلى السلطة بطبقة أكثر تقدمية تنقل المجتمع من حال التخلف والركود والظلم الاجتماعي إلى حال الانتعاش الاقتصادي والمزيد من العدالة الاجتماعية.

ولا يمكن، في الحقيقة، عد "الثورات المخملية" التي حصلت في السنوات الأخيرة في عدد من البلدان إلا جزءاً من تكتيك زعيمة الرأسمالية العالمية الولايات المتحدة، المندرج في ما يسمى الفوضى "البناءة" للهيمنة على العالم بعد انتصارها على الاتحاد السوفياتي بنتيجة "الحرب الباردة". ويتواءم تكتيك "الثورات المخملية" ويتزامن مع تكتيك إشاعة "الديموقراطية" ومكافحة الإرهاب في أرجاء المعمورة، ليتجسد كلا الشعارين أحياناً حروباً فعلية تشن على بعض البلدان المحسوبة أميركياً على محور الشر، فـ"الثورات المخملية" السلمية والحروب التي تستخدم فيها أحدث الأسلحة تشكلان إذاً وجهين لعملة واحدة ويمكن أن ننظر إلى حروب يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق على أنها الوجه الآخر لهذه العملة

ولئن كانت الانقلابات العسكرية في الماضي والحاضر أيضا ممكنة بالنسبة إلى الأميركيين كأسلوب من أساليب إيجاد أنظمة موالية لهم، لا سيما في أميركا اللاتينية، وعلّتها الوحيدة أنها أسلوب يفتقر إلى الشرعية، فـ"الثورات المخملية" هي أيضا شكل من أشكال الانقلاب العسكري، ولكنه الشكل الذي يحافظ على مظاهر الشرعية حيال الرأي العام ويندرج

(*) كاتب لبناني وباحث مختص في الشؤون الروسية.

ضمن إطار إيجابي في الظاهر هو ما تسعى إليه الولايات المتحدة من إشاعة للـ"ديموقراطية".

وعلى الرغم من أن مصطلح "الثورات المخملية" ظهر لأول مرة بعد حرب الأطلسي على يوغوسلافيا التي أفضت لاحقاً، ومن خلال "ثورة مخملية"، إلى نقل السلطة في هذا البلد إلى موالين للأميركيين والغرب، فإن البيريسترويكا الغورباتشوفية نفسها أعوام ١٩٨٥ـ١٩٩٠، هذه البيريسترويكا التي نقلت الاتحاد السوفياتي من اقتصاد الخطط الخمسية وملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى اقتصاد السوق الرأسمالي الحر، ثم أدت لاحقاً إلى تفكك البلد وانتقال السلطة، من خلال استدراج الغورباتشوفيين إلى "انقلاب تلفزيوني" وإثر تظاهرة المليون في الساحة الحمراء، إلى الرئيس يلتسين في روسيا "الديموقراطية" ، يمكن اعتبارها مثابة أول "ثورة مخملية" تمت ضمن الأطر الشرعية تقريباً ثم ما لبثت أن استكملت بانقلاب دامٍ "غير شرعي" على بعض أطراف السلطة عام ١٩٩٣ كرس النهج الموالي للغرب والأميركيين في روسيا.

لقد انتهى العديد من الحملات الانتخابية خلال السنوات الأخيرة، مدعوماً أو مسبوقاً بتظاهرات حاشدة في الشوارع والساحات وتحركات احتجاج جماهيرية ينظمها عادة جزء من الفاعليات الرأسمالية المحلية التي تعتبر نفسها "معارضة"، ويدعمها رأس المال العالمي، وقد تستغل في أحيان كثيرة حدثا ما جللاً كعملية اغتيال رهيبة أو أي عملية إرهابية أخرى، بفوز مرشح هذه "المعارضة"

ذاك ما آلت إليه مثلاً أحداث جمهورية صربيا بعيد الحرب التي شنها الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة على يوغوسلافيا لإزاحة الرئيس الشيوعي السابق ميلوشيفيتش، وهي التي عرفت بـ"الثورة القرنفلية"؛ ثم أحداث جورجيا لاحقاً المعروفة بـ"ثورة الورود" والتي أزاحت من السلطة الحليف الهرم للولايات المتحدة شيفاردنادزه وأحلت محله الحليف الجديد اللامع ساكاشفيلي؛ ثم انتخابات الرئاسة في أوكرانيا التي حظيت بتسمية "الثورة البرتقالية" وحيث كان الصراع بين ممثلي طرفي الفاعليات المالية والاقتصادية، ففاز في المعركة من اعتبِر حليف الغرب فيكتور يوشنكو ليحل محل يانوكوفيتش المحسوب على موسكو "جوازاً"؛ ثم انتخابات البرلمان والرئاسة في قرغيزيا التي أزاحت الرئيس عسكر أكايف بعدما جلس طويلاً على كرسيي موسكو وواشنطن كليهما بمنحه إياهما الحق في إقامة قواعد عسكرية في بلاده؛ ثم أخيراً لا أخراً "ثورة الأرز" في لبنان إثر اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في عملية إرهابية مرعبة، وكانت تلك الثورة التي غذاها رفض الوجود السوري الذي طال أمده في لبنان قد حددت سلفاً نتائج الانتخابات النيابية بعد ذلك بأشهر قليلة.

في ضوء نجاح هذه الثورات شبه السلمية وفشل بعضها الآخر في فنزويلا وبيلوروسيا،

مثلاً، وفي غيرهما من البلدان، سنحاول استشفاف الأسباب العميقة الكامنة وراء إمكانية حصولها، لنحدد تالياً مضمون حركة العالم المعاصر: إلى أين هو سائر

جملة الأسباب الكامنة وراء الثورات المخملية

يبدو لنا أن السبب الاقتصادي هو أهم أسباب قيام "الثورات المخملية". فالاقتصاد هو كعادته أساس الصراعات. والصراعَ الآن على أشده بين رأس المال العالمي المتمثل في الاحتكارات العالمية الكبرى ومن يرعى مصالحها من السياسيين وقادة الدول، والتائق إلى عولمة السوق والاقتصاد والسياسة والثقافة والفكر، أي إخضاعها كلها لمصالحه، ورؤوس الأموال المحلية (ما يسمى البرجوازية الوطنية) التي تحاول الحفاظ في ظل عالم القطب الواحد ولو على نزر يسير من حرية التصرف واستقلالية القرار وحماية اقتصاداتها التي أحرزت في خلال الفترة السابقة بعض التقدم. ويجري هذا الصراع في ظل نسبة قوى توحي بحتمية انتصار العنصر الأقوى اقتصادياً (صاحب القدرة الأكبر على التنمية) وسياسياً (صاحب السيطرة على الهيئات الدولية النافذة من أمم متحدة ومنظمة تجارة دولية ووكالة ذرية دولية إلخ.) وإعلامياً وثقافياً (المهيمن على كبرى وسائل الإعلام العالمية المجهزة تقنياً أحدث تجهيز).

لقد بات التناقض الرئيسي في عصرنا إذاً هو التناقضَ في ما بين رأس المال العالمي الكبير المتجاوز حدود القوميات والدول والقارات ورأس المال القومي (أو الوطني) الذي يحاول جاهداً الصمود في عزلته. ويبدو هذا التناقض مثابةَ صيغة متطوّرة لتناقضات النصف الأول من القرن العشرين، عندما كانت دول رأسمالية (مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا النازية) وجدت في نفسها من فورة الشباب ومن الاقتدار الاقتصادي المستجد ما يخولها أن تنافس وتصارع غيرها من الدول الرأسمالية الاستعمارية العريقة والشائخة على إعادة تقاسم المستعمرات، ما أسفر في بداية القرن الفائت عن نشوب الحرب العالمية الأولى وإعادة تقسيم العالم "المحلَّل" للتقاسم في ما بين الكبار (معاهدة سايكس بيكو كانت تعبيراً محلياً عن إعادة تقاسم تركة "الرجل المريض"، الدولة العثمانية المهزومة في الحرب، في منطقتنا العربية)، وفي أواسطه عن نشوب الحرب العالمية الثانية بمبادرة من ألمانيا هتلر التي شعرت في نفسها القدرة على الثأر بعد مرور فترة على معاهدة فرساي المهينة.

هذا التناقض في ما بين رأس المال العالمي الكبير ورأس المال القومي هو الذي يسيّر حركة التاريخ اليوم. والنتيجة، كما سبق وقلنا، ستكون إذا بقيت نسبة القوى على حالها الراهنة لمصلحة رأس المال العالمي الكبير. فهو سيصبح سيد العالم بلا منازع لأن عنده من أسباب القوة والمنعة أكثر بكثير مما عند أي من رؤوس الأموال القومية. وتتغلغل مفاعيل هذا

التناقض في كل جسم العالم المعاصر. فالكل في هذا العالم، كما نُثارات الحديد في حقل مغنطيسي، يأخذ الآن وجهته طبقا لخطوط القوة الناشئة عن التناقض الرئيسي، طبقا لقوانين الاصطفاف الجديدة.

فبعد تدمير المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي لم يعد هناك من مقابل قادر على موازنة ضغوط وإملاءات "الحكومة العالمية" الرأسمالية المتمثلة في بلدان المليار الذهبي، وخصوصاً في الولايات المتحدة. فالغرب الرأسمالي بات الآن يهيمن على العالم هيمنة شبه كاملة. وهو مصر على السير قدماً على نهج العولمة (السيطرة على الاقتصاد العالمي سوقاً وموارد طبيعية) ورفض كل "سيادة وطنية" وفتح أبواب الدول خلعاً، إذا لم تنفتح طوعاً، أمام تطبيق سياسات جديدة تجعل اقتصادات البلدان المعنية تحت خطر الانزلاق على أرض المسلخ الذي أعدته الشركات المتعددة الجنسية لها.

وهكذا سار الكثير من بلدان العالم الثالث على هدي "نصائح" المؤسسات المالية الكبرى التابعة لهذا الغرب وعانى ما عانى من انهيارات اقتصادية ومالية، ولم يبق سوى بضعة بلدان معزولة ما زال يحكمها رأس المال الوطني وتواجه تنّين رأس المال العالمي.

وقد كان في وسع هذه البلدان بالأمس أن تنهج سياسة مستقلة إلى حد ما متأرجحةً بين النظامين: الشرقي السوفياتي الاشتراكي والغربي الرأسمالي، ومستفيدة من حقل القوى المحايد الناشئ عن صراع القطبين. أما الآن فنحن نعيش في عالم نجد فيه هذا البعض المبعثر والمشرذم من الدول، حيث لا يزال يسيطر رأس المال القومي المتنوع المشارب والمصالح (ولذا يصح القول أكثر: حيث لا تزال تسيطر رؤوس الأموال القومية المشرذمة)، يواجه رأسَ المال العالمي الكبير.

وقد بات هذا الأخير في السنوات الأخيرة مثابةَ الحوت يلتهم ويبتلع الاقتصادات القومية الواحد تلو الآخر. ويحاول رأس المال القومي يائساً المقاومة والصمود في وجه الرياح العاتية، في وجه "تسونامي" رأس المال العالمي الجائحة، غير أن خصمه، رأس المال العالمي الكبير الذي لا يعترف لا بحدود سياسية للدول ولا بسيادة قومية على الاقتصاد والثروة ولا حتى بخصوصيات ثقافية ودينية، ينتصر باستمرار لأنه يفوقه بكثير جبروتاً وعتوّاً في كل الميادين: اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وثقافياً.

ويبدو السبب الجغراسياسي واضحاً كل الوضوح في استثارة "الثورات المخملية" في البلدان المنبثقة من تفكك الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية سابقاً، حيث تأخذ هذه "الثورات" شكل صراع على مناطق النفوذ بين روسيا والولايات المتحدة ضمن رقعة تفكك المنظومة السابقة، وحيث تتطلب ضرورة الهيمنة على المناطق المؤدية إلى الصين، الخصم الجغراسياسي الأساسي للولايات المتحدة بعد زوال الاتحاد السوفياتي، هضم واستيعاب التركة السوفياتية وتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير. وتمكن رؤية سبب سياسي في

الحاجة إلى الالتفاف على احتمال قيام ثورات شعبية حقاً على الأنظمة غير الشعبية المستنفدة طاقتها على الاستمرار. ففي ظل أزمة الأنظمة الرأسمالية الوطنية الناجمة عن طبيعتها الطبقية الضيقة وفقدانها طابعها الثوري الذي أوصلها إلى السلطة في مرحلة التحرر الوطني أوائل النصف الثاني من القرن الفائت، وعن تضييق الخناق عليها من قبل رأس المال العالمي بغية إخضاعها لمصالحه وتحويلها إلى برجوازية "كومبرادورية" تكون مرتبطة به كلياً، تبدأ في التكون حركات شعبية راديكالية تسعى إلى ملء الفراغ الناجم عن ارتداد البرجوازية الوطنية وعزوفها عن تلبية المطالب الشعبية الملحة. وإن تطور وتنامي هذه الحركات ليس أبداً في مصلحة الاحتكارات العالمية التي تريد الهيمنة على العالم.

أما السبب الأيديولوجي فيندرج ضمن ضرورة قطع الطريق على الأفكار الثورية والأصولية والمعرقلة لمسيرة العولمة، بعد أن تخلصت الدول الغربية الرأسمالية من منافس أيديولوجي كبير لها هو الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية، وبعد أن نشأت في ظل غياب هذا المنافس الأيديولوجي حركات أصولية بنت نشاطها على الحميّة الدينية وعلى التعصب للتقاليد العريقة في مواجهة النزعة التنميطية للعولمة.

في هذا السياق، ولتأكيد صحة ما نسوق نعتقد أن من المفيد أن نغوص بمزيد من التفصيل في مثال "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا التي جرت منذ نحو السنة وباتت الآن تتآكلها تناقضات من قام بها. في هذه "الثورة" برزت تناقضات وصراعات المرشحَين الرئاسيين فيكتور يوشنكو وفيكتور يانوكوفيتش كمظهر محلي، أوكراني، من مظاهر التناقض الشامل في ما بين رأس المال العالمي الكبير ورأس المال القومي.

حيثيات الثورة البرتقالية الأوكرانية

كان مرشح السلطة فيكتور يانوكوفيتش ومعه الرئيس الأوكراني المنتهية ولايته ليونيد كوتشما يمثلان، على وجه العموم، رأس المال القومي الذي يتكون أساساً من المجموعات المالية والصناعية في مناطق دونيتسك ودنيبروبتروفسك ذات الأغلبية الناطقة بالروسية، وفي العاصمة كييف (يتجسد رأس المال هذا شخصياً في كل من تحالف المتمول الكبير رينات أحمدوف - مجموعة دنيبروبتروفسك، مع رئيس الوزراء السابق يانوكوفيتش ومعه مجلس الوزراء والنائب العام التمييزي فاسيلييف والأوليغارشي بينتشوك - مجموعة دنيبروبتروفسك مع الرئيس السابق كوتشما، والأوليغارشي سوركيس - مجموعة كييف مع رئيس الإدارة الرئاسية مدفدتشوك، وكذلك من ممثلي المجموعات المالية الصناعية الرئيسية في المجلس النيابي الأوكراني. واعتبِر يانوكوفيتش ممثلاً للبرجوازية الموالية لروسيا والداعية إلى تدعيم الروابط معها والمؤيدة معاهدة توحيد المجال الاقتصادي بين روسيا وبيلوروسيا وأوكرانيا وكازاخستان. أما فيكتور يوشنكو فاعتبر ممثل البرجوازية القومية

المتعصبة الجديدة الموالية للغرب وللولايات المتحدة بخاصة. وقد اعتقد كثيرون من خصومه أنه بوصوله إلى سدة السلطة سيحيل أوكرانيا نهائياً إلى مستعمرة للغرب، وأن الحلف الأطلسي لن يُعدَم حجة لاحتلالها احتلالاً مباشراً في مستقبل قريب (مناورات الأطلسي تجري في شهر ت١/أكتوبر من العام الجاري هناك)، وجعلِها من ثَمَّ في مواجهة روسيا وجعلِ شعب أوكرانيا كله في مواجهة الشعب الروسي. وخشي هؤلاء من أن المستقبل القريب لأوكرانيا في ظل حكم يوشنكو سيكون عنوانه الإساءة إلى أبعد الحدود للعلاقة مع روسيا كما سيكون "ليلاً دامساً من ليالي الرجعية الفاشية".

لقد كانت توازنات السلطة السياسية التي تشكل البنية الفوقية لاقتصاد أوكرانيا حتى قيام "الثورة البرتقالية" مثابةَ الحَكَم الصالح بين هؤلاء. وأتاح نظام التوازنات هذا للدولة الأوكرانية الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي انتهاج سياسة ترعى مصالح المجموعات المالية الصناعية الرئيسية وتعبر عن مصلحة مشتركة بينها وتخفف من غلواء تناقضاتها الداخلية.

وتكمن هذه المصلحة المشتركة في كون رؤوس الأموال القومية راحت تتقاسم في ما بينها ملكية الدولة سابقاً عبر خصخصة المؤسسات بالرخص. وهذا ما ينجم عنه كالعادة حَرَد البعض ممن يرون أنهم لم ينالوا النصيب الذي يستحقون خلال عملية التقاسم تلك. وهؤلاء "الحردانون" من هذا الظلم وهذا اللاإنصاف يتلقون الضربات واحدة تلو الأخرى من لدن المهيمنين على المجموعات المالية الصناعية الرئيسية، وهم إزاء ذلك لا يفتأون يشكون ويؤكدون أن القانون يجب أن يسري مفعوله على الجميع بلا استثناء، وأن المحاسيب (المجموعات المالية الصناعية) لا ينبغي أن تكون لهم امتيازات ما تُنيفهم على غيرهم هؤلاء "اللاهثون وراء الحقيقة" كانوا هم أيضا من رجال الأوليغارشيا ولكنهم كانوا أقل شأناً ومن أبرزهم رئيسة الوزراء السابقة والسيدة المغامرة وصاحبة "الكاريزما" يوليا تيموشنكو (المطلوبة من قبل الإنتربول والعدالة الروسية بسبب بعض التلاعبات وأعمال الرشوة والفساد التي ارتكبتها وهي في السلطة سابقاً) وغيرها برئاسة المرشح الرئاسي والرئيس حالياً فيكتور يوشنكو!

ولكان من السهل على المجموعات المالية الصناعية الرئيسية أن تنقضّ على الخارجين على الطاعة من رجال المال والصناعة المحليين لو لم يكن هناك في المرصاد أيضا رأس المال العالمي. فهو الآخر يطمع بتقاسم الجبنة مع رأس المال المحلي، بل في الاستيلاء على حصة الأسد من المصانع الأوكرانية المعروضة للبيع "في سوق النخاسة" إذ باتت سانبة ومحللة للخصخصة و"الحصحصة" بعد انهيار الدولة المركزية السوفياتية واقتصادها الموحد ولذا تحالف رأس المال العالمي هذا مع رجال الأعمال الأوكرانيين "الصعاليك" المغضوب عليهم في ظل السلطة السابقة. وخير مثال على ما نقول كيفية خصخصة مصنع الفولاذ في

منطقة "كريفوي روغ". فالدولة الأوكرانية المعبرة عن مصالح المجموعات المالية الصناعية الرئيسية باعت مصنع الفولاذ هذا بأرخص الأثمان إلى المتمولين الكبيرين بينتشوك وأحمدوف (من مجموعتي دنيبروبتروفسك ودونيتسك) مستبعدة رأسَ المال العالمي من الاشتراك في المزايدة لشراء أسهم هذا المصنع الأضخم من نوعه في أوكرانيا. فمن الذي هَبَّ في أوكرانيا للدفاع عن رأس المال العالمي؟ إنه فيكتور يوشنكو (المحسوب على الأميركيين والغرب). فهو وقف إلى جانب "الخصخصة الشريفة والصادقة". وما "الخصخصة الشريفة والصادقة" سوى المنافسة الصريحة السافرة التي يفوز فيها من رأس ماله أكبر. ومن البديهي أن تضحى الشركات المتجاوزة حدود القوميات هي صاحبة المصانع بلا منازع في ظل الخصخصة الشريفة والصادقة!

هكذا نرى أن تناقض يوشنكو ويانوكوفيتش إن هو إلا تناقض في ما بين رأس المال العالمي ورأس المال القومي الأوكراني. فأي منهما ربح المعركة في خاتمة المطاف؟ إنه رأس المال العالمي. وما دام هذا لم يحصل منذ الدورة الانتخابية الأولى أو الثانية، فلتكن دورة ثالثة وبخلاف كل قانون ودستور وليست هذه الوصفة صالحة لأوكرانيا فحسب، بل لروسيا أيضا، وللعالم كله، ومن ضمنه بلداننا العربية.

من هو الطرف الذي يمكن اعتباره تقدمياً، من وجهة النظر الاقتصادية طبعاً في البداية لأن الاقتصاد هو المحدِّد والمقرِّر، ومن كل وجهة نظر في النهاية، في هذه المعمعة الناشبة بين رأس المال العالمي ورأس المال القومي؟ إنه، وإن يكن ثمة من سيندهش لهذا الاستخلاص، رأس المال العالمي والاقتصاد العالمي والعولمة. فرأس المال القومي، والاقتصاد القومي المشرذم بين مراكز القوة المختلفة، بل الاقتصاداتُ القومية المبعثرة هنا وهناك في أرجاء هذا العالم، هو الجانب "الرجعي" في المسيرة العالمية التاريخية نحو المزيد من العولمة. وسينتصر رأس المال العالمي عاجلاً أم آجلاً على رأس المال القومي في كل بلد من البلدان، لأن الأخير هو الحلقة الأضعف. وهذا سيكون مثابة خطوة جديدة إلى الأمام على صعيد الاقتصاد العالمي. تماما مثلما أزيلت في زمن بعيد مضى، في نهاية القرون الوسطى، الحدود والحواجز الإقطاعية من درب حرية التبادل في داخل البلدان الأوروبية نفسها مع بدء تطور الرأسمالية فيها وبروز حاجتها إلى المزيد والمزيد من الأسواق الحرة. وهذا تقدم لا شك فيه. فكل الحواجز المصطنعة القائمة في وجه تطور وتقدم الرأسمالية يجب أن تُزال.

والرأسمالية، كأي نظام اجتماعي، ينبغي أن تستنفد ذاتَها وقدرتها على النمو والتطور لكي يتم الانتقال منها إلى نظام اجتماعي أكثر فاعلية اقتصادياً وأكثر تحريراً للطاقات، وفي الوقت نفسه أكثر عدالة ومساواة بين الناس. وهذا الأمر الأخير رهن بوعي الناس أهميتَه وبنضج التناقض في ما بين الطابع الجماعي للإنتاج والطابع الفردي لتملّك وسائل الإنتاج

وحصيلةِ الإنتاج من ربحٍ مادي وقدرةٍ على الاستهلاك وسلطانٍ سياسي ومعنوي. لقد راح كل من رأس المال الروسي والأوكراني إذ شعرا بضعفهما حيال رأس المال العالمي يضافران قواهما لأجل مواجهة الأخير. وفي هذا السياق كان لا بد من التغلب على التناقضات القائمة بين رأسي المال الروسي والأوكراني أولاً.

ولا يسع رأسَ المال القومي أن يواجه أصلاً رأس المال العالمي في الميدانين العسكري والاقتصادي، فهو في هذا المجال أضعف منه أضعافاً مضاعفة. ولذا يحاول أن يقاومه سياسياً ما دامت مقاومته اقتصادياً متعذرة. وهنا لا بد من أن نلفت إلى الإجراءات القمعية التي يتخذها عادة رأس المال القومي درءاً لقيام "الثورات المخملية".

آليات استنهاض الثورات المخملية وعوامل نجاحها

يمكن تلخيص آليات استنهاض "الثورات المخملية" وكيفية مصارعة رأس المال العالمي رأس المال القومي على النفوذ في عقر داره بالعناوين الآتية:

- ركوب موجة الصراعات السياسية الداخلية بين الطبقات المختلفة وداخل الطبقة الواحدة (بين شرائح البرجوازية مثلا) وغيرها من الصراعات.
- استغلال عمليات اغتيال أشخاص مرموقين من أجل تفجير الأوضاع الراكدة. وهذا ما حصل مثلا في أوكرانيا (اغتيال الصحافي المعروف غونغادزه) وفي لبنان (اغتيال الرئيس الحريري) حيث كانا مثابة الصاعق الذي فجر الأوضاع برمتها.
- استغلال الانتخابات، نيابيةً كانت أو رئاسية، وهذا ما يضفي على عملية التغيير صفة الشرعية بخلاف الانقلاب العسكري، ويشكل نجاحاً لم يُعهد من قبل لسياسات التدخل الاستعماري يُشهَد له.
- الاستفادة من العامل العسكري من خلال تطويق الأجهزة الأمنية بعد التشهير بها أو تحييدها في ظل تفجيرات أمنية وعمليات اغتيال متتالية تلصَق تهمة ارتكابها بهذه الأجهزة عندما تعجز هذه الأخيرة عن كشف المدبرين والفاعلين الحقيقيين.
- اللعب على أوهام الناس العاديين في شأن تحسن مستوى عيشهم حين ينخرطون في "الثورات المخملية" الفوقية، وجرهم إلى شعارات تعموية وغير واقعية في أحيان كثيرة لا تمت بصلة إلى مصالحهم الحقيقية.
- استغلال التناقضات الإقليمية التي تكون لرأس المال العالمي ودوله ومؤسساته باع طولى في استنفارها وتأجيج نارها لتضحي مثابة حرب أهلية إقليمية.

عليه يجب بدايةً أن نقول إن رأس المال العالمي يستخدم في الصراع مع الحكومات التي لا ترضيه الطاقات الاحتجاجية لدى العمال والشبيبة والناس العاديين وفئات الطبقة الوسطى في البلدان المعنية. ولذا نرى خصمه رأس المال القومي مضطراً للحفاظ على مستوى

معيشي مرتفع نوعاً لعماله، فالذئاب لن تعوي عندما تكون البطون ملآنة، و"الفلاح المكفي سلطان مخفي"، كما يقول المثل. ولذا يجب أن يكون المعلف ملآناً إذاً وعلاوة على ذلك يجب أن تكون ثمة ضمانات اجتماعية تؤمن عيشاً معقولاً للجميع وإن لم يكن ذاك العيشَ المرفَّهَ المنعَّم.

لكن في موازاة هذا المعلف في بلدان هيمنة رأس المال القومي يُمنع كل رأي معارض، وتُحجَب كل معارضة يمكن أن تهز أركان الاستقرار وتستثير انفجاراً اجتماعياً قد ينقل مقاليد الاقتصاد لاحقاً، من خلال الخصخصة مثلا، إلى أيدي رأس المال العالمي، أو إلى أيدي تنظيمات شعبية تقف إلى يسار البرجوازية الوطنية وتشكل هي أيضا خطراً على مصالحها.

قصارى القول أن رأس المال القومي المحلي يجد نفسه مضطراً كي يواجه رأس المال العالمي، إلى أن يؤمن مستوى معيشة مقبولاً وضمانات اجتماعية لكل أبناء بلده وإلى أن يضرب بقوة كل معارضة محتملة.

وكمثال على هذا نسترجع نظام حكم صدام حسين في العراق الذي مع إيجاده مستوى معيشة لائقاً نسبيا، ومع تطويره قدرات علمية واقتصادية كبيرة، ومحاولاته لتطوير قدرات عسكرية مهمة أيضا لم تسمح بها ظروف الصراع مع إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة، أغرق بالدم كل معارضة شعبية، شيعية كانت أم شيوعية أم حتى بعثية. ورأس المال القومي في أوكرانيا انتهج سياسة مشابهة في بعض الأوجه. وقد برز هذا خصوصاً في مثال محافظتي دونيتسك ولوغانسك حيث تم رفع مستوى المعيشة للعمال ومعاملة المعارضة اليسارية والشيوعية في قسوة في الوقت نفسه.

إلا أن كل هذا لن يمنع رأس المال العالمي من أن يسعى إلى أن يبتلع في نهاية المطاف رأس المال القومي. وهذا قد لا يحصل على سلام. وفي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الممكنة الحصول في أي لحظة ربما برزت قوة ثالثة يكون في وسعها استنهاض العمال والسكان الفقراء ضد كلا الطرفين تحت الراية الشعبية. وستميل أجواء المناصرين لكليهما آنئذ شيئاً فشيئاً إلى الموقف السلبي منهما. حينئذ سيكون بإمكان القوة الشعبية الثالثة التوجه إلى أبناء الشعب العاديين من كلا المعسكرين ليحولوا وجهة سلاحهم ضد قادتهم الحاليين. أفلم يدعُ زعيم البلاشفة، لينين، مثلاً الشعوب خلال الحرب العالمية الأولى التي خاضتها الدول الكبرى المتنازعة على إعادة تقسيم العالم إلى "تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية ضد الحكام ومناصريهم؟" وقد أسقط الشعب في روسيا آنذاك حكومة كيرنسكي المستمرة على نهج القيصر نفسه، رغم إسقاط القيصر، في خوض الحرب إلى جانب أحد طرفي النزاع العالمي. كان الناس في البداية متحمسين مع حكامهم ضد البلدان الأخرى المشتركة في الحرب، مفعمين بالمشاعر الوطنية الشوفينية، ومستعدين

للمحاربة من أجل القيصر أبي الأمة وراعيها. وكان موقف الشعب الروسي سلبياً جداً من البلاشفة، ولا سيما عندما طرح زعيمهم، لينين، شعار تمني الهزيمة لحكومة بلده روسيا في تلك الحرب. إلا أن براغيت الأقبية وصقيع الشوارع التي باتت مأوى ومبيتاً للفقراء التهمت لاحقاً كل ذاك الحماس القومي لدى هؤلاء فزحفوا في حرب شعبية جنباً إلى جنب مع البلاشفة... على الحرب التي يخوضها الكبار.

إن رأس المال القومي جد ضعيف وجد تابع للغرب اليوم في معظم بلدان العالم. وحتى لو استطاع أن يربح الحرب ضد شركات الغرب في مكان ما، فإن الغرب سوف يخنقه اقتصادياً. ذلك أن الحصار الاقتصادي الغربي والضغوط الاقتصادية الغربية، أي ضغوط راس المال العالمي، ستشل كل اقتصاد ممانع للهيمنة عليه.

ولنا في عودة إلى حالة أوكرانيا مثال كلاسيكي: فأي تغير في البنية الفوقية السياسية لن يكون منه سوى إنجاز التغيير في البنية التحتية. فاقتصاد أوكرانيا، مثلاً، مرتهن كله للاقتصاد العالمي كغيره من اقتصادات الدول المنبثقة من انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، ويكفي لإركاعه تدخل عنصر الحكومة العالمية وحسب. وليس حتى اقتصاد دولة قوية مثل الصين الشعبية، التي يرشحها كثيرون لتصبح الدولة الأقوى في العالم خلال القرن الحادي والعشرين، بمعزل عن هذا الارتهان، وثمة من يقول باقتصاد أميركي وغربي في أراضي الصين الشعبية، وليس باقتصاد صيني!

وقد بين مثال أوكرانيا أن الاشتباك وقع من حيث المبدأ بين مرشحَي جماعتي مافيا الاقتصاد والمال. وقد باتت تحركات الاحتجاج الشعبية أسيرة ألاعيب هاتين الجماعتين. فتم تسعير "الهستيريا البرتقالية" وتفجيرها في الشوارع على يد جماعة الغرب من ممثلي كتلة يوشنكو لكونهم يريدون الوصول إلى السلطة بأي ثمن، كما صرح يوشنكو نفسه قبيل الدورة الثالثة. فهؤلاء الساسة المحترفون يستفيدون من الأجواء الراديكالية السائدة داخل قطاع من الشبيبة فيدعون هؤلاء الشباب المتحمسين إلى أعمال الشغب. ويدعمهم في تصعيدهم للتوتر في البلاد كبار عرّابي وأيديولوجيي "الثورة البرتقالية" أي رأس المال الغربي الذي كاد يبدي من أجل هدفه الرئيس، هدفِ تحويل سخط الشعب الأوكراني إلى مطية لتطاولاته الاقتصادية والجغراستراتيجية، استعداداً للجوء حتى إلى إشعال نار حرب أهلية في أوكرانيا لو اقتضى الأمر ذلك. وقد استخدمت في أوكرانيا السيناريوات التي اعتمدت وجربت ونجحت في كل من جورجيا وصربيا حيث شكلت تنظيمات شبابية على شاكلة التنظيم الشبابي الذي كان في أوكرانيا وراء التظاهرات ونشط تحت ستار "مراقبة نزاهة الانتخابات". وإن تزوير نتائج الانتخابات أمر وارد تماماً. فكلتا القوتين الممثلتين لمافيات رأس المال تستخدم إلى الحد الأقصى إمكاناتها الإدارية والمالية في هذه الانتخابات. ولا يعود مهماً بعد ذلك من الذي سينتصر في هذا السجال، فحق الاختيار

لدى الشباب يكون قد سرِق منهم. وليست السلطة وحدها هي التي تسرقه كما يدعي عادة ويحاول أرباب المعارضة أن يبرهنوا، بل يسرقه كل من السلطة و"المعارضة" أي أصحاب رأس المال كلهم من وراء السلطة و"المعارضة". فالخلافات هي خلافات أهل السلطة و"المعارضة" وحدهم، ولا دخل للشباب فيها لأن السلطة و"المعارضة" تتصارعان على الحق في السيطرة على موارد البلاد الاقتصادية، فهما لا تعدوان كونهما وجهين لعملة واحدة.

بيد أن "الثورة المخملية"، بخلاف الانقلابات العسكرية، تكلف غالياً. فلا بد بدايةً من إعداد السكان إعدادا مكثفاً ليعتبروا نظام بلادهم غير ديموقراطي (وهذا أمر غير صعب المنال إذ إن هذه هي حقيقة الوضع في معظم البلدان المعنية التي تدعي الديموقراطية وهي منها براء). ثم تلقى تبعة تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي على رأس النظام الذي سيكون على "الثورة المخملية" إياها أن تزيحه. وهكذا يتركز غضب فئات كثيرة من الناس على هذا الزعيم أو ذاك فتطالب باستبداله. ثم يعدّ الخبراء الأميركيون المجربون "الثوريين المحترفين" الذين سيكون عليهم أن ينظموا الجماهير في الوقت المناسب والمكان المناسب للتحرك ويؤمنوا لها وسائل النقل والخيم والمآكل!! كل هذا يتطلب طبعاً اعتمادات مالية كبيرة، سوف يتم التعويض عنها بالتملك المقبل في البلد المعني وبالحق في نهب ثرواته وموازناته إذا ما تحقق لهم إيصال "ابن كلب" (هذا تعبير أميركي يوصف به كل زعيم في بلدان العالم الثالث يأتي إلى السلطة ويكون مستعداً لخدمة المصالح الأميركية) من جماعتهم إلى سدة الحكم، أي "رئيس منتخب ديموقراطياً". هذا الأسلوب استخدم في صربيا وجورجيا وأوكرانيا كما قلنا آنفاً.

رقعة إشعال الثورات المخملية

لا تقتصر رقعة احتمال إشعال "الثورات المخملية" على دول "محور الشر" مثل إيران وكوريا الشمالية وسوريا وكوبا (وفنزويلا تشافيز حديثاً) وليبيا (ما قبل الإذعان للإملاءات الأميركية والغربية)، بل تتجاوزها إلى دول "صديقة" أو غير معادية مثل مصر والسعودية واليمن والدول المنبثقة من تفكك الاتحاد السوفياتي والمتعاونة أصلاً مع الغرب والحلف الأطلسي والولايات المتحدة. وهي في الخلاصة تشمل العالم كله كهدف استراتيجي.

وقد نجح رأس المال العالمي حتى الآن في إشعال "الثورة القرنفلية" في صربيا و"الثورة البرتقالية" في أوكرانيا و"ثورة الورود" في جورجيا و"ثورة الخشخاش الأحمر" في قرغيزيا و"ثورة الأرز" في لبنان والحبل على الجرار. وثمة الكثير مما يجمع بينها. فمضمون هذه "الثورات" يكمن في كل مكان في تغيير الزعيم غير المنسجم كلياً مع المصالح التجارية والسياسية لرأس المال الأميركي والعابر حدود الدول والجنسيات، ليحل محله زعيم أكثر انسجاما مع هذه المصالح، زعيم يكون غالباً "في الجَيب".

هل يمكن تدارك نجاح الثورات المخملية؟

لم يحالف الحظ دوماً مسعى الأميركيين إلى إشعال "ثورات مخملية". فقد جربوا أيضاً مثل هذا الأسلوب (وفي تواؤم أحياناً مع أسلوب الانقلاب العسكري كما حصل في فنزويلا مثلا). جربوه في فنزويلا وفي بيلوروسيا وفي زيمبابوي، جربوه في كوبا أيضاً ولم ينجحوا. وهو مرشح لأن يستخدم لاحقاً في أكثر من بلد في العالم.

هذا يعني أن دسائس ومؤامرات الشركات العالمية ومن يمثلها سياسياً لا تكفي وحدها لإسقاط الزعماء القوميين. فلانتصار "الثورات المخملية" لا بد من توافر بضعة شروط، داخلية ليس في مقدور لا الاستخبارات الأميركية ولا أموال وزارة الخارجية الأميركية أن تؤمنها.

أول هذه الشروط تردي الوضع المادي لجمهور الشعب وتشديد اضطهاده من قبل الدولة، وهو ما يفهمه هذا الشعب أنه ظلم يلحق به.

وثانيها الانقسام الخطير الذي قد يحصل في داخل الطبقة الحاكمة، وهو ما يتيح لرأس المال العالمي العثور على حليف له جدي وغني داخل البلاد.

من دون هذين الشرطين لا يمكن لأية "ثورة مخملية" أن تنتصر. ولنستعرض بالتفصيل بعض الأمثلة على ما نقول.

ففي بيلوروسيا حيث نجد أن وضع الناس وإن لم يكن ممتازاً، هو أفضل من وضعهم في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق الأخرى، باءت محاولات الغرب المتكررة باستعداء الناس على "الديكتاتور لوكاشنكو" بالفشل الذريع حتى الآن. فالفئات الحاكمة هناك هي من البيروقراطية السوفياتية سابقاً التي استطاعت أن تحافظ على امتلاك الدولة للقسم الأعظم من المؤسسات وأن تتراص حول الرئيس لوكاشنكو. فإزاحة لوكاشنكو ستعني خصخصة هذه المؤسسات لمصلحة رأسي المال الأوروبي والروسي، فيما سيبقى القادة البيلوروس خالي الوفاض، ولذا هم متمسكون بالرئيس لوكاشنكو. ولذا لم تمر "الثورة المخملية" هناك.

وفي فنزويلا، تمكن الأميركيون في البداية من شراء قادة الجيش والنقابات. غير أن النتيجة لم تأت مثلما في "ثورة الورود" الجورجية أو "الثورة البرتقالية" الأوكرانية. بل جاءت معاكسة تماما. وقد تحسن وضع جماهير الشعب الفقيرة في عهد الرئيس اليساري هوغو تشافيز إذا ما قورن به خلال سنوات حكم خبراء صندوق النقد الدولي. وبوشر تنفيذ برنامج للتعليم الشعبي المجاني وللطبابة المجانية. وإن الطبقة الحاكمة كانت قبل المحاولة الانقلابية منقسمة إلى برجوازية وطنية جزء منها يدعم سياسة تشافس، وإلى رأس مال نفطي مرتبط بالولايات المتحدة. وقد أممت السلطة الجديدة في عهد رئاسة تشافيز كبرى الشركات النفطية تحجيماً للنفوذ الأميركي وجماعته في فنزويلا. وكانت

النتيجة أن انقلاب قيادتي الجيش والنقابات الموالية للنظام القديم على تشافيز لم يمر واعتقاله لم يعمر طويلاً إذ قضت عليه تحركات الجماهير الشعبية في الأحياء الفقيرة من العاصمة كراكاس. وها هو تشافيز الآن قد جذّر مواقفه وثورته "البوليفارية" نحو مزيد من التوجه الاشتراكي والتحالف مع النظام الكوبي، بل والعمل حثيثاً في الآونة الأخيرة على إنشاء حلف إقليمي ضد الولايات المتحدة. وانتقد في قوة في قمة الأمم المتحدة مؤخراً الولايات المتحدة وسياستها وصولا إلى المطالبة بنقل مقر المنظمة الدولية من هذا البلد إلى منطقة محايدة.

فليس لـ"أموال الغرب"، كما نرى، أن تثير دائما "ثورة مخملية". و"يد الغرب" يمكنها أن تفعل ما تفعله فقط حيث الشعب أصلاً مضام من المافيات المحلية وهيمنتها على الدولة، وحيث لا يمكن لهذه المافيات أن تتفق في ما بينها، فتبدأ الصارع على المكشوف. ولا يبقى للشعب سوى التصرف بمستوى وعيه للأمور والتمسك بقشة خلاص قد لا تكون خشبة الخلاص الحقيقية. ويبقى "الذي ضرب ضرب، والذي هرب هرب!".

وثمة كثيرون من زعماء الدول "المستقلة"، إذ يرون ما يحصل من تغيير في الأنظمة، يحاولون تدارك هذا عندهم بزيادة التعسف والقمع ضد المعارضة وبإقامة نظام دكتاتوري. ولكن يمكن القول إن هذا لن ينفعهم في شيء. ولعل من الخير لهم أن يتعلموا من تشافيز ولوكاشنكو. أن يؤمنوا لشعبهم الحد الأدنى اللائق من المستوى المعيشي على الأقل، وبذلك سيؤمنون حماية أنفسهم وأنظمتهم من "ثورات قرنفل وورود وبرتقال وغيره " مماثلة. غير أن الجشع في أوساط البرجوازية الوطنية يعمي الأعين أحياناً كثيرة، فلا تشاء أن تتعلم من "الرؤساء الشعبيين". وهي تواصل نهب شعوبها واضطهادها مثلما فعل كوتشما ويانوكوفيتش في أوكرانيا، وقبله شيفاردنادزة وجماعته في جورجيا، ومثلما لا يزال يفعل كثيرون من الحكام في أرجاء "العالم الثالث" الواسع بخاصة، إلى أن يأتي وقت يحل محلهم فيه على موجة الغضب الشعبي من يشبه ساكاشفيلي وغيره من الدمى الأميركية وممثلي مصالح الاحتكارات العالمية. والفرق بين الرؤساء الجدد القادمين على موجة "الثورات المخملية" والرؤساء الذين أتوا نتيجة لانقلابات عسكرية مثل بينوشيه في الشيلي وغيره الكثيرين في بلدان آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، أن الأولين حظي مجيئهم إلى السلطة بتأييد الجماهير الشعبية على الرغم من أنهم لا يمثلون مصالحها بأي حال، فزحفوا نحو السلطة بفعل "انقلاب لطيف". ومجيء حكام إلى السلطة على موجة من التأييد الشعبي من دون أن يكونوا يمثلون المصالح الحقيقية للشعب ليس بالشيء الجديد في التاريخ العالمي. فهذا مثلاً هتلر، دكتاتور ألمانيا والمبادر إلى إشعال نار الحرب العالمية الثانية ضد الكثير من الشعوب، جاء في الثلاثينات إلى السلطة على غارب موجة التأييد الشعبي العارم له، وطموح الألماني العادي إلى الاغتسال في مياه نهر الفولغا.

فما الذي يمكن يا ترى أن يقابل به أصدقاء الشعب الحقيقيون مشاريع الولايات المتحدة ومن تمثله من شركات عالمية متجاوزة مصالحها حدود الدول والقارات؟ لعل من سوء التقدير أن يوكل الناس أمرهم في بلداننا إلى ممثلي برجوازيتهم "الوطنية" ضد الرأسماليين الأغراب. فهم بذلك لن ينقذوا "برجوازيّتهم"، إذا كانت وطنية فعلا، من الوقوع فريسة التنين العالمي المتمثل في الشركات العالمية الضخمة وبنكها الدولي وصندوق نقدها الدولي. ناهيك بأن القسم الأكبر من الفاعليات الاقتصادية في عالمنا العربي النامي مرتبط ارتباطاً عضوياً بالشركات العالمية. ويمكن للمرء أن يرى أن حل مهمات ذات طابع وطني وقومي كالقضية الفلسطينية وقضية التكامل الاقتصادي العربي وقضية الوحدة العربية والتوحد في مواجهة الغزو الصهيوني والأميركي للبلدان العربية وفي مواجهة احتلال منابع النفط العربي احتلالاً مباشراً، لم تكن قادرة عليه هذه الفاعليات وممثلوها السياسيون. وهو ما بات معروفاً بالعجز العربي.

الدروس الممكن استخلاصها من نتائج الثورات المخملية

يمكن اعتبار فوز مرشحي "الثورات المخملية" إلى حد بعيد مثابة انقلاب. انقلاب وليس ثورة كما يحلو للمدعين أن يدعوا. فالثورة تعني سياسياً انتقال السلطة إلى طبقة متعارضة مصالحها كل التعارض ومصالح الطبقة الحاكمة، وهذا ما لا يحصل هنا. فالذي يحصل هو إعادة توزيع جبنة السلطة بين أطراف الفاعليات الاقتصادية النافذة نفسها، بين أطراف الإقطاع السياسي المتناوب على السلطة. فتنتقل سلطة التقرير من طرف ينتمي إلى هذه الفاعليات إلى طرف آخر من نفس طينتها أيضاً. وما الانقلاب سوى انتقال للسلطة من طرف إلى آخر داخل الطبقة نفسها، ولكن، خلافا للتقاليد الديموقراطية المعمول بها في مثل هذا الانتقال، وعبر انتخابات "شرعية ونزيهة وهادئة".

ويبدو أن هذا الدفق الجارف من "الثورات المخملية" التي ما أبعد نتائجها على حياة شعوب البلدان التي اجتاحتها عن نعومة الحياة المخملية، ما هو إلا فوضى مقصودة تشيعها الأوساط الأميركية الممثلة لمصالح الشركات المتعددة الجنسية لمجرد خلق الارتباك في صفوف القوى المعادية لها في العالم. غير أن المثل يقول: الصيد غير ممكن إلا في الماء العكر. فلهذه الفوضى "البناءة" أهدافها المحددة. وإنّ أهدافُها إلا إحداث التغييرات المؤاتية لتقدم "بلدوزر" العولمة وسيطرة الشركات العالمية على مقدرات الشعوب وثرواتها، مع إبقاء هذه الشعوب فريسة التخلف والجهل والأمراض تفتك بها، كما يحصل على سبيل المثال في قارة أفريقيا فائقة الغنى بالثروات الطبيعية. فهذه الثورات هي من حيث الجوهر ثورات مضادة للثورة الحقيقية التي عنوانها إخراج الشعب من قوقعة التخلف وإعتاق الاقتصاد الوطني من سجن التبعية التي تمتص دماء الحياة من شرايينه. والثورة الحقة هنا ليست

في رفض العولمة كمسيرة حتمية لا بد للبشرية من أن تنخرط فيها بعد أن بلغ التواصل العالمي بفعل تطور التكنولوجيا، وبخاصة الإنترنت والفضائيات التلفزيونية، حد جعل الكرة الأرضية "قرية عالمية" لم يعد فيها قاصٍ ودانٍ. إنها، بعكس ذلك، في جعل هذه العولمة مسيرة شعبية فعلاً، تعود ثمارها الخيرة على الجميع من دون استثناء. هذا الحلم الوردي الذي راود المفكرين من ذوي النزعة الإنسانية والمظلومين منذ أيام "انتفاضة سبارتاكوس" وربما قبلها، منذ أن نشأ استعباد واضطهاد بعضهم للبعض الآخر، لن يتحقق إلا بحركة شعبية عارمة "من المحيط إلى المحيط" تطالب بالديموقراطية الشعبية بديلاً عن الديموقراطية البرجوازية الكاذبة كمجرد مفهوم تضليلي للهيمنة على السياسة والاقتصاد من قبل الطامعين الكبار في العالم، وبالعولمة الشعبية بديلاً عن النظام العالمي الجديد الذي دعا إليه بوش الأب ومعه صديقه الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف. بالعولمة التي توظف الثروات المسلوبة من البلدان النامية في تنمية وتطوير هذه البلدان، لا في تأبيد تخلفها واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة فيها لأجل خفض تكلفة البضائع وجعلها منسجمة مع القدرة الشرائية المتدنية جدا لشعوب البلدان الفقيرة. فالشركات العالمية أخذت تنقل مصانعها إلى بلدان العالم الثالث ليس كُرمى لسود عيونها، بل لرخص الأيدي العاملة فيها، وما ينجم عنه من خفض شديد لتكلفة البضائع بغية التمكن من إبقاء البلدان التي تقطنها خمسة أسداس البشرية سوقاً لشركات بلدان "المليار الذهبي". وقد تحول العالم الآن كله في حقيقة الأمر إلى طبقتين متباعدتين مادياً وجغرافياً هذه المرة: إحداهما تسكن "القصر العالمي" في بلدان المليار الذهبي، وهي مرفهة مادياً وقادرة على شراء السلع المصنعة في أوروبا وأميركا واليابان وعلى التمتع والاستجمام في شتى الأماكن السياحية في العالم، ولا يقوى على إيذاء بعض أفرادها إلا "تسونامي" مثل الذي حصل نهاية العام الفائت في جنوب آسيا، وأخرى تسكن "الكوخ العالمي"، بلدان "العالم الثالث" الذي انضمت إليه خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة بلدان كثيرة من "العالم الثاني" الذي كان يتمثل في الكتلة الشرقية الاشتراكية. وتكاد هذه الطبقة لا تجني شروى نقير على رغم كدحها اليومي المضني.

فما هي نتائج "الثورات المخملية" على معيشة أبناء الشعب؟ لا بد هنا من الإجابة عن ٣ أسئلة: علام تحصل الفئات الشعبية بنتيجة هذه الانتخابات؟ وماذا يمكنها أن تأمل وترتجي منها؟ ما الذي عليها فعله حيال نتائجها؟

فعليا لا تحصل على شيء باستثناء - طبعاً - بعض التصدّق من قبل السلطة عليها بعض الأحيان بزيادة ضئيلة في الأجور على أعتاب الانتخابات لا تلبث زيادة الأسعار أن تلتهمها. فلن يتغير شيء إذاً في وضع الفئات الشعبية: فهي ستبقى موضع استغلال فاحش ومصدر زيادة لأرباح وثروات المافيات من داخل السلطة ومن خارجها، وتبقى تبيع

قدرتها على العمل كما تباع أية بضاعة أخرى. وثمن هذه البضاعة (من نوع خاص) لا يمكن أن يذهب في ظل الأنظمة القائمة بعيداً من الحد الأدنى لكلفة إعادة إنتاج هذه القدرة على العمل (لذا يعمل جل أبناء الطبقة العاملة دوامين أو ثلاثة لإعالة عيالهم وتعليم أطفالهم). وما يقال حول تكافؤ الفرص ما هو إلا خرافة الهدف منها ذر الرماد في الأعين.

وهل من الممكن، يا ترى، تغيير وضع الفئات الشعبية بوساطة الانتخابات؟ كلا، فالانتخابات نفسها، كما تبين تجربة السنوات الطوال في بلدان كثيرة جداً في العالم الثالث بخاصة، ما كان منها أن تحسن وضع هذه الفئات، على رغم استخدام مرشحي أطراف الموالاة والمعارضة لشعارات شعبوية تتم "سرقتها" في أحيان كثيرة من خصومهم لاستخدامها في معركتهم للفوز بأصوات الناخبين. كما أنها تظهر في الوقت نفسه أن الكثيرين من أبناء الشعب العاديين غير واعين لمصالحهم الحقيقية، فيحسبون مصالح المتنافسين الكبار وكأنها مصالحهم، أي يبنون قصوراً على رمال الأوهام.

ومن هذه الأوهام:

١ ـ الأمل في "انتخابات نزيهة" في ظل هيمنة أصحاب المصالح الكبار. فكثيرون من العمال والطلاب والشباب الذين هم ربما عاطلون من العمل، والذين ساندوا جماعة "الثورات المخملية" اعتقدوا أنهم يكافحون في سبيل حقهم في اختيار سلطة عليهم تكون ضد الفساد وضد التدخل الرسمي لتشويه رأي الشعب وتزوير إرادته. غير أن الديموقراطية القائمة هي في واقع الأمر تزوير لإرادة الشعب فعلاً لأنها لا تعني إلا "حق" الشعب في أن يسمح كل أربع سنوات (أو أكثر حسب نظام البلد المعني في تناوب السلطة) لهذا الطرف أو ذاك من أطراف الإقطاع السياسي الحاكم، أن ينهب ماله وقوته باسم الشعب إياه. ذلك أن هيمنة الفاعليات الاقتصادية والبيروقراطية والفساد والتدخل الرسمي لتزوير الانتخابات إن هي إلا توائم ولدت من بطن واحد. فلا مجال لإزالة الفساد والتزوير من دون إزالة هيمنة الفاعليات الاقتصادية والبيروقراطية على السلطة هيمنة من دون منازع.

٢ ـ الأمل في أن تنبثق من الصراع سلطة "نزيهة"، لا سلطة مافيات وعصابات. وإن هو إلا أمل خلّبي. فلنرَ من هي القوى التي تجيء إلى السلطة بفعل هذه "الثورات": الكل من جماعة السلطة والمستفيدين منها سابقا. ومن هنا يمكن أن ندرك أن من سيحكم لاحقاً سيكون من طينة المافيات القائمة نفسها. وليس مستبعداً أيضا أن يتفق رجال المافيا من رهط المعارضين حاليا مع المافيات من رهط الحاكمين سعيداً بعد "الثورة" على احترام المصالح العامة "العليا" للفريقين، أي على المصلحة المشتركة في نهب أبناء الشعب.

٣ ـ الأمل في أن يكون رأس المال "الوطني" أفضل للشعب من رأس المال الأجنبي الذي سيهيمن من خلال الخصخصة على مرافق الاقتصاد الأساسية، لانه بصفته "وطنياً" سيقاوم غزو رأس المال الغربي والعالمي، وسيؤمن فرص عمل للناس. في هذا السياق

يمكن الجزم بأن اقتصادات تابعةً لرأس المال العالمي أو مرتبطة به ومرتهنة له تكوّنت في معظم بلدان العالم حالياً نتيجة لإنجاز مسيرة العودة إلى الرأسمالية في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق والمعسكر الاشتراكي الشرقي، أو بنتيجة إصلاحات السوق التي تمت في غيرها من البلدان التي لا تزال تدعي الحفاظ على سلطة شعبية مثل الصين الشعبية حيث بلغ حجم التوظيفات الأميركية في اقتصاد الصين مليارات الدولارات، وبات راس المال المحلي "الوطني" واقعاً أكثر فأكثر في براثن التبعية المالية لرأس المال العابر حدود القارات، إما مباشرة وإما من خلال رؤوس الأموال الإقليمية، التي تقع هي أيضاً في دورها فريسة تبعية مماثلة (شركة تيومين النفطية الروسية التي ترتهن لها شركات وفاعليات اقتصادية أوكرانية باتت، مثلاً، هي نفسها تابعة لشركة النفط البريطانية "بريتيش بتروليوم"). ويتم تثبيت التبعية الاقتصادية بتبعية سياسية من خلال المجيء بحكام موالين لهم "يبصمون" على ما يجب "البصم عليه" من قرارات تعمق هذه التبعية. ومن الأمثلة على تجسيد هذه التبعية مشاركةُ أوكرانيا وبولندا وغيرهما من دول الكتلة الشرقية سابقاً في احتلال العراق بفعل الضغوط والوعود والإغراءات الأميركية. لذا لا يسع الفئات الشعبية أن تذود فقط عن حقها في الخبز والعمل، بل سيكون عليها أن تذود أيضاً عن حقها في أن لا تكون وهي تعمل مستغَلّة ومضطهدة. عليها أن تحارب في القدر نفسه كل من يتطاول على لقمة عيشها، أكان أجنبيا أم محلياً، وأن تنخرط في هيئات حزبية وأهلية ونقابية تكون قادرة على التكافل والتضامن في نضالها من أجل إحقاق المصالح الشعبية الفعلية، وعلى دعم كل تحرك عمالي في سبيل الحقوق العمالية ومساعدته بكل الوسائل الممكنة، والاستفادة من كل تحرك لإنشاء وتدعيم التنظيمات العمالية الوفية للمصالح الشعبية ■

تركيا: موقع وأدوار

نظام مارديني *

نحاول في هذا المبحث مقاربة أوضاع تركيا السياسية والاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية، من دون أن ننسى العوامل الفكرية والثقافية - الاجتماعية بعد سنوات من التحولات التركية الداخلية والخارجية، لا سيما منها وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي برئاسة رجب طيب أردوغان، وما أحدثه هذا الإنتصار من زلزال في العلاقات الإقليمية، وخصوصاً مع إيران وسوريا، الامر الذي أدى إلى توتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها في الشرق الأوسط "إسرائيل".

الهدف إذاً هو إبراز دور وأهمية تركيا الجيو - إستراتيجية وامكاناتها الاقتصادية والبشرية ودورها السياسي في العالمين العربي والإسلامي.

الموقع والامكانية(**)

تقع تركيا في موقع مهم بين قارتي أسيا وأوروبا، وفي وسط مثلث البلقان(***) والقوقاز والشرق الأوسط بمساحة ٧٨٠ الف كلم٢. وعبر تركيا التي تمر الخطوط البرية والحديدية من أوروبا إلى أسيا وعبرها، اضافة إلى إيران، تواصل روسيا مع منطقة الشرق الأوسط. ومؤخراً بدأت مشاريع لنقل النفط القزويني عبر تركيا إلى أوروبا والعالم. وتركيا هي الدولة الأغنى بالمياه في الشرق الأوسط، والنهران الاكثر أهمية في سوريا والعراق ينبعان من تركيا. ويتيح اتساع جغرافية البلاد اجراء مناورات عسكرية مشتركة للقوى البرية والبحرية والجوية. وهي بلد مكثف زراعياً وغني بالموارد الطبيعية مثل الحديد والفحم والكروم والنحاس وتغطي مواردها النفطية ثلث حاجاتها من النفط.

وتركيا ليست جسراً جغرافياً بين أوروبا ودول الشرق الأوسط فحسب، بل كذلك جسر اجتماعي - ثقافي. ولا يمكن التفكير لا بأوروبا ولا بالشرق الأوسط من دون تركيا.

منذ ١٩٢٣، عام تأسيس الجمهورية، وتركيا تمضي بخطوات ثابتة نحو التقدم على مختلف الصعد، الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

(*) باحث سوري.

(**) تقع تركيا في محيط خطر ففي مرحلة ما في العقد المقبل، ستمتلك الدول الخمس الكبرى غير العربية في هذا المحيط - إسرائيل وروسيا وإيران وباكستان والهند - أسلحة نووية ومن المحتمل أن تصير دولة عربية أو أكثر - السعودية، مصر، سوريا، ليبيا، الجزائر انظر هانتنغتون، **النهار** ٢٠٠٥/٦/١٦.

(***) تبدأ علاقة تركيا والأتراك بالبلقان من الاسم ففي قاموس اقيانوس التركي أن أصل كلمة "بلقان" تركي وتعني الجبل المغطى بالغابات الكثيفة، وقد أطلقت على المنطقة من جانب الاتراك العثمانيين لهذا يحاول البعض، تجنباً لإستخدام اللفظة التركية، الاشارة إلى المنطقة بإسم جنوب شرقي أوروبا. راجع كتاب محمد نور الدين، **حجاب وحراب**، ص ٣٨٥

في نهاية العام ٢٠٠٠، قارب عدد سكان تركيا الـ٦٥ مليوناً بنسبة تكاثر سنوية بلغت ١٥ في الالف، ٩٩ في المئة منهم مسلمون. وهي بلد يعتمد نظامه على العلمانية والديموقراطية وتعدد الأحزاب. وفي العام ١٩٨٠، بدأت تركيا سياسة الانفتاح الاقتصادي بحيث شكل القطاع الخاص عام ١٩٩٥ نحو ٨٥,٨ في المئة من الاقتصاد التركي، و٤٤٥ من أصل ٥٠٠ مؤسسة كبيرة تنتمي إلى القطاع الخاص، وينشط هذا القطاع كذلك خارج تركيا حيث له استثمارات بقيمة ٢٤ مليار دولار في ٣٢ دولة. وتساهم الخدمات بنسبة ٦٢.٤ في المئة في الاقتصاد، والزراعة (١٥,٨ في المئة) والصناعة (٢١,٩ في المئة)، اما الاستثمارات الاجنبية في تركيا فبلغت بين ١٩٨٠ و١٩٩٧ نحو ٢٢ مليار دولار. في حين يتركز التبادل التجاري (نحو ٤٥ في المئة) مع دول الإتحاد الأوروبي، وترتفع هذه النسبة اذا اخذ في الحسبان دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

أسس التعاون بين تركيا والدول العربية

الإسلام جسر معنوي مهم جداً للتواصل بين تركيا والعالم العربي، واذا تركنا جانباً الاخطاء التاريخية، فيجب إتباع طريق العقل أساساً.

إن وقوف العرب ومحاربتهم إلى جانب بريطانيا، في خلال الحرب العالمية الاولى، ضد الجيش العثماني، وعدم اعتراف أي دولة عربية شرق أوسطية بجمهورية شمال قبرص التركية، وتعاون اليونان وسوريا، ودعم أنشطة حزب العمال الكردستاني ضد تركيا، يجب الا يُرى كعقبة امام تطوير العلاقات العربية - التركية

في المقابل، إن تطوير العلاقات التركية مع إسرائيل، وتوقيع اتفاق التعاون العسكري بين البلدين، والذي ترى فيه دول عربية كثيرة موقفاً عدائياً من جانب تركيا، يجب ألا يُنظر اليه على انه عداء للعرب، "بل ان ذلك قرار تطلبته المصالح الإستراتيجية، وليس موقفاً ضد العالم العربي"[1]. وهناك فائدة في الاشارة مرة اخرى إلى هذا الواقع، إذ أن المصالح المتبادلة في العلاقات الدولية هي اساس، ولا يمكن اتخاذ اي قرار لمصلحة طرف دون آخر. وما سنتوقف عنده هنا، التأثير، فضلاً عن الروابط الدينية والتاريخية بين تركيا والعالم العربي، إلى المصالح المتبادلة، في تطوير العلاقات بين الطرفين:

تملك اغلبية الدول العربية النفط والثروة، فيما تملك تركيا قوة بشرية مدرّبة، وتقدّماً تكنولوجياً، كما انها قطعت مسافة مهمة في التصنيع، وتجربة في الديموقراطية، واذا دمجنا بين كل هذه العناصر ووحدناها، فيمكن أن نضع اسساً لتعاون اقتصادي قوي، يؤدي إلى تسريع التنمية في الدول شرق أوسطية، ورفع المستوى المعيشي، والرفاهية في المنطقة وهنا دورٌ مهم، للإدارات الرسمية، ولممثلي القطاع الخاص، والمؤسسات المهنية، والادارات المحلية.

(١) مصطفى طراقجي، "مقترحات لتطوير العلاقات العربية التركية"، **شؤون الأوسط** عدد ١٠١، ص ١٨٤

إن توحيد الامكانات الاقتصادية للدول المتجاورة التي تعيش في منطقة الشرق الأوسط، هو ضرورة عملية، فبدلاً من شراء الاسمنت من أضنة في تركيا، وهي على بعد ساعتين من سوريا أو لبنان، يتم استيراده من فرنسا، وبدلاً من شراء الكويت الخضار من تركيا، تشتريه من أوروبا. وهذا لا ينسجم مع المبدأ الاقتصادي، اذ ان اسعار النقل تحتل مكاناً مهما ودائماً في الاقتصاد. الامر نفسه ينطبق على تركيا، عندما تشتري الغاز الطبيعي من روسيا بدلاً من سوريا او إيران.

ان الشرق الأوسط(*) هو المنطقة التي يعيش فيها العالمان الكبيران: العربي والتركي، وهو المكان الذي التقت فيه الحضارات الاكثر قيمة في العالم. وهو قلب العالم وعينه، وترتبط مضاعفة القيمة المعنوية والمادية لهذه المنطقة، وضمان أمنها، بإقامة علاقات جيدة بين سكانها. وإن عدم اقامة مثل هذه العلاقات يؤدي إلى سرقة ابناء المكان الواحد لبعضهم بعضاً، وإلى التأخر في اطفاء الحرائق، وإلى سرعة تسلّل العدو، وتفاقم الأضرار. واذا كان العالم يتجه نحو العولمة، فإن الامكنة لا تتحرك وتبقى حيثما هي. لذا توجد ضرورة لتقويم ميزان المكان من اجل المصالح الاقتصادية، ويبدو مستهجناً أن تعرف العالم من دون أن تعرف الجوار. ولا يوجد أي عذر لكي لا يكون الانسان العربي – التركي متطوراً. والحضارة نتاج انساني مشترك، ومن حقنا الاستفادة منها؛ لكن المساهمة فيها يجب أن تكون مهمتنا.

ما الذي يمكن فعله لتطوير العلاقات بين تركيا والعالم العربي؟ وكيف يمكن تعزيز ذلك؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه:

- دعوة وزير الخارجية التركي، بصفة "مراقب" إلى الاجتماعات التي يعقدها وزراء الخارجية العرب، وذلك في سياق المساهمة التركية في إرساء السلام والإستقرار في المنطقة.
- تنظيم الزيارات المتبادلة، أولاً، على مستوى وزراء الخارجية، ومن ثم على مستوى رؤساء الحكومة، فرؤساء الجمهورية. وإلى الموضوعات السياسية التي تطرح في هذه اللقاءات، يجب دعوة رجال الاعمال والصناعيين والتجارة لتبادل الآراء حول البحث في امكانات التعاون الاقتصادي المشترك على صعيد الاستثمارات والتسويق وغيرها، وفتح المجالات امام ممثلي القطاع الخاص للاستفادة من هذه الامكانات.
- ان العلاقات البشرية اساس كل شيء، ومن الصعوبة اقامة تعاون بين رجال أعمال لا يعرفون بعضهم ولا يؤسسون لصداقة في ما بينهم. إن اللقاءات الشخصية مهمة لتجاوز عراقيل كثيرة، وتقع مسؤولية كبيرة في هذا الصدد على غرف التجارة والصناعة والإتحادات المهنية.

(*) يرتبط ظهور مصطلح الشرق الأوسط بتطور الفكر الاستراتيجي الانجليزي، وقد استخدم أول مرة من قبل ضابط بحري أميركي هو الكابتن الفرد ثاير ماهان صاحب نظرية القوة البحرية، في مقالة كتبها في ايلول/سبتمبر ١٩٠٢ للمجلة اللندنية الفصلية *National Review*، محاولاً بذلك لفت الانتباه للشرق الأوسط والخليج كساحة دائمة للمواجهة الإستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ أوائل عام ١٩٠٢، وإن كان صاحب المقالة لم يذكر البلاد التي يشملها هذا المصطلح. وفي العام نفسه كتب فلنتاين تشيرول Valentine Chirol مراسل الشؤون الخارجية لجريدة التايمز اللندنية *Times* سلسلة مقالات من تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٠٢ حتى نيسان/ ابريل ١٩٠٣ بعنوان (المسألة الشرق اوسطية)، مقراً ومعترفاً بأن ماهان هو اول من تناول اصطلاح الشرق الأوسط كمفهوم استراتيجي. =

المعطيات الثقافية

الثقافة كما يعرفها علماء الأنثروبولوجيا هي تلك الانماط من المعتقدات والقواعد والمبادئ والافكار التي تشترك فيها مجموعة معينة من البشر نتيجة ممارستهم اليومية وتفاعلهم مع محيطهم ومع بعضهم بعضاً، ولكل بناء ثقافي محتوى يتضمن نظماً للعقيدة، ومؤسسات وأجهزة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وادارات تقنية وممتلكات مادية (الموارد الاولية)، تختلف عن مثيلاتها في مجتمع آخر.

ولم يحُل اختلاف المحتوى الثقافي لتركيا والولايات المتحدة الأميركية دون التقائهما في بعض الميادين أو الانشطة، التي تطورت مع مرور الوقت بسبب تنوع دوائر الاتصال والتفاعل بين الطرفين لتؤدي بالنتيجة إلى اقتراب بعض محتويات ثقافتيهما، وبالتالي اتفاقهما او تقارب وجهات نظرهما حول مجموعة من القضايا ولا سيما السياسية والامنية والاقتصادية منها.

والحقيقة ان تركيا حرصت على ان تكيف ثقافتها مع قيم الثقافة الغربية اكثر من حرصها على اخذ ما يتلاءم مع إرثها وبنائها الثقافي التقليدي الشرقي وإهمال ما لا يتلاءم معه لجعل تركيا - الدولة الشرقية - دولة قائمة وفق النمط الغربي، حيث كانت الخطوات التي اتخذتها تركيا لهذا الغرض "مذهلة... وأشبه بالاستسلام الثقافي". ولعل ما سهّل ذلك وجعله ممكناً هو أن المجتمع التركي كان مهيأ لتقبل الكثير من قيم البناء الثقافي الأميركي كجزء من توجه تركيا نحو الغرب في شكل عام، وكان ذلك الاتجاه قد ارتبط بحركة التحديث، وبفعل ما تضمنته سياسة التحديث من افكار وسياسات متنوعة الزمت أنقرة اتجاهات فكرية وعقائدية، عندما تمّ خلال جيل او جيلين خلق واقع جديد للأمة التركية شكل خصوصيتها المعاصرة أمام العالم، حيث تركزت دعوات التغريب بعد انشاء الدولة التركية الجديدة

وهكذا تمكن انصار تغريب الدولة من الاتجاه بالمجلس الوطني التركي الاول نحو صوغ النظام السياسي للدولة التركية ومؤسساتها وأجهزتها الاقتصادية والاجتماعية في شكل أقرب ما يكون إلى النمط الغربي.

وإلى جانب دور الانتشار الثقافي الغربي وحركة التحديث والتغريب التركية، فقد لعب الموقع الجغرافي لتركيا دوراً مهماً في دعم توجهات أنقرة نحو الغرب؛ فهو من ناحية اضفى عليها أهمية إستراتيجية باعتبارها معبراً يربط قارتي أوروبا وآسيا، ومن ناحية اخرى اتاح لها سهولة الانفتاح على الحضارة الغربية وثقافتها المختلفة، وازدادت أهمية الموقع الجغرافي التركي استراتيجياً بعد الحرب العالمية الثانية بسبب متاخمتها للاتحاد السوفياتي، وكان ذلك سبباً في التقارب الثقافي المتبادل بينها وبين الغرب بعامة والولايات المتحدة الأميركية بخاصة.

= إن معظم الطروحات في صدد هذا المصطلح تتفق على أن مصر والعراق وسوريا ولبنان والاردن تمثل قلب الشرق الأوسط، ويظهر الخلاف حول وضع الكيان الإسرائيلي ودول المغرب العربي، ودول جنوب غرب آسيا
انظر: مروان بحيري، "ألفرد ماهان، أفكار وآراء حول القوة البحرية والشرق الأوسط كمفهوم استراتيجي". **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٥، (بيروت تشرين الاول/اكتوبر، ١٩٨٢)، ص ١٨٦ - ١٨٧

الرؤية الإستراتيجية لتركيا

إن الأهمية المتعاظمة لتركيا هي، قبل كل شيء، مسألة يجب علينا أن نفهمها ونستخدمها في افضل صورة ممكنة. لذلك فإن السؤال: "كيف ينبغي ان تكون الرؤية الإستراتيجية لتركيا في القرن الحادي والعشرين؟" يحتم الاجابة عنه في صورة واضحة محددة وبالسرعة القصوى لوضع هذه الرؤية موضوع التنفيذ.

ولكي يمكن تحديد "الرؤية الإستراتيجية" المتوجهة للقرن الحادي والعشرين من زاوية تركيا، كما يراها الجنرال التركي المتقاعد تشيفيك بير:

١ - يجب أولاً، على الذين يقودون تركيا ان يقوّموا في صورة واعية النظام العالمي الجديد قيد التكوّن، وأن يقوموا بتقويم هذا النظام الجديد من زاوية تركيا.

٢ - يجب على الذين يقودون تركيا أن يعرفوا جيداً مشكلات البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصناعية والامنية، وأن يحلّلوا في صورة واعية هذه البنية التحتية من زاوية النظام العالمي الجديد.

٣ - إذ يقوّم النظام العالمي الجديد، فإن تركيا، بموازاة تحليل بنيتها التحتية، يجب أن تتمكن من تحديد قضايا مستقبلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ويجب أن تنسجم بالتأكيد مع العولمة(٢).

إن امكان تقويم تركيا في صورة كاملة النظام العالمي الجديد، مرتبط بتوضيح وتحديد المؤسسات المعنية بصورة منسقة عاجلاً ام آجلاً للاجوبة عن الاسئلة الكثيرة أدناه وما يشابهها. هل يمكن العالم، الذي يبدو أنه يتحول إلى قطبية واحدة، ان يعود من جديد إلى القطبية المتعددة؟ ومن هم اللاعبون الأساسيون في مثل هذه العودة وكيف سيؤدون هذه اللعبة؟

كيف يمكن اعادة بناء أوروبا، وعمليات توسيع الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الاطلسي، ان تؤثر في تشكيل القرن الحادي والعشرين؟ كيف ستؤثر سياسة "التقريب" التي تقودها الدول الاوروبية في مواجهة الإتحاد الروسي في تركيا وجيرانها القريبين؟ كيف يمكن عصر العلم الذي جاء اليوم بتكنولوجيا الاتصالات أن ينعكس على أهمية تركيا وما الذي يجب أن تفعله؟ اي عالم سينتظر الدول التي تبقى بعيدة عن التكنولوجيا؟ كيف ستؤثر المقاربات المتعلقة بالعولمة في تركيا؟ بسبب البنى التحتية للطاقة في أوراسيا، أي سياسة موجهة نحو أوراسيا سيتبعها اللاعبون الاساسيون، وكيف يجب أن تتابع تركيا هذه السياسات وأي مضامين ستكون عليها نظرتها؟

عندما ننتبه جيداً لهذه الاسئلة، واذا سألنا: ما الذي يجب أن تفعله تركيا من اجل تمكنها من انتاج سياسات متجهة نحو المستقبل؟، نجد ان الذين يقودون تركيا يجب أن يعرفوا تركيا ويقوّموها بصورة ممتازة من الزوايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

(٢) تشيفيك بير، "اي رؤية إستراتيجية لتركيا"، **شؤون الاوسط**، عدد ٩٩، ص ٨

عندما ننظر إلى الموضوع من هذه الزاوية، فإن ما سيؤثر عن قرب في تركيا، في فكر النظام العالمي الجديد، يجب أن يرى على انه اعادة البناء الجديدة القائمة في أوروبا.
فالاوروبيون من خلال مفهوم أوروبا المتكاملة التي لا تنقسم، يهدفون إلى ان يكونوا أحد اللاعبين الذي سيقومون بدور رئيس لكي يصبح الإتحاد الأوروبي طرفاً في نظام عالمي جديد متعدد القطب(٣).

إن اعادة البناء الاوروبي تعني في صورة وثيقة جداً تركيا، من زوايا الاجتماع والاقتصاد والسياسة والأمن. اذ ان المصالح المتبادلة لتركيا وأوروبا تجعل التقارب المتبادل في اعادة البناء هذا امراً لا مفرّ منه، واذا كانت أوروبا تريد فعلاً رؤية العالم متعدد القطب، فعليها بالتأكيد أن تأخذ تركيا داخل هذا البناء الجديد.

ولكي يصبح في وسع تركيا استخدام اهميتها المتعاظمة في بداية القرن الحادي والعشرين، كثابتة في سياساتها المتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، فهي مضطرة إلى ان تشرح، في صورة واضحة ومقنعة، المؤثرات الجغرافية التي تتعرض لها من زوايا أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية، لأن اصدقاءنا الأوروبيين بخاصة يقعون في خطأ تقويم تركيا، آخذين في الحسبان شروطهم هم.

تطور آخر يؤثر من قرب في تركيا، وهو التقارب الصيني - الروسي - الهندي الذي يريد أن يرى، كما أوروبا، النظام العالمي الذي يتشكل من جديد، متعدد القطب، ومجمل التطورات التي تحدث في "المحيط الهادئ" والتي يمكن أن تُعرّف على انها "**مثلث استراتيجي**"، ومن اجل ان يفهم كل طرف، وكما نريد، الأهمية المتعاظمة لتركيا، ومن اجل ان يفهم الاوروبيون، هذه الأهمية، ومن أجل امتلاكهم مفهوماً يضمن دمج تركيا في صورة كاملة داخل هذا البناء، من الضروري ان يجيب قادة تركيا عن الاسئلة الآتية:

ما الذي يجب أن يكون عليه المجال الجغرافي لتركيا من زاوية أهدافها الإستراتيجية؟ إلى أي درجة تنسجم العضوية في الإتحاد الأوروبي مع هذه الاهداف؟ هل العضوية في الإتحاد الأوروبي هي مجرد تكامل اقتصادي؟

اي إستراتيجية يجب أن تتبعها تركيا لضمان مضاعفة تأثيرها وأهميتها في قارة آسيا مع الإتحاد الروسي وإيران والصين والهند؟ كيف يجب ان توجه انشطة الشركات والمصارف الدولية وحركة الثروات العالمية ونشاط الشركات التركية، في صورة تدعم مصالح البلاد؟
أي إصلاحات بنيوية يجب أن تتحقق لكي يُكسر الدين الخارجي ويُقلل من الخلل في توزيع الدخل ويُضمن التطور الاقتصادي الاجتماعي ويخفف من عدم الاستقرار السياسي؟ أي إستراتيجية يجب ان تتبعها تركيا في القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط التي تُعرف على انها "فراغ جيوبوليتيكي"، مع الأخذ في الحسبان كل من الولايات وروسيا والإتحاد الأوروبي؟

(٣) المصدر السابق. تشيفيك بير، ص ٩

للإجابة في صورة واعية عن هذه الأسئلة، ولكي تكون الأهمية المتعاظمة لتركيا مؤثرةً، تحتاج تركيا إلى "مقاربات عقلانية وشمولية".

مؤثرات شرق أوسطية

ترتبط تركيا والولايات المتحدة الأميركية بشبكة من العلاقات المختلفة ذات المضامين التعاونية والطبيعة السياسية والأمنية، والروابط الاقتصادية، ولهذه العلاقات، بمختلف أوجهها، تأثيراتها ودلالاتها في المعادلات السياسية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، سواء في صورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومع أن هذه التأثيرات ليست جديدة، الا انها باتت تكتسب أهمية خاصة في ظل التغيرات التي طاولت النظام الدولي سياسياً وأمنياً واقتصادياً منذ عام ١٩٨٩ الذي شهد تفكك منظومة الدول الاشتراكية، وانهيار الإتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وانحسار نفوذه، وتعزز أطروحة "النظام الدولي الجديد" وبروز آليات دولية جديدة تختلف عن تلك التي كانت سائدة إبان فترة الحرب الباردة، وتتيح للولايات المتحدة الأميركية فرصة أكبر للتحكم في موازين السياسة والأمن في المناطق والأقاليم التي تتمتع بالأهمية وتتسم بالحساسية.

ونظراً إلى ما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط من تأثيرات قصوى في موازين القوى الدولية، في إعتباره آلية مهمة من آليات التحكم في النظام الدولي بحكم اهميته الإستراتيجية حضارياً وجغرافياً واقتصادياً وسياسياً، فإن الولايات المتحدة الأميركية تسعى لإعادة ترتيب أوضاعه بما يكفل لها اقصى قدر ممكن من السيطرة والهيمنة عليه ومن خلاله على النظام الدولي عبر ترتيبات سياسية ـ أمنية تشرف عليها وترعاها، فيما يقوم حلفاء واشنطن من العرب وغير العرب بالعمل على تنفيذ تلك الترتيبات بدعم سياسي وعسكري مباشر من قبلها، ولعل الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وقبل ذلك احتلال أفغانستان، صورة من صور السيطرة الأميركية على العالم.

ويقوم الافتراض الرئيسي لوجهة النظر هذه على أن هناك دوافع كافية لدى كل من تركيا والولايات المتحدة الأميركية لكي تدرك كل منهما أهمية الاخرى بالنسبة اليها وفق منظورها الخاص، وفي اطار سعيها لتحقيق مصالحها واهدافها. وقد وضعت هذه الدراسة جملة من الأهداف التي تسعى إلى ادراكها في اطار محاولة اثبات صحة فرضيتها، ويقف في مقدم هذه الاهداف توصيف مرتكزات العلاقات التركية ـ الأميركية، والخلفية التاريخية التي تستند اليها، وتحليل دوافع تركيا لتوثيق عرى العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة الأميركية، وأبعاد توظيف سلوك أنقرة السياسي ومواقفها في اطار الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط.

تنبع سياسة تركيا الخارجية من أربعة مصادر داخلية واضحة: الحكومة المنتخبة،

والأجهزة البيروقراطية غير المنتخبة في الوزارات (وخصوصاً وزارة الداخلية) والأجهزة الأمنية، والفرع التشريعي في الجمعية الوطنية التركية الكبرى، والرأي العام الذي تعبر عنه التنظيمات المدنية ووسائل الاعلام.

ظلت وجهات نظر هذه المصادر الاربعة متوافقة خلال أغلب تاريخ الجمهورية التركية (أو على الأقل بالنسبة إلى المصادر الثلاثة الاولى منها، حيث ان الرأي العام قد بدأ يشكل عاملاً ذا شأن مؤخراً). كان صنع القرار شأناً فردياً تحت حكم أتاتورك، بينما ظلت الجمعية الوطنية على وضعها الذي وصف بأنه "منتدى لمناقشة الاحداث الراهنة". وقد دافع اتاتورك نفسه عن هذا الوضع من دون تردد او حرج قائلاً: "أيها السادة، هل تملك الامة أن تدع مهام الادارة السياسية والعسكرية لأي هيئة نيابية مؤلفة من اشخاص اعتباطيين لا صلة او خبرة لهم في مثل هذه الشؤون ولم يتم اختبار ملاءمتهم لها، هيئة مؤلفة مثلاً من شيخ صوفي من إرزنجان Erzincan او زعيم قبلي (رجعي) او غيرهم من التعساء؟"(٤). ومع ذلك، أقام أتاتورك ـ الذي كان يدرك الحاجة المستقبلية إلى مؤسسات فاعلة ـ جهازاً تنفيذياً، بينما أبقى على الجمعية الوطنية بإعتبارها المقر الرسمي للسيادة إلى أن تنضج إلى الحد الذي يمكنها عنده أن تتولى مسؤولياتها الكاملة.

وحتى بعد الانتقال إلى الممارسة السياسية القائمة على تعدد الأحزاب في عام ١٩٤٦، عمل النظام الإنتخابي ـ الذي كان يعطي الأحزاب الفائزة عدداً كبيراً ومتفاوتاً من مقاعد الجمعية الوطنية ـ على ضمان بقاء موضع صوغ السياسة الخارجية في يد الجهاز التنفيذي بدلاً من الجهاز التشريعي.

تل أبيب بوابة واشنطن

توترت العلاقات ـ بل تفجرت ـ بين انقرة وواشنطن قبيل الغزو الأميركي للعراق، وانعكس ذلك سلباً على العلاقات بينهما، إلى ان بادرت انقرة إلى اذابة الجليد. الملف العراقي يثير هواجس تركيا من قيام حكومة كردية في شمال العراق، لا سيما مع تشجيع الاكراد للحصول على حقوق واسعة للحكم الذاتي، واتضح هذا من خلال محاولة الاكراد ضم كركوك(*)، فشعر الاتراك ان الولايات المتحدة وجهت اليهم طعنة بخنجر الاكراد المتمركزين في شمال العراق.

كما أن الموقف التركي من سوريا وإيران كان نقطة خلاف مع واشنطن، فالحكومة التركية ذات توجه اسلامي متقارب مع سوريا وإيران المصنفتين أميركياً من الدول المارقة، ظهر هذا من خلال عدم ضغط تركيا على سوريا لسحب قواتها من لبنان، وزيارة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر لدمشق في النصف الاول من نيسان/ابريل ٢٠٠٥ رداً على زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لتركيا في ٢٠٠٤/١/٦، نتيجة لهذه التوترات بين انقرة

(٤) مالك المفتي، "الحراة والحذر في سياسة تركيا الخارجية"، دراسات عالمية، عدد ٩٧، ص ٢٢

(*) وقع ما حذرت منه أنقرة وصوت اعضاء برلمان كردستان المؤلف من ١١١ عضواً بالإجماع في ٢٠٠٥/٦/١٢، على أن يكون الزعيم الكردي مسعود البرزاني رئيساً لإقليم كردستان كخطوة أولى في إتجاه انشاء الدولة الكردية

وواشنطن سعى بعض دول حلف شمال الاطلسي للقيام بدور الوساطة لتقريب وجهات النظر الأميركية ـ التركية.

فقد قام مراد ميرجان (نائب رئيس الحزب الحاكم في تركيا) بزيارة إلى واشنطن حمل خلالها رسالة من رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، إلى الرئيس بوش، تتضمن استعداد تركيا لقبول عدد كبير من القوات الأميركية في قاعدة انجرليك(٥).

اثر هذه الرسالة جاءت صفقة تحديث الطائرات المقاتلة التركية، فقد رحبت واشنطن بتحديث ١٧ طائرة مقاتلة تركية من طراز F16 من طرف شركة "لوكهيد" الأميركية بقيمة ١,١ مليار دولار، وقال المراقبون الدوليون إن هذه الصفقة اذابت جبل الجليد بين الحكومتين، وادت إلى تراجع الانتقادات التركية للولايات المتحدة الأميركية. وتمت تنقية الاجواء بمرور السحب الداكنة من سماء الدولتين بزيارة أردوغان لتل ابيب في (٢٠٠٥/٥/٣)، والتي اعتبرت المدخل الحقيقي ومفتاح العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة.

وإسرائيل هي المستفيد الاول من صفاء العلاقات التركية ـ الأميركية، فالدولتان وقعتا أتفاقاً أمنياً في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والتهريب والمخدرات والهجرة غير المشروعة، حيث تقوم تركيا بدور الوسيط الأمني بين الدول المهمة المحيطة بها للتنسيق وتبادل المعلومات، وخصوصاً بعد تلقي تركيا ضربة موجعة بتفجير كنيسين يهوديين في اسطنبول، الذي استغلته إسرائيل لتبادل المعلومات الامنية مع تركيا في مجال مكافحة الارهاب، إضافة إلى تعرض الطائفة اليهودية لتهديدات عدة واغتيال بعض قياداتها، ما دفع ٣٧ الفاً من هذه الطائفة إلى الهجرة إلى إسرائيل والاستقرار فيها، في وقت تعاني إسرائيل من انخفاض النمو السكاني، ليشكل هؤلاء المهاجرون اضافة سكانية جديدة.

اعتبر اتفاق التعاون العسكري الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي أهم المتغيرات الأمنية التي طرأت على المعادلة الأمنية في "الشرق الأوسط" والقوقاز وشرق البحر المتوسط منذ انهيار الإتحاد السوفياتي وانتهاء حرب الخليج الثانيةً، حيث تضمن الاتفاق:

ـ السماح بقيام الطائرات الإسرائيلية برحلات تدريبية في الأجواء التركية ومنحها الحق باستخدام المطارات التركية.

ـ القيام بمناورات عسكرية مشتركة.

ـ التعاون في مجال التصنيع الحربي.

ـ قيام إسرائيل بصيانة وتحديث طائرات تركية.

وقد أدى توقيع الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي إلى ردود فعل عربية، تفاوتت بين غاضبة، وقلقة، او مترقبة للنتائج، واعتبرت أن الاتفاق يتعارض مع المصالح الاساسية للعالم الإسلامي. كما رفض معظم الدول العربية هذا الاتفاق لخطورته. وبهذا الاتفاق اصبح

(٥) سعيد نوفل، "ماذا يجري على محور تل ابيب ـ انقرة ـ واشنطن"، مجلة النور، عدد حزيران/يونيو ٢٠٠٥

العراق، وسوريا، وإيران تحت المراقبة الإسرائيلية، نتيجة التعاون التركي ـ الإسرائيلي. والامر هنا يدعو إلى البحث عن الاسباب التي دفعت تركيا إلى انتهاج هذا النهج السافر في علاقاتها مع الدولة الإسرائيلية. ويمكن ان نشير إلى مجموعة من العوامل، لعل من اهمها:

١ ـ نظرة تركيا لنفسها بأنها الدولة التي ليس كمثلها دولة في الشرق الأوسط، إلا إسرائيل، التي تتشابه معها في كثير من السمات، منها أن كلاً منهما محاط بدول تنخرط معها في علاقات تصارعية، منذ نشأتها حتى الآن، فتركيا محاطة بكل من سوريا والعراق وإيران وروسيا واليونان، و"إسرائيل" محاطة، ايضاً بالدول العربية، كما أن كلاً منهما يقع في الشرق، ولكنهما تتوجهان إلى الغرب، ويختلف النسق القيمي لكل منهما عن النسق القيمي السائد في المنطقة، على الأقل من الناحية الثقافية، اي انهما دولتان غربيتان في المنشأ والأعراف الثقافية.

٢ ـ المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها تركيا، ومنها ارتفاع العجز في الموازنة العامة، وانخفاض دخل الفرد، وزيادة معدل التضخم. وللخروج من هذه الازمة الاقتصادية المعرقلة لجهود تركيا على صعيد توافر الشروط اللازمة لتطوير علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي. وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلاً لتحسين ادائها الاقتصادي إلى حد بحث امكانية اقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين، وتنفيذ مشروع بيع المياه التركية لإسرائيل(*).

٣ ـ توافق المفهوم الأمني، مرحلياً، بين تركيا وإسرائيل: حيث تعاني تركيا من ظاهرة عدم الاستقرار الداخلي، بعد تصاعد المشكلة الكردية في شرق الاناضول، وتنامي قوة الاسلام السياسي في تركيا، بينما انقسم المجتمع الإسرائيلي بين أنصار اليسار الوسط، مع تنامي قوة الأحزاب الأصولية اليهودية، فضلاً عن تأزم العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، في شكل مطرد، مع تصاعد اعمال المقاومة الفلسطينية.

وقد حققت إسرائيل اهدافاً إستراتيجية من جراء تحالفها مع تركيا، منها: اقامة حلف بينها وبين بلد اسلامي كبير مجاور للعالم العربي، وتوسيع التعاون بين البلدين واستثماره في الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي، وخصوصاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وحرصه على التواصل والتعاون مع إسرائيل، من خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين، فضلاً عن انخراط نواب حزب العدالة والتنمية في اللجنة البرلمانية التركية الإسرائيلية.

الحلم الأوروبي

بدأت علاقة تركيا بالمجموعة الاوروبية عام ١٩٦٣، عندما اصبحت عضواً مشاركاً فيها

(*) كانت تركيا قد أنهت مشروع "الغاب"، وأقامت عدداً من السدود الضخمة على نهري الفرات ودجلة ويتألف هذا المشروع من خطين لنقل المياه أحدهما في إتجاه شرقي وآخر غربي، يمر الخط الغربي الذي يبلغ طوله ٢١٠٠ كم عبر حلب وحماة وحمص ودمشق ثم إلى الضفة العربية لينتهي في الاردن، ويقوم بنقل ٣ ملايين م٣ من المياه يومياً. أما الانبوب الشرقي فيبلغ طوله ٢٤٠٠ كم ويمر عبر الاردن، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الامارات العربية (دبي، الشارقة، أبو ظبي)، ويقوم بنقل ٢,٥ مليون م٣ من المياه يومياً.
لمزيد من التفاصيل أنظر جلال عبدالله معوض، **المياه والدور التركي الاقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية** (القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ١١

بموجب اتفاق انقرة، ومنذ ذلك الحين وهي تتطلع إلى هدف بعيد المدى لنيل العضوية الكاملة. ومن أبرز دوافع تركيا للحصول على العضوية الكاملة في المجموعة ما يأتي:

١ ـ إقتناع تركيا بأن مستقبلها يرتبط بأوروبا(*).

٢ ـ شعور الاتراك بالعزلة عن العالم الاوروبي لأسباب حضارية وسياسية تتعلق بالماضي العثماني والطابع الشرقي لتركيا، وبالموقف الاوروبي من صراعها مع اليونان والقضية القبرصية.

٣ ـ الخشية من تأثيرات عضوية اليونان الكاملة بالمجموعة عام ١٩٨١ في ميزان القوى بينهما.

٤ ـ رغبة تركيا في تنويع وتعزيز علاقاتها بأوروبا، للتقليل من اعتمادها على الولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم تقليل ضغوطها عليها.

غير أن الرغبة التركية الجامحة في الحصول على العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية يحيط بها الكثير من الصعوبات التي تعوق إتمامها، وتعود هذه إلى المتغيرات الآتية:

أ ـ **المتغير السياسي**: ويتمثل في الشكوك الاوروبية حول ما اذا كان النظام السياسي التركي ديمقراطياً بما فيه الكفاية للعضوية الكاملة.

ب ـ **المتغير الاقتصادي**: مع كل التطورات الايجابية في المجال الصناعي والتقني والتوسع الملحوظ الذي شهده الاقتصاد التركي، الا انه لا يتناغم مع انماط اقتصادات دول المجموعة الاوروبية؛ فارتفاع العجز المالي المزمن للموازنة التركية زاد على ١٤ في المئة من الناتج القومي منذ عام ١٩٩٣، في حين أن السقف المسموح به في المجموعة هو ٣ في المئة، فيما زاد الدين الوطني على ١٠٠ مليار دولار أميركي.

ج ـ **المتغير الحضاري**: فحضارة الاتراك الشرقية الطابع، والاسلام الذي يدين به أكثر من ٩٥ في المئة من السكان، حقائق تحظى باهتمام الدول الأوروبية وقلقها، وكانت تشكل عائقاً آخر عند دراسة الطلب التركي للانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي.

وأياً كانت الصعوبات، فإن تركيا تبدو شديدة الحرص على الانضمام للإتحاد الأوروبي، وتعتبر مشاركتها في كل مجالات عمليات التكامل او الاندماج الاوروبية من اولويات سياستها الخارجية.

لذا فإنها كانت ترى ضرورة استمرار علاقاتها المتميزة بواشنطن للابقاء على روابطها بالإتحاد الأوروبي كما هي، او نحو ذلك، بحكم موقع الولايات المتحدة الأميركية في النظام الدولي، ومن ثم تأثيرها في حلفائها الاوروبيين، والحيلولة دون رفضها نهائياً على اساس ما سبق من مشكلات ومعوقات.

(*) يقول مؤسس تركيا، مصطفى كمال أتاتورك، إن "الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا، مضموناً وشكلاً لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية، هي الحضارة القائدة، والحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة، وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة وإن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار" راجع كتاب محمد نور الدين، **حجاب وحراب**، ص ٣٧٣.

تركيا والدور الإقليمي

لقد ترك الموقع الجغرافي لتركيا بصماته على السياسة الخارجية التركية في المجالين الإقليمي والدولي، ودفعها إلى التحرك سياسياً وفق أطر حرصت على التعامل ضمنها مجتمعة في آن قدر الامكان، بسبب تداخلها مع الاهداف التركية التي ترى انها محققة لمصالحها القومية، والتي تتلخص في العلاقة مع الشرق الأوسط وطموحات النفوذ وأداء دور إقليمي مؤثر فيه - إن لم يكن التوسع الإقليمي في بعض اجزائه - والعلاقة مع الغرب لحماية امنها وللرغبة في الاندماج فيه. لذا اتسمت السياسة الخارجية لتركيا في كونها تعبيراً عن محاولة مستمرة للتوفيق بين انتمائها الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وتحالفها الدولي مع الولايات المتحدة الأميركية بخاصة والغرب بعامة: بمعنى إنها سياسة ذات محاور متعددة فرضتها الأطر المختلفة التي حاولت التوفيق في ما بينها وتكييف تحركها السياسي وفقاً لها، وهي:

١ - **اطار سياسي - أمني دولي** بحكم علاقتها مع واشنطن والغرب بشكل عام، وعضويتها في حلف شمال الاطلسي، التي تطلعت من خلالها إلى ضمان امنها.

٢ - **اطار اقتصادي - أوروبي غربي** بحكم رغبتها وسعيها للاندماج بالمجموعة الاوروبية وسوقها المشتركة.

٣ - **اطار سياسي - أمني إقليمي** إنطلاقاً من انتمائها الشرق اوسطي، وتطلعها إلى النفوذ ولعب دور إقليمي متميز، ما لبثت ان عززته في محاولتها لأن يشتمل على دور اقتصادي إقليمي منذ النصف الاول لعقد السبعينيات والفترات اللاحقة(٦).

ويبدو أن التحولات التي طرأت على النظام الدولي إثر انكفاء دور الإتحاد السوفياتي السابق، وما أسفرت عنه من تغييرات في البيئة الإقليمية لتركيا، ادت إلى إحياء آمالها في القيام بدور إقليمي ينسجم مع تطلعاتها لمثل هذا الدور، الامر الذي افضى إلى نوع من التغيير طاول وظيفتها الأمنية السابقة ضمن التحالف الاطلسي لتكون اكثر اندفاعاً وتوجهاً نحو الشرق الأوسط، تحدوها الرغبة في تحسين مستوى أدائها الاقتصادي وبمعنى آخر، ان تحركها السياسي في المجالين الإقليمي والدولي لا يمكن النظر اليه في معزل عن دوافعها الاقتصادية وحاجتها الأمنية.

ومع استمرار نظرتها لأهمية وضرورة الموازنة بين مصالحها وأهدافها الإستراتيجية الإقليمية والتزاماتها في إطار التحالف الغربي، تتطلع تركيا إلى مكانة يصعب تصور إمكان تحققها دون تصور اقتناعها واستعدادها لقبول دور ما في إطار الإستراتيجية الأميركية يتعدى دورها في إطار حلف الاطلسي، اعتماداً على الأهمية التي لا يزال يحتفظ بها موقعها الإستراتيجي باعتبارها جزءاً من الاطار الإقليمي المحيط بالمنطقة.

ومن هنا أخذت أنقرة على عاتقها القيام بدور فاعل في الإستراتيجية الأميركية ووافقت

(٦) ثامر كامل محمد وسيز محمد سليم، "العلاقات التركية - الأميركية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **دراسات عالمية**، عدد ٩٥، ص ٣٩

على اقامة قواعد ومنشآت عسكرية اضافية على أراضيها لتسهيل مهام القوات الأميركية في المنطقة في محاولة لضمان إشراكها في أي ترتيبات سياسية - أمنية كانت أم اقتصادية تخطط لها الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، وعليه فإن استقراء التحرك السياسي لتركيا في ظل الأوضاع الدولية الراهنة يكشف عن استمرار سعيها الدؤوب للتمتع بنفوذ وتأثير سياسي - أمني واقتصادي يؤهلها للقيام بدور إقليمي يحقق مصالحها وأهدافها وتطلعاتها الإقليمية.

واذا كان هذا الدور يلقى معارضة شديدة تجاه تطلعها للتوسع من الدول العربية الرئيسية في المنطقة لا سيما العراق وسوريا، الا ان سعيها للنفوذ والتأثير بات ينبئ بقدر ملحوظ من التحول لمصلحتها ومرشح للإزدياد والتطور، وهو ما سيدفعها لاستثمار أهمية موقعها الاستراتيجي وفعلها السياسي ونشاطها الاقتصادي في المنطقة في ظل الأوضاع الراهنة لجر الولايات المتحدة الأميركية قدر الامكان لتأييد أكبر لاضطلاعها بدور إقليمي وهو ما سيرتب على تركيا في المقابل، الاندفاع إلى مديات بعيدة لتنفيذ ما يطلب منها القيام به في اطار الإستراتيجية الأميركية الشرق أوسطية الخاصة بالمنطقة وتشجيع دعم اية ترتيبات سياسية أمنية واقتصادية تنطوي عليها.

تركيا ودورها المستقبلي

ساهمت حرب الخليج الثانية في بروز أهمية تركيا الإستراتيجية مجدداً. تلك الأهمية التي بدت لوهلة من الزمن متوجهة نحو التراجع، إثر ما لاح في الافق الدولي من تغيرات في سياسة الإتحاد السوفياتي السابق، ومن تطورات في العلاقات ما بين الشرق والغرب منذ عام ١٩٨٥. ذلك ما أفصح عنه الرئيس التركي الاسبق، طورغوت أوزال، بكلمته أمام الأكاديمية العسكرية في اسطنبول في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩١ قائلاً "من منطلق التصور القائل بأن الأهمية الإستراتيجية لتركيا بالنسبة إلى الغرب سوف تنخفض بعد تفكك حلف وارسو، بدأت أوروبا تضغط على تركيا في مسائل قبرص وحقوق الانسان وغيرها، ولكن أزمة الخليج اتاحت فرصة طيبة لدحض هذا التصور غير الدقيق"[(٧)].

تضمن هذا المعنى نفسه حديث رئيس الاركان العامة التركي الآسبق، نجيب تورمتاي، في ندوة عن آثار تغيير علاقات الشرق والغرب في حلف الاطلسي والاحتياجات الدفاعية لتركيا في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠، حيث ذكر "ان ازمة الخليج عبرت في وضوح عن حساسية وأهمية الوضع الجيوسياسي والاستراتيجي لتركيا التي ستواصل دورها الحيوي في المنطقة، وستظل في وضع يمكنها من مواجهة التهديد الموجّه إلى حلف الاطلسي من جناحه الجنوبي، وتركيا القوية عسكرياً واقتصادياً، وخصوصاً بعد أزمة الخليج سوف تؤدي دوراً حيوياً في التغلب على المشكلات الجديدة... ويمكن لتركيا ان

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٢

تؤدي دوراً فاعلاً في مواجهة معظم هذه المخاطر"[٨]. وأياً كانت الترتيبات الموضوعة للمنطقة - وما سوف تسفر عنه - في ضوء المصالح والأهداف الأميركية، والتي لم تتبلور معالمها الرئيسية كواقع قائم لحدّ الآن، فإن ما ترشح منها من اشارات أوردها بعض المسؤولين الرسميين الأميركيين والاتراك وتداولتها الاوساط السياسية الأميركية والتركية وغيرها، تشير إلى ان ثمة دوراً فاعلاً ستؤديه تركيا فيها، وذلك على اساس جملة من الاعتبارات، والتي نرى انها تتمثل في الاستفادة من الأهمية الإستراتيجية لموقع تركيا، وممارسة مزيد من الضغط على الدول العربية المجاورة لها، ودورها في المستجدات المستمرة لحرب الخليج الثانية، وكذلك دورها في ما يسمى الترتيبات الشرق أوسطية، او تطبيع علاقاتها وتعزيز اتفاقاتها وتعاونها الشامل مع إسرائيل.

الأهمية الإستراتيجية لموقع تركيا

ما من شك في ان الموقع الجغرافي لتركيا لا يزال يتمتع بأهمية إستراتيجية من الناحيتين السياسية والعسكرية، فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى ازالة التمييز الاستراتيجي بين محيط أوروبا ومركزها، حيث الصراع على امتداد الخط الحدودي الداخلي الذي فصل بين الالمان لتقوم التحديات الجديدة على امتداد "قوسي الازمات"

١ - **القوس الشرقي**: حيث منطقة عدم الاستقرار الدائرة بين تركيا والقوقاز من أسيا الصغرى التي خلّف تفكك الإتحاد السوفياتي فيها قوات وقدرات عسكرية، تقليدية ونووية، مهمة وغير متوازنة في دول لم تستقر أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد.

٢ - **القوس الجنوبي**: الممتد عبر شمال افريقيا وحوض البحر المتوسط إلى الشرق الأوسط وجنوب غرب أسيا، حيث عدم الاستقرار ايضاً، ولكن بسبب سياسات الهيمنة الغربية والصهيونية والغزو الاقتصادي والثقافي وموجة العداء الغربي للعرب والمسلمين في شكل عام

وفي كلا القوسين تظهر الحاجة إلى الموقع التركي المتوسط لمناطق تعتبر الولايات المتحدة الأميركية بقاء الوضع الذي يخدم مصالحها فيها مهماً وضرورياً، وهو ما يجعل من تركيا دولة مهمة، ويجعلها تحتفظ بوضعها كحليف مهم للولايات المتحدة الأميركية، سواء على صعيد العلاقات الثنائية او في طار حلف شمال الاطلسي.

وفي ٢٥ أذار/مارس ١٩٩١ أكد ديك تشيني، وزير الدفاع الأميركي الاسبق ونائب الرئيس الأميركي الحالي، أن العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية أضحت اكثر قوة وتطوراً من ذي قبل بفضل ازمة الخليج وأن ما يربط البلدين قيم مشتركة[٩].

وقد ذهب وزير الخارجية الأميركي السابق، هنري كيسنجر، إلى القول "إن تركيا قوة رئيسية في استراتيجيتنا ازاء الخليج وكانت المعتمد لسياستنا في البحر المتوسط، لكنها

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٣

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٣

شعرت بأنها مرفوضة خلال عقود من الضغوط الأميركية والأوروبية على سياستها المتعلقة بقبرص والاكراد... ومع ذلك ليس ممكناً الحفاظ على مصالحنا في الخليج من دون الدعم الفاعل لتركيا، ومن دونها لا يمكن الابقاء على الدعم الدولي للعقوبات المفروضة على العراق في القرن القادم... ولحسن الحظ لا توجد عوائق في التعامل مع تركيا على نحوٍ بنّاء، وتوجد حاجة ملحة لمثل هذا التأكيد قبل أن يزيل احتمال تقدم الاصولية في تركيا هذا الخيار"(١٠).

وعموماً، لم يكن هناك على ما يبدو اكثر من الموقف الأميركي ازاء العراق، وربما إيران وآسيا الوسطى، لإبراز الأهمية الإستراتيجية لموقع تركيا واختبار مدى اهميته فعلياً؛ فالطائرات الأميركية والبريطانية التي انطلقت من قاعدتي انجرليك وباطمان في الأراضي التركية إبان العمليات العسكرية، كانت تقصد العراق أيضاً تحت ذريعة فرض الحظر على الطيران العراقي في مناطق الشمال، وهي لذلك تستحق المكافأة، على حد قول المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأميركية، نيكولاس بيرنز، في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦، والذي أضاف قائلاً: "إن تركيا حليفة لنا... انها حليفة رئيسة... لقد حصلنا من تركيا على دعم قوي لعملية "**الملاذ الآمن**" للطلعات الجوية المنطلقة من جنوب شرقي تركيا، لذا فإني لا ارى حقيقة اية مشكلة مهما كانت في ما يتعلق بمشاركة تركيا في التحالف". وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه اوضح الحاجة إلى العمل الوثيق مع تركيا في خصوص الأوضاع في شمال العراق ❑

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٤

الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح

إبراهيم البيومي غانم *

هل الإصلاح الاقتصادي شرط ضروري ولازم للإصلاح السياسي ويجب أن يسبقه أم إنه لا علاقة بين الأمرين؟ التجارب المقارنة تفيد بأن هناك أكثر من إجابة، وأكثر من طريقة لضبط علاقة الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي. وتقدم تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان أحدث إجابة عن السؤال المطروحين وتؤكد إمكان الجمع بنجاح بين الإصلاحين السياسي والاقتصادي: إذ تشير البيانات التي أصدرها معهد الدولة التركي للإحصاء عن أحوال الاقتصاد عام ٢٠٠٥ إلى أن ثمة طفرة كبيرة حققها الاقتصاد التركي خلال السنوات القليلة التي مضت منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في البلاد برئاسة رجب طيب أردوغان بعد فوزه في الانتخابات العامة تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٢، ومن أبرز هذه البيانات خمسة أرقام ذهبية ـ كما يطلق عليها ـ وهي تقارن في مجملها بين ما كان عليه حال الاقتصاد عام ٢٠٠٢ وما أصبح عليه عام ٢٠٠٥، وهذه الأرقام هي:

١ـ انخفاض معدل التضخم من ٧٠ في المئة إلى ٧,٦٣ في المئة عام ٢٠٠٥.

٢ـ ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٢٥٠٠ دولار إلى ٥٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٥.

٣ـ ارتفاع قيمة الصادرات التركية للخارج من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥.

٤ـ زيادة معدل النمو في الاقتصاد القومي من ٥,٨ في المئة وهي النسبة التي كانت متوقعة لعام ٢٠٠٥ إلى ٧,٦ في المئة وهي النسبة التي تحققت فعلاً في العام المذكور.

٥ ـ تسديد ١١ مليار دولار من الديون التركية المستحقة لصندوق النقد الدولي، بعد أن كان تسديد فوائد الدين هو أمل الحكومات السابقة، وقد ورثت حكومة العدالة والتنمية ١٥٠ مليار ديوناً خارجية مستحقة السداد بفوائد سنوية باهظة.

وإلى جانب تلك الأرقام ثمة أرقام وإحصاءات أخرى لا تقل عنها أهمية في دلالتها على

(*) باحث مصري.

نجاح السياسة الاقتصادية للحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية، وتشير هذه الأرقام إلى جوانب مختلفة من الإنجازات على الصعيد الاجتماعي، ورعاية الفئات الأكثر فقراً والأقل نصيباً من الدخل القومي، ومن أهم هذه الأرقام مثلاً:

١ـ ارتفاع عدد العمال الذين تشملهم مظلة التأمينات الاجتماعية من ٥,٢٠٠,٠٠٠ عامل عام ٢٠٠٢ إلى ٦,٩٠٠,٠٠٠ عامل عام ٢٠٠٥.

٢ـ في الشتاء الماضي ـ حيث المناخ يتسم بالبرودة الشديدة ـ تم إرسال فحم للتدفئة إلى ١,٨٠٠,٠٠٠ أسرة تركية.

٣ـ تثبيت معدل البطالة على مستوى ١٠ في المئة عام ٢٠٠٥.

٤ـ في اليوم الأول من العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ دخل التلاميذ مدارسهم وعلى مقعد كل منهم كتبه مجاناً لأول مرة.

٥ـ بلغ نصيب المرأة من القوى العاملة التركية ٥,٧٠٠,٠٠٠ امرأة عاملة، بنسبة ٢٤,٨ من إجمالي قوة عمل يقدر حجمها بـ ٢٢,٠٠٠,٦٤٠ في تركيا حسب إحصاءات ٢٠٠٥.

٦ـ قبل وصول حزب العدالة والتنمية كانت السجون مليئة بسجناء الرأي، واليوم لا يحاكم أحد بمثل هذه التهمة.

٧ـ احتلت تركيا المركز ١٧ بين أكبر دول العالم في حجم الاقتصاد، طبقاً لتقرير صادر عن مجلة **بولتان** التركية في عددها رقم ٣٣.

وثمة طريقتان لفهم دلالات مثل تلك الأرقام: الأولى هي وضعها في مقارنة بأحوال الاقتصاد في دولة أخرى تتشابه ظروفها مع ظروف الاقتصاد التركي خلال السنوات الأخيرة، والثانية هي مقارنة تلك الأرقام نفسها بأحوال الاقتصاد التركي نفسه في السنوات السابقة على وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. وإذا نحينا الطريقة الأولى جانباً لاعتبارات تتعلق بتوافر الحالة الأخرى المطلوب مقارنتها بتركيا، فإن تطبيق الطريقة الثانية يوضح لنا الآتي:

أولاً: بالنسبة إلى الإنتاج القومي الإجمالي، كانت أخر بيانات معهد الإحصاءات الحكومي التركي في عام ٢٠٠١ تؤكد أن إجمالي الناتج القومي انخفض بنسبة ٩,٤ في المئة، وهو أسوأ أداء للاقتصاد التركي منذ عام ١٩٤٥، وأظهرت هذه البيانات أن الانكماش الاقتصادي كان أسوأ بكثير من المتوقع، حيث كانت توقعات الحكومة وصندوق النقد تشير إلى أن معدل الانكماش في إجمالي الناتج القومي سيبلغ ٨,٥٥ في المئة فقط.

وجاء هذا الانكماش الكبير بسبب الأزمة المالية الخانقة التي ضربت تركيا في تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٠، وأدت في شباط / فبراير ٢٠٠١ إلى انهيار برنامج التصحيح الاقتصادي السابق الذي كان تطبقه الحكومة بمساعدة صندوق النقد الدولي لخفض التضخم، وإلى تعويم الليرة التركية التي هبطت قيمتها إلى أكثر من ٥٠ في المئة.

مع حكومة العدالة والتنمية أخذ منحنى الناتج القومي يتجه نحو الصعود، ووصل كما ذكرنا إلى معدل نمو ٧,٦ في المئة طبقاً لآخر إحصاءات صدرت عن معهد الإحصاء الحكومي لعام ٢٠٠٥.

ثانياً: بالنسبة إلى حجم التجارة الخارجية، كانت بيانات مكتب الإحصاء الحكومي تشير إلى تراجع حجمها عام ٢٠٠١ بنسبة ١٠,٠٦ في المئة مقارنة بعام ٢٠٠٠، مقارنة بعجز قدره ٢٦,٧٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، ومن ثم فإن نسبة تراجع العجز في ميزان التجارة كانت قد وصلت إلى ٦٢,٣٢ في المئة (بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١). وخلال سنوات حكم العدالة والتنمية ارتفعت قيمة الصادرات التركية من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧ مليار عام ٢٠٠٣، فإلى ٦٣ مليار عام، حتى وصلت ٧٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ولم تكن زيادة قيمة الصادرات كمية فحسب، وإنما تشير الإحصاءات إلى أنها زيادة نوعية أيضاً، ومن ذلك مثلاً: أن تركيا باتت تصدر ثلاثة أرباع صناعاتها المتعلقة بالسيارات إلى دول الإتحاد الأوروبي، بقيمة ٦٤١,٣ مليون دولار حسب إحصاءات شهر كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦. وقد زاد حجم تبادلها التجاري مع دول الإتحاد الأوروبي بنسبة ٨ في المئة عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤، متخطية بذلك دولاً مثل كوريا الجنوبية وكندا في قائمة الشركاء الرئيسيين للإتحاد، وأضحت على مقربة من اليابان كأكبر شريك يصدر للإتحاد الأوروبي. وفي معرض نورمبرج التجاري الدولي رقم ٣٣ الذي جرى تنظيمه في آذار / مارس الفائت أصبحت تركيا منافساً قوياً لإيطاليا في قطاع صناعة وتسويق الأسلحة الصغيرة. على صعيد التبادل التجاري مع العالم العربي ارتفعت الصادرات التركية بنسبة ٢٨ في المئة عام ٢٠٠٥، ووصلت قيمتها لأول مرة إلى ٩,٦ مليار دولار، وهو مؤشر قوي على حدوث نقلة مهمة في العلاقات الاقتصادية التركية العربية التي ظلت في الحدود الدنيا منذ عقود طويلة.

ثالثاً: بالنسبة إلى قضية الديون، كانت هذه القضية هي الأخطر طوال العقود الماضية، وزادت خطورتها نتيجة القروض الجديدة التي قدمها صندوق النقد الدولي لحكومة أجاويد في محاولة لانتشال الاقتصاد التركي من محنته. وقد كان إجمالي الدين العام في نهاية العام ٢٠٠١ حوالي ١٨٠ مليار دولار، مرتفعاً من ١٦٤ مليار دولار في حزيران / يونيو من العام نفسه، وبلغ مجموع الفوائد والديون المستحقة التي دفعتها تركيا خلال عام ٢٠٠١ ومطلع عام٢٠٠٢ نحو ٨,٥ مليار دولار، منها ٢,٤٠٠ مليار دولار عن الديون المستحقة خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠١، فيما حسم صندوق النقد مبلغ ٦,١ مليار دولار من القرض الذي وافق الصندوق على تقديمه عام٢٠٠٢ بقيمة ١٦ مليار دولار، كما بلغت مصروفات الفوائد خلال العام ٢٠٠١ نحو ٢٢,٦ في المئة من إجمالي الدخل القومي مقابل ١٦,٢ في المئة عام ٢٠٠٠.

وقبل العدالة والتنمية كانت تركيا أكبر مدين لصندوق النقد الدولي، ولكن طبقاً لآخر إحصاءات رسمية فقد تمكنت الحكومة من تسديد ١١ مليار دولار من أصل الديون الخارجية المستحقة، لتخرج بذلك من عنق الزجاجة الذي ظلت محصورة فيه وغير قادرة على تجاوز سداد قيمة خدمة الديون الخارجية.

رابعاً: بالنسبة إلى متوسط دخل الفرد من الناتج القومي، كانت الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها تركيا في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ قد أدت إلى انخفاض في متوسط دخل الفرد ليصل إلى ٢١٨١ دولار سنوياً في عام ٢٠٠١. ووفقاً لتقديرات رسمية في ضوء نتائج الإحصاء العام للسكان الذي جرى في تشرين الأول / أكتوبر من عام ألفين، فإن هذا المتوسط قد ارتفع خلال عام ٢٠٠١ بمقدار ٤٦ دولاراً فقط ليصل إلى ٢٢٢٧ دولاراً في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد السكان. وأدى انخفاض معدلات الدخل. وانخفاض قيمة الليرة لأكثر من النصف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى خسارة الأتراك نصف مدخراتهم، وأدى إلى زيادة تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة عدد الفقراء في شكل كبير، وهذا ما أكدته دراسة لأكبر اتحاد للعمال في تركيا جاء فيها: إن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تركيا تركت انعكاسات خطيرة على النسيج الاجتماعي، بل والسياسي بعدما تسببت في زيادة عدد الأتراك تحت خط الفقر إلى ٣٥ مليوناً، وهو ما يشكل أكثر من ٥٠ في المئة من عدد السكان، وزادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في شكل مريع. واليوم تتحدث إحصاءات معهد الدولة عن أن متوسط دخل الفرد قد بلغ ٥,٠٠٠ دولار سنوياً، أي إنه قد تضاعف خلال أقل من أربع سنوات من حكم العدالة والتنمية.

خامساً: بالنسبة إلى عائدات السياحة، كان قطاع السياحة في تركيا قد أصيب بأضرار بالغة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر على الولايات المتحدة، وأوضحت بيانات حكومية تركية آنذاك أن عائدات السياحة بلغت إجمالاً ٧,٨٢ مليار دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى لعام ٢٠٠١ منخفضة بشكل كبير عن التوقعات. ووفقاً للإحصاءات الرسمية زار تركيا في عام ٢٠٠١ نحو ١١,٦ مليون سائح، ومنذ لجأت تركيا إلى تعويم الليرة في أوائل عام ٢٠٠١ هبطت العملة إلى نصف قيمتها تقريباً أمام الدولار، ما جعل البلاد مقصداً رخيصاً للسياح، وخصوصاً من بريطانيا وألمانيا.

وبينما استقبلت تركيا نحو ١٤ مليون سائح في عام ٢٠٠٢ لتصل بذلك عائدات البلاد بالعملة الصعبة من السياحة إلى عشرة مليارات دولار أو أكثر، تشير إحصاءات ٢٠٠٥، إلى أنها استقبلت ٢١ مليون سائح، بعائدات قيمتها ١٤,٩ مليار يورو (ما يقرب من ١٦ مليار دولار). وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة ليساوي ٣ مليارات دولار، ويحتل المرتبة الثانية بعد قطاع السيارات.

ما أردنا قوله هو إن نجاح السياسة الاقتصادية التركية التي طبقتها حكومة العدالة

والتنمية منذ مجيئها إلى السلطة هو مفتاح فهم كثير من التطورات التي تشهدها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي. وأن من الخطأ كل الخطأ البدء في قراءة تلك التطورات أو محاولة فهمها انطلاقاً من اعتبارات خارجية تنسب إلى التحولات الجيوستراتيجية على المستوى الإقليمي بعد غزو العراق ودخول السياسة الأميركية في مأزق كبير في المنطقة.

وفي ضوء تلك النجاحات الداخلية يمكننا فهم النجاحات الخارجية للسياسة التركية، وكما هو معلوم فإن السياسة الخارجية الناجحة هي امتداد لسياسة داخلية ناجحة، وقد نجحت الحكومة التركية في إعادة تشكيل البنية الأساسية الداخلية، مبتدئة بمحاربة الفساد وضربه بيد من حديد، لتنتقل بعد ذلك إلى مرحلة البناء والانطلاق، وتحسين الأداء الاقتصادي والإداري للدولة في شكل عام، ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد التركي على المستوى العالمي، ومن ثم انتشاله من حال التدهور والانهيار التي كان قد وصل إليها مع نهاية حكومة أجاويد عام ٢٠٠٢ وإدخاله في حالة الانتعاش والازدهار، وبات الحديث يدور حول صعود نمر تركي كبير وانضمامه إلى التجارب الناجحة للنمور الآسيوية. وأضحت "تركيا اليوم جديدة"، بل إنها لم تكن في أي وقت من تاريخها الحديث جديدة بمثل ما هي عليه اليوم، والمشهد التركي حافل بالجديد، بالنجاح الاقتصادي، وبالتطور الديموقراطي في آن، وهناك بالفعل تركيا جديدة غير التي عهدناها خلال العقود الطويلة المنصرمة، وعلينا أن نقرأ ما يجري هناك بدقة وبعمق، فثمة دروس كثيرة يمكن الاستفادة منها في إصلاح أوضاعنا الداخلية وسياساتنا الخارجية. فهل آن لنا في العالم العربي أن نقرأ النموذج التركي قراءة متعمقة لنتعلم منه، ولننهي القطيعة التي ظلت تمنع التواصل بين تركيا والعرب طيلة المراحل السابقة، وخصوصاً بعدما أزالت متغيرات السياسة الدولية والإقليمية كل مبررات تلك القطيعة ❑

قمة "كوالالمبور": الإنعكاسات الإقليــميــة والدوليــة

جاسم الحريري *

بعد مرور ٣٨ سنة على تأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة بإسم "الآسيان" عقدت تلك الرابطة قمتها الحادية عشرة يوم الأربعاء المصادف ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في العاصمة الماليزية "كوالالمبور" بمشاركة أبرز القوى الإقليمية كالصين، والهند، واليابان، وكوريا الشمالية تحت شعار "رؤية، هوية، جماعة".

وتناولت هذه القمة ملفات عدة تهم دول الرابطة من أبرزها، سبل تحقيق اندماج إقتصادي أفضل لتلك الدول عبر إنشاء سوق آسيوية مشتركة، فضلاً عن مناقشة الآليات المختلفة لإزالة العوائق الجمركية، والتوصل إلى إتفاقات للتبادل الحر بين الآسيان وأبرز بلدان المنطقة.

وتسعى دول الرابطة لخلق هوية مشتركة تجمعها المصالح المتبادلة، لتكون قوة إقتصادية لايستهان بها في المنطقة وفي العالم، في الوقت الذي تبغي القوة العظمى "الولايات المتحدة الأميركية" بسط هيمنتها في دول القارة الآسيوية، واستيعاب أي دور متنامي لاي قوة إقتصادية تنطلق من القارة نفسها، باعتبار ذلك، وفق الرؤية الأميركية، يمثل تقاطعاً مع المصالح الأميركية هناك.

وفي ظل هذا الوضع، يمكن ترجيح حقيقة مهمة مفادها إمكان ولادة اختلافات جوهرية بين توجهات الآسيان لبناء مؤسسة إقتصادية آسيوية إقليمية تفرض نفسها لمجابهة التحديات الإقليمية والدولية، وبين الرغبات الأميركية للتواجد والتأثير في هذه البقعة الآسيوية المهمة من العالم. وتبعاً لأهمية المتصاعدة لهذا الموضوع، خصصت هذه الورقة لاستقراء وتحليل دور الآسيان في العلاقات الإقليمية والدولية منذ تأسيسها ولحد الآن، فضلاً عن إستشفاف آفاق المستقبل للآسيان.

ويمكن طرح بعض التساؤلات المهمة لتكون اهم اشكاليات هذه الورقة العلمية لعل من أبرزها: س: ـ ماهي دوافع تأسيس الآسيان؟ س: ـ وما هي طبيعة العلاقات بين الآسيان وأبرز القوى الإقليمية الآسيوية؟ س: ـ وما هو موقف الآسيان من العولمة؟ س: ـ وماهو

(*) باحث في الشؤون الدولية والاستراتيجية ـ مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد. في الاصل هذه "الورقة" عبارة عن "محاضرة" القاها الباحث ضمن ورش الحوار الإستراتيجية التي يعقدها مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد في يوم الاثنين المصادف ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

موقف الآسيان من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر٢٠٠١؟، وماهو تأثيرها على العلاقات بين الآسيان والولايات المتحدة الأميركية؟ س: ـ وماهي طبيعة العلاقات بين الآسيان والدول العربية؟ س: ـ وماهو مستقبل علاقات الآسيان الإقليمية والدولية؟ وللإجابة عن تلك التساؤلات المهمة تسعى هذه الورقة لإثبات الفرضية التالية "إمكان تصاعد تأثير دور الآسيان في العلاقات الإقليمية والدولية في المدى المنظور".

وتنقسم هيكلية هذه الورقة إلى ثلاثة مباحث، الأول يتناول سرد نبذة تعريفية برابطة الآسيان، والثاني يرصد المحددات المؤثرة على علاقات الآسيان الإقليمية والدولية، أما المبحث الثالث والأخير فهو يسلط الضوء على مستقبل علاقات الآسيان الإقليمية والدولية.

المبحث الأول

نبذة تعريفية بالآسيان

تأسست رابطة شعوب جنوب شرق آسيا "الآسيان" في عام ١٩٦٧ بموجب إعلان "بانكوك" الذي وقعت عليه أنذاك كل من أندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، بينما التحقت بقية الدول الأخرى بعضوية الرابطة بدءاً بسلطنة بروناي، "بورما" سابقاً، في عام ١٩٨٤، وإنتهاء بفييتنام في عام ١٩٩٥(١)، وانضمت كمبوديا بصورة رسمية إلى هذه المجموعة الإقتصادية الإقليمية في نيسان/أبريل ١٩٩٩(٢).

وتبعاً لذلك أصبحت رابطة الآسيان *Association of Southeast Asian Nations* تضم عشرة دول هي "سلطنة بروناي، كمبوديا، أندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فييتنام". وعند تشكيل الرابطة اعتبرت حكومة الرئيس الآندونيسي "سوهارتو" أنذاك تلك الرابطة بأنها وسيلة لإستعادة الثقة بين الدول المجاورة في تلك البقعة من العالم، تلك الثقة التي تزعزعت بشدة بسبب تحرك الإدارة الآندونيسية السابقة برئاسة "سوكارنو" التي عمدت إلى صدام مسلح في إطار سعي لتحطيم الإتحاد الماليزي(٣).

فضلاً عن ذلك، كان سوهارتو يبغي النهوض بالتنمية الإقتصادية الإقليمية بسبب سوء إدارة نظام الرئيس "سوكارنو" الذي جعل البلاد تتأخر كثيراً عن جيرانها في المنطقة(٤) وقد دعا "مهاتير محمد"، رئيس وزراء ماليزيا السابق، عام ١٩٩١ لفكرة تأسيس تجمع إقتصادي لدول شرق آسيا مع تعثر محادثات التجارة العالمية، حيث عارضت أنذاك الولايات المتحدة الأميركية ولادة هذا التجمع خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى ولادة تكتل تجاري ينافس الإتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية والتي كانت في ذلك الوقت تقيم منطقة تجارة حرة(٥).

ولم تكن رابطة الآسيان التكتل الإقتصادي الآسيوي الوحيد في المنطقة، بل كان هناك

(١) نقلاً عن رابطة الآسيان، صحيفة **الإتحاد** الاماراتية، العدد ١٠٤٢٧ ٢٠٠٤/١/٢٢

(٢) نقلاً عن صحيفة **الشعب الصينية**، ٢٠٠٢/٥/١١

(٣) "رابطة جنوب شرقي آسيا عند مفترق الطريق"، صحيفة **هيرالد تريبيون**، نقلاً عن صحيفة **الجمهورية البغدادية**، العدد ٦١٤٨، ١٩٨٦/٧/٩

(٤) المرجع نفسه

(٥) انظر الموقع التالي في شبكة الأنترنيت *www.reuters.co.ara*

تجمعات اخرى منها "رابطة دول جنوب آسيا" الذي يرمز لها بالـ "سارك"(٦) التي تضم الهند، وباكستان، وبنغلادش، وسري لانكا، والنيبال، والمالديف، ومملكة بوتان(٧) وكذلك تسارعت الخطى الغربية لإقامة تجمع أوسع نطاقاً لدول آسيا وقوى غربية هو مايعرف"بمنتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي" الذي يرمز بـ "أيبك"، حيث قاطع مهاتير محمد أول إجتماعات إيبك في سياتيل عام ١٩٩٢(٨). وقد تطورت العلاقات بين دول الرابطة حيث أقامت أندونيسيا في ظل حكومة سوهارتو علاقات وثيقة مع شركائها في الرابطة مثل سلطنة بروناي، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند(٩).

ولقد حققت دول الرابطة إنجازات مهمة من أبرزها تزايد روح التضامن فيما بينها، أذ أدت دوراً في تعزيز التعاون السياسي في بعض القضايا عند مرحلة التأسيس "قضية كمبوديا" بالرغم من عدم التوصل إلى نتائج ملموسة في ظل تلك المشكلة، ما وضع المجموعة تحت ضغط متزايد من الداخل. فضلاً عن ذلك حققت دول الرابطة تعاونا مثمراً في عدد من المجالات التي تتضمن الاتصالات والطاقة، لكن حدة المنافسة ازدادت على الصعيد الإقتصادي بين دول الرابطة التي تسوق السلع الأولية، وبين تلك التي توجد فيها صناعات حقيقية(١٠).

وتؤكد بعض الآراء ان دول الرابطة الست التي انشئت على اساسها الرابطة كانت مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، لا بل إن الأخيرة أيدت أهداف الرابطة وأملت أن تحقق في المستقبل من خلالها ما لم تستطع أن تحققه في الماضي، غير أن الأهداف الأميركية لا تلغي الوقائع والمعطيات الإقتصادية، والإجتماعية القائمة في مجتمعات تلك الدول الأمر الذي اضطرها إلى الاجتماع والإلتقاء مجدداً للتخفيف من الضغوط والمآسي(١١). وقد يكون التحليل السابق منطقياً، لا سيما أن تجارب الدول ذات الأرث الإستعماري كبريطانيا تعاملت مع دول العالم الثالث، ولا سيما الدول العربية وفق سياسة "**اجمع واحكم**" حيث أسست على ضوئها جامعة الدول العربية لكي يتم التخاطب مع كتلة واحدة ليخفف من عملية التعامل مع أكثر من طرف للسيطرة على كل الأطراف المنضوين داخل هذه المؤسسة الإقليمية.

المبحث الثاني

المحددات المؤثرة في علاقات الآسيان الإقليمية والدولية

تجربة الآسيان تجربة جديرة بالدراسة والإهتمام، ولعل من أبرز عناصر الدراسة هو إستخدام أسلوب تحليل المضمون لتحليل مسيرة الآسيان خلال ٣٨ سنة، وهذا بالطبع سيشمل رصد المحددات المؤثرة في علاقاتها الإقليمية والدولية. ووفقاً لهذا المنهج البحثي سيتم تأشير المحددات الداخلية والإقليمية والدولية المؤثرة في علاقات الآسيان الشاملة.

(٦) لمزيد من المعلومات حول رابطة دول جنوب آسيا انظر على سبيل المثال جوزيف ملكون. "رابطة دول جنوب اسيا". صحيفة **الجمهورية البغدادية**، العدد ٧١١٦، ١٩٩٨/٣/٧

(٧) المرجع نفسه

(٨) انظر الموقع التالي في شبكة الأنترنيت *www reuters co.ara* ولمزيد من المعلومات حول قمم منتدى "الإيبك" انظر مارتن باري، قادة آسيا والمحيط الهادي يتعهدون مكافحة الارهاب والعمل من أجل السلام، نقلاً عن صحيفة **القدس العربي**. العدد ٤٤٨٦، ١٩٩٣/١٠/٢٢

(٩) "رابطة جنوب شرق أسيا عند مفترق الطريق"، مرجع سابق

(١٠) المرجع نفسه

(١١) "قمة اقتصادية في ظل الهواجس الأمنية"، مجلة **الطليعة العربية**، العدد ٢٤١. (باريس، ١٩٨٧/١٢/٢١)

المطلب الأول
المحددات الداخلية: وتشمل ما يأتي

أولاً: إنعقاد قمم الآسيان:

من الملاحظ أن رابطة الآسيان خلال مسيرتها الطويلة لم تعقد قمم سنوية، إذ عقدت إحدى عشرة قمة خلال مسيرة ٣٨ سنة، أي بمعدل إنعقاد قمة كل أربع سنوات. وتبعاً لذلك فإن قمم الآسيان تطرح في كل اجتماع لها المشاكل المستعصية في دولها، إلا أن القضايا الإقتصادية ظلت تشغل الموقع الأول في مناقشات تلك القمم، فعلى سبيل المثال عند انعقاد القمة الثالثة للرابطة في كانون الأول/ديسمبر١٩٨٧ سادت المسائل التجارية في مناقشات القمة التي عقدت في مانيلا، فضلاً عن احياء الفكرة القديمة بالتعامل بوحدة نقدية إقليمية مشتركة، ودواعي ذلك النتيجة التي توصل إليها رجال المصارف في المنطقة آنذاك ومفاده أن الإضطراب المالي في السوق الدولية في عقد الثمانينات من القرن المنصرم والتذبذب الكبير شبه اليومي في سعر الدولار قد يفسح المجال لأخذ زمام المبادرة لتوحيد عملة مشتركة لدول الرابطة(١٢).

أما القمة الثامنة للرابطة التي عقدت في العاصمة الكمبودية "فنوم بنة" تحت شعار "نحو إقامة مجتمع لدول جنوب شرق آسيا" في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ فإنها ركزت على قضية كيفية تعزيز تسريع خطوات التعاون الإقتصادي الإقليمي والتكامل والقضايا الأخرى ذات الإهتمام المشترك(١٣).

وفي القمة الأخيرة للرابطة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٥ تناول إعلان القمة إجراء مباحثات سنوية لمناقشة المسائل المهمة ذات البعد الإقليمي والإستراتيجي مثل المخاوف الصحية التي تتعلق بمرض "أنفلونزا الطيور" والتجارة، والطاقة، والقضاء على الفقر(١٤).

وسعت الدول المشاركة في القمة لتقيم جماعة سياسية إقليمية متميزة بعيدة من النفوذ الأميركي، فضلاً عن تحقيق إندماج إقتصادي وسياسي على غرار ما هو قائم في أوروبا وأميركا(١٥).

وشارك في القمة شركاء الآسيان المنتظمين كاليابان، والصين إلى الهند وإستراليا ونيوزيلندا، وشاركت روسيا الإتحادية في شخص الرئيس فلاديمير بوتين كمراقب، واستثنيت من الحضور الولايات المتحدة الأميركية، بينما عملت اليابان على إشراك إستراليا ونيوزيلندا رغم معارضة رئيس الحكومة الماليزية السابق مهاتير محمد، وقال في حينه "إن هاتين الدولتين تقعان في الجنوب البعيد وليست آسيويتين على قدر كاف ويشكلان في الواقع من يحتل موقع الوكيل للولايات المتحدة في القمة"(١٦).

ويبدو أن سماح دول الآسيان بمشاركة إستراليا ونيوزيلندا بالقمة بعد توقيع معاهدة

(١٢) قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا، اذاعة bbc بالعربية، Arabic.com، ١٩٨٧/١٢/١٤

(١٣) نقلاً عن صحيفة **الشعب الصينية**، ٢٠٠٢/١١/٢٥.

(١٤) نقلاً عن المجموعة اللبنانية للاعلام، **قناة المنار**، ١٥ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٥.

(١٥) توفيق المديني، "قمة كوالالمبور ترسم معالم اسيا في القرن ٢١"، **صحيفة الخليج** الاماراتية، ٢٠٠٥/١٢/٢٩.

(١٦) المرجع نفسه

الصداقة وهي اتفاقية بين ١٦ دولة حول حل النزاعات بالوسائل غير العنيفة، وعدم التدخل في القضايا الداخلية للآخرين، أما ضم دول من الوزن الثقيل مثل اليابان، والهند، وأستراليا، فجاء ليخفف من مشاعر القلق الأولية التي ساورت دول المنطقة من إمكان هيمنة الصين على رابطة الآسيان(١٧).

ثانياً: الآسيان والتنمية

شرعت دول جنوب شرق أسيا خلال الثلاثين السنة الفائتة وما بعدها منذ منتصف الستينات إلى منتصف التسعينات من القرن المنصرم إلى إتباع طريق التنمية، حيث حققت قفزات تنموية هائلة تم وصفها بـ "**المعجزة الآسيوية**" في بعض الكتابات على رأسها المؤلف المهم الصادر عن البنك الدولي عام ١٩٩٣(١٨).

وقد أستندت التنمية التي إتبعتها دول الآسيان على عناصر مهمة عدة لعل من أبرزها(١٩):

١ ـ التزاوج والدعم المشترك بين الحكومات والأسواق خلال عمليات النمو والتنمية.

٢ ـ اشكال التنظيم المؤسسي التي دفعت إلى تحقيق نهضة إقتصادية كبرى في زمن وجيز.

٣ ـ إستمرار عمليات التطوير التقاني ونمو الإنتاجية.

٤ ـ سياسات تشجيع وتنمية الصادرات.

٥ ـ زيادة عمليات التراكم المالي والمصرفي.

٦ ـ العلاقة بين التعاون الإقليمي على الصعيد الآسيوي والإنفتاح على الأسواق العالمية.

ومن أبرز دول الآسيان التي اتبعت نهج التنمية ماليزيا وتايلاند وسنغافورة، حيث حدث تطور هائل في مستويات الناتج القومي الاجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، فضلاً عن إتباع سياسة منفتحة على العالم الخارجي مع الحفاظ على درجة كبيرة من هامش الوطنية الإقتصادية، إضافة إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة المستثمرة في تلك الدول، أذ أدت تلك التدفقات دوراً جوهرياً في توفير جانب كبير من التمويل الرأسمالي اللازم لسد الفجوة بين طاقة الإدخار القومي وحجم الإستثمارات الكلية(٢٠).

ثالثاً: التحولات الديموقراطية في دول الآسيان

سادت موجة من التحولات السياسية والإقتصادية في دول الآسيان ولها علاقة بالتحولات الديموقراطية فيها، فمثلا يمكن ارجاع عملية التحول الديموقراطي والتغير السياسي في الفلبين إلى عوامل عدة لعل من أبرزها(٢١):

١ ـ بدأت مرحلة التحول الديموقراطي بعد رحيل ماركوس وتولي كيرازون اكينو أرملة زعيم المعارضة السابق، حيث اعلنت عن الغاء دستور عام ١٩٧٣، وشرعت بتكليف لجنة لتشكيل دستور جديد، وكان من أهم ما ميزه الأخذ بالنظام الرئاسي في الحكم، إن كان

(١٧) المرجع نفسه

(١٨) د. محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الأسيوية، الدروس المستفادة** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٩

(١٩) المرجع نفسه، ص ٢٢

(٢٠) لمزيد من المعلومات انظر المرجع نفسه، ص٢٣-٥٤، وص ٧٥-٨٩

(٢١) نقلاً عن السيد صدقي عابدين، "التحول الديموقراطي في الفلبين"، ورد في د. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، **التحولات الديموقراطية في أسيا**، (القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ص ٦٧ ـ ٧٠

قد حدد مدة حكم رئيس الدولة بفترة واحدة غير قابلة للتجديد مدتها ست سنوات، إلا أن صلاحياته واسعة تشمل تعيين الوزراء والسفراء، وكبار قادة القوات المسلحة وغيرها من السلطات.

٢ ـ بموجب دستور عام ١٩٨٧ تم الأخذ بنظام البرلمان ذي المجلسين كما هو الحال في النظام السياسي الأميركي، حيث لا بد من موافقة مجلس الشيوخ على أية معاهدة دولية تبرمها الحكومة بأغلبية الثلثين، ويعتبر هذا أيضاً بمثابة قيد على الرئيس، لا سيما إذا كان حزبه ليس هو حزب الأغلبية في مجلس الشيوخ.

٣ ـ شكلت اكينو فور توليها الحكم في عام ١٩٨٦ لجنة رئاسية خاصة بحقوق الآنسان في إطار سعيها للتاكيد على حماية حقوق الآنسان وايجاد الضمانات القانونية لها، كما اعلنت عن اطلاق سراح السجناء السياسيين، وألغت العديد من القرارات الرئاسية السابقة والتي كانت تسمح بالإعتقال دون توجيه الإتهام ودون إجراء محاكمات، وتم تعديل العديد من القوانين. ولقد كان من بين مقترحات اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان ضرورة الإهتمام بتثقيف الجنود في مجال حقوق الآنسان، وخصوصاً إنهم تعودوا في السابق على عدم إيلائها أي أهتمام ما دام لا يوجد من يحاسبهم، ومن هنا كان إقتراحها بتنظيم دورات تعليمية لهم بهذا الخصوص(٢٢).

٤ ـ سار الجنرال فيدل راموس أحد الرموز العسكرية في عهد ماركوس بعد حكم أكينو على الدرب نفسه، حيث أكد في إطار برنامجه الإصلاحي على ضرورة إنهاء الصراعات المسلحة في المجتمع الفلبيني، والتأكيد على السلم والأمان من خلال ضمان تنفيذ القانون، وقد شكل راموس لجنة رئاسية لمحاربة الجريمة برئاسة نائبه، كما قام بتشكيل ثلاث مجموعات عمل حكومية متميزة لتبحث في إعادة التفاوض مع المجموعات المسلحة الرئيسية الثلاث، وهي جبهة مورو التحررية الوطنية، وميليشيات الجيش الشعبي الجديد، وحركة إصلاح الجيش(٢٣).

٥ ـ إجراء الإنتخابات منذ تولي أكينو للسلطة دون أي تأجيل إو إلغاء أي منها حيث شهدت الفلبين إنتخابات رئاسية واحدة جرت في أيار/مايو ١٩٩٢، إضافة إلى الإنتخابات البرلمانية والمحلية والتي جرت ثلاث مرات في الأعوام على التوالي ١٩٨٧ و١٩٩٢ و١٩٩٥ ويعتبر البعض ان هذه التطورات في حد ذاتها إحدى المؤشرات الشكلية على التحول الديموقراطي.

٦ ـ سمح راموس للقطاع الخاص بالإستثمار في مشروعات البنية الأساسية مثل مد الطرق، وبناء المطارات، وفيما بعد سمح له بالإستثمار في مجالات أكثر حساسية مثل الصحة والتعليم، ويرجع ذلك إلى أن إستراتيجية راموس تقوم على أن القطاع الخاص هو الذي يؤدي الدور القائد في التنمية الوطنية في حين تضطلع الحكومة بدور المسهل لهذا

(٢٢) *Amnesty International. killings by military and paramilitary forces Philippines unlawful, (London: amnesty International, 1988), p14.* نقلاً عن المرجع نفسه، ص ٦٩

(٢٣) لتفاصيل أكثر عن جهود راموس في هذا الإطار يمكن الرجوع إلى المرجع الآتي *Alexander r.mango, The Philippines in 1995, completing the market transition, in daljit singh and liak teng kiat (eds.,) southeast asian affairs 1996 (singapor: institute of southeast asian studies,1996), 292.* نقلاً عن المرجع نفسه

الدور، وهذا عكس ما كان عليه الحال تماماً في عهد ماركوس، وبالطبع فإن ذلك انعكس في انخفاض نصيب القطاع العام في النشاط الإقتصادي. وقد أدى ذلك إلى السيطرة على مستوى التضخم عند مستوى ٨ في المئة وتحقيق فائض في الموازنة، وزيادة معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي ليصل إلى نحو ٦ في المئة(٢٤).

أما النموذج الماليزي في التحولات الديموقراطية فيعد بنظر بعض المراقبين مجرد محاولات هزيلة نحو مزيد من الليبرالية التي تشير في مجملها إلى التخفيف من حدة بعض القيود، وتوسيع نطاق الحدود الفردية والجماعية في إطار نظام يتسم بالسلطوية، حيث عادة ما تتم هذه الإجراءات من خلال قرارات فوقية مع إستمرار عمليات القمع السياسي(٢٥).

بينما تجربة أندونيسيا في هذا المجال لها خصائص تكاد تختلف عن التجربة الماليزية حيث شهدت مجموعة من الإصلاحات بدأت بمحاولات سوهارتو لإسباغ السمة المدنية على نظام الحكم الذي تقوم فيه المؤسسة العسكرية بدور محوري، إضافة إلى تحجيم الوجود العسكري في جميع مؤسسات الدولة. كما تم إجراء إنتخابات نيابية عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧ إلى جانب الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٩٣ حتى تمت الإطاحة بسوهارتو بعد ثلاثة عقود من الحكم وذلك تحت ضغط المطالبات الشعبية بمزيد من الإصلاحات السياسية وخصوصاً بعد الأزمة المالية ما إضطر سوهارتو إلى الإستقالة(٢٦).

المطلب الثاني
المحددات الإقليمية

أولاً: إزدياد طموحات القوى الإقليمية الآسيوية للإرتباط بالآسيان

حاولت قوى إقليمية آسيوية عدة خلق روابط وأواصر أقتصادية مع الآسيان للحد من نفوذ قوى أخرى تنافسها في إقتسام المصالح في تلك المنطقة. ومن هذه القوى اليابان حيث اندفعت للإحتكاك بدول الآسيان للحد من النفوذ الصيني في المنطقة. وقد تزعم هذا الإتجاه جونيو تشيرو كويزمي، رئيس وزراء اليابان، الذي دعا إلى تعزيز العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا مشيراً إلى أن طوكيو مستعدة للعمل من أجل المساعدة في منع الصراعات الإقليمية. وقد اقترح كويزمي مبادرات عدة لزيادة التعاون مع المنطقة من بينها إقامة مشاركة إقتصادية شاملة بين اليابان وآسيا تتركز على إبرام إتفاقية واسعة للتجارة الحرة(٢٧).

ويبدو أن كويزمي أحسن التقرب من الملفات التي تحتاج دول جنوب شرق آسيا حليف إقليمي لمساعدتها في معالجتها إقتصادياً، إذ أعرب عن دعم بلاده الكامل للجهود المكثفة التي تبذلها دول رابطة الآسيان للاسراع بعمليات الإصلاح الإقتصادي والسياسي، وبناء نظام مالي متكامل وتحسين البنية الأساسية في الإقليم، متعهداً بتقديم جميع المساعدات

(٢٤)- *ibid ,pp 295-296* نقلا عن المرجع نفسه، ص ٧٠

(٢٥) د. هدى ميتيكس، "التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي"، ج١، نقلاً عن صحيفة **العدالة**، العدد ٥٩٣، (بغداد، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

(٢٦) المرجع نفسه

(٢٧) نقلاً عن صحيفة **الأهرام**، العدد ٤٢٠٤٣، (القاهرة، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)

اللازمة لمساندة هذه الخطوات لدعم التنمية الإقتصادية والسياسية في دول الرابطة(٢٨).

وأكثر من هذا، حاول كويزمي أن يعرض خدمات اليابان في مجال بسط الأمن والإستقرار في ظل سيادة الاحتكاكات الاثنية والعرقية والطائفية في دول الرابطة، حيث أشار كويزمي إلى أن اليابان مستعدة لتقديم مساعدات لدعم الإجراءات الأمنية في الإقليم لدعم إستقراره ومساعدة دول المنطقة في مواجهة الصراعات العرقية والدينية المشتعلة فيها(٢٩).

ويبدو أن حماس كويزمي دفعه لتقديم عربون صداقة يابانية لأحد دول الآسيان عام ٢٠٠٢ لإثبات صدقية توجهات اليابان للتعاون مع دول الرابطة في المجالات الإقتصادية، حيث وقع كويزمي في كانون الثاني/يناير٢٠٠٢ عند زيارته إلى سنغافورة بالأحرف الأولى على أول *إتفاق تجارة حرة بين البلدين بدأ سريانه في منتصف عام ٢٠٠٢ وقضى الإتفاق بإعفاء* سنغافورة جميع السلع اليابانية الواردة إليها من الرسوم الجمركية حيث يهدف إلى تنشيط الإقتصاد بين البلدين(٣٠).

واعتبر الإتفاق محطة مهمة تسعى لتحفيز التعاون المشترك بين اليابان والآسيان الذي اطلق عليه رسمياً "الإتفاق الإقتصادي الياباني - السنغافوري من أجل مشاركة في عهد جديد".

وقد أبدت سنغافورة ترحيبها الحار بالخطوة اليابانية، حيث أشاد "جوه شوك تونج" رئيس وزراء سنغافورة آنذاك بالإتفاق الإقتصادي بوصفه حجر الزاوية في العلاقات الثنائية، ووصفه بأنه "يبشر بعهد جديد في العلاقات الإقتصادية" وأضاف "إن الإتفاق يتجاوز فكرة المنطقة الحرة التقليدية لأنه يضمن أيضاً التعاون في مجالات النمو الأساسية مثل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والعلوم والخدمات المالية والسياسية وتنمية الموارد البشرية"(٣١).

ثانياً: الآسيان والتوازن الإقليمي

أثبتت مسيرة الآسيان أن تلك الرابطة بدأت تفرز الكتل والقوى التي يمكن أن تؤدي دوراً موازناً في المعادلة الإقليمية رغم محاولة بعض القوى الإقليمية كاليابان التقرب منها للحد من النفوذ الصيني في المنطقة، إلا أن دول الآسيان لم تجرها أو تحركها مصالح الآخرين بل قامت استراتيجيتها على قاعدة مصالحها الإقليمية ليتم التحرك بموجبها في مواجهة القوى التي تحاول خلق جسور معها لمجابهة قوى أخرى، إلا أن دول الآسيان لا تريد خسارة أي من الطرفين بل حاولت الرابطة أن تقف في وسط الميزان لتتوزع اليابان والصين على طرفي الميزان.

وهكذا حاولت بعض دول الآسيان كسلطنة بروناي تأكيد أهمية علاقة الآسيان مع الصين، حيث صرح وزير الصناعة والموارد الرئيسية في السلطنة "أن تأسيس منطقة للتجارة الحرة بين الآسيان والصين التي يرمز إليها بـ "أكفتا" تدل على الأهمية التي توليها

(٢٨) المرجع نفسه
(٢٩) المرجع نفسه
(٣٠) المرجع نفسه
(٣١) المرجع نفسه

الآسيان إلى علاقاتها مع الصين" وقال إن "أكفتا هي أول منطقة تجارة حرة إقليمية تدخل فيها الآسيان مع شريك آخر في الحوار سياسياً، وإن ذلك يشير إلى الأهمية التي توليها الآسيان إلى علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية"(٣٢). وأوضح وزير الصناعة والموارد الرئيسية لسلطنة بروناي النتائج الإيجابية من تعاون الآسيان مع الصين وأجملها بالقضايا الآتية(٣٣):

١ ـ توفر أكفتا "منطقة التجارة الحرة" سوقاً ضخماً يضم ٧ ١ مليار شخص وإن إجمالي الناتج المحلي والإقليمي سيبلغ تريليون دولار أميركي.

٢ ـ توفر الصين سوقاً استهلاكية ضخمة للغاية لصادرات الآسيان من السلع والخدمات مع النمو المطرد للإقتصاد الصيني.

٣ ـ إمكان تدفق مزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر من الصناعات والشركات الصينية الناشئة إلى الآسيان، حيث أصبحت الآسيان رابع شريك للصين في الربع الأول من عام ٢٠٠٥، بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية واليابان.

٤ ـ إمكان توسيع التعاون الصيني مع سلطنة بروناي في مجال تطوير الشركات الصغيرة المتوسطة وتنمية الموارد البشرية وصناعات التكنولوجيا الفائقة وقطاع الخدمات والسياحة.

وقد تضمن اتفاق "الاكفتا" الذي بدأ العمل به منذ الأول من تموز/ يوليو ٢٠٠٥ خفض التعريفة الجمركية على أكثر من سبعة آلاف فئة من المنتجات في صورة تدريجية او إلغاءها بحلول عام ٢٠١٠، حيث سوف يتم إجراء الغاء كامل للتعرفة على معظم المنتجات العادية بين الصين والدول الأعضاء القديمة الستة في الآسيان ومن بينها سلطنة بروناي(٣٤).

المطلب الثالث
المحددات الدولية

أولاً: الآسيان والعولمة

تعرضت الآسيان خلال مسيرتها الطويلة للعديد من التحديات من أبرزها كيفية تنضيج هذا التكتل الإقتصادي في مواجهة تداعيات العولمة ومجابهة مصالح الكتل السياسية والإقتصادية التي تحاول اختراق قارة آسيا لتأسيس موطىء قدم فيها أما للإستثمار أو للهيمنة على مواردها. وترجم هذه الهواجس رئيس الوزراء الماليزي "عبد الله أحمد بدوي الذي دعا إلى "بناء علاقات إقتصادية بين دول المنطقة ومحاربة الجانب المظلم من العولمة"(٣٥).

ويبدو أن بدوي يريد أن يقول بعبارات أخرى إن مبادىء الإنفتاح الإقتصادي والتزاوج التجاري بين الأمم وردم اي فواصل حتى لو كانت لها علاقة بسيادة الدول هي العناصر

(٣٢) نقلاً عن وكالة **شينخوا** الصينية، ٣٠/٦/ ٢٠٠٥.

(٣٣) المرجع نفسه

(٣٤) المرجع نفسه

(٣٥) انظر الموقع الالكتروني لـ CNNبالعربية في شبكة الانترنيت، ٦/٣/٢٠٠٢

المظلمة في العولمة لذلك يرى بدوي أن مجابهة هذه المعضلة يتم بالإتحاد والتجمع إقتصادياً حيث يقول "يجب أن نعمل سوياً بأكثر ترابط وفاعلية على مستوى المجموعات"(٣٦). ويقترح بدوي آلية لمواجهة العولمة من خلال "إنشاء سكرتارية تختص بدعم العلاقات التجارية بين دول تجمع جنوب شرق آسيا"(٣٧).

وهذا التوجه الذي إقترحه بدوي يدعم وشائج التعاون الإقتصادي بين دول الرابطة، وهو تحليل موضوعي صادر من قبله ورؤية واقعية لملامح الإستراتيجيات الدولية وخصوصاً الغربية التي تؤسس برامجها للنفاذ إلى الإقتصادات التي تكون مصابة بالإختلالات البنيوية وليست لديها إمكانية لمجابهة متطلبات الارتباط مع عجلة الاقتصاد الدولي في الوقت التي تجتاج هذه الإقتصادات رزمة مخيفة من الديون الخارجية التي أرهقتها، فضلاً عن النيات المريبة لإقتصاد العولمة لبسط هيمنته على الاقتصادات الضعيفة، لذلك يرى بدوي أن "للعولمة جانبها المظلم حيث يكون التأثير أكبر على الإقتصاد الأضعف والنامي"(٣٨).

وترى بعض الدراسات أن دول جنوب شرق آسيا لها حساسية من توجهات العولمة وخصوصاً من حدوث التداخل والتلاقح بين الأفكار الغربية التي تنادي بالتعددية السياسية والحزبية ونبذ التفرد بالحكم، وشموليته، والقيم المجتمعية الآسيوية في ظل إزدياد وسائل الإتصال السمعي والمرئي والفضائي، وإزدياد إستخدام الشبكة الدولية للمعلومات "الآنترنيت" وكثرة محطات التلفزة الفضائية، حيث تساهم هذه العوامل التي وظفتها العولمة من الجانب الثقافي إلى تأسيس نسق فكري يعيد تشكيل قيم المجتمع وتوجيهها وفق الأجندة الغربية إلى التقليل من شان الحاكم وعدم تقديسه لإرتباط مصيره السياسي برضا الشعب عليه وممثليه في البرلمانات وهذا بالطبع لا يتوافق مع القيم الآسيوية والثقافة التقليدية للدول الآسيوية. فوفقاً لمنظومة القيم الآسيوية ينظر للقائد السياسي بقدر من التبجيل والتوقير والاعتقاد وفقا للفكر التقليدي الآسيوي هو أن الحاكم اسمى ذهنياً من العامة ومن ثم يجب طاعته طاعة عمياء، لأنه قائد كاريزمي(٣٩)، وأن ما يحصل عليه الأفراد من حقوق من الحاكم هي منحة من الحاكم وليست حقاً للمواطنين(٤٠).

ثانياً: الآسيان وأحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١

حاولت رابطة الآسيان الا تكون بعيدة من الأحداث الدولية المهمة وإنعكاساتها الخارجية. وترافق مع ما جرى في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأميركية أحداث عنف وإضطرابات عديدة في المنطقة إعتبرتها الرابطة عاملاً مهدداً للإستقرار الداخلي والإقليمي لا بل الإستقرار الدولي.

وبعد سنة من أحداث أيلول/سبتمبر وبعد إختتام قمة الآسيان الثامنة التي عقدت في العاصمة الكمبودية "فنوم بنة" في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٢، أصدر الزعماء إعلاناً حول

(٣٦) المرجع نفسه.
(٣٧) المرجع نفسه.
(٣٨) المرجع نفسه
(٣٩) القيادات الكاريزمية على مستوى صنع القرار السياسي تبقى لها الاولوية في تغيير مجرى تاريخ الأمم والأنسانية، لانها تساهم في صنع اللحظات التاريخية الحاسمة لأممها وشعوبها لمزيد من المعلومات انظر جاسم يونس الحريري، **دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الاسرائيلي:نموذج بن جوريون**، (ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ١٣
(٤٠) نقلاً عن د. هدى مينكيس، "التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي"، ج٢، نقلاً عن **صحيفة العدالة، العدد ٥٩٤**. (بغداد، ٣ كانون الثاني/يناير٢٠٠٦)، ص ٨

مكافحة الإرهاب ذكروا فيه "إننا مصممون على إتخاذ وتكثيف الإجراءات الخاصة التي حددها إعلان الآسيان حول العمل المشترك لمكافحة الإرهاب"(٤١). وأشار الزعماء إلى "اننا عازمون على تكثيف جهودنا في شكل جماعي وفردي لمنع ومواجهة ووضع حد لأنشطة المجموعات الإرهابية في هذه المنطقة"(٤٢).

ويبدو أن هذه المواقف التي إتخذتها دول الرابطة جاءت بعد سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الغربية التي تتواجد لها سفارات وممثليات داخل دول الرابطة في هذه السنة بالذات وسط مخاوف من وقوع أعمال وصفت بأنها "إرهابية" في الذكرى الأولى لهجمات أيلول/سبتمبر، حيث أغلقت الحكومة البريطانية في شكل موقت سفارتها في العاصمة الأندونيسية "جاكرتا" لمخاوف أمنية. وجاءت الخطوة البريطانية تالية لقرار مماثل إتخذته واشنطن بإغلاق سفارتها في كل من أندونيسيا وماليزيا(٤٣).

وقالت الولايات المتحدة الأميركية أن الخطوة التي إتخذتها جاءت بعد تأكدها من وجود تهديدات كما نصحت واشنطن كل رعاياها في المنطقة بإتخاذ أعلى درجات الحيطة(٤٤).

ويرى بعض المحللين أن الولايات المتحدة الأميركية ستوظف أحداث أيلول/سبتمبر لإستمرار الروابط الدفاعية والامنية(٤٥) مع دول رابطة الآسيان بحجة مكافحة الجماعة الإسلامية التي يعتقد إنها على علاقة وطيدة مع الجماعات السلفية المتشددة "جماعة القاعدة" خارج منطقة الشرق الأوسط، وعليه فإن هذا الأمر سيظل ذريعة لكل خطط وتحركات الولايات المتحدة الأميركية في مجال الأمن الإقليمي(٤٦).

ويعتقد بعض المحللون أن الولايات المتحدة الأميركية تحافظ على بقاء دور ما للجماعات السلفية لأسباب وأهداف خاصة بها في منطقة جنوب شرق آسيا، لا سيما أن تلك الجماعات تتمركز في أندونيسيا وأن نشاطها يمتد إلى ماليزيا وسنغافورة وتايلاند وكمبوديا(٤٧)

ثالثاً: محاولات دول جنوب شرق آسيا جذب إستثمارات عربية

أيقنت بعض دول الآسيان أن الإنفتاح على الدول العربية وخصوصاً "دول مجلس التعاون الخليجي" يمكن أن يجذب إليها المستثمرين العرب الأثرياء من دول المجلس ومن هذه الدول ماليزيا حيث سعت إلى استقطاب الأموال الخليجية لإستثمارها في المصارف الإسلامية هناك وقام مصرفيون ماليزيون برحلات متتالية إلى مملكة البحرين في عام ٢٠٠٥ لعرض عروضهم المصرفية التي يقولون إنه يندر ان توفرها البنوك الغربية التقليدية. وأشار المصرفيون الماليزيون إلى إنه منذ هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأميركية يصل عدد كبير من السائحين العرب إلى العاصمة "كوالالمبور" لقضاء العطلات هناك ويعتقدون أن تزايد تعرف العرب على ماليزيا سوف يؤدي إلى أن يستثمر هؤلاء السائحون هناك(٤٨).

(٤١) نقلا عن صحيفة **الشعب الصينية**، ٢٠٠٢/١١/٥

(٤٢) المرجع نفسه

(٤٣) قناة الحرية نت، ٢٠٠٢/٩/١٢. ورد على موقع الجزيرة نت في شبكة الأنترنيت

(٤) *www.aljazeera.net*

المرجع نفسه

(٤٥) حاول الرئيس الأميركي جورج بوش دعم العلاقات العسكرية مع تايلاند والفلبين وسنغافورة وضمان تأييدها الكامل للحرب ضد "الارهاب" ومنحت الولايات المتحدة الأميركية تايلاند صفة حليف رئيسي غير منتمي إلى حلف الناتو الأمر الذي حقق لتايلاند الحصول على اسلحة وتقنية أميركية كما تم منح سنغافورة الميزة نفسها وتلقت الفلبين مساعدات ملموسة لقواتها المسلحة حيث سيتم اثر ذلك دعم العلاقات الامنية لها كأعضاء في الآسيان مع الولايات المتحدة الأميركية ومع ذلك فان تدعيم الولايات المتحدة الأميركية، لحلفاء رئيسيين في جنوب شرق آسيا بحجة مساعدة تلك الدول على مواجهة تحديات أمنية متنامية فضلاً عن مواجهة مخططات الصين لفرض هيمنتها على المنطقة. لمزيد من المعلومات انظر المشير أبو غزالة، "جنوب شرق آسيا"، صحيفة **الإتحاد** الاماراتية، العدد ١٠٤٢٩، ٢٤ يناير ٢٠٠٤، ص ٢٦

ويبدو إن الإقتناع الآسيوي بعامة والماليزي بخاصة من النتائج الايجابية التي يمكن ان تثمر جراء جذب الأموال الخليجية إلى هناك لم يكن نابعاً من فراغ بل جاءت من رصد موضوعي وواقعي لازدياد الوفورات المالية الخليجية وازدياده في صورة مضطردة في السنوات الفائتة، وهذا يجعل الماليزيون يسعون بكل الطرق لإستثمار هذه الأموال في ماليزيا، إذ قدر اجيل نات، نائب رئيس ماي بنك في البحرين، انه تم تحويل نحو ٢٠٠ مليار دولار من أموال الخليج إلى الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠١ وأدت هذه الأموال إلى إرتفاع أسعار النفط وتوافر السيولة النقدية لدى شركات ومؤسسات وعائلات الخليج.

وقالت دار الخليج للتمويل ومقرها مملكة البحرين في تقرير حديث لها إن التوقعات الدولية تشير إلى ان عائدات تصدير النفط والغاز لدول مجلس التعاون سوف تصل إلى ٢٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ مقابل ٣١٠ مليارات دولار في العام ٢٠٠٥ وضعف ما كانت عليه سنوياً من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٢ وقال إن "الأموال الخليجية الآن تبحث عن فرص إستثمارية جديدة خارج أوروبا وأميركا" وأضاف "إن ماليزيا توفر مكاناً آمناً للمستثمرين العرب إلى جانب العائدات المرتفعة والمنتجات الإستثمارية العديدة"(٤٩).

وتنشط المؤسسات المصرفية الماليزية في الترويج للخدمات المصرفية المغرية في ماليزيا في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن هذه الشركات شركة "ار. اتش. ري" الماليزية التي جاءت في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٥ إلى منطقة الخليج للإعداد لإنشاء صندوق إستثمار في الأسهم يستهدف المستثمرين في الخليج ويستثمر الصندوق في بورصة ماليزيا التي تسير حسب الشريعة الإسلامية وتناسب إستثمارات المسلمين أي لا تستثمر في أسهم شركات تقوم بأنشطة مخالفة للشريعة الإسلامية لجذب مزيد من الإستثمارات العربية(٥٠).

وإضافة إلى ماليزيا تبذل سنغافورة أيضاً جهود الجذب مستثمرين مسلمين من الشرق الأوسط وقالت توسولي ليان، مدير هيئة نقد سنغافورة في إجتماع مصرفي عقد في مملكة البحرين في مطلع شهر كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٥ "أن سنغافورة لا يمكنها أن تتجاهل أهمية التمويل الإسلامي" وأضافت "إن الهيئة أدخلت حوافز للإستثمار الإسلامي في سنغافورة مثل الغاء تداخل الرسوم في الصفقات العقارية الإسلامية، فضلاً عن أن سنغافورة تمنح إعفاءات ضريبية أيضاً على الدخل من السندات الإسلامية "الصكوك" تساوياً مع معاملة السندات التقليدية "وأضافت توسولي" إن هذا سوف يشجع الشركات المحلية والأجنبية على إصدار الصكوك"(٥١).

المبحث الثالث
مستقبل علاقات الآسيان الإقليمية والدولية

تبدو رابطة الآسيان ميدان السياسة الإقليمية والدولية إذا أحكمت أوضاعها الداخلية

(٤٦) المرجع نفسه
(٤٧) المرجع نفسه.
(٤٨) نقلا عن صحيفة **العدالة**، العدد ٥٩٣، مرجع سابق، ص ٥
(٤٩) المرجع نفسه
(٥٠) المرجع نفسه.
(٥١) المرجع نفسه

ووحدت توجهاتها كمجموعة إقتصادية. وقد ترجمت هذه الطموحات المستقبلية للآسيان بقيام المجموعة الإقتصادية للآسيان عام ٢٠٢٠ وهو أقصى طموح أبدته دول رابطة الآسيان في أكثر من مناسبة. وقد إتفقت دول الآسيان على بدء تحقيق هذا الطموح في أخر إجتماع لوزراء إقتصاد دول الرابطة الذي عقد في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر٢٠٠٥ ، حيث أكد وزراء إقتصاد الرابطة التزامهم بتحقيق المجموعة الإقتصادية للآسيان بالرغم من التحديات الإقليمية والدولية، ووافقوا على تبني أسلوب دينامي في العمل من طريق إستخدام الآليات السائدة من اجل تسريع التكامل الإقليمي(٥٢).

وقد أتفق الوزراء المجتمعون على أن مجالي السياحة والطيران يمكن أن يتحقق التكامل فيهما بخطى أسرع قبل نهاية عام ٢٠٠٥(٥٣). وقد أكد وزير التجارة في لاوس سولينونيع دارانونج بعد إنتهاء الإجتماع ٣٧ لوزراء الإقتصاد لدول رابطة الآسيان أنه "إذا أستطاعت الآسيان تحقيق ذلك الهدف فسوف يساعدها ذلك في المفاوضات التي تجري في خصوص منطقة التجارة الحرة مع شركائها في الجوار"(٥٤).

وأضاف الوزير "إن وزراء الإقتصاد في الدول العشر لرابطة دول جنوب شرق آسيا اليوم طالبوا جميع المسؤولين الذين تواجدوا في الإجتماع بألا يألوا جهداً في إتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى قيام المجموعة الإقتصادية للآسيان عام ٢٠٢٠ كما هو مستهدف، وذلك جزئياً من طريق تسريع التكامل بين القطاعات الإقتصادية ذات الأولوية"(٥٥). مضيفاً "أن الوزراء حثوا المسؤولين أيضاً على وضع تعريف سريع للقطاعات الإقتصادية الجديدة ومستويات التكامل بعد أن يكتمل تحقيق التكامل بين القطاعات التي تم تعريفها بالفعل عام ٢٠٠٧"(٥٦). ولم تقف طموحات الآسيان لتشكيل المجموعة الإقتصادية المستقبلية بمفردها بل تسعى لمشاركة أطراف إقليمية أسيوية أبدت رغبتها للإرتباط بها وفق تنظيمات إقتصادية مثلما أبدت الهند(٥٧) واليابان رغبتهما لإقامة سوق مشتركة مع دول الآسيان وأبلغ قمة الآسيان التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٣ وزير خارجية أندونيسيا حسن وبراجودا "تخيلوا أن يجتمع ٥٠٠ مليون نسمة في أسيان أضافة إلى ١,٢ مليار في الصين ونحو ١,٥ مليار في الهند أي ثلاث مليارات نسمة في منطقة شرق آسيا تحت مظلة امنية واحدة حيث سيساهم ذلك في تحقيق الأمن والتعاون السياسي والإقتصادي أيضاً"(٥٨) ومن جانب أخر، قال رئيس وزراء سنغافورة جوه تشوك تونج "إن اليابان لا تزال أهم شريك تجاري لآسيان إذ تمثل ١٤,١ من حجم التجارة مع الرابطة، وستظل العلاقة مع اليابان هي الأهم بالنسبة لآسيان على مدى السنوات العشرين المقبلة على الأقل ولكن لا نعلم ما سيحدث خلال ٥٠ سنة أو نحو ذلك"(٥٩).

وبعد شهرين من عقد القمة السابقة عقدت في طوكيو قمة خاصة في الثاني عشر من

(٥٢) نقلاً عن وكالة **انباء الصين الجديدة**، ٢٠٠٥,/٩/٢٩

(٥٣) جدير بالذكر ان الاذاعة الحكومية ذكرت ان لاوس رفعت توقعاتها في شأن عدد السائحين المتوقع ان يزوروها عام ٢٠٠٨ إلى مليون ونصف مليون سائح وكانت الإدارة الوطنية للسياحة في لاوس قالت من قبل أن الحكومة تامل في أن تجذب ١,٢ مليون سائح للبلاد بحلول عام ٢٠١٠، وتعتبر السياحة في لاوس وفقا لبيانات البنك الدولي أحد المصادر المهمة للعملة الصعبة منذ عام ٢٠٠٠ حيث بلغ دخل البلاد من هذا القطاع ١١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤ لمزيد من المعلومات انظر صحيفة **العدالة**، العدد٥٩٣، مرجع سابق

(٥٤) وكالة **انباء الصين الجديدة**، ٢٠٠٥/٩/٢٩، مرجع سابق

(٥٥) المرجع نفسه

(٥٦) المرجع نفسه

(٥٧) يقول سينغ رئيس وزراء الهند وزعيم حزب المؤتمر "نهرى الذي قاد الائتلاف الحكومي المسمى حزب التحالف التقدمي المتحد الذي يعتبر مهندس برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تبنته الهند في التسعينيات "نؤمن بتأسيس كتلة إقتصادية اسيوية على غرار الإتحاد

كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٣ بين دول الآسيان واليابان حيث إقترحت الأخيرة على دول الرابطة إنشاء مجموعة تضم دول شرق آسيا تتمحور خصوصاً على الاقتصاد وتستوحي النموذج الأوروبي حيث وقع رؤوساء الدول الاحدى عشر"دول الآسيان العشرة +اليابان" إعلان طوكيو الذي يهدف إلى "بقاء مجموعة لشرق آسيا تنظر إلى المستقبل وتحافظ على التقاليد والقيم الآسيوية على أن تحترم القواعد والمبادى العالمية"(٦٠). وتعهدت هذه الدول أيضاً بـ "تشجيع فرص تبادل السلع والخدمات عبر فتح الأسواق وتوسيعها"، وشدد الإعلان "على أن اليابان ستواصل إعطاء الأولوية لدول رابطة جنوب شرق آسيا في مجال مساعدات التنمية عبر توسيع مساعداتها لتلبية حاجاتها الفعلية"(٦١). وبعد سنة على انعقاد قمة ٢٠٠٣ عقدت الآسيان قمتها في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٤ حيث اجتمعت في لاوس لإسقاط الحواجز التجارية وتحسين قدرات تكتلها التنافسية أمام النمو الكبير المسجل في الصين والهند"(٦٢).

وبالرغم من تلك التصورات الإيجابية المستقبلية للآسيان وعلاقاتها الإقليمية والدولية فإن بعض الآراء تقلل من زخم الدور المعلق على الآسيان في المستقبل المنظور لإعتقادهم أن العلاقات الثنائية داخل المنظمة كانت إلى وقت غير بعيد غير منضبطة ومصابة بالترهل والضعف بسبب حالات عدم الثقة التي ظهرت أحياناً في صورة صدامات حدودية، كما حدث بين تايلاند وميانمار في شباط /فبراير ٢٠٠١. وخلال عام ٢٠٠٣ تعرضت العلاقات بين تايلاند وكمبوديا للتردي وتجددت الإتهامات في خصوص طرق الملاحة البحرية وحول الجزيرة الصغيرة" بيدروبرايكو" وتحول الموضوع إلى التحكيم الدولي لأن الحكومات المعنية لم تكن لديها ثقة بالمجلس الأعلى لرابطة الآسيان(٦٣).

والآنكى من ذلك ان بعض رجال السلطة لديهم نظرة سلبية من مواقف قادة دول الآسيان لحكم بلادهم وهذا ما كشف عنه السياسي في سنغافورة "لي كوان يو" في مذكراته المعنونة بإسم **"من العالم الثالث للأول: قصة سنغافورة"** التي صدرت في كتاب ضخم "٨٠٠ صفحة"، ونشرتها صحيفة **التايمز** *TIMES* في نسختها الإنكليزية في عام ٢٠٠٢ حيث يقول لي كوان يو" إن المقاتلين من أجل حرية شعوبهم المقهورة في العالم الثالث قد أصبحوا من ناهبي ثروات هذه الشعوب"، ويشير إلى أن مجتمعاتهم تأخرت، ويضيف إنه في عام ١٩٥٩ لحظة تولي مقاليد السلطة في بلاده كان هو ورفاقه "يشعرون بالغضب والخجل من القادة القوميين في آسيا الذين خذلوا شعوبهم ولم يرتقوا إلى مستوى النماذج المثالية التي كثيراً ما خدعتنا"(٦٤).

ويقدم لي كوان حلولاً عملية لذلك حيث دعا إلى "إنشاء مؤسسات للمراقبة والمحاسبة وتشديد قوانين مكافحة الفساد" ويرى أن "التعويض المناسب هو أمر حيوي بالنسبة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الامانة ما بين القادة السياسيين وكبار المسؤولين"، وقرر رفع

= الأوروبي يضم الآسيان والصين واليابان وكوريا والهند وسيحين وقت هذه الفكرة سريعا ويجب ان نستعد لها جميعا" انظر رئيس وزراء الهند "القرن الحالي سيكون اسيوياً، صحيفة **الزمان**، العدد ١٩٩٨، ٢٠٠٤/١٢/٢٥.

(٥٨) "رابطة دول جنوب شرق آسيا تسعى لإقامة إتحاد أسيوي"، صحيفة **الزمان**، العدد ١٦٣٣، ٢٠٠٣/١٠/١١.

(٥٩) المرجع نفسه

(٦٠) "اليابان ودول أسيان تقترح إنشاء مجموعة إقتصادية إقليمية"، صحيفة **الزمان**، العدد ١٦٨٣، ٢٠٠٣/١٢/١٣.

(٦١) المرجع نفسه

(٦٢) "رابطة دول جنوب شرق أسيا تجتمع في لاوس"، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد ٩٤٩٩، ٢٠٠٤/١١/٣٠.

(٦٣) المشير ابو غزالة، "دول جنوب شرق اسيا في المواجهة"، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٦٤) محمد صابرين، "من العالم الثالث إلى العالم الأول: سنغافورة ومعجزتها الإقتصادية"، نقلاً عن صحيفة **الاهرام**، العدد ٤٢١٦٢، ٢٠٠٢/٥/١٤.

مستويات الاجور للوزراء وكبار المسؤولين كي تتساوى مع نظرائهم في القطاع الخاص.
ويقول في جملة موحية "إنه عندما كانت دول شرق آسيا من كوريا الجنوبية حتى أندونيسيا في حال مزرية بسبب الأزمة المالية عام ١٩٩٧، فإن الفساد والمحسوبية زادت محنتهم سوءاً، وفي المقابل أن سنغافورة تمكنت من إجتيار هذه الازمة في صورة أفضل لأنه ليس هناك فساد ومحسوبية، مثل تلك التي كلفت الدول الأخرى خسارة بمليارات الدولارات"(٦٥).

إن رابطة دول جنوب شرق آسيا تطمح ان يكون لها شأن رفيع بين الكتل الإقليمية في السنوات العشرين القادمة إلا أن تحقيق ذلك يتطلب معالجة الكثير من الملفات الداخلية وتنظيم علاقاتها الإقليمية والدولية بما يفرز سبل تنضيج تشكيل مجموعة إقتصادية أوسع واشمل لتواجه بها الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية وحتى افريقيا، في ظل تسارع الأحداث الدولية وسعي المصالح الغربية والأميركية لفرض هيمنتها على نطاق القارة الآسيوية، الا ان دلائل انطلاق الآسيان نحو اهدافه واضحة في الافق من خلال إستمرار عمليات النهوض الإقتصادي وتعبئة طاقات المجتمع والآنطلاق والآنفتاح نحو الخارج ودعم سبل التجاذب الإقليمي بين دول الرابطة وشركائها الآسيويين وغيرهم سيكون بالتاكيد له دور في رسم ملامح المستقبل المنظور لهذه الرابطة ■

(٦٥) المرجع نفسه

تقارير ووثائق

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٥

ابراهيم درويش *

يصدر التقرير الإستراتيجي الفلسطيني سنوياً عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ويعالج التقرير، الذي قام بتحريره د. محسن محمد صالح (أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية والمدير العام للمركز)، ود. بشير موسي نافع، الباحث الفلسطيني المقيم في لندن، القضية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٥ بالرصد والاستقراء والتحليل. ويدرس الأوضاع الفلسطينية الداخلية والمؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية الفلسطينية، ويناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية، كما يناقش الوضع الإسرائيلي وعمليات المقاومة ومسار التسوية. والتقرير موثق علمياً، ومدعَم بعشرات الجداول والإحصاءات والرسوم التوضيحية.

الوضع الداخلي الفلسطيني: التغيير والبحث عن الإجماع

يناقش الفصل الأول الوضع الداخلي الفلسطيني، ويرى أن السمة الرئيسية في خلال العام ٢٠٠٥، كانت التوجه نحو استكشاف خيارات جديدة للعمل الوطني، والبحث المطّرد عن الوحدة والإجماع. وأنه سينظر إلى العام المذكور باعتباره عام التحديات الكبرى لقيادة حركة فتح سواء على الصعيد التنظيمي الداخلي أم على الصعيد الوطني وليست هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها حركة فتح بهذه التحديات، ولكن أياً منها لم يكن بهذا الثقل ولا بهذا الحجم، ولا كانت فتح نفسها على هذه الدرجة من الانقسام ويرى أن أزمة الحركة تعود في جانب منها إلى تعاطيها مع اتفاق أوسلو، وعدم تحقيق إنجازات ملموسة على الأرض، والآثار الفادحة التي تركتها مؤسسة سلطة الحكم الذاتي على بنية التنظيم الفلسطيني الحاكم، فضلاً عن انعكاسات وفاة ياسر عرفات (رحمه الله) على فتح التي قادها منذ نشأتها.

انتقلت رئاسة منظمة التحرير ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية في شكل سلس إلى محمود عباس (أبو مازن). وقد فاز أبو مازن في انتخابات رئاسة السلطة التي جرت في ٩

(*) التقرير الإستراتيجي الفلسطيني (٢٠٠٥). (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، ٢٠٠٦)، ٢٨٢ ص. تحرير د. محسن صالح ود. بشير موسى نافع.

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بنحو ٦٢ في المئة من أصوات الناخبين الذين لم يتجاوزوا ٦٥ في المئة ممن يحق لهم الاقتراع. وقد أعلن الرئيس الفلسطيني التزامه بمسيرة التسوية السلمية، وفي اجتماع في شرم الشيخ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في ٩ شباط/فبراير أعلن وقف أعمال العنف، سعياً منه لإيجاد أجواء مناسبة للمفاوضات مع إسرائيل. مثّل إعلان القاهرة الذي شاركت فيه التنظيمات الفلسطينية في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ البرنامج السياسي الفلسطيني لعام ٢٠٠٥، وحصل فيه أبو مازن على أبرز مطالبه، وهو إعلان هدنة تستمر حتى نهاية العام. وقد جرى الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في موعدها، واستمرار عملية الإصلاح في أجهزة السلطة، وعلى إعادة تنظيم وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتمّ التراضي عليها. وقد دلّ ذلك على أن القوى الوطنية والإسلامية قررت تسهيل مهمة أبي مازن، وإعطاءه فرصة جديدة لإحراز تقدم ملموس على صعيدي الإصلاح الداخلي وتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

لم ينجح أبو مازن في الحصول على تهدئة من الطرف الإسرائيلي الذي اغتال ٥٦ فلسطينياً خلال عام ٢٠٠٥، كما لم يتمكن من الدخول في أي مفاوضات جادة مع الإسرائيليين الذين فضلوا استخدام نغمة غياب الشريك الفلسطيني ، وفرض الإملاءات على محمود عباس واتهامه بالعجز وعدم القدرة على ضبط الشارع الفلسطيني، وبالتالي أصرّ الإسرائيليون على تطبيق خطط الانسحاب من قطاع غزة من جانب واحد من دون تنسيق مع الطرف الفلسطيني

السيرُ في عملية إصلاح السلطة الفلسطينية سار أيضاً ببطء، وقد ارتأت الأطراف الأوروبية والأميركية والإسرائيلية أن أولوية إصلاح السلطة تكمن في نزع أسلحة المقاومة، بينما كان معظم الفلسطينيين ينظرون بقلق إلى الفساد المالي المستشري، وضعف الهيئات القضائية، وهيمنة طرف فلسطيني واحد على معظم المناصب والسلطات.

ولم يحدث أي تقدم يذكر في تفعيل أو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وأظهرت قيادة السلطة قدراً قليلاً من الجدية، ولم يقم أبو مازن بدعوة رؤساء والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية للاجتماع لمتابعة الأمر حسب اتفاق القاهرة. وحتى نهاية ٢٠٠٥، كانت قيادة السلطة لا تزال تعمل على أساس أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل عبئاً عليها، أكثر منها أداة قوةٍ بيدها. وتابعت السلطة سياسة سلب الصلاحيات من منظمة التحرير الفلسطينية، فجعلت تبعية السفارات الفلسطينية لوزارة خارجية السلطة الفلسطينية، وليس للدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية.

كان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة انتصاراً كبيراً للمقاومة الفلسطينية، ولم تصدق التوقعات بانفجار حرب أهلية أو بتحول القطاع إلى ساحة صراع دموي بين فتح وحماس.

ورغم وجود حالات توتر واحتكاك بين الطرفين، ورغم وجود عملاء يسعون إلى إذكاء نار الفتنة، إلا أنه كان يجري في العادة تطويق الصدامات في سرعة. وقد توافق الانسحاب الإسرائيلي مع حملة من الضغوط الإسرائيلية والأميركية والأوروبية ومن بعض قيادات السلطة في الضغط على نزع أسلحة المقاومة. ولكن هذه المحاولات لم تنجح بسبب إصرار الفصائل على الاحتفاظ بأسلحتها.

وفي أجواء التهدئة انشغل الشارع الفلسطيني بالانتخابات البلدية وبالإعداد للانتخابات التشريعية. وكانت أبرز مؤشرات الانتخابات البلدية أن حماس أخذت تتقدم لتتقاسم النفوذ الشعبي مع حركة فتح. ورغم أن فتح حصلت في شكل عام على بلديات أكثر وعدد مقاعد أكبر، إلا أن المؤشرات أكدت في المقابل تفوق حماس في المدن والبلديات الكبيرة، وعلى حصولها على أعداد كبيرة من الأصوات. وقد صَعَّب نزول أعداد كبيرة من المرشحين بصفة مستقلين عملية احتساب مقاعد هؤلاء سواء لجانب فتح أم لحماس.

أثارت النتائج المتقدمة التي حصلت عليها حماس في البلديات مخاوف قيادة السلطة الفلسطينية التي قامت بتأجيل موعد الانتخابات التشريعية من تمّوز/يوليو ٢٠٠٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أملاً في أن تقوم حركة فتح بترتيب صفوفها. لكن النصف الثاني من العام ٢٠٠٥ أظهر خلافات حادة تمثلت في الانتخابات الداخلية التي رافقتها صراعات ومشاكل مؤسفة، كما تمثلت في تشكُّل قائمتين لفتح، حيث ظهرت قائمة المستقبل (دحلان، البرغوثي) في مواجهة قائمة فتح الرسمية المعلنة. ولم يتمّ تسوية الأمر وتوحيد القائمتين إلا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.

المشهد الفلسطيني ـ الإسرائيلي: بدء الرحلة باتجاه الخطّ الأخضر

من الناحية الإستراتيجية، كان أبرز حدثين في عام ٢٠٠٥ هما: بدء التراجع الإسرائيلي باتجاه الخطّ الأخضر من خلال الانسحاب من قطاع غزة، وإنشاء حزب كاديما بقيادة شارون والذي مثّل انقلاباً في الساحة الحزبية الإسرائيلية.

عام شارون

كان عام ٢٠٠٥ إسرائيلياً، وكان عام شارون بامتياز، إذ تمكن من فرض أجندته، ومن إعادة تشكيل الخريطة السياسية الإسرائيلية. لكن انشقاقه عن الليكود وإنشاءه حزب كاديما، لم يكن المرة الأولى التي ينشق فيها قادة كبار عن أحزابهم، وينشئون أحزاباً جديدة، فقد سبق إلى ذلك ديفيد بن غوريون وغيره، لكنها المرة الأولى التي يقود فيها حزب منشق أو جديد الحياة السياسية الإسرائيلية.

شهدت السنوات الأخيرة تضاؤلاً في الفروق السياسية بين العمل والليكود، وظهر العمل في السنتين المنصرمتين ظلاً شاحباً لليكود الذي تحالف معه في الحكومة (آذار/مارس

٢٠٠٣، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) وقد حاول العمل من خلال انتخابه لعمير بيرتس تمييز نفسه وتجديد شبابه، لكن إنشاء حزب كاديما وانتقال عدد من قادة حزب العمل (وعلى رأسهم بيريز) إليه، كان ضربة قوية للعمل. في نهاية عام ٢٠٠٥ بلغ عدد سكان إسرائيل ستة ملايين و٩٨٨ ألفاً بينهم خمسة ملايين و٣٠٩ آلاف يهودي، وكان نحو ٤٥٢ ألف مستوطن يهودي ما زالوا يقيمون في الضفة الغربية. وقد هاجر إلى إسرائيل عام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٢٢٨١٨ يهودياً. وحققت إسرائيل نمواً اقتصادياً مقداره ٥,٢ في المئة، مقارنة بـ ٤,٤ في المئة عام ٢٠٠٤، و١,٧ في المئة عام ٢٠٠٣، بينما كان النمو الاقتصادي سالباً في عامي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ بسبب الانتفاضة. وارتفع الدخل القومي الإسرائيلي من ١١٦ ملياراً و٨٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٢٣ ملياراً و٦٧٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥، وبلغ دخل الفرد الإسرائيلي نحو ٢٠ ألف دولار، مقابل نحو ١٣٠٠ للفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع. وهذا يعني باختصار أن إسرائيل أخذت تتجاوز الأزمة الاقتصادية التي أحدثتها انتفاضة الأقصى.

واصلت إسرائيل اعتداءاتها على الفلسطينيين وأرضهم طوال عام ٢٠٠٥، وبلغ عدد الانتهاكات الإسرائيلية التي أعقبت إعلان وقف إطلاق النار في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وحتى ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ما مجموعه ٢٣٤٢٧ انتهاكاً، منها ٢٣٦٦ عملية إطلاق نار. واستشهد ٢٨٦ فلسطينياً خلال عام ٢٠٠٥ منهم ٦٨ طفلاً، وجرح ١٧٠٠.

ونفذت فصائل المقاومة ٢٩٩٠ عملية أدت إلى مقتل ٤٥ إسرائيلياً وجرح ٤٠٦ آخرين، وكان منها سبع عمليات استشهادية وبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال في نهاية العام ٩٢٠٠ أسير. وقد تمّ اعتقال ٣٤٩٥ فلسطينياً خلال ٢٠٠٥ ظلّ منهم ١٦٠٠ خلف القضبان. وهكذا، فلم يكن عام ٢٠٠٥ عام تهدئة حقيقية، وإن كان قد شهد الإعلان عن انتهاء انتفاضة الأقصى، ودخول القضية الفلسطينية في دور جديد

شهد العام تسارعاً في الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية: فتمّت مصادرة ٢٨٨٠٠ دونم. وقد تمّ ذلك بالتناغم مع بناء الجدار العازل، وهو جدار اتخذ أبعاداً أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية. ومن المخطط أن يبلغ طوله ٨٣٢ كيلومتراً، نُفِّذ منه ٢٧٥ كم وهناك ١٥٠ كيلومتراً في مراحل متقدمة من الإنشاء. وسيُلحق الجدار أضراراً مباشرة بـ ٦٨٠ ألف فلسطيني، وستفقد محافظة القدس نحو ٩٠ في المئة من أراضيها. ومن الواضح أن إسرائيل ستواصل سياسة فرض الحقائق على الأرض في ظلّ أجواء الدعم الأميركي والضعف العربي.

كان من المفترض أن تصل خطة خريطة الطريق إلى نهايتها، ويصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتفاق نهائي قبل نهاية ٢٠٠٥، ولكن عام ٢٠٠٥ انتهى قبل أن يبدأ تنفيذ خريطة الطريق. لم يكن الإسرائيليون في عجلة من أمرهم في ظلّ أجواء تعمل لمصلحتهم،

وفي ظلّ وجود شريك فلسطيني يستعجل الوصول إلى النتائج في الوقت الذي يفتقر إلى أوراق الضغط، ما يسمح للإسرائيليين بفرض شروطهم وخفض سقف التوقعات الفلسطينية. وكان من الواضح أن إسرائيل نجحت خلال عام ٢٠٠٥ في تهميش خريطة الطريق رغم ما تتضمنه من انحياز شديد لها، كما نجحت في جرّ الأجواء المحلية والإقليمية والدولية إلى أجندتها الخاصة المتمثلة في الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة. لم ينفع لقاءا أبي مازن مع شارون في ٨ شباط/فبراير، و٢١ حزيران/يونيو في دفع عملية التسوية، كما لم ينفع لقاءا أبي مازن مع بوش في ٢٦ ـ ٢٨ أيار/مايو، و٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في إقناع الإدارة الأميركية بالضغط على إسرائيل. وأصبح من الواضح أن حجة غياب الشريك الفلسطيني تعني إسرائيلياً عدم وجود طرف فلسطيني يقبل الإملاءات والتصورات الإسرائيلية، وليس عدم وجود شريك فلسطيني يعترف بها، ويقبل بقرارات الشرعية الدولية، وينبذ الإرهاب (حسبما تُطالَب به حماس هذه الأيام).

سعت إسرائيل إلى توظيف انسحابها من قطاع غزة في تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والمادية. وقد تضمن ذلك التخلص من العبء السكاني الهائل للقطاع، وتخفيف الأعباء المالية والأمنية، وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي بما يكفل إنهاء الاحتكاك الفعلي بسكان القطاع، وتخفيض احتمال تعرضه للهجمات، وإفقاد المقاومة في القطاع مبرر عملياتها العسكرية، على الأقل في نظر المجتمع الدولي. كما سعت إلى الالتفاف على مشروع خريطة الطريق والاستفراد بالضفة وتنفيذ مخططات تهويد القدس. كما سعت إلى تحسين صورتها الخارجية كطرف محبّ للسلام، ويقدم تنازلات مؤلمة في سبيله.

وبين منتصف آب/أغسطس و١١ أيلول/سبتمبر أتمّ الإسرائيليون الانسحاب من قطاع غزة، وتمّ تعويض كل عائلة يهودية مستوطنة ما بين ٢٥٠ـ ٤٠٠ ألف دولار وظلّت إسرائيل تتحكم في حدود قطاع غزة مع مصر إلى أن تمّ التوصل على اتفاق مع السلطة الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. لكن، من الناحية العملية تحول القطاع إلى سجن كبير إذ ظلّت إسرائيل تتحكم في حدوده البحرية وتسيطر على أجوائه، وتشرف على صادراته ووارداته، كما تملك حقّ الاعتراض على دخول الأفراد إليه وخروجهم منه.

عبّرت التغيرات الحزبية الإسرائيلية، وتبنّي أغلبية إسرائيلية كبيرة لفكرة الفصل أحادي الجانب، والانسحاب من قطاع غزة عن أزمة يعيشها المشروع الصهيوني، وعن فشل استراتيجية الإخضاع التي يمارسها في مواجهة الشعب الفلسطيني، وهي أزمة مرشحة للتصاعد إذا ما استمر الطرف الفلسطيني في الإصرار على حقوقه، مع تفعيل الأدوار العربية والإسلامية والإنسانية. غير أن تصاعد الأزمة الصهيونية سيظلّ بطيئاً ومتعرجاً في المدى القريب، ما دام الفلسطينيون لم يتوحدوا على برنامج وطني، وما دام الضعف العربي والإسلامي، والمترافق مع استمرار الدعم الغربي والأميركي لإسرائيل.

القضية الفلسطينية والعالم العربي

لم يختلف عام ٢٠٠٥ بالنسبة إلى الموقع العربي من القضية الفلسطينية كثيراً عن السنوات السابقة، وظلّت حال العجز والتشتت، والانغلاق نحو الخصوصية المحلية هي الحالة الغالبة عربياً. واستمرت الدول العربية في تبني السياسات المعتادة في شأن تحقيق تسوية سلمية مع إسرائيل وفق المبادرة السعودية. وتمكن الإسرائيليون من تطوير علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع مصر والأردن، كما حققوا بعض الاختراقات التطبيعية. غير أن المواقف الشعبية العربية لا تزال تشكل داعماً قوياً للصمود الفلسطيني، وليس ثمة آمال كبيرة في إحداث تحولات سريعة في المواقف العربية في المستقبل القريب، غير أن حال الحراك الشعبي، والاندفاع تجاه إقامة أوضاع سياسية أكثر شفافية وديموقراطية، قد يوفّران بارقة أملٍ في دفع الأنظمة العربية لتحمّل مسؤولياتها تجاه فلسطين في شكلٍ أكثر فاعلية.

انعقد المؤتمر العربي الـ ٢٥ في الجزائر في ٢٢ ـ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ في ظروف دعوة الأردن إلى طرح مشروع من أجل تعديل مبادرة السلام العربية (المبادرة السعودية) التي أقرت في بيروت عام ٢٠٠٢، لكن الزعماء أعلنوا التزامهم بالمبادرة كما هي. وكان قد فُهم من المشروع الأردني أنه سيحذف الإشارة إلى القرار ١٩٤ حول حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والذي أشير إليه في المبادرة العربية.

وتؤدي مصر الدور الرئيس عربياً في التأثير في القيادة الفلسطينية والتنظيمات الفلسطينية، ومارست على مدار العام دوراً كبيراً في التخفيف من حدّة الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية، واستضافت حوار القاهرة في منتصف آذار/مارس الذي أدى إلى إعلان الهدنة، كما استضافت قمة عباس ـ شارون ـ مبارك ـ عبد الله (ملك الأردن) في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، وساهمت في المفاوضات لتسهيل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وأعادت سفيرها إلى إسرائيل في ١٧ آذار/مارس، كما طوّرت علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل من خلال اتفاقية الكويز (اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة) والتي تنص على دخول المنسوجات المصرية إلى الأسواق الأميركية من دون رسوم شرط ألا يقل المكوّن الإسرائيلي فيها عن ١١,٧ في المئة، ولذلك احتاجت مصر لأن تستورد لأول مرة ٢٥٠٠ طن من القطن من إسرائيل. واستوردت مصر من إسرائيل خلال عام ٢٠٠٥ منتجات بقيمة ٩٣,٢ مليون دولار مقابل ٢٩,٤ مليون دولار للعام الذي سبقه وصدّرت مصر لإسرائيل عام ٢٠٠٥ ما قيمته ٤٩,١ مليون دولار مقابل ٢٩ مليون دولار لعام ٢٠٠٤.

زار وزير الخارجية الأردني إسرائيل والتقى شارون، وفي عام ٢٠٠٥ أخذ الدفء يعود إلى العلاقات الرسمية الأردنية ـ الإسرائيلية، فعاد السفير الأردني إلى إسرائيل بعد انقطاع دام أربع سنوات، كما بلغت الواردات الأردنية من إسرائيل عام ٢٠٠٥ ما مجموعه ١١٦,٢

مليون دولار مقابل ١٣٢,٩ في العام السابقة، أما الصادرات الأردنية إلى إسرائيل فبلغت ٦٠,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ مقابل ٥١,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤, وخلال عام ٢٠٠٥ جرت ترتيبات مبدئية لنقل قوات بدر التابعة لجيش التحرير الفلسطيني (٥ آلاف عنصر) من الأردن إلى الضفة الغربية. ولم يتغير الموقف السوري عن العام السابق، فقد ظلّت سوريا تحتضن فصائل المقاومة الفلسطينية، وتتبنى المبادرة السعودية، وتعارض اتفاق أوسلو؛ ولكن العلاقات السورية مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة شهدت تطورات إيجابية وخصوصاً مع زيارة محمود عباس إلى دمشق في تموز/يوليو ٢٠٠٥، كما لم تؤثر الضغوط الأميركية، وخصوصاً تلك التي تلت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري، في دفعها لتقديم تنازلات تجاه إسرائيل. أما الموقف اللبناني فقد دخل في تعقيدات كبيرة إثر اغتيال المرحوم الرئيس رفيق الحريري، وحاول البعض توظيف قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩ في ترتيب الوضع الفلسطيني في لبنان، وإخلاء المواقع الفلسطينية المسلحة وخصوصاً خارج المخيمات، لكن موقف حزب الله المتبني والداعم لمشروع المقاومة، وإصرار المنظمات الفلسطينية على التمسك بسلاحها في الظروف الراهنة، أدى إلى تأجيل المشروع. وقرر وزير العمل اللبناني تخفيف الضغوط عن الفلسطينيين بالسماح لهم بالعمل في مجالات مختلفة، كما قام رئيس الوزراء اللبناني بإجراء مباحثات مع المنظمات الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من أجل فتح صفحة جديدة بين الطرفين، وهو ما أدى لتشكيل لجنة متابعة للبحث في القضايا التي تهمّ الجانبين.

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

يعالج التقرير الإستراتيجي موقف منظمة المؤتمر الإسلامي ومواقف ثلاث دول هي تركيا وإيران وباكستان.

ولاحظ التقرير أن حزب العدالة والتنمية الحاكم وجد نفسه في حال شدّ كبيرة في إتجاهين متعاكسين، إذ تميل قاعدته الإنتخابية في شكل قوي لدعم القضية الفلسطينية، وإلى معاداة إسرائيل، بينما تشعر قيادة الحزب بضرورة استمرار العلاقة مع إسرائيل بسبب النفوذ القوي للمؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوروبا وعدم إغضاب أميركا، ثم إن التكوين العلماني الصارم للدولة، والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى يعوق تبني سياسات إسلامية أكثر انفتاحاً.

وبناء على الحسابات التركية، فقد تعددت زيارات المسؤولين الأتراك لإسرائيل وللسلطة الفلسطينية، وخصوصاً زيارة وزير الخارجية (عبد الله جول) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وزيارة رئيس الوزراء (أردوجان) في أيار/مايو مع وفد كبير، وهو ما فسره

البعض بأن ذلك تمّ بناءً على إدراك القيادة التركية أن الرضا الأميركي يأتي من البوابة الإسرائيلية. وخففت تركيا من لهجتها الناقدة للممارسات الإسرائيلية، وحاولت أن تظهر بمظهر الوسيط. وتُعدُّ تركيا الشريك التجاري الأول في العالم الإسلامي مع إسرائيل، إذ بلغت إيراداتها من إسرائيل ٩١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٨١٣,٥ مليون دولار في العام السابق. وبلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل ١٢٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ١١٦٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤.

وشهدت إيران في عام ٢٠٠٥ تزايد مظاهر الدعم للقضية الفلسطينية وخصوصاً بعد فوز المرشح أحمدي نجاد برئاسة الجمهورية. وهو ما زاد من قيمة الاعتبارات الأيديولوجية التي قامت على أساسها الثورة الإيرانية. وتولي إيران اهتماماً كبيراً بفلسطين، وترفض اتفاقيات أوسلو، وتدعم تيارات المقاومة، وخصوصاً الجهاد وحماس. وقد دعا الرئيس نجاد إلى شطب إسرائيل من الخريطة السياسية، واعتبارها العدو التاريخي للأمة الإسلامية، كما أشار إلى المبالغة في استخدام اليهود لما حدث في الحرب العالمية الثانية (الهولوكوست)، وطالب بنقل الكيان الإسرائيلي إلى أوروبا. ويدرك الإيرانيون الدور الإسرائيلي القوي في الضغط الأميركي - الغربي على إيران في شأن ملفها النووي، كما يدركون المخاطر التي يمثلها المشروع الصهيوني على الثورة الإسلامية في إيران.

وقد شهد عام ٢٠٠٥ بدء الاتصالات الرسمية العلنية بين باكستان وإسرائيل وهي اتصالات تظهر الشواهد أنها كانت تجري في الخفاء قبل ذلك. وقد التقى وزيرا خارجية باكستان وإسرائيل في اسطنبول في ١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥. وحاول المسؤولون الباكستانيون تبرير اتصالاتهم بأنهم ليسوا أكثر وطنية من الفلسطينيين أنفسهم، وبأن إقامة علاقة ديبلوماسية مع إسرائيل ستؤدي إلى كسب رضا أميركا، وإلى تحييد إسرائيل في ما يتعلق بالتنافس الهندي الباكستاني. وهكذا، اكتشفت حكومة مشرف أن تحالفها مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب لم يكن كافياً، وأن عليها أن تتجاوز المحرمات الوطنية بالاعتراف بإسرائيل، قبل أن تأمل بعلاقات مماثلة لعلاقات الولايات المتحدة مع الهند، أو حتى في المرتبة التالية لها.

وهكذا، تجد الدول الإسلامية نفسها أمام حقيقة كبيرة، وهي أنه لا بدّ من وضع اعتبار استراتيجي للعامل الإسرائيلي عند صناعة سياستها الخارجية. وعليها أن تجيب على سؤال ما إذ كانت تصرّ على الالتزام المبدئي بقضية فلسطين والتوافق مع شعوبها في ذلك، أم أنها ستقدم مصالحها التكتيكية المرتبطة باستمرار النظام أو الحزب في الحكم، وبالمكاسب السياسية والاقتصادية العاجلة، ولو كانت ضدّ رغبة التيارات الشعبية العامة في بلدانها.

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

لم يختلف المشهد الدولي في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية في عام ٢٠٠٥ عن السنوات التي تلت اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إذ استمرت أجواء الهيمنة الأميركية، وحملات ما يُسمّى مكافحة الإرهاب ، وسياسات العولمة، ومحاولات ترتيب خريطة المنطقة وفق المصالح والمعايير الأميركية والإسرائيلية. وقد نجح شارون والحكومة الإسرائيلية في جرّ المجتمع الدولي إلى الانشغال بالفصل أحادي الجانب والانسحاب من قطاع غزة، وتعطيل مشروع خريطة الطريق الذي تبنّته اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة). وأبدت الولايات المتحدة دعمها للفصل أحادي الجانب، وأكّدت يهودية الكيان الإسرائيلي، كما أنّ بُعداً جديداً أخذ يظهر في سياستها وهو تبنّي سيطرة إسرائيل على الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وهو ما يخالف قرارات الشرعية الدولية .

لقد فقدت الولايات المتحدة دور الوسيط النزيه منذ سنوات طويلة، وليس من المؤمل في الوقت القريب أن تتغير السياسة الأميركية على نحو جادّ، لتتعامل في شكلٍ أكثر عدلاً مع الحالة الفلسطينية، وخصوصاً أن اليمين الديني والمحافظين الجدد واللوبي الصهيوني ما زالوا يتمتعون بدور عظيم في صناعة السياسة الخارجية الأميركية

إنّ وقوع الولايات المتحدة الأميركية في المستنقع العراقي، وفشل أو تضعضع حربها على الإرهاب، وتشوُّه صورتها الخارجية، شجّع العديد من الأطراف على اتّباع سياسات أكثر استقلالاً أو أقلّ تبعية لأميركا . وقد أخذ ذلك يظهر في السلوك الروسي الذي يتطلع إلى استعادة مكانته في المنطقة كما أثّرت نتائج الانتخابات البرلمانية في عدد من الدول على سلوكها السياسي، وبدا ذلك في ابتعادٍ نسبي إسباني واقترابٍ ألماني من السياسة الأميركية ❑

الأمم المتحدة: نحو عقد اجتماعي دولي

إسماعيل وساك *

خلفت التوصيات الدولية الأخيرة التي خرج بها المشاركون في اجتماع الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العمومية للأمم المتحدة، خيبة أمل وصدمة للمجموعة الدولية التي كانت تنتظر خلاصات وتوصيات تقر إصلاحات جذرية في المنظمة الدولية، لأول مرة منذ مؤتمر "سان فرانسيسكو" عام ١٩٤٥، الذي مثل حدثاً دولياً حاول تنظيم الساحة الدولية بعد فشل عصبة الأمم، فمن خلال هذا المؤتمر تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة التي نحن في صدد الحديث عنها وعن دورها في السهر على تصريف العلاقات الدولية وصيانة السلم والأمن العالميين إلى الآن، لم تصل بالمجتمع إلى التنظيم والاستقرار المنشودين.مما تنامت معه الأصوات الدولية المنادية بتعديل الميثاق الاممي وتأهيل المنظمة للقيام بالدور المنوط إليها، وخصوصاً ان الوضع الدولي الحالي يعرف انفلاتات ومنزلقات خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين ومعه هذه الهيئة.

وسوف يتم تحديد مكانة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية ، ولكن في المقام الأول سيتم إلقاء نظرة على الوضع الدولي انطلاقا من نظرية **حالة الطبيعة**، وأخيرا سيتم التركيز على ضرورة تغيير نظام منظمة الأمم المتحدة .

فوضى المجتمع الدولي

إذا القينا نظرة على طبيعة مجتمعنا الدولي نلاحظ كيف أنه رهين جهاز مبعثر غير متناسق، وأسير فوضى صاخبة سببتها سياسة دولية تمييزية تعتمد الكيل بمكيالين على مستوى تطبيق قواعد القانون الدولي

المرجعية النظرية للواقع الدولي الحالي: إن الذين يتناولون السياسة الخارجية بالدراسة والتحليل عادة ما يصرفون النظر عن أطروحات الأوساط النظرية رغم أن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة، وكمحاولة لمعرفة إلى أي حد قد ينطبق هذا الواقع مع ما وضعه الفلاسفة وعلماء الاجتماع

(*) باحث في العلاقات الدولية من المغرب

نرجع لنظرية حالة الطبيعة التي أسسها الفيلسوف الانجليزي "توماس هوبز" ونتخذها كمرجعية تحليلية للوضع الدولي الحالي. فهوبز وانطلاقا من معاينته للفرق بين المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي ـ الوطن ـ اعتبر أن حالة الطبيعة؛ الحالة التي تتميز بالحق المطلق في استخدام القوة والعنف من طرف الأفراد للدفاع عن مصالحهم والحفاظ على حقوقهم ضد اعتداءات الآخرين، التي كانت تسود العلاقات بين الأفراد (المجتمع الداخلي) قبل إبرام العقد الاجتماعي، الذي بموجبه تنازل الأفراد عن جزء من حريتهم المطلقة في استخدام القوة والإكراه لمصلحة سلطة فوقية[١]، لا تزال سارية على العلاقات الدولية التي تتفاعل فيها الدول دون سلطة فوقية، حيث تتصارع الدول من أجل القوة وفق منطق "الكل ضد بعضهم بعضاً". إذاً وبحسب هوبز فان الدول، كفاعلين في العلاقات الدولية تبدو في حالة صراع دائم في ما بينها من اجل القوة، وهذا ما جعل الفاعلين من غير الدول كالأمم المتحدة مثلاً لا يعدون فاعلين من المنظار الواقعي.

إذاً العلاقات بين الدول لا تزال تخضع لمنطق حالة الطبيعة والتي تجعل الدارس للمشكلات الدولية يصل إلى تبني مقاربتين[٢].

المقاربة الأولى: تتمثل في التفريق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.

المقاربة الثانية: مفادها أن السياسة الخارجية لا تكون بين وحدات ذات سيادة أي بين دول تملك وحدها، دون غيرها، شرعية السيادة وسلطة الإجبار.

الواقع الدولي بدل التنظيم الدولي: بعد مرور أكثر من ثلاثة قرون لا تزال نظرة هوبز للمجتمع الدولي صائبة وسارية، على أساس أن المجتمع الدولي لم يتحمل مسؤوليته في منع أو حل المنازعات سواء الداخلية أو تلك التي تنشا في ما بين الدول مثل ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية أو التصفية العرقية إضافة إلى الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان ...وهذا ما يجعلنا نتحدث عن الوضع الدولي بدل التنظيم أو النظام الدولي[٣]. لان العلاقات الدولية الحالية والتي تخضع لمنطق حالة الطبيعة بكل ما يعنيه من قانون الغاب وإنعدام النظام ومسلسل من الصراعات الإقليمية والدولية، حيث أصبحت معه علاقات الدول في ما بينها لا تعير اهتماما لما هو عادل أو غير عادل، أو ما هو مشروع أو غير مشروع، بل أصبحت الدول وخصوصاً القوية تنفي وجود بعض القواعد المقبولة من الجميع (المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، أحكام ميثاق الأمم المتحدة...) وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية التي تتصرف في العالم من دون أن تتقيد بأي شرعية أو قانون دولي، حتى قبل ما يسمى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. لكي لا تتخذ ذريعة لما يعيشه العالم حاليا من نزاعات وصراعات، فتاريخ هذه الأخيرة أسود فيما يتعلق بالتصرفات غير المشروعة (فيتنام، ليبيا، الصومال، السودان ..)، إضافة إلى حليفتها إسرائيل التي ترفض الالتزام بالكثير من القرارات الدولية بدعم من أميركا[٤].

(١) Jean- Jacques Roche; *Theories des Relations Internationales*, Ed- Montchrestien. E.J.A- Paris, 1994 - P 23 - 26.

(٢) مارسيل ميرل، **سوسيولوجية العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، (القاهرة، دار المستقبل العربي)، ١٩٨٦، ص ٥٢ ـ ٥٤

(٣) هذا ما أكده محمد بناني أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي، عميد جامعة مولاي إسماعيل بمكناس لجريدة **الأحداث المغربية**، عدد ٩٧١، ص ٤

(٤) إن سلاح "الفيتو" الأميركي صار خيارا بديهيا للوقوف حائلاً أمام أية صيغة صادرة لا ترضى عنها تل ابيب، وقد سبق لها ان رفضت اكثر من ٢٥ قرار صادر عن مجلس الأمن واكثر من ١١٠ توصية عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ تدعوها إلى احترام حقوق الإنسان وإلى الالتزام بمنطوق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، في ممارستها تجاه الشعب الفلسطيني

وكذلك لأن النظام أو التنظيم يفرض وجود قواعد قانونية عامة مجردة وملزمة للجميع، تحكم تصرفات أشخاص القانون الدولي، كما يفرض أيضا وجود هيئة تسهر على مدى تطبيق هذه القواعد واحترامها، لكن يظهر أن في المجتمع الدولي مواثيق ومعاهدات دولية بالفعل ولكن قبلها هناك قوة معينة هي المتحكمة في الوضع، وبالتالي تبحث عن الشرعية لممارساتها عبر كل الوسائل وحتى إن لم تكن قانونية. إذا كانت ميزة الوضع الدولي الحالي هي الفوضى واللاتنظيم، فما جدوى المنظمات الدولية وخصوصاً الأمم المتحدة، وأي دور لها في تنظيم المجتمع الدولي ورعاية وحفظ الأمن والسلم الدوليين؟

مكانة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية

إن التساؤل عن المكانة التي تحتلها منظمة الأمم المتحدة ومدى تأثيرها في العلاقات الدولية يثير مدى ودرجة إستقلال هذه المنظمة عن الدول القوية الممولة لها. ثم تحديد دور ومغزى وجود مجلس الأمن كجهاز أساسي للمنظمة الدولية.

١ - إستقلالية المنظمة أم تبعيتها للأقوياء

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة ما إذا كان يمكن اعتبار المنظمات الدولية الحكومية ومن بينها الأمم المتحدة، مثابة فاعلين دوليين مستقلين أم أنه يتعين النظر إليها على نحو أكثر تواضعا، باعتبارها مجرد إطار أو ديكور تمارس الدول من خلالها أنشطتها وتتنافس بينها. صحيح أن منظمة الأمم المتحدة لا تتوافر على سلطة مستقلة في بلورة وتطبيق سياسة جماعية دون الاعتماد على مساهمة الدول الأعضاء، ولكن لا يجب أن يكون ذلك على حساب مبادئ المشروعية الدولية أو مصالح الشعوب وحقوق الدول المستضعفة. فالأمم المتحدة اعترف لها بشخصية قانونية دولية وظيفية وحسمت في ذلك محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في قضية "تعويض أضرار موظفي الأمم المتحدة أثناء أدائهم لوظائفهم"، واعتبرت أن الآثار التي تنبثق من الأمم المتحدة يمكن الحجية بها في مواجهة الجميع وليس بشخصية قانونية في مواجهة دول دون غيرها(٥).

وعموماً يمكن الإشارة إلى أن هناك مقاربتين في ما يتعلق بتوضيح دور المنظمة الدولية، المقاربة الأولى ترتكز على تحليل صنع القرار في المنظمة الدولية. وأما الثانية فتستمد أدوات تحليلها من النظرية الوظيفية. لقد خلصت الدراسات التي انصبت على مسلسل صنع القرارات في المنظمات من زاوية مقارنة إلى التمييز بين فئتين من المنظمات الدولية(٦).

- الفئة الأولى، تحدد سياستها العامة وتراقب من طرف الدول الأعضاء الأكثر قوة وهذا ما ينطبق على الأمم المتحدة.
- أما الفئة الثانية، فتتميز بتمتع الأمناء العامين والموظفين الدوليين وممثلي الحكومات

(٥) أدلت محكمة العدل الدولية برأيها في هذا الصدد حين أصدرت في ١١ نيسان/أبريل ١٩٤٨ رأيها الاستشاري الخاص بالتعويضات عن الخسائر التي لحقت بالأمم المتحدة

(٦) محمد عمرتي وعبد السلام السفيري، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى ١٩٩٩ (دار الحسور)، ص ١٣٩

بهامش واسع من الحرية في صوغ السياسة العامة لهذه المنظمات (عكس ما يسري على الأمانة العامة والموظفين الدوليين للأمم المتحدة).

تعاني استقلالية منظمة الأمم المتحدة من محدودية قانونية وواقعية أبرزها:

- المقاومة السلبية التي تبديها بعض الدول القوية (أميركا مثلاً) ضد تطبيق توصيات وقرارات الأمم المتحدة.

- وزن هذه الدول السياسي والعسكري والاقتصادي يمكنها من عرقلة نشاط الأمم المتحدة في مجال معين أو إفشال تطبيق إعمال قراراتها (استعمال حق الفيتو، واستعمال سلاح الضغط المالي...).

- القيود والصعوبات النابعة من ميثاق الأمم المتحدة (حالة مجلس الأمن مثلاً).

ومهما يكن الأمر فإن هيمنة الأقوياء حاضرة ولو في آخر مرحلة قرار المنظمة. فإذا افترضنا مثلا أن الأغلبية المطلوبة في اتخاذ القرار في مصلحة الدول الضعيفة، فإن تطبيق هذا القرار يستلزم الرجوع إلى الدول التي تمتلك سلطة التطبيق ومنها خصوصاً الدول التي تحتكر الثروة وتملك القوة، والتي بطبيعة الحال ستمتنع عن تقديم مساعدتها للمنظمة إذا كان القرار يتعارض مع مصالحها

إن هذه المحدودية في استقلالية المنظمة هي التي حدت بكل من "كوكس" و "جاكوبسون" إلى التأكيد أن المنظمات الدولية هي نظم غير مستقلة، لأنها خاضعة لقوى البيئة الخارجية التي تشكل لها ضغوط كبرى تؤثر في قرارتها على نحو حاسم[٧].

٢ - مجلس الأمن: جهاز مصغر لخدمة مصالح الدول الكبرى

إن عدم استقلالية الأمم المتحدة تتجلى في صورة واضحة في جهاز مجلس الأمن، الذي هو جهاز ضيق محدود العضوية يستحوذ على سلطات مطلقة لتدبير الشأن الدولي، في غياب أية سلطة مضادة للرقابة السياسية والقضائية. فبذريعة "الفاعلية" تم إقرار مثل هذا النوع من الأجهزة التي تستجيب لهاجس "الفاعلية" على حساب المساواة في التمثيلية والأسلوب الديموقراطي بين الأعضاء. إلا أنه أسلوب انتقد ووجهت إنتقادات كثيرة له بوصفه أسلوب لا يخلو من عيوب، لا سيما أنه يؤدي إلى خلق امتياز لمصلحة الدول القوية دون الآخرى، إذ أن هذه الدول تستفيد من تمثيلية مزدوجة في الجهاز الشامل والجهاز الضيق، ما يؤدي ويؤهل هذه الدول للحضور المتواصل والمستمر لمتابعة جميع أشغال المنظمة من أجل الدفاع عن مصالحها الضيقة وحمايتها.

أخذ القانون الدولي بهذه الإنتقادات ووضع بعض الطرائق للتخفيف من سلبيتها ومساوئها وهي: نص بعض المواثيق التأسيسية على إخضاع الأجهزة الضيقة للأجهزة العامة أو الشاملة. والاعتماد على الأجهزة العامة لتعيين الأجهزة الضيقة والتقليص من إختصاصات الأجهزة المحدودة العضوية. والرفع من عدد الأعضاء في الأجهزة المحدودة.

(٧) مارسيل ميرل، نفس المرجع ص ٣٠٤

رغم كل هذه الانتقادات وهذه الطرائق التي صاغها المنظرون والمتخصصون في القانون الدولي، حرصت الدول القوية على أن تجعل من مجلس الأمن جهاز مثابة حكومة أقلية تتمتع بوضع قانوني خاص وغير قابل للتغيير ويشكل استثناء على الطرائق السابقة، كالاستثناء الذي يعمق وضعية عدم المساواة بين أعضاء الأمم المتحدة في ما يتعلق بين الجمعية العمومية ومجلس الأمن طبقا للمادة ١٢ من الميثاق ألأممي[٨] (الطريقة الأولى).
أما بالنسبة إلى طريقة الثانية فسلطة انتخاب أو تعيين أعضاء مجلس الأمن تنفلت من اختصاصات الجمعية العمومية كجهاز شامل حيث أن الدول الخمسة الدائمة العضوية ورد تحديدها في الميثاق التأسيسي (المادة ٢٣). وعلى عكس الطريقة الثالثة فإن إسناد مهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين لمجلس الأمن جعل منه جهازا عاما بحكم اتساع المفهوم السياسي للأمن والسلم الدوليين وقابلية الحفاظ عليهما للاتساع والامتداد.
وفي ما يخص مطلب الرفع من عدد الأعضاء في الأجهزة المحدودة، الذي تطالب به الدول الضعيفة والمتوسطة القوة، فإنه مطلب غير مجدي لأن تعديل ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ الذي عدل من المادة ٢٣ من الميثاق ورفع عدد الأعضاء غير الدائمين من ٦ إلى ١٠ يراعى عند انتخابهم مساهمتهم في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى التوزيع الجغرافي العادل، لم تجنِ معه الدول الضعيفة شيء يذكر بل أكثر من ذلك احتفظت الدول القوية بالعضوية الدائمة وبحق الفيتو (الاعتراض) لوحدها.
ونعتقد أنه حتى لو طبق مطلب إلغاء او تحويل مجلس الأمن لجهاز شامل، وهو ما الذي يطالب به الاتجاه الراديكالي، فإنه لا يكرس أمال دول العالم في تحقيق الدمقرطة على أساس ان هناك سابقة دولية تمثلت في تحويل مجلس التجارة والتنمية، الذي هو جهاز مصغر في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى جهاز شامل وعام يضم كل الدول الأعضاء، فهذا التحول لم يحقق أي مكسب مادي ملموس لدول العالم الثالث التي طالبت بالتعديل، لأن مسلسل صنع القرار داخل المجلس نقل إلى إطار المشاورة الديبلوماسية ذات الطابع التكتيكي والتي تقع على هامش المؤتمر وخارج جلساته الرسمية، وبذلك أصبح هذا المجلس صوريا.
وكخلاصة أولى لما سبق لا يسعنا إلا أن نؤكد ما قاله محمد الدوري، المندوب الدائم السابق للعراق لدى الأمم المتحدة، حين قال: إن الأمم المتحدة هي المسرح الذي يتم عرض المسرحية عليه، وهي ليست لاعباً أساسياً أو لاعباً أصيلاً إنها أداة بأيدي اللاعبين الكبار، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، يستخدمونها متى أرادوا[٩].
أما الخلاصة الثانية فتتجلى في كون ملامح وحقيقة الأمم المتحدة اتضحت أكثر، فهذه المنظمة التي تبدو لنا وللجميع بأنها عالمية ما هي في الحقيقة إلا قناع للدول القوية تستخدم لاستعمار واستغلال الدول المستضعفة.

(٨) ميثاق الأمم المتحدة
(٩) محمد الدوري، **اللعبة انتهت** *The Gamme is over* **من الأمم المتحدة إلى العراق محتلاً**، (المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤)، ص ٤٣

الأمم المتحدة بين ضرورة التغيير وخطورة الإصلاح

على ضوء ما تحدثنا عنه سابقا من تدهور للوضع الدولي، وأمام التقصير الكبير إلى حد الإخفاق للأمم المتحدة على كل المستويات وخصوصاً ادائها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، أصبح وضعها مهدداً بالإنهيار، ما يستخلص منه أن تغييرا جذريا هو وحده الذي يحول دون تدهور وضع الأمم المتحدة ومكانتها على الساحة الدولية، فالإصلاح الذي تأتي به الدول القوية ما هو في الحقيقة إلا تكريس لهيمنتها. وبالتالي يلزم التأثير في المجتمعات الدولية، حتى لا يستمر الوضع الدولي على ما عليه من فوضى وسيادة شريعة الغاب التي يستغل فيها القوي الضعيف، وبالإستناد دائما إلى نظرية "هوبز"، لكي تبرم عقدا اجتماعيا دوليا تتخلى بموجبه الأطراف الدوليين عن جزء من حريتهم في استعمال القوة لفائدة سلطة فوقية، نقترح أن تكون هذه السلطة ممثلة في منظمة الأمم المتحدة لأنها من حيث الواقع أقرب إلى الحكومة العالمية[١٠] وهذه الحقيقة تبدوا أولا في تكوين الأمم المتحدة من حيث عدد أعضائها (١٩١ دولة) ومن حيث عدد الهيئات والوكالات التابعة لها. لكن إذا تحققت لها الاستقلالية عن الدول الأعضاء وتوافرت لها قدرة التأثير في جميع أطراف المجتمع الدولي من دون استثناء، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة من التغيرات الجذرية التي تبتدئ في تغيير الميثاق التأسيسي، ليكون على شكل عقد اجتماعي يراعى عند صوغه حقوق كل دول العالم، وإعادة النظر في أجهزة المنظمة كحالة مجلس الوصاية الذي لا مبرر لوجوده. وبالنسبة إلى مجلس الأمن كجهاز مركزي في المنظمة، فإن مبررات العضوية الدائمة المقصورة على الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية زائد الصين الشعبية، لم يعد يتناسب مع واقع اضطلاع بعض الأطراف بادوار اقتصادية مهمة على الساحة الدولية[١١]، ما يجب معه إسناد مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لمنظمة الأمم المتحدة، لأن السلم والأمن الدوليين يعتمدان على توازن القوى بأكثر مما يعتمدان على تحكيم الأمم المتحدة، ولذلك فإن تفعيل آلية الأمن الجماعي هو خير رد على التحديات القديمة والمتوقعة للوضع الدولي والذي تعد فيه الأمم المتحدة المسؤول الأول، وتوكيد الدور الذي لا غنى عنه للمنظمة في الشؤون الدولية. وكذلك فإن إستخدام مجلس الأمن لنظام الجزاءات كأداة لتعزيز السلم والأمن، يجب أن يتم على نحو يحقق الهدف منها من دون أن تؤثر على الجزاءات على نحو ما حدث في حالة الجزاءات التي فرضها المجلس على العراق وليبيا وغيرهما من الدول[١٢]. أما في ما يخص الجمعية العمومية وباعتبارها تضم نحو ١٩١ دولة في الوقت الراهن، يمكن إعتبارها أصدق تعبير عن تطلعات المجتمع الدولي، ولذلك يجب أن يُفعل دورها في كل المجالات سواء تعلق الأمر بالتوجيهات العمومية للجمعية أو الرقابة على الموازنة أو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ونظرا للأغلبية التي تشكلها دول العالم الثالث من داخلها فقد حاولت الدول القوية أن تحجم من

(١٠) فهي كذلك من حيث الواقع وليس من الناحية الرسمية، ففكرة الحكومة العالمية هي مجرد فكرة قد تتحقق أو لا تتحقق، إضافة إلى أن المنظمات الدولية مقاربة بالحكومات الوطنية ليست حكومة كما أنها ليست دولة لأنها تفتقر إلى السيادة ولكن يمكن لهذه المنظمات وخصوصاً الأمم المتحدة أن تصبح في المستقبل حكومة عالمية لو أن الدول الأعضاء وخصوصا القوية منها عملت على إزالة المعوقات التي تحد من هذه الصلاحيات ولمزيد من التفصيل يراجع محمد حسن الابياري، **المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤)، ص ٣٠١

(١١) محمد عمرتي وعبد السلام سفيري، مرجع مذكور، ص ١٤٣

(١٢) منير زهران، "الأمم المتحدة والتحديات الدولية المعاصرة". **السياسة الدولية**، عدد ١٥٦، نيسان/ابريل ٢٠٠٤، المجلد ٣٩، ص ٢٧

فاعليتها[١٣] وأما على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فأمام تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مناطق عدة من العالم، يتضح أن هذا المجلس لم يفِ بالمهام والأهداف المسطرة له، ما يستلزم الضغط على دول الشمال الغني من أجل الإيفاء بوعودها لتحقيق تنمية شاملة لدول الجنوب الفقير، فأغلب الأنشطة التي تخدم التنمية، يتم تمويلها من المساهمات الطوعية للدول المانحة التي تقوم بتحديد أولوية الأنشطة التي توجه إليها تلك المساهمات[١٤]. هذا ما جعلنا نطالب بأن تكون حجم هذه المساعدات في مستوى حاجات الدول الفقيرة أولا وأن لا تكون طوعية بل يجب أن تكون إلزامية وأن تضم لموازنة المنظمة الدولية، حتى يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خصوصاً القيام بدور محوري في التنمية. وعموماً يجب إعادة النظر في علاقة الأمم المتحدة سواء بأجهزتها أو ببقية المنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، بهدف المزيد من الدقة والوضوح. كما أن ضمان وحماية القواعد والمبادئ الدولية، يستدعي وجود قوة عامة، تشكل لمصلحة الجميع وليس للمنفعة الخاصة لأولئك الذين أوكلت إليهم هذه المهمة أي إقامة نظام أمني وعسكري مستقل عن الدول الأعضاء.

وضع نظام جديد لتمويل أنشطة الأمم المتحدة بما يضع حد للأزمة الهيكلية الناتجة من الأزمة المالية وللحسم مع تبعية المنظمة من حيث التمويل للأقوياء الذي لا يخدم استقلالية المنظمة، فمثلا مساهمة الولايات المتحدة في موازنة الأمم المتحدة التي تقدر نسبتها بـ ٢٥ في المئة جعلها تسيطر وتتحكم في أشغال هذه المنظمة. وهذا النظام الجديد للتمويل يجب أن يعتمد على موارد أخرى غير مساهمة الدول الأعضاء، على سبيل المثال: فرض رسوم على الدول الأعضاء بحسب قوتها الاقتصادية، كمساهمة إلزامية في موازنة المنظمة. وفرض ضرائب على الشركات متعددة الجنسية والعابرة للقارات التي تنهب خيرات العالم من دون أن تساهم في تنظيمه، بعد أن توضع قواعد ضابطة (مدونة حسن السلوك) تلتزم بها هذه الشركات والأمم المتحدة. وفرض عقوبات مالية على الدول التي تنتهك المبادئ والقوانين الدولية كضرائب التلوث على سبيل المثال وفرض رسوم أو الاستفادة بنسب مئوية نتيجة استغلال بعض الفضاءات أو المجالات التي تعتبر ملكا للبشرية. مثل عائدات استغلال أعماق أعالي البحار الغني بموارده الطبيعية والبيولوجية، ما دام جهاز السلطة المكلف بتنظيم هذا المجال لم يعد يقوم بدوره الحقيقي وفقا للتعديل الذي أتت به الدول الكبرى (اتفاقية ٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٤) على معاهدة مونتوكوباي لعام ١٩٨٢ هذه بعض الاقتراحات التي نرى ضرورة الأخذ بها لتأهيل المنظمة الأممية لتكون السلطة الدولية القادرة على تنظيم المجتمع الدولي والخروج به من حال الفوضى إلى حال التنظيم وللسهر على تطبيق القانون الدولي بما يخدم الإنسانية جمعاء ■

(١٣) فمثلا بعد مصرع السكرتير العام للأمم المتحدة (همر شولد) عام ١٩٦١. تم تعيين "يوثانت بروما" قائماً بأعمال السكرتير العام بإجماع الآراء، في هذه الفترة تقدمت لجنة من ١٢ عضوا من الشيوخ والنواب الأميركيين في واشنطن بتعديل نظام التصويت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة وذلك لإعطاء الدول الكبرى قوة أعلى في المنظمة ولكن "يوثانت" عارض هذا الاقتراح وقال إنه طبقا للديموقراطية الصحيحة يجب ألا تكون هناك تفرقة بين غني وفقير أو قوي وضعيف" لمزيد من التفصيل يراجع كتاب لحمدي حافظ بعنوان: **المشكلات العالمية المعاصرة**، (دار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦) بدءاً من الصفحة ٥٢٣

(١٤) سمير زهران، مرجع مذكور، ص ٢٩

تقارير ووثائق

وثيقة * القرار ١٦٨٠

هنا ترجمة غير رسمية لنص قراري مجلس الأمن الرقم ١٦٨٠، متابعة للتقرير الثالث في شأن تطبيق القرار ١٥٥٩ والرقم ١٦٨٦.

إنّ مجلس الأمن،

إذ يذكّر بكلّ قراراته السابقة حول لبنان ولا سيّما القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و٤٢٥ و٤٢٦ (١٩٧٨) و٥٢٠ (١٩٨٢) و١٦٥٥ (٢٠٠٥)، وكذلك ببياناته الرئاسية حول الوضع في لبنان لا سيّما البيانات الصادرة في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21) و١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36) و٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/17)و٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3)، إذ يجدّد دعمه القويّ لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً، إذ يلفت بإيجابيّة إلى تحقيق مزيد من التقدّم المهمّ نحو التطبيق الكامل لكلّ أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لا سيّما من خلال الحوار الوطني اللبناني، ولكن إذ يلفت أيضاً بأسف إلى أنّه لا تزال هناك أحكام أخرى من القرار ١٥٥٩ لم تُطبَّق تطبيقاً كاملاً، ولا سيّما حلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سلطة الحكومة اللبنانية على أراضيها كاملةً، والاحترام الشديد لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وإجراء انتخابات رئاسية حرّة وعادلة بموجب أحكام الدستور اللبناني من دون تدخّل وتأثير أجنبيَّين، إذ يلفت بقلق إلى ما خلص إليه تقرير الأمين العام (S/2006/248) عن عمليّات نقل أسلحة إلى ميليشيات داخل الأراضي اللبنانية في الأشهر الستّة الماضية، إذ يُعرب عن دعمه الكامل للحوار الوطني اللبناني ويثني على كلّ الأفرقاء اللبنانيين مسجّلاً لهم طريقة سير الحوار والتوافق الذي جرى التوصّل إليه في هذا السياق حول مسائل مهمّة، إذ استمع إلى كلمة رئيس الوزراء اللبناني أمام مجلس الأمن في ٢١ نيسان ٢٠٠٦(S/PV.5417). ١ ـ يرحّب بتقرير الأمين العام نصف السنوي الثالث إلى مجلس الأمن تاريخ ١٨ نيسان/ابريل ٢٠٠٦ حول تطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2006/248).

٢ ـ يدعو مرّة أخرى إلى التطبيق الكامل لكلّ مقتضيات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣ ـ يجدّد أيضاً دعوته كلّ الدول والأفرقاء المعنيّين المذكورين في التقرير، إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع الحكومة اللبنانية ومجلس الأمن والأمين العام من أجل تحقيق هذا الهدف.

٤ ـ يشجّع الحكومة السورية بقوّة على التجاوب مع مطلب الحكومة اللبنانية الداعي، تماشياً مع الاتّفاقات التي جرى التوصّل إليها في الحوار الوطني اللبناني، إلى تحديد الحدود المشتركة بين البلدين ولا سيّما في المناطق ذات الحدود الملتبسة أو المتنازع عليها، وإلى إقامة علاقات ديبلوماسية كاملة وتمثيل ديبلوماسي كامل بين البلدين، مع الإشارة إلى أنّ من شأن هذه الإجراءات أن تشكّل خطوة مهمّة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وتحسين العلاقات بين البلدين، ما يُقدّم مساهمة إيجابية للاستقرار في المنطقة، ويحضّ الطرفَين على بذل جهود من خلال مزيد من الحوار الثنائي من أجل تحقيق هذه الغاية، آخذين في الاعتبار أنّ إقامة علاقات ديبلوماسية بين الدول

(*) ترجمة نسرين ناصر.

وإنشاء بعثات ديبلوماسية دائمة يتمّان من خلال الموافقة المتبادلة؛

٥ - يثني على الحكومة اللبنانية لاتّخاذها إجراءات لمكافحة نقل الأسلحة إلى داخل الأراضي اللبنانية، ويناشد أيضاً الحكومة السورية اتّخاذ إجراءات مماثلة؛

٦ - يرحّب بالقرار الصادر عن مؤتمر الحوار الوطني والذي يقضي بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج مخيّمات اللاجئين في غضون ستّة أشهر، ويدعم تطبيقه ويدعو إلى بذل مزيد من الجهود لحلّ كلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، ولبسط سلطة الحكومة اللبنانية على أراضيها كاملة؛

٧ - يكرّر دعمه للأمين العام ومبعوثه الخاص في الجهود التي يبذلانها والتفاني الذي يُظهرانه بهدف تسهيل تطبيق كلّ أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)؛

٨ - يقرّر أن يستمرّ في متابعة المسألة؛

وثيقة • القـــــرار ١٦٨٦

إن مجلس الأمن، إذ يذكّر بكل قراراته السابقة ذات الصلة، ولاسيما القرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) الصادر في ٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٥، و١٦٣٦ (٢٠٠٥) الصادر في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٥، و١٦٤٤ (٢٠٠٥) الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و١٦٦٤ (٢٠٠٦) الصادر في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، و١٣٧٣ (٢٠٠١) الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و١٥٦٦ (٢٠٠٤) الصادر في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٤، وبعد تأكيد إدانته الشديدة للتفجير الإرهابي في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وكل الهجمات الأخرى في لبنان، منذ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٤، وكذلك تأكيد ضرورة محاسبة كل الذين تورّطوا في هذه الهجمات، وبعد فحصه تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (S/2006/375)، الذي رُفع إليه بموجب القرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و١٦٣٦ (٢٠٠٥) و١٦٤٤ (٢٠٠٥) وإشادته باللجنة لعملها المهني البارز الذي تواصل القيام به في ظروف صعبة، لمساعدة تحقيق السلطات اللبنانية في جميع جوانب هذا العمل الإرهابي، وأخذه علماً باستنتاج اللجنة أن التحقيق لم يكتمل بعد، مع أنه أحرز تقدماً ملموساً، وقد أخذ علماً برسالة رئيس مجلس الوزراء اللبناني في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى الأمين العام (S/2006/278)، التي طلبت تمديد انتداب اللجنة سنة أخرى بدءاً من ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، ولاحظ توصية اللجنة في هذا الشأن، وإذ يذكر بطلبه في القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥) أن يضع الأمين العام توصيته في شأن طلب الحكومة اللبنانية توسيع مهمّة اللجنة لتشمل الأعمال الإرهابية الأخرى التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٤، وإذ يرغب في مواصلة مساعدة لبنان في سعيه لمعرفة الحقيقة ومحاسبة أولئك الذين تورّطوا في هذا العمل الإرهابي،

١ - يرحّب بتقرير اللجنة،

٢ - يقرّر تمديد انتداب اللجنة حتى ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٧،

٣ - يؤيّد رغبة اللجنة، إذ يرى مناسباً ومتفقاً مع انتدابها توسيع مجال مساعدتها للسلطات اللبنانية في تحقيقها في الأعمال الإرهابية الأخرى التي ارتُكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٤، وتدعو الأمين العام إلى توفير الدعم والموارد اللازمة للجنة في هذا الشأن،

٤ - يدعو اللجنة إلى مواصلة إبلاغه بتقديم التحقيق، بوتيرة فصلية، أو بأي وقت آخر تراه مناسباً،

٥ - يقرّر إبقاء الأمر مطروحاً أمامه

المسألة الدينية في القرن ٢١

غسان العزي *

لا يسعى جورج قرم في كتابه الجديد إلى نفي أو تأكيد رؤية اندريه مالرو حول القرن ٢١ الذي"سيكون دينيا أو لا يكون" بقدر ما يبتغي تقديم تحليل سياسي معمق، يخرج عن الاطروحات الرائجة، للمسألة الدينية في مطلع هذا القرن. ويلاحظ أنه بالأمس القريب كان المحللون يتكلمون عن حركات إثنية قومية أو وطنية، أما اليوم فالهوية الدينية باتت تغلف كل شيء: الغرب اليهو ـ مسيحي، العالم العربي ـ الإسلامي، القدس كعاصمة "أبدية" لإسرائيل، وحتى موسكو وأثينا أو بلغراد أضحت مراكز حيوية للكنيسة الارثوذكسية التي عادت بعد انهيار الشيوعية. كذلك فالاصولية البروتستانتية أو الانجيليون الجدد وغيرهم (المسيحيون المولودون مجدداً على سبيل المثال) يساهمون في هذه الديكورات الجديدة. لقد كانت تنقلات البابا بولس الثاني ثم وفاته وجنازته في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أحداثا كبرى تثير اهتمام كبريات وسائل الاعلام العالمية. حتى القارة الآسيوية لم تعد في منأى عن الظاهرة الدينية الجديدة: يقظة الهندوسية في الهند العلمانية الديموقراطية مع ما يرافقها من مجازر متبادلة بين المسلمين والهندوس، معارك طاحنة في كشمير، انتفاضة إسلامية في الفيليبين، تفجيرات إرهابية في اندونيسيا، الدلاي لاما، الزعيم الروحي للتيبت المنفي، يضحي شخصية عالمية محورية. في المقابل جغرافيات تعايش ديني عديدة تفجرت، من لبنان بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ إلى البوسنة وتشيشينيا مرورا بسريلانكا ثم العراق تحت الاحتلال الاميركي. هل هي "عودة" الديني إلى الساحة السياسية أم استخدامه كوسيلة في الصراعات السياسية؟ هل نحن في صدد "صراع الحضارات" بين الغرب والإسلام كما روج هانتنغتون؟

يعتقد قرم أننا دخلنا في حقبة جديدة تهيمن فيها امتثالية ثقافية ذات طبيعة تسلطية لقوى اليوم، الاقتصادية خصوصاً، الساعية لفرض رؤية أحادية للعالم تستثني كل حس نقدي وتمنح شرعية فلسفية للقوة الاعظم الأميركية الراغبة في الهيمنة على العالم مع الترويج لما تسميه التقليد اليهو ـ مسيحي والتبادل ـ الحر الاقتصادي. هذه المحافظية الجديدة في

(*) كاتب لبناني.

Georges CORM *"la Question Réligieuse au 21 ème siècle"* (paris, éd. la Découverte 2006). 214 pages.

شكليها الانكلو ـ ساكسوني والأوروبي تلتمس بقوة عودة الديني من أجل ترسيخ سلطتها الثقافية وشرعنة النظام الجيوبوليتيكي الجديد الذي راح يفرض نفسه تدريجيا منذ انهيار جدار برلين.

إنها أفكار قديمة ترتدي حلة جديدة في عالم ازداد تعقيدا عما كان عليه. فبالأمس نعت الرئيس ريغان الإتحاد السوفياتي بـ "امبراطورية الشر" واليوم يستخدم بوش الإبن، وبالأسلوب الإنجيلي نفسه، عبارة "محور الشر". ولفهم هذا التحول يعيد قرم قراءة الفلاسفة والمؤرخين في ضفتي الاطلسي (فوكوياما، هانتنغتون، ليو شتراوس، فرانسوا فوريه، فريدريك روفيلوا، ارنست نولت...) الذين بدأوا، منذ السبعينات من القرن المنصرم، إعادة النظر في الإرث الثوري الأوروبي الذي ظن كثيرون أنه قد صار، رغم النزاع بين المعسكرين الشرقي والغربي، مكوناً أساسياً للإنسانية الكونية وعنصراً فاعلاً في إدارة شؤون العالم. وقد ساهم اختفاء المعسكر الشرقي في إنجاح مشاريع إعادة النظر في التاريخ التي قادها بعض هؤلاء المفكرين بمساعدة اكيدة من وسائل الإعلام الغربية المهيمنة، الامر الذي بلور إجماعاً جديداً تغذيه اقتناعات دينية ورؤية خاصة للعالم الجديد.

يتعرض الكتاب إلى مسألة الهوية التي يصفها بالظاهرة الاجتماعية المبنية على الاختلاف مع هوية أخرى والتي هي ليست بالجامدة أو المتصلبة بل تتطور مع التغيرات التي تعصف بأنظومات القوة والسلطة ومعايير حضارة الحقبة الزمنية. فاليوناني في القرن العشرين ليس هو نفسه يوناني القرن ١٦ الذي عاش في كنف الإمبراطورية العثمانية أو ذاك الذي عاش في العصر البيزنطي.

وفي تحليل أنتروبولوجي معمق يلاحق قرم مسيرة تكون الأمة في أوروبا وتحولات أنظومة تشكل الهوية منذ عبادة الاجداد وأساطير الأبطال القدامى إلى القوميات الحديثة، محللا أهمية أماكن الذاكرة الدينية في التاريخ الاوروبي الذي سار طويلاً في دروب عنفية دموية. ويلاحظ أنه في المرحلة الكولونيالية تم استخدام الأقليات القومية والدينية في الشرق الأوسط قبل أن تنتقل القومية الأوروبية إلى خارج القارة حيث جرت محاولات فاشلة لاستنساخها في غير مكان. ومن الكولونيالية إلى الحرب الباردة جرى استخدام الدين كوسيلة لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية واستراتيجية

أما عن الإسلام السياسي فلم يعد ما كان عليه في القرن ١٩ أو حتى العشرين، اذ طرأت عليه تحولات كثيرة ودخلت فيه حركات إصلاح كما حركات تطرف واستخدمته الكولونيالية كما الأميركيون وسائل في الصراع مع الإتحاد السوفياتي، مثلما يستخدمونه اليوم ذريعة في سياساتهم الهجومية الدولية. ويلاحظ الكاتب أن العام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ كان غنياً جداً بالحوادث والتحولات: الرئيس كارتر عين لجنة لبناء نصب لتخليد ذكرى الهولوكوست، توقيع الصلح المصري ـ الإسرائيلي وكامب ـ دافيد، إنتخاب البابا يوحنا الثاني، وصول

دينغ شياو بينغ إلى السلطة في الصين، إنتصار الثورة الإسلامية في إيران، الغزو السوفياتي لأفغانستان، أزمة الصواريخ الأوروبية بين الناتو والإتحاد السوفياتي، عدا عن أحداث محلية في غير مكان، تضافرت لتحدث تحولاً أيديولوجياً يفتح مرحلة "عودة الديني" التي يعالجها الكتاب. ويسبر هذا الاخير، في فصل كامل، أغوار تاريخ العنف الأوروبي، الديني في جله، منذ القرن الرابع والنزاعات الدموية التي عصفت بالكنيسة الشرقية حول مسألة الطبيعة الآلهية للمسيح، الأمر الذي أضعف الكنائس المسيحية ومهد السبيل أمام ظهور الإسلام. بالطبع اختلط الدين بالجيوبوليتيك والسياسة في هذه القرون الممتدة من الحروب والصراعات المسيحية الأوروبية ومحاكم التفتيش والحروب الانكليزية (١٥٣٤ - ١٦٦٨) وحروب الدين (١٥١٧ - ١٦٤٨)... التي مزقت الهوية التي شكلتها المسيحية الأوروبية، الأمر الذي فتح الباب أمام كونية **قرن الأنوار** التي نجحت في تحقيق التخطي النهائي للتعصب الديني والإستخدام السياسي للدين.

فلاسفة ومؤرخون جدد أعادوا طلاء واجهة العالم وأسسوا لنظام حقيقة جديد حيث عودة الديني والأتيكي والعرقي تذوب في مفهوم واحد غامض اسمه الحضارة والذي ارتبطت به وبطريقة سحرية مفردات الديموقراطية والحرية والعولمة وقانون السوق ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ استعاد الخطاب السياسي المهيمن بنيته نفسها التي كانت خلال الحرب الباردة رغم كل المتغيرات الكبرى في الساحة الدولية. حل "محور" مكان "إمبراطورية" الشر ومحل التهديد المخرب للنظام الدولي من قبل الشيوعية جاء مفهوم الإرهاب حيث اللون الإسلامي لاريب فيه، الأمر الذي يدعم أطروحة "صدام الحضارات".

يضيف قرم بأن هيغل صالح الدين والعقل فوضع أسس "الغربية" الحديثة أي إعادة كتابة التاريخ الأوروبي لإعطائه وحدة وعقلانية منذ اللحظة التوحيدية المؤسسة. لم تعد العصور الوسيطة رمز الظلامية والانحطاط بل الغرفة الخلفية التي تم فيها تحضير التطور المستقبلي، وأضحى ثيولوجيو هذه العصور رواد العلمانية والفكر العقلاني وصارت الحروب الدينية، رغم فظاعاتها ووحشيتها، مرحلة أساسية في تقدم الإنسانية. وجاء ماكس فيبر ليبني على الأسس الهيغلية للتاريخ الغربي فجعل من البروتستانتية العنصر الأساسي المكون للحضارة الغربية، تحديداً في أوجهها المتعلقة بالتقدم المادي والاقتصادي.

يرد قرم بالقول أنه إذا كان ثمة "إستثنائية" في التاريخ الأوروبي مقارنة بالقارات والحضارات الاخرى فهي بالتحديد هذه "الحرب الاهلية" الأبدية المستمرة طيلة قرون طويلة والمكللة بحربين عالميتين. والفيبرية أو الديالكتيك الهيغلي - الماركسي فقد معناه: "مكائد التاريخ" أو "العنف كمولد للتقدم الانساني" لم تقد الا إلى بربرية غير مسبوقة في الحربين العالميتين، ناهيك عن عدد لايحصى من الصراعات المحيطية أو الطرفية لأوروبا والناجمة

عن نزع الاستعمار والحرب الباردة. وإضافة إلى مسألة اللجوء إلى الدين في السياسة يسلط الكتاب الضوء على أزمة الديني نفسه والتي تدفع السلطة الدينية إلى الإستنجاد بالسلطة السياسية. هذه الأزمة المزدوجة ضربت أكثر ما ضربت المجتمعات ذات التقليد الديني التوحيدي أي العالم الإسلامي ـ المسيحي واليهودي حيث ازدادت الاضطرابات السياسية ـ الدينية حدة.

ويجتاح عالمنا الثقافي اليوم **صدام الحضارات** في المعنى الديني والثقافي فيحاول فرض نفسه كأيديولوجية جديدة ونظرية ثابتة لا نقاش فيها. بالنسبة لهذه النظرية لن يكون الصراع الكبير في القرن ٢١ تلك المواجهات بين القوميات الكبرى التي بدأت مع القرن ١٩ واستمرت إلى الإنفجارين الكبيرين في الحربين العالميتين في القرن ٢٠، وليس ذلك التنافس ما بين الأيديولوجيتين العلمانيتين الكبيرتين، الرأسمالية والاشتراكية، خلال الحرب الباردة ولكنه ذلك الذي سيشهد مواجهة محتدمة بين عالم مسيحي ـ يهودي ليبرالي منفتح ومتسامح يحمل مشعل التقدم وعالم الإسلام الرجعي المتخلف التسلطي والعنفي والمنغلق على نفسه.

يفند قرم هذه الأطروحة رافضاً مقولة الغرب كهوية عليا جامعة، حيث أميركا تختلف عن أوروبا وهذه الاخيرة منقسمة بين ثقافات إسكندنافية وجنوبية وإنكلوساكسونية وجرمانية وغيرها وحيث الكاثوليكية والبروتستانتية والأرثوذكسية ليست في وئام تام. كذلك في العالم العربي ـ الإسلامي حيث الإسلام في موريتانيا يختلف عنه في باكستان أو تركيا أو إيران أو مصر. ويعتبر قرم أن أزمة الإسلام الأساسية ناجمة عن ضعف مأسسته خلافا للكاثوليكية شديدة التأطير والمأسسة. أما الأصولية الإسلامية فليست سوى مرآة للجيوبوليتيك ولإخفاقات التنمية. وفي المحصلة نجحت الأديان التوحيدية في بناء حضارات ولكنها على غرار الإيديولوجيات الحديثة العلمانية أنتجت الكثير من الفتن والانشقاقات مع ما صاحبها من مذابح وإبادة ونزوح قسري للشعوب.

ويتساءل الكتاب عن هذا النموذج الحضاروي الذي تحاول فرضه الولايات المتحدة "أمة المؤمنين" على ما يؤمن جورج بوش "المسيحي المولود من جديد". الحضارة الأميركية المهيمنة تختط للعالم هذه الصورة المزدوجة المغرية لحداثة تقنية واقتصادية فائرة تنسجم مع قيمة تقليدية أبدية هي الدين في معناه الحرفي المحافظ. وهكذا يمكن أن نكون "عصريين جدا" بمعنى التقدم التقني والاستهلاك الكثيف دون أن نتخلى عن إيماننا وممارساتنا الدينية والتي يمكن اعتبارها الهوية الأساسية للفرد والمجتمع الذي ينتمي اليه. وتخاض اليوم معارك طاحنة في الولايات المتحدة كي تحترم المؤسسات العامة، خصوصاً المدارس والنظام القضائي، التعليم بمعناه الأكثر رجعية ومحافظة. وهكذا فإن النموذج الحضاروي للقرن ٢١ الذي تصنعه الولايات المتحدة، هذه القوة العالمية التي لامثيل لها في

التاريخ، ليس نموذج القرن العشرين الذي يطغى عليه الطابع الأوروبي لمبدأ القوميات وفلسفة الأنوار وحرية الانسان وانعتاقه من كل اشكال القمع والعبودية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. لقد كان الإرث الثقافي والسياسي للثورة الاميركية، العام ١٧٧٦، جزءا لا يتجزأ من النموذج الحضاروي الأوروبي الذي جهد العالم لمحاكاته في القارات الأربع. النموذج الحضاروي المهيمن في بداية القرن ٢١ أميركي أكثر منه أوروبي، مع عودة الديني كنواة صلبة تطبع بطابعها المجتمعات الأخرى. هل يقوى هذا النموذج على المقاومة؟ الجواب يرتبط بعوامل أخرى يصعب التكهن حولها في هذه اللحظة.

في الختام يدعو الكتاب إلى مقاومة استخدام الدين كوسيلة والوقوف في وجه فبركة القوميات الحضاروية والعودة إلى القانون الدولي والكوسموبوليتيك والتعددية ـ الثقافية ومن الحكمة عدم الاستخدام الاعتباطي لمفهوم الغرب الذي يستخدم كقاعدة لقومية حضاروية حديثة تقدم الولايات المتحدة نفسها كمدافع عنها في وجه المخاطر الخارجية (التي يمثلها بالطبع الإسلام والارهاب). وبقدر ما يبدو طبيعيا الكلام عن أوروبا وحضارتها الإنسانوية التي تحاول منح نفسها وحدة سياسية بعد تحقيق وحدتها الاقتصادية، بقدر ما تبدو مفردة غرب بالية عندما نفكر في أصولها الدينية (الفرق بين كنيستي الشرق والغرب) وشرعيتها في النظريات العرقية (الانقسام بين الآريين والساميين) أو الكولونيالية (تفوق الحضارة الغربية على كل الحضارات الاخرى الأمر الذي برر عمليات الغزو واستعباد الآخرين) أو أيضا بالمعنى الرائج مؤخرا حول أنموذج ديموقراطي مواجه للأنموذج التوتاليتاري السوفياتي.

من أجل فضاء جمهوري رحب يدعو قرم إلى اعادة الاعتبار إلى الدولة مصدر المواطنية وإلى إعادة تأسيس العالم. واليوم أكثر من أي وقت مضى ينبغي على أصحاب المبادىء الجمهورية في العالم أجمع، سواء كانوا أوروبيين أم أميركيين أم أسيويين أم مسلمين أم يهود أم بوذيين أم مسيحيين... التخلي عن مواقعهم الدفاعية والتحرك لإعلان وترميم وتأسيس فضاءات عامة جمهورية وطنية ودولية. على البلدان الإسلامية التي تهمش وتستبعد الاحزاب الإسلامية من اللعبة السياسية المحلية أن تعيد الاعتبار اليها وتشاركها طالما أنها لا تحرض على العنف وتقبل بالتعددية ـ الديموقراطية فالمتطرفون الدينيون في أوروبا من القرنين ١٦ إلى ١٨ كان لهم مثابة تداعيات ايجابية غير مباشرة صعود الحرية والقبول بالتعددية. أكثر من ذلك فإن متانة الأسس التي قام عليها الفكر الجمهوري التركي العلماني، رغم كل ما يتعرض له من انتقادات، سمحت اليوم لحزب سياسي إسلامي بتحقيق فوز واضح في الانتخابات وتشكيل حكومة بطريقة سلمية أن الأوان كي تنعقد الصلة في المجتمعات المسلمة بين نمو الروح الجمهورية العلمانية وإمكانية توفير فضاء ديموقراطي لأحزاب دينية في النظام السياسي ■

ARTICLES

REPORTS AND DOCUMENTS

BOOK REVIEWS

Middle East Affairs Shu'un al - Awsat

123

Summer 2006

A quarterly concerned with the strategical issues of the Middle East

contents

ROUNDTABLE

The Roundtable joined between the two Turkish researchers Muhammad Khairi Kirbach Oglo and Muhammad Al-Adel with Muhammad Noureddine to discuss the Turkish Islamic experiment as demonstrated by the Justice and Development Party. The Discussion tries to shed light on how the Party practices power. It also reviews the previous stage when the Party was searching for its identity, and details his relations with the other Islamic factions.

THE ISSUE'S AXIS

The Israeli Aggression of July 12, had many repercussions which the issue's axis focuses on, starting By the Arab and Islamic stands (Mamoun Qiwan) and the Israeli conception of the war, (Ahmad Abu Hadba). The Axis also views the American interests in this war (Seymour Hirsh) and the role Turkey tried to play (Muhammad Noureddine). It ends by republishing the open letter of our Editor in Chief to the Turkish Prime Minister. Also included a report about the aftermath war enviromental damages, as well as the text of UN Resolution 1701.

THE ISSUE'S DIALOGUE

Dr. Nouredinne conducted the dialogue with Lebanese historian. It focused on the conditions of Arab upheaval., explaining why the previous attempts failed and what the obstacles it faced were. It further lays down the foundation of a successful awakening, following the lead of certain experiments that proved to be highly productive, especially that of Japan.

Center for Strategic Studies



The Center is an independent Lebanese institution that was founded in Beirut in 1990 to take part in developing a new strategic awareness To achieve this goal, the Center concentrated, since its establishment, on the geopolitical and strategic transformations that stormed the world since the end of the Cold War and the disintegration of the Soviet Union, especially their repercussions on the Arab and Islamic worlds.

The Center is also interested in the issues concerning of the Arab regional order and the various suborders including the structural relations between the three spheres The Arab, the Iranian and the Turkish In view of these repercussions and their wide - ranging impact on the security political, economic, cultural and military levels, the Center defined various main spheres that its activities - seminars, research workshops, research programmes and publications - should concentrate on being

- The Arab - Israeli struggle
- The Arab Order
- The neighboring Islamic countries, especialy Turkey and Iran
- The international strategies and policies that have an impact on the Middle East

Shu'un al-Awsat

شؤون الأوسط

123 ١٢٣

العنوان

بئر حسن - شارع السفارات
هاتف: ٨٢٠٩٢٠ - ٨٣٥٥٨٤
فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١)
ص.ب. : ١١٣/٥٦٦٨
حمرا - بيروت ١١٠٣٢٠٦٠ - لبنان

ADRESS

Bir Hassan - Embassies St.
Tel.: (01) 820920 - 835584
Fax: (01)835495
P.O.Box: 113-5668
HAMRA - Beirut - 11032060
Lebanon
http:// www.cssrd. org.lb
e-mail: cssrd@dm.net.lb

سعر العدد

■ لبنان ٦٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س
■ الأردن ٢،٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً
■ الكويت ٢ دينار ■ الإمارات العربية
المتحدة ٢٠ درهماً ■ البحرين ٢ دينار
■ إيران ٦٠٠٠٠ ريال ■ قطر ٢٥ ريالاً
■ السعودية ٢٠ ريالاً
■ عُمان ٣ ريال ■ اليمن ٢٠٠ ريال
■ مصر ٦ جنيهات ■ السودان ٧٥ دينار
■ الصومال ١٥٠ شلناً ■ ليبيا ٥ دنانير
■ الجزائر ٢٥ ديناراً ■ تونس ٢،٥٠ دينار
■ المغرب ٢٨ درهماً ■ موريتانيا ٤٥٠ أوقية
■ تركيا ٤ ملايين ليرة ■ قبرص ٥ جنيهات
■ فرنسا ٣٥ فرنكاً ■ المانيا ١٢ ماركاً
■ إيطاليا ١٥٠٠٠ لير ■ بريطانيا ٥ جنيه
■ هولندا ٣٠ فلورن ■ النمسا ١٢٥
شلناً ■ كندا ١٥ دولار ■ أميركا
وسائر الدول الأخرى ١٠ دولارات

التوزيع في الخارج - مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٨٥٦٦٧٧ / ٠١ ص.ب. ١١٣/٦٥٩٠ بيروت - لبنان

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد
لبنان: افراد (٤٠$) مؤسسات (٦٠$)
الدول العربية: افراد (٦٠$) مؤسسات (٨٠$)
دول أخرى: افراد (٨٠$) مؤسسات (١٠٠$)
ترسل طلبات الاشتراك الى مركز
الدراسات الاستراتيجية

Annual subscription rate
(Including Postage)
Lebanon:
Individuals (40 USD) Institutions (60 USD)
Arab Countries: Ind (60 USD) Ins (80 USD)
Other Countries: Ind (80 USD) Ins (100 USD)
Send Your Subscriptions to the
Center For Strategic Studies

Shu'un al - Awsat
ISSN 1081 - 9408